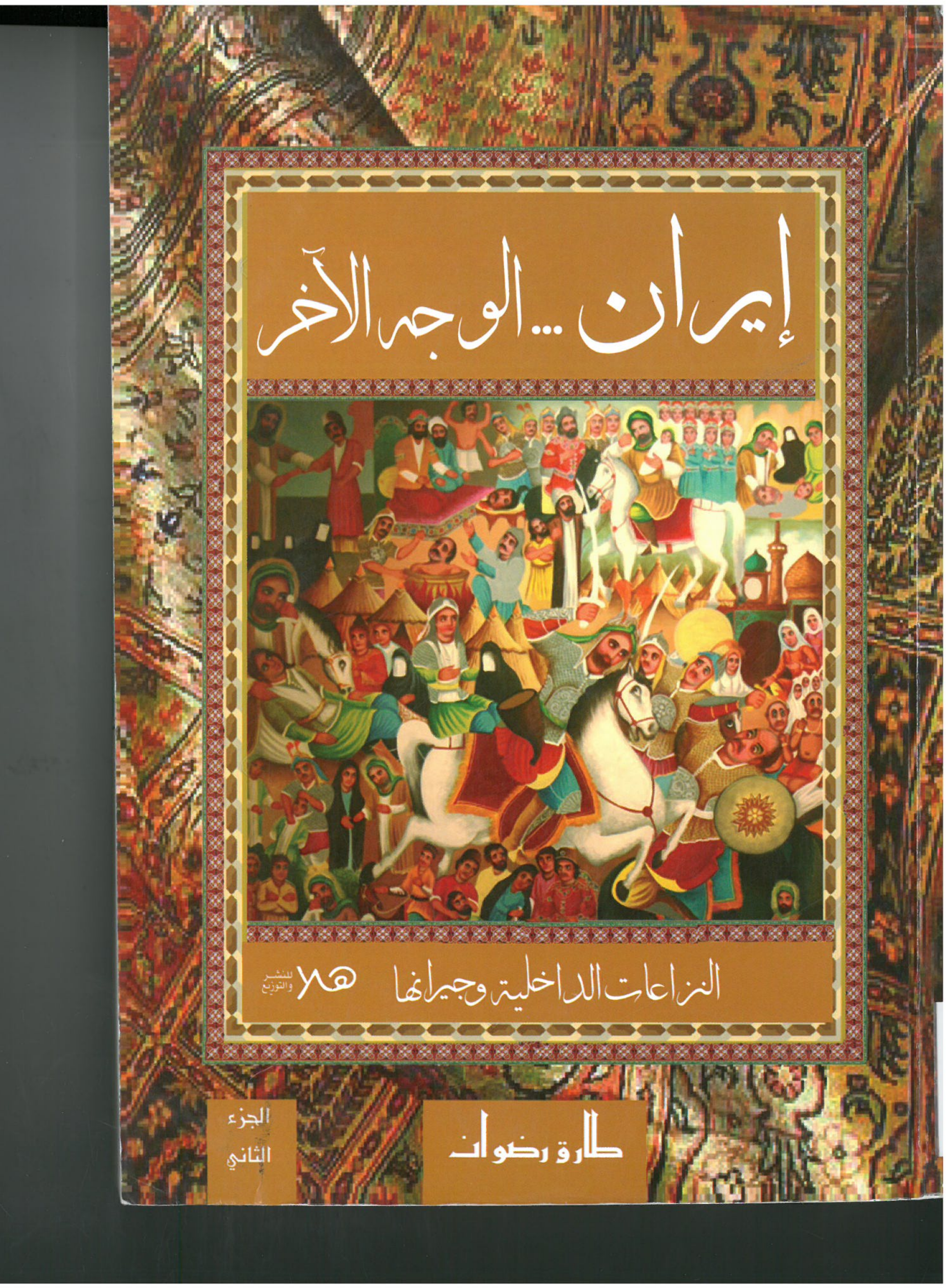

إيران ... الوجه الآخر
النزاعات الداخلية وجيرانها
هلا للنشر والتوزيع
طارق رضوان
الجزء الثاني

إيران... الوجه الآخر

النزاعات الداخلية وجيرانها

الجزء الثاني

طارق رضوان

هلا للنشر والتوزيع

بطاقة فهرسة

رضوان، طارق
إيران الوجه الآخر النزاعات الداخلية وجيرانها
- الجزء الثاني / طارق رضوان. ط١ - جيزة: هلا للنشر والتوزيع ٢٠١٦.
دار هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١٦ ص؛ سم.

تدمك ٧ ٥٠٧ ٣٥٦ ٩٧٧ ٩٧٨
١- إيران - الأحوال السياسية.
أ- العنوان

٣٢٠,٩٥٥

اسم الكتاب: إيران الوجه الآخر، - الجزء الثاني
تأليف: طارق رضوان
الناشر: دار هلا للنشر والتوزيع
6 شارع الدكتور حجازي - الصحفيين - المهندسين - الجيزة
تليفون: 00202 33041421 فاكس:00202 33449139
الموقع الإلكتروني: www.halapublishing.net
البريد الإلكتروني: hala@halapublishing.net
مدير التسويق: hazimhala@yahoo.com
رقم الإيداع: 2015 / 14414
الترقيم الدولي: 7 507 356 977 978
طباعة: هلا للنشر والتوزيع
طبع وفصل الألوان: هلا للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
1436هـ - 2016م

إهداء

إلى جدتي مريم .. نبع الحنان والخيال ...

طارق

المقدمة

بعد كثير من الضربات الموجعة تتعلم إيران الدرس . بعدما تدفع الثمن غاليًا . لكنها في آخر الأمر تتعلم ويبدو السؤال الصعب: وماذا بعدما تتعلم ؟ هل تسير في نفس الطريق أم تغير استراتيجياتها ؟ الإجابة هنا لن تكون قاطعة حازمة فتغير نظام الحكم ومرونة النظام أحيانًا وتشدده أحيانًا أخرى تضعنا في حيرة؛ فهي دولة تعتقد من الوهلة الأولى أنها تسير حسب استراتيجية مُعدَّة سلفًا وضع أساسها آية الله الخميني ملهم الثورة الإسلامية. لكن مع تتبُّع الأحداث تجد عشوائية لا مثيل لها ناتجة من صراعات داخلية على الحكم وصراعات طائفية تهدد بقاء الدولة؛ فتتصرف بعشوائية وعصبية زائدة تُفْقدها تعاطف العالم وتصبح وحيدة في محيط من الأعداء . فالتاريخ يواصل حركته ويضع نقاط تحوله ويحدد نهايات طرقه، سواء تنبه أصحاب القرار في حينه واستجابوا أو أنهم غفلوا حتى فات الأوان أو أوشك. ومثال ذلك الأشهَر في التاريخ القريب أن رئيس وزراء بريطانيا سنة 1938، وهو نيفل تشمبرلين، لم يكن يدرك وهو يحمل مظلته الشهيرة ويطير لمقابلة الزعيم الألماني أدولف هتلر في ميونخ ويعود من هناك بعد يومين ليبشر الشعب البريطاني وشعوب أوروبا بالسلام في زماننا، أن ميونخ كانت نهاية طريق وأنه بوهم صنع السلام في زماننا جعل الحرب العالمية الثانية حتمية؛ لأن هتلر رأى التهافت على السلام دليلًا على الضعف والوهن وشاهدًا على تآكل الإرادة السياسية وقصورها عن تحمل مسئولية الصراع من أجل الحياة والصراع من أجل السلام. لم يدرك نيفل تشمبرلين وهو يبشر بالسلام في زماننا أن استرضاء

العدو بأي ثمن هو أقرب الطرق إلى الحرب؛ لأن التهافت على الطلب مثير للطمع ولأن الغاية النبيلة لا تحققها وسيلة ذليلة. فأول قوانين الصراع أنه حين يرضى طرف لنفسه أن يستخذي فإن الطرف الآخر مَدعوٌّ إلى أن يستقوي، وتلك طبائع أشياء قبل أن تكون قوانين صراع. وتؤكد وثائق الحرب العالمية الثانية- وهي اختبار عظيم للسياسات والإرادات- أنه لم يكن مطلوبًا من تشمبرلين عندما قصد إلى ميونخ أن يصيخ أنها الحرب إذا واصل هتلر سياسة قضم أجزاء من أوروبا لقمة لقمة؛ وإنما كان يكفيه في ذلك الوقت إدراك أنه وصل إلى نهاية طريق مع هتلر وأنه لم يعد أمامه غير القول له بوضوح كافٍ إن بريطانيا ليس في مقدورها قبول مطالب التوسع الألماني مهما كانت ذرائعه، ثم كان عليه أن يقول كلمته في ميونخ ويعود منها إلى لندن ليضع الإرادة في خدمة السياسة. لكن تشمبرلين لم ينتبه في ميونخ إلى أنها نهاية طريق وتصور أنه هناك يواصل مسيرة سلام، وكان هو أول دافع للتكاليف حين تحول التهافت على طلب السلام إلى عاصفة حرب تمطر دمًا. ولم يبقَ له إلا الخروج من رئاسة الوزارة البريطانية وإفساح المجال لخَصْمه ونستون تشرشل ليحدد الخط السياسي ويضع الإرادة في خدمته؛ بحيث تكون للسياسة قوة فعل تحترم نفسها وتنتزع احترام الآخرين حين يرون السلام يعرض نفسه واقفًا على قدميه وليس راكعًا على ركبتيه، متنبهًا إلى أنها نهاية طريق. ولكي لا يكون هناك التباس فإن السياسة الواضحة تعززها الإرادة قد تغني عن الحرب المسلحة نَزْفها الدموي؛ في حين أن السياسة المترددة تجعل نهاية الطريق مهلكة في التِّيه أو مذبحة في العراء، وهكذا إيران تريد أن تدافع عن الداخل بالتمدد إلى الخارج: يهرب نظامها من النزاعات الداخلية المكتومة والتى على وشك

الانفجار إلى التدخل والتصارع والتنازع مع جيرانها ومع العدو المحتمل؛ فتجدها كثيرًا من الأحيان كرجل مُسنّ ضعيف يقف في زهو أمام شاب بقوة مفرطة ساحقة ويريد المسن أن يطرح الشاب أرضًا.

إيران أضعف مما نتخيل لو بحثنا في حياتها الداخلية مجتمع مفكك مُشتَّت، وهي أقوى مما نتخيل لو بحثنا في تحركاتها الخارجية: فهي موجودة بقوة في دول الجوار وموجودة بقوة في المشرق العربي وموجودة بقوة في أمريكا اللاتينية، وتعتمد في نفوذها على قوتها الناعمة المتمثلة في دينها الإسلامى الشيعي؛ لكن نظام الحكم المعقد بالداخل والمرتبط بأجهزة المخابرات والمرتبط بحجة الله آية الله تجعلها ثقيلة الحركة ملتزمة التزامًا عقائديًا ببعض القوانين التي عفا عليها الزمن، وهو خطأ وقع فيه الخميني وهو يؤسس إيران الحديثة بعد ثورته الإسلامية. خطؤه كان، وباستخدام المصطلحات العسكرية، أنه أظهر مقدرته على استخدام المدفعية بكفاءة عالية لكن بعد أن انتهت مدفعيته من أداء مَهمَّتها كان في حاجة إلى المشاة ليحتلوا المواقع التي تم الاستيلاء عليها، والمشاة في الثورة هم الكادرات السياسية والبيروقراطيون والتكنوقراطيون الذين سيقومون بتنفيذ البرامج التي ناضل من أجلها الثوار، كان لابد أن تنتقل الدولة من مرحلة الحرب والقتال إلى مرحلة السياسة. فالسياسة هي تحديد الأهداف بعيدة المدى للدولة أي الاستراتيجية العليا وإدارة مواردها البشرية والاقتصادية والطبيعية والثقافية كافة بما يخدم هذه الأهداف. أما مرحلة الحرب وهي إدارة الصراع مع الآخرين وهي الاستراتيجية فقد تحقق المطلوب. وأما القتال فهو مرحلة استخدام القوة العسكرية بالسلاح لإزالة عقبة أو لفتح طريق يعترض أو يهدد الأمن في الحاضر الراهن أو المستقبل

المنظور، والدولة الإيرانية عبرت هاتين المرحلتين: الحرب والقتال . وباقٍ لديها السياسة وهي لعبة كبير وخطرة سيظهر فيها أفراد كظاهرة (تاليران)، وهو السياسي الفرنسي الأشهر الذي عاش أواخر القرن الثامن عشر وبواكير القرن التاسع عشر والذي كان وزير خارجية لويس السادس عشر قبل الثورة الفرنسية، ثم أصبح وزيرًا لخارجية نابليون بونابرت، ثم انتهى وزيرًا لعصر ثالث عندما عاد البوربون مرة أخرى إلى قصر التويلري على عهد لويس الثامن عشر، واستحق تاليران وصف رجل كل العصور وهم كثيرون في إيران . ففي كل بلدان العالم الثالث بغير استثناء يوجد مستويان من العمل السياسي: مستوى ظاهر مكشوف فوق سطح الحياة السياسية تمثله عناصر من الطبقات المالكة والقادرة لذلك تمسك بالسلطة، ومستوى آخر من العمل السياسى يتحرك سرًا وفي الخفاء وفيه تكمن كل دواعي التغيير ومطالبه. وعندما يكون الوطن في مواجهة أزمة طاحنة خانقة فإن مركز التأثير عادة ينتقل من ظاهر الأرض إلى باطنها ومن الظاهر المكشوف إلى السري والخفي، فمعنى وصول الوطن إلى أزمة طاحنة هو أن العناصر الممسكة بزمام القيادة قد أخفقت في أداء دورها. هنا كان لا بد من التغيير، من بديل ينقل المسئولية إلى آخرين وهو ما تعاني منه إيران فلا توجد حلول جذرية لمشكلاتها؛ فبدا لنا أننا أمام نظام مبرمج متكبر يحكم دون سياسة مفهومة يحكم على أساسها وبغير مبادئ مقبولة يسعى لتحقيقها؛ ثم إنه ليس عنده أكثر مما ترى العين منه وأكثر مما تسمع الأذن عنه، وكلها مشاهد مرسومة وأصوات تدرب عليها أصحابها والتزموا كأنها سيناريو فيلم سطحي بلا عمق وعنوان بلا موضوع. وكل الطرق تصل إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية وهي مركز الأعصاب الحساسة

للدولة، ولو دققنا النظر سنكتشف إنه ليس في الرئاسة إلا واحد أو اثنان من المستشارين والباقون مهمشون تمامًا، ومن الأكيد أنه لا يكفي إذا كان للرئاسة أن تتحمل تبعات ما تتحمل به وبخاصة في المراحل الحرجة التى تمر بها إيران. ومن الواضح من اختيارات آية الله لكل منصب، وهو شديد الاهتمام بالتفاصيل، أنه يعتمد على أهل الثقة وهو أمر طبيعى لرجل جاء من نظام راديكالى عنيف .

في هذا الجزء من الكتاب نوضح نظام الحكم في إيران بعد موت الخميني ودور المؤسسة الدينية في قيادة البلاد، والتي تلعب دورًا مهمًا وخطيرًا مع دول الجوار، كما نوضح الحياة الاجتماعية في إيران بقدر ما هو متاح من الدراسات والمراجع والكتب، كما نوضح علاقات إيران الخارجية التي تمثل جزءًا كبيرًا من تواجدها. هذا الكتاب محاولة للفهم . لعلّنا نجحنا...

طارق رضوان

القاهرة – فبراير 2015

الفصل الأول

دينيًا ومدنيًا وبينهما دولة

قبل الخوض في عناصر الالتقاء والتقاطع بين الدولة الدينية والدولة المدنية، لا بد من توضيح المقصود من كلا المصطلحين، فـ (الدولة الدينية) تُعرّف في الأدبيات السياسية والدستورية بأنها «دولة مقاليد الحكم فيها بيد المؤسسة الدينية.. فقوانين الدولة الدينية هي أحكام إلهية، ورجال الدين الذين يحكمون سلطتهم مقدسة، فالدولة أو الحكومة الدينية هي التي يستمد حكامها السلطة والقوة مباشرة من الله، وحكامها يُمثّلون أو يُجسّدون لسلطة الله على الأرض»، والدولة الدينية تمثل أقدم أشكال الحكم على وجه الأرض، وقد ظهرت في مصر الفرعونية وبلاد فارس والصين واليابان وبلاد ما بين النهرين وأوروبا وغيرها من بلاد العالم.

أما (الدولة المدنية) فتُعرف بأنها « تقوم.. على أساس عدم تدخل الدين.. في وظائف الدولة، فقيَم المجتمع ومعاييره ومقاييسه يجب ألا تتأثر ولا تخضع لسيطرة الدين.. وفي الدولة المدنية نجد أن الأمة هي مصدر السلطة، والحكم فيها هو حق للأمة تفوّض فيه من تشاء.. وتفصل الدولة المدنية بين ما هو ديني وما هو دنيوي فصلًا حاسمًا وواضحًا، فلا يكون للسلطة الدينية وصاية على العقل البشري، وإنما ينفتح المجال واسعًا أمام الاجتهاد والتطور، وتفصل الدولة المدنية أيضًا بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتُرْسي مبدأ التعددية، وتجعل من الديمقراطية والشورى والعدالة والحرية

والمساواة دعائم أساسية للنظام السياسي»، وهذا الفهم للدولة المدنية هو ما نصطلح على تسميته بالدولة العَلْمانيَّة بصورتها الغربية المتزمتة التي لا تمد جسور التقارب والتفاهم مع الدين؛ متأثرة بالتجربة التاريخية للكنيسة في أوروبا.

ولكن مع ذلك يمكن أن نتلمّس وجود بعض مظاهر التقاطع والالتقاء بين مفهومَي الدولة الدينية والدولة المدنية، لاسيما إذا فهمنا الدين بمقاصده العامة المرتبطة بحفظ الكيان الإنساني وتحقيق الكرامة وبسط الحقوق المحترمة لأفراده وجماعاته، ومن هذا المنطلق سنجد أن وظائف الدولة أيًا كانت –مدنية أو دينية– تتمثل حسب رأي أحد الكُتَّاب بما يلي:

1 – حفظ الثغور والحدود ومنع أية محاولة للتعدي والعدوان، وأن أي خلل على هذا الصعيد يُعد تهاونًا من مؤسسة الدولة.

2 – حفظ المصالح العامة، فمؤسسة الدولة لا يمكنها تعميق شرعيتها في الفضاء الاجتماعي، بدون سعيها المتواصل لحفظ مصالح شعبها العامة.

3 – تحقيق العدالة، في المجتمع الإنساني حيث تتضارب الإرادات وتتعدد الميول وتتراكم نزعات السيطرة والهيمنة، يكون من وظائف الدولة الكبرى تحقيق العدالة في المجتمع، سواء في الفرص التي تتيحها لشعبها، أو في توزيع الثروات والإمكانات، أو في مشروعات البناء والتنمية.

كما أن مقومات الدولة، أي دولة، يجب أن تستند إلى ما يلي:

1 – التعاقدية بين الحاكم والمحكوم، فلا تكون الدولة قائمة على الإكراه والغلبة والاستئثار من قِبل الحاكم.

2 – المشاركة في صنع القرار بين الحاكم والمحكوم بعيدًا عن الاستبداد والطغيان.

3 – المراقبة والمحاسبة الشعبية والتزام المسئولين كافة بالدستور ومقتضيات العدالة والمساواة.

4 – التداول والانتقال السلمي للسلطة في ظل عملية انتخاب نزيهة وشفافة.

وإذا نظرنا إلى منظومة القيم التي تستهدفها الدولة الصالحة سنجدها تتمحور حول مبادئ لا خلاف عليها، هي: العدل والعدالة والمساواة والحرية والشورى، وهذه المبادئ وغيرها محل اتفاق في كونها هدف الدولة الدينية بفهمها الإسلامي المعتدل، وهدف الدولة المدنية بفهمها المعاصر، فتكون وظائف الدولة ومقوماتها ومنظومتها القيمية من المشتركات الإنسانية بين دينية الدولة ومدنيتها.

أما عوامل التقاطع بين الطرفين، فتقع في مصدرية السلطة والتشريع، فالسلطة في الدولة الدينية مصدرها الله تعالى، وله السيادة على البشر، وكذلك التشريع مصدره إلهي بأحكامه العامة، وعلى البشر استنباط الأحكام التفصيلية من مقاصدها التشريعية العامة، كما يمكن أن نتلمَّس بُعدًا آخر للتقاطع يتمثل في اتجاه حركة الحكومات وشعوبها، وفي مصطلحاتنا المعاصرة نشير إليه بالرؤية الاستراتيجية للحركة نحو المستقبل، فالدولة الدينية تتحرك من الناحية المعيارية نحو تجسيد العبودية لله وطاعته في جميع أحكامها ومظاهرها، ليتحقق في الامتداد الطولي لهذه الحركة سعادة الإنسان ورفاهه وتقدمه في الحياة الدنيا والآخرة، أما الدولة المدنية فتتحرك نحو خير الإنسان وتقدمه

إجمالًا في إطار الاجتهاد البشري ومستخلصات التجربة التاريخية للإنسان، سواء تحقق ذلك في إطار العبودية لله أم في إطار الاجتهاد الوضعي للبشر.

وعندما نُسقِط ما تقدم على تجربة الدولة في إيران بعد عام 1979 ودستورها النافذ سنجد ما يلي:

1 – إن الدولة في إيران، دولة دينية مذهبية بامتياز، وقد نص على ذلك دستورها النافذ بمختلف مواده، منها المادة الثانية الفقرة الخامسة التي أشارت إلى أن من أهداف الدولة «الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرُّده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره» و«الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساس في استمرار الثورة التي أحدثها الإسلام»؛ والمادة الرابعة التي نصت «يجب أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات..»؛ والمادة الخامسة التي نصت: «في زمن غيبة الإمام المهدي (عجَّل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه، العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع، القادر على الإدارة والتدبير..» إلى آخره من المواد التي تؤكد دينية الدولة وانتماءها المذهبي المحدد.

2 – وقد أعطى الدستور الحق للأمة في الإدارة من خلال مجالس الشورى (م 6 وم 7)، وأقر بوجود ثلاث سلطات للدولة منفصلة؛ هي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، إلا أنه جعل هذه السلطات تعمل تحت إشراف وليّ الأمر المطلق وإمام الأمة (م 57)، كما أخضعت مجلس الشورى وهو السلطة التشريعية المنتخبة إلى الرقابة المُلزِمة لمجلس صيانة الدستور الذي يتكون من اثني عشر عضوًا ستة منهم يختارهم الولي الفقيه، والستة الآخرون

يرشحهم رئيس السلطة القضائية المعين من الولي الفقيه (م 91)، بحيث يفقد مجلس الشورى شرعيته بدون وجود مجلس صيانة الدستور (م 93)، هذا في الوقت الذي يكون لهذا المجلس صلاحيات واسعة في الرقابة على انتخابات خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى والاستفتاء العام (م 99). بالإضافة إلى صلاحيات الولي الفقيه في الرقابة والإشراف أعلاه، فإن له صلاحيات واسعة جدًا حددتها المادة 110، وتتمثل في:

» تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية.

» الإشراف على حُسْن إجراء السياسات العامة للنظام.

» إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

» القيادة العامة للقوات المسلحة.

» إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

» نصب وعزل وقبول الاستقالة من فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسئول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

» حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث.

» حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها.

» إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية المنتخب.

» عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلّفه عن وظائفه القانونية.

» العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية.

هذه السلطات الواسعة للولي الفقيه موجودة، في الوقت الذي أشارت المادة الثالثة من الدستور الإيراني في الفقرة السابعة إلى إنه من وسائل تحقيق أهداف الجمهورية «محو أي مظهر من مظاهر الاستبداد والدكتاتورية واحتكار السلطة».

3 - وفي الوقت الذي أعطت المواد 12 و15 من الدستور الحقّ لأصحاب المذاهب والأديان الأخرى في التمتع بالحقوق وفقًا لأديانهم ومذاهبهم، نجد أنه في مجال التعليم تم فرض اللغة الفارسية لتكون لغة التعليم، واقتصار التخاطب بلغاتهم على الصحافة ووسائل الإعلام العامة.

4 - وعلى الرغم من أن المادة 26 أعطت الحرية بالتواجد للأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والاتحادات المهنية والهيئات الإسلامية.. فإنها حددتها بشرط عدم التناقض مع أسس الاستقلال والحرية والوحدة الوطنية والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية، وهذه شروط ربما تكون مطاطة، وتُستغل في الإقصاء ومحاربة المعارضين.

مستقبل نظام الحكم في إيران

يتحدد مستقبل نظام الحكم في إيران بنجاحه في الإجابة عن ومعالجة ما يلي:

أولًا: هل دينية الدولة تُفهم من خلال جعل الدين عاملًا اجتماعيًا سياسيًا لإسعاد المجتمع، وتنمية قدراته، وضمان حقوقه وحرياته، ومعالجة مشكلاته المُلحَّة، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، واستيعاب تطورات العصر. أم أنه شعار سياسي لإدارة السلطة وإعطاء المشروعية المقدسة للنخبة السياسية المهيمنة لديمومة تواجدها فيها وإقصاء معارضيها؟.

ثانيًا: ما حدود الاستقلالية الفردية، وقبول تواجد المعارضة السياسية في ظل الحكم الديني للجمهورية الإسلامية، ومدى قدرة هذا النظام على استيعاب التجربة التاريخية للرسول (صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأهل بيته الطاهرين)، وهل سينجح في الانتقال من دولة النموذج المذهبي إلى دولة النموذج الحضاري؟.

ثالثًا: نجح النظام بعد موت السيد الخميني في تجاوز مشكلة انتقال السلطة، فهل سينجح في ظل الآليات المحددة في المادة 107 في تجاوز هذه المشكلة في المستقبل؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى في ظل الصلاحيات الواسعة المحددة للولي الفقيه، هل سيستطيع النظام المؤسسي للدولة الإيرانية عزل الولي الفقيه في حالة توظيف صلاحياته لأغراض خاصة ضيقة من قِبل قادة مستقبليين غير ملتزمين؟.

الفصل الثاني

الصراع على منصب الولي

خامنئي، مرشد الثورة الإيرانية، والرجل الأول في الدولة، يرقص الآن رقصته الأخيرة، على مسرح الحياة السياسية في إيران، إن لم يكن بسبب مرضه الذي قد يكون الأخير، كما أشارت بعض التقارير المهمة، فبسبب سِنّه التي تجاوزت 75 عامًا. فعلى الرغم من محاولات النظام أن يحافظ على ما تبقّى من هيبة الرجل أمام شعبه، خاصة بعد الجراحة الأخيرة التي أجراها والتي اضطر النظام آنذاك أن يعلن لأول مرة أن المرشد الأعلى، سيُجري جراحة بسيطة في البروستاتا، وأنه لا خوف عليه. في محاولة مستميتة لنفي الشائعات التي تحولت إلى حقائق، بأن هرم السلطة في إيران، قد انهار تمامًا. ومع ظهوره المكثف الذي أعقب الجراحة، لكن الأمر لا يتعدى صحوة أخيرة لموت بات وشيكًا. فالجميع تيقّن الآن أن مرشد الثورة الإيرانية، وقائدها الأعلى، إنسان عادي، يمرض ويموت، وليس من الخالدين. وبوفاته، تنفتح إيران على العديد من الأسئلة، والصراعات السياسية التي قد تزلزل نظام ولاية الفقيه من أساسه.

خامنئي مرشد فض الاشتباك:

إيران منذ قيام ثورتها الإسلامية عام (1979)، بقيادة (آية الله الخُميني)، وهي دولة الفرد الواحد، الممسك بكل خيوط الحياة السياسية والاجتماعية. في البداية لعب (الخميني) هذا الدور بكفاءة منقطعة النظير، إلى وفاته عام (1989)، هنا مرت إيران بأخطر المنعطفات السياسية على الإطلاق، فالقائد

الكاريزمي، الذي اعتبر نفسه نائبًا للإمام الغائب ـ طبقًا لفكرة ولاية الفقيه في المذهب الشيعي ـ قد اختفى، تاركًا وطنًا بأكمله في مهب الريح. وبعد مرحلة خطيرة للغاية من الصراعات بين آيات الله على اختلافهم، قرر (مجلس الخبراء) وهو (المجلس المنوط به دستوريًا مراقبة مؤسسات الدولة كافة، وعزل المرشد وتعيينه، والمكون من 89 عضوًا منتخبين) تعيين أقل أفراده علمًا وحضورًا، في هذا المنصب الحساس، وهو (حجة الإسلام علي خامنئي)، خلفًا لـ (خميني).

كان تعيُّنه مفاجأة للجميع، فهو على الرغم من نضاله الثوري مع الإمام الخميني، وعلى الرغم من رئاسته للجمهورية الإيرانية، في أصعب الفترات، أثناء الحرب العراقية الإيرانية، فإن النظام الإيراني قائم على حكم رجال الدين، ويتم اختيارهم في المناصب بناء على مكانتهم الدينية، تلك المكانة التي افتقدها (خامنئي) في ذلك التوقيت، ولكن الهدف كان أعمق من ذلك، فالصف الأول من آيات الله، قرروا ألا يتصدروا المشهد السياسيٍّ بعد وفاة (الخميني)، خشية عدم القدرة على شغل الفراغ السياسي الذي خلّفه رجل في حجمه. لذا كان الحل الأمثل، أن يتصدر من هو أدنى، ويظلوا هم يديرون الأمور من خلف حجاب، وتم ذلك بدعم من رفيق النضال والدرب (هاشمي رفسنجاني)، ثعلب النظام، وصانع الزعماء، صاحب الأيادي البيضاء في بناء الدولة الإيرانية الحديثة (دولة الفقيه)، ولا زال يملك العديد من أوراق اللعب إلى الآن. ولكن ومع مُضيّ السنوات، قويت شوكة خامنئي، وأصبح الأكثر قوة ونفوذًا ، وقدرة على المناورة، داخل أروقة السياسة. ليس فقط بحكم صلاحيات منصبه ولكن بدهاء سياسي، عوض به ضعف حضوره أو فقدانه لشخصية الزعامة كما سلفه (الخميني).

اعتمد خامنئي منذ الوهلة الأولى في حكمه، على المؤسسة العسكرية، ولا نقصد هنا مؤسسة الجيش الوطني، فهذا قد تم حَلّه تدريجيًا بعد الثورة، وتحييد المتبقي منه . ولكن المقصود هنا، مؤسسة (الحرس الثوري)، والتي نشأت أثناء الحرب العراقية الإيرانية كقوات تعبئة شعبية، وتحت إشراف (خامنئي) نفسه، حينما شغل منصب رئيس الجمهورية، وبالتالي حاول تحييد سلطان رجال الدين، أمام سلطة الحرس الثوري، الذي تعاظم دوره السياسي والاقتصادي بعد انتهاء الحرب. وبلغ القمة أثناء أزمة 2009، وانتخاب الرئيس السابق (أحمدي نجاد) لفترة رئاسة ثانية، واستخدام الحرس الثوري كأداة لقمع الحركة الخضراء المُعارِضة.

فإن تُوفِّي خامنئي، في أي وقت، سيتدخل الحرس الثوري بقوة في اختيار المرشد الجديد، بالإضافة بالطبع لمجلس الخبراء. فالنظام السياسي في إيران، قد تشابكت به سلطات الحرس الثوري ونفوذه، مع سلطة رجال الدين وسطوتهم، أي أصبح مزيجًا غريبًا من العسكرية المقدسة. فبموت خامنئي الذي أصبح وشيكًا، ستبدأ فصول أخرى من الصراع بين آيات الله بعضهم البعض، من جانب، وبينهم مجتمعين والحرس الثوري من جانب آخر.

ذئاب مجلس الخبراء وحرب تكسير العظام:

ينص الدستور الإيراني، في مادته رقم (107) من دستور (1979)، أن مجلس الخبراء يقوم بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، وحسب المادة (111)، يحق له عزله، إذا ثبت عجزه عن أداء واجبه. فتبعًا للتشريع الإيراني، يحق لمجموعة من الفقهاء ـ وعددهم (89) يتم انتخابهم كل ثماني سنوات، بعد موافقة (مجلس صيانة الدستور) وهو المجلس المنوط به الموافقة على المرشحين سواء

للبرلمان أو لمجلس الخبراء. وعلى رأسهم (12) عضوًا يُعين ستة منهم بالأمر المباشر من المرشد ـ أن يحددوا مَنْ يصلح ليشغل منصب (الولي الفقيه).

وبناء على ذلك، تنحصر دائرة الصراع بين مختلف الأطياف السياسية ، داخل مجلس الخبراء، أو بمعنى أدق في الوصول لرئاسة المجلس، والتي تتم بالانتخاب المباشر بين الأعضاء، وبدعم من المرشد. وإيران تمر الآن بحالة فراغ سياسي بعد وفاة آية الله (مهدوي كني) الشهر الماضي ، رئيس مجلس الخبراء والبالغ من العمر (83) عامًا، وأحد رموز التيار المتشدد، ومن أهم المشاركين في أحداث ثورة 1979. وبالتالي أصبح المجلس المنوط به تعيين الولي الفقيه من بين أعضائه، بلا رئيس. والأهم أن (مهدوي كني) كان من أهم الرموز المرشحة لشغل منصب أهم رجل في الدولة، رغم كِبر سنِّه. وبوفاته احتدم الصراع بين أعضاء المجلس ليس فقط على رئاسته، ولكن على قيادة الدولة بأكلمها، في مشهد يذكِّرنا بالمجالس الكهنوتية الدينية في العصور الوسطى، حينما كان رجال الدين يختارون من يحكم، ويحكمون هم من خلف ستار القداسة.

من أهم الرموز المتصارعة على رئاسة المجلس، وبالتالي الدولة ككل بعد وفاة المرشد هم :

1. هاشمي رفسنجاني (ثعلب النظام): صانع الملوك، مهندس السياسة الإيرانية طوال الثلاثين عامًا الماضية، فقد كان من المقربين إلى المرشد الأول (آية الله الخميني)، والمشاركين في بناء الدولة الحديثة، وشغل منصب رئيس البرلمان في عهد الخميني، ثم رئيس الجمهورية لفترتين كاملتين في عهد (علي خامنئي)، ويشغل الآن منصب رئيس (مَجْمَع تشخيص مصلحة النظام)،

وكان رئيس (مجلس الخبراء) قبل أن تنتهي دورة رئاسته له، ويسحب ترشحه أمام (مهدوي كني) المدعوم من المرشد خامنئي. يشكل رفسنجاني خطورة حقيقية على المشهد السياسي في إيران، فالرجل له تاريخ طويل في هندسة النظام، ولا يُستهان برغبته في الوصول إلى أعلى المناصب الرسمية في الدولة ، فهو من أكثر المرشحين خطورة، وإن لم يكن أوفرهم حظًا، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن رفسنجاني بلغ من العمر قرابة ثمانين عامًا، بالإضافة إلى دعمه المباشر للحركة الإصلاحية أثناء تظاهرات 2009، وإلى الآن، والحقيقة أن هذا الدعم الذي قدمه رفسنجاني إلى رموز المعارضة آنذاك (مير حسين موسوي ومهدي كروبي)، لم يكن لوجه الله، فرفسنجاني مُصنّف سياسيًا تبعًا للتيار المعتدل، ولكنه على المستوى الاقتصادي، أميَل إلى الفكر الرأسمالي الاحتكاري، وله تجارته الخاصة وسطوته على البازار (السوق التجارية) في إيران، وبالتالي قدم دعمه لمعارضة (أحمدي نجاد)، في محاولة للحد من السطوة الاقتصادية التي نالها الحرس الثوري في فترة رئاسة (نجاد). ولكن ومع فشل الحركة الخضراء، ووضع رموزها تحت الإقامة الجبرية ، خسر رفسنجاني الكثير من سمعته السياسية، وانهالت عليه اتهامات بالعمالة والخيانة، بل نادى بعضهم وعلى رأسهم آية الله (أحمد خاتمي) أحد أهم رموز التيار المتشدد، والمقرب من المرشد ، إلى محاكمة رفسنجاني مثل بقية رؤوس الفتنة.لكن رغم كل ذلك يظل له نفوذه الخاص داخل الدوائر السياسية المقربة، فهو قاب قوسين أو أدنى من منصب الولي الفقيه، إن تمكن من نيل رئاسة مجلس الخبراء.

2 ـ سيد محمود شاهرودي (العراقي المرشح لحكم إيران): أهم رجالات الدين البارزين على الساحة الإيرانية، وشغل منصب رئيس (السلطة

القضائية)(2000ـ 2010)، وهو من صقور النظام ، والمرشح لشغل منصب رئيس مجلس الخبراء، والأهم منصب المرشد العام للثورة، سِنُّه لم تتجاوز الـ (66) عامًا، ويُعدُّ الأوفر حظًا، إن تم التجاوز عن أصوله العراقية، فقد ولد في النجف في العراق، ونال قيادة حزب الدعوة الإسلامي، ثم تم اضطهاده من قِبل نظام صدام حسين، وهاجر إلى إيران، وهناك نال العديد من المناصب، وأصبح من الدائرة المقربة، وصانع القرار في العديد من القضايا المفصلية. هو الأقرب إلى التيار المتشدد، ويتمتع بتوافق كبير بين مختلف الأطياف داخل الأروقة السياسية.

3ـ محمد تقي مصباح يزدي (الوجه الأكثر تشددًا): قرابة عام 2010، صرح مصباح يزدي قائلًا: «إذا وضـعنا نِعَم الله في كفة والولي الفقيه في كفة أخرى لرجحت كفة الولي الفقيه». يُعدُّ مصباح يزدي من أكثر الوجوه تشددًا على الساحة الإيرانية، وكان من أشد المناصرين لتوجهات الرئيس السابق (أحمدي نجاد) التي ادعى خلالها أنه مُلهَم من قِبل المهدي المنتظر مباشرة. يُعدُّ (يزدي) من المقربين إلى الحرس الثوري، وهناك شبه إجماع بين صفوف القادة على تولِّيه قيادة الدولة الإيرانية، لكن هذا التقارب أفقده الكثير من دعم آيات الله. يُعدُّ من المعارضين الأشداء لأي توجه إصلاحي ، أو حتى معتدل. خاض العديد من المواجهات مع (هاشمي رفسنجاني) وتوجهاته الاقتصادية والسياسية.يشغل الآن منصب النائب الثاني في مجلس الخبراء، بعد (شاهرودي) النائب الأول. ويحاول الحرس الثوري أن يقدمه كمرشح يمثله في رئاسة مجلس الخبراء، وبالتالي قيادة إيران إن نال منصب الولاية.

4ـ صادق لاريجاني (عصا خامنئي الباطشة):(مواليد 1960): يشغل الآن منصب (رئيس السلطة القضائية)، وعضو مجلس الخبراء، و يُعدُّ من أشد المخلصين للمرشد (علي خامنئي)، والمنفذ للعديد من رغبات خامنئي في قمع المعارضة، فهو من أصدر قرارًا بوضع رموز المعارضة تحت الإقامة الجبرية، واعتقال القاعدة الشبابية من الحركة الخضراء. فعلى الرغم من أن الدستور الإيراني يؤكد على استقلال السلطة القضائية في إيران، فإن الواقع يجعل من المرشد الأعلى، صاحبَ السطوة الكاملة على كل الأحكام القضائية التي تصدرها السلطة، بل تتعقد الأمور بوضع السلطة القضائية تحت سيطرة غير مباشرة للهيئات الأمنية والاستخباراتية والحرس الثوري.كل هذا جعل من (لاريجاني) المقرب لكل مؤسسات الدولة، والمُطَّلع على أكثر الملفات حساسية وخطورة. كما أن حظوته لدى المرشد تكتمل، بوجود أخيه (علي لاريجاني) في رئاسة البرلمان الإيراني، فكلاهما ممثل لسطوة الأسرة الواحدة على العديد من مقاليد الحكم داخل إيران.

كل تلك الشخصيات، هي الأبرز في الوصول إلى رئاسة مجلس الخبراء، وبالتالي إلى منصب الولي الفقيه، لكن الخطورة الحقيقية تكمن في كَمِّ التقاطعات السياسية والفكرية التي تفصل بينهم، فإن وصل أحدهم إلى سُدَّة الهرم السياسي الإيراني، قد تشتعل إيران سياسيًا واجتماعيًا، لفترة لا يعلم مداها إلا الله. مما يرجح أن يقوم المجلس خلال الفترة القادمة بترشيح اسم جديد خارج دائرة الصقور المتصارعين، ليضمن بقاء النظام متماسكا علىً السطح، وتظل الخلافات مشتعلة في العمق بعيدًا عن أعين المجتمع، والمتربصين من الخارج.

صراع التوريث(حفيد الخميني وابن خامنئي):

برز اسم حسن الخميني، حفيد آية الله الخميني (مؤسس الجمهورية والمرشد الأول للثورة الإسلامية)، على الساحة السياسية بقوة، بعد أزمة الاحتجاجات عام 2009م، حينما قرر حفيد الخميني أن يهاجم التيار الأصولي المتشدد الذي يحكم إيران، وينتقد السطوة السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها الحرس الثوري ، الداعم لرئيس الجمهورية السابق أحمدي نجاد؛ مما أثار حوله الكثير من الجدل ، خاصة بعد زياراته المتكررة لرموز الحركة الخضراء، المفرَج عنهم من المعتقلات الإيرانية. فقد اتهمه الأصوليون بأنه خائن لشرع جده الخميني، وعميل لدول أجنبية ، ولكن ولمكانته التاريخية، لم يتمكنوا من محاكمته أو تلفيق التهم المباشرة لشخصة أو لعائلته، وعلى الرغم من أنه لم يشغل أي منصب رسمي داخل منظومة الحكم ، وتعمد التيار المتشدد إبعاده سياسيًا. فإن له مكانة لا يُستهان بها داخل الحوزة الدينية، وبين رجال الدين المعتدلين.

تردد اسم (حسن الخميني) بقوة ونحن على مشارف تغيرات جذرية على الساحة السياسية، ليحمل إرث جده القديم، بوصفه الأكثر اعتدالًا وقبولًا بين الأغلبية المعتدلة من رجال الدين، والأقرب إلى العقلية الشعبية، كما أنه يملك الكثير من كارزيمية جده وحضوره، ولا يشكل عنصرًا فعالًا في العديد من المعادلات السياسية المعقدة بين صقور النظام، فهو يُعدُّ وجهًا أكثر اعتدالًا وقبولًا، إن أراد النظام أن يُجمل وجهه المتشدد القبيح. ولكن تظل إشكالية صراعه مع سطوة المؤسسة العسكرية، تشكل خطرًا حقيقيًا على قبوله كوجه جديد بملامح قديمة، يحمل راية الدولة الإيرانية بعد وفاة الكاهن الأكبر علي خامنئي.

المثير في الأمر أن خامنئي لم يُعين له نائبًا، أو يرشح اسمًا من رجال الدين المقربين إليه، ليحل محله حال وفاته أو اعتزاله منصبه لأي سبب، مما يعكس حالة انعدام الثقة بين خامنئي ورجاله من آيات الله ، ويفتح الباب على مصراعيه، لجملة من الصراعات الخطيرة بين مختلف الأجنحة السياسية داخل إيران، سواء تيار التشدد أو الاعتدال، أو من تبقّى من التيار الإصلاحي، فعلى الرغم مما يبدو عليهم من وحدة الصف فإنك تراهم جميعًا وقلوبهم شتى.

فقد ظل الرجل ممسكًا بكل خيوط اللعبة إلى النهاية، مسيطرًا على كل مفاصل الدولة ، كما ينص الدستور الإيراني الذي يمنح (الولي الفقيه) سلطة مطلقة على كل شيء، بداية من إعلان قيام الحرب، والتصديق على تعيين رئيس الجمهورية، وصولًا إلى الموافقة على قرارات البرلمان، والفصل في المنازعات بين السلطات، بل إن حدث أي تعديل في الدستور ، فلن يتم إجازته إلا بموافقته، كما تم في تعديلات دستور 1989.فكل جوانب الحياة السياسية في إيران، تكتسب شرعيتها الحقيقية من المرشد (الولي الفقيه) نائب الإمام الغائب، وليس العكس، الشرعية تُمنح منه، ولا يكتسبها.

وتشير العديد من التقارير إلى مدى النفوذ الذي يتمتع به (مُجتبى خامنئي) الابن الثاني لآية الله (علي خامنئي) من مواليد (1969) البالغ من العمر 44 عامًا.فقد أطلق يده في أغلب مفاصل الدولة، خاصة ما يتعلق بالحرس الثوري، ومشاريعه الاقتصادية التي لا تنتهي، فقد أصبح لـ(مجتبى) سلطة (غير قانونية)، في تعيين قادة الحرس، والإشراف على ميزانية المؤسسة العسكرية، بل ويُشاع أن للرجل جهازًا استخباراتيًا خاصًا به، مكونًا من قيادات عسكرية خارج الخدمة. كما أن له نفوذًا في الحوزة الدينية في مدينة

(قم)، وله علاقات وثيقة بالعديد من آيات الله المنتمين للتيار المتشدد، فعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف المكانة الدينية لـ(مجتبى)، فيقال إنه لم يبلغ بعد رتبة (حُجَّة الإسلام)، ولهذا أهمية خاصة في الفقه الشيعي ، لكن من المؤكد أن (مجتبى) يعمل على تأسيس جماعة دينية من الشباب، يؤمنون بالفكر المتشدد داخل الحوزة ، ويكون ولاؤهم الكامل إلى أبيه المرشد الحالي، بحيث يتم تعيينهم داخل مجلس الخبراء، وبالتالي يسهل وصول مجتبى إلى منصب الإرشاد، متجاوزًا بذلك كبار آيات الله. فرجل إيران المريض، يخطط تدريجيًا إلى توريث منصب الولاية إلى ابنه ، خاصة بعد المكانة السياسية التي نالها أثناء التظاهرات الاحتجاجية عام 2009، ومساندته القوية لـ (أحمدي نجاد) الرئيس السابق، وبالتالي الحرس الثوري، الذي مَثَّل عصاته الحديدية في القضاء على المعارضة بكل تياراتها.

شخصية (مجتبى) دائمًا ما تثير حولها العديد من الشكوك، فهو رجل الظِّل، صاحب النفوذ، والذي أُطلقت حوله شائعات كثيرة، حول ذمته المالية، وحجم فساده الاقتصادي. فقد ذكر أحد قادة الحرس الثوري الإيراني (علي فضلي) في كتابه (خورشيد)، حكاية حاول بها أن يؤكد على نزاهة (مجتبى)، ولكنه ورَّطه من حيث لا يقصد، ومفادها، أن لندن قررت تجميد قرابة (مليار دولار)، لشبهة ارتباطها باسم ابن مرشد الثورة الإيرانية (مجتبى خامنئي)؛ مما أثار غضب المرشد ، واستدعى السفير الإنجليزي، وأبلغه أن تلك الأموال هي أموال الشعب الإيراني، ولا تمتُّ لابنه بأية صلة، ونتيجة لارتباط لندن بالعديد من العمليات التجارية مع إيران، وخاصة مع أسرة خامنئي، قررت الإفراج عنها. الحكاية في مجملها لا تثبت تورطه في شيء، ولكن كذلك لا

تنفي، خاصة وأن الأمر برُمَّته تم التكتم عليه إعلاميًا، حتى كتبه (فضلي) في كتابه، لتبرئة ساحة خامنئي وابنه من أية شبهة.

فمكانة (مجتبى) التي نالها بالدعم المباشر من أبيه، أثارت مخاوف قوية في الدائرة القريبة من المنصب، فآيات الله الذي حملوا كيان الدولة لسنوات طوال، لن يسمحوا أن يأتيهم الأمر من سماء الولاية، ليُعين أحدهم في هذا المنصب الخطير، حتى وإن كان ابن مرشدهم. مما انعكس على طبيعة الصراع الحالي بين مختلف الأجنحة والتيارات.

فإن كان خامنئي يريد بالفعل أن يورث ابنه عرش الولاية، فعليه التغلب في البداية على رجال الدين المؤيدين لحسن الخميني ، وكذلك هاشمي رفسنجاني بما له من نفوذ، ويستند بكل قوة إلى الحرس الثوري، بما قد يغير تمامًا من شكل النظام الديني في إيران ويحوله إلى دولة عسكرية بخلفية دينية، حيث يحكم العسكر بغطاء ديني مقدس، أو على الأقل يقودون الدولة من وراء عباءة رجال الدين. مما ينذر ببداية انهيار الدولة الإيرانية بشكلها المعروف حاليًا.

صراع الحرس والرئيس (انقلاب عسكري محتمل):

قدم الرئيس حسن روحاني إلى البرلمان الموازنة الجديدة لعام 2015، ويُعدُّ البند الأكثر جدلًا في تلك الموازنة، هو الخاص بالحرس الثوري(بفصائله المختلفة)، فقد ارتفع عن العام السابق إلى ما يزيد على سبعة آلاف مليار طومان، أي بزيادة تتجاوز 32 ٪ عن موازنة عام 2014. فروحاني قد امتثل لسطوة الحرس الثوري المدعوم مسبقًا من المرشد علي خامنئي، خلافًا لما أعلنه في السابق عن نيته خفض ميزانية الحرس الثوري والباسيج (قوات التعبئة). مما أثار ردود أفعال متباينة داخل أروقة السياسة الإيرانية.

فقد ظهرت العديد من التصريحات العدائية التي يشنها قادة الحرس الثوري، ومن خلفهم رجال الدين الداعمون للمؤسسة العسكرية مثل (مصباح يزدي)، تتهم رئيس الجمهورية بمحاولات الحد من ميزانية الحرس الثوري والباسيج (قوات التعبئة)، مما قد يهدد الأمن القومي الإيراني - على حد قولهم-. والحقيقة أن روحاني الذي يعاني حالةَ تضخم كبيرة في إيران وصلت إلى 30 ٪، والذي ورث تركة سلفه نجاد، بكل عبئها الاقتصادي، ودعمه المالي المباشر للحرس ، رأى أن من أسباب حالة التضخم تلك ميزانية الحرس المفتوحة بدون حساب، بالإضافة إلى سيطرة المؤسسة على أغلب مشاريع الدولة وبنيتها التحتية، وبالتالي شرع في التقليل من ميزانية المؤسسة العسكرية في الميزانية الجديدة، وبمجرد أن وصل الأمر إلى الحرس، هددوا ضمنيًا بالتصعيد إلى المرشد الأعلى علي خامنئي.

يخوض الآن الحرس الثوري حربه الأخيرة قبل انهيار خامنئي مع الرئيس الحالي لإيران (حسن روحاني)، فلدى روحاني مشروع اقتصادي مختلف تمامًا عن الذي طرحه سلفه (أحمدي نجاد)، فالرجل أكثر ميلًا للمفهوم الرأسمالي في الإدارة، وكان خلال الأشهر السابقة يعمل على طرح مشروع خصخصة المؤسسات الكبرى في إيران بقوة، مع محاولاته الدائمة لفتح باب الاستثمار الأجنبي، والغربي على وجه التحديد، خاصة والدولة بأكملها في ظل مفاوضات الملف النووي الإيراني، وانفراجة سياسية واقتصادية قد تحدث بين لحظة وأخرى، إن وصلت إيران إلى تسوية جيدة، تتمكن بواسطتها من إسقاط أو على الأقل الحد من العقوبات الدولية المفروضة على إيران.مما قد يهدد إمبراطوية الحرس الثوري الاقتصادية وبالتالي السياسية.

ولكي ندرك إمبراطورية الحرس الثوري بشكل جيد، علينا أن نشير إلى ما حققته تلك المؤسسة من مكاسب في عهد الرئيس السابق نجاد، فقد سيطرت على ما يقارب ثلث الاقتصاد الإيراني، بالإضافة إلى حق الإدارة المباشرة لأهم آبار النفط في جنوب إيران والتي تقع مباشرة على الخليج العربي، مع تحييد الجيش الوطني وإزاحته بالكامل إلى الشمال الإيراني. معظم مشاريع البنية التحتية من كباريّ ومنشآت وخطوط غاز وتمهيد طرق، وغيرها تحت يد الحرس الثوري.كما عمد نجاد أثناء فترة حكمه إلى عزل معظم الموظفين التكنوقراط من إدارة المؤسسات الكبرى في إيران، والاعتماد على لواءات متقاعدين كبديل يدين له بالولاء. والأهم من كل هذا، سطوة الحرس السياسية على مجريات الأمور في إيران، ودورهم كلاعب رئيس في اختيار المرشد الجديد، خلفًا لعلي خامنئي، بالإضافة إلى المحاولات الدائمة من قيادات داخل الحرس الثوري ، إلى تحييد دور الحوزة الدينية في (قُمْ)، والحد من سلطة رجال الدين. فنحن تقريبًا نتحدث عن دولة داخل الدولة، أو بمعنى أدق الدولة الإيرانية في طريقها إلى التحول إلى دولة شبه عسكرية، إن لم يتمكن (روحاني) من السيطرة على الطموح الجامح لقيادات المؤسسة العسكرية.

فأحمدي نجاد الذي تم إزاحته سياسيًا بنهاية مدة رئاسته، لا زال له حضور لا يُستهان به داخل الدولة الإيرانية من خلال علاقاته القوية داخل مؤسسة الحرس الثوري، بل إن نجاد يحاول أن يعود ثانية للحياة السياسية عن طريق تخطيطه لخوض الانتخابات البرلمانية 2015، سواء بشخصه أو بمن يمثله من مناصريه وأعوانه، مما صعَّد حدة الصراع بين البرلمان الحالي(برئاسة علي

لاريجاني)، وأحمدي نجاد، فوجَّه البرلمان اتهامًا مباشرًا إلى حكومة نجاد بفساد مالي لما يقارب 300 مليون دولار، في فترة رئاسة نجاد الثانية، واستُدعى عدد من وزراء حكومة نجاد السابقين للاستجواب في البرلمان. فسياسة أحمدي نجاد الاقتصادية التي اتسمت بالشمولية، وانعدام التخطيط الواضح، وضع البلاد بأكملها على حافة الانهيار الاقتصادي، وفتح أبوابًا لا يُستهان بها من فساد مالي داخل أروقة الدولة.

كل ما سبق يشير بقوة أن مؤسسة الحرس الثوري ، سيكون لهم الكلمة الأخيرة في اختيار المرشد القادم، وبالطبع لن يقع اختيارهم على رجل بحجم (هاشمي رفسنجاني) الذي يعارض نفوذهم الاقتصادي بقوة، ويدعم الرئيس (حسن روحاني) في سياسته الخارجية والداخلية. أو أيٍّ من ممثلي التيار الأكثر اعتدالًا أمثال (حسن الخميني). فإن لم يتم تقديم شخصية توافقية تحل مكان خامنئي، فسوف يختار الحرس رجلَ دين مُواليًا لهم، مثل (مصباح يزدي) أو شخصية ذات نفوذ قوي، مثل رجل الظل (مجتبى خامنئي). ففي النهاية للقوة العسكرية كلمتها الأخيرة في ظل الصراع على مؤسسة الولاية، وتعيُّن رجل إيران الأول. وإلا قد يقلب الطاولة لصالحه تمامًا بانقلاب شبه عسكري، يطيح من خلاله بكل الرموز الدينية المعارضة لسطوته السياسية والاقتصادية من الأساس، ويفرض كلمته الأخيرة على الساحة الإيرانية، ليحكم بشكل مباشر أو من وراء حجاب يجمع فيه بين قدسية الدولة الدينية، وقوة الحرس العسكرية.

الخلاصة أن إيران تمر الآن بمرحلة مخاض سياسي خطير، فإما أن تمر بسلام

على الجميع، وإما أن تنسحب إلى صراعات قد تؤدي إلى انهيار الدولة ككل، والدخول في مرحلة مصادمات لا تنتهي على المستوى الاجتماعي والسياسي، فإيران ما بعد (خامنئي) لن تكون كما تعودنا عليها. الأمور تسير إلى مزيد من التطرف والحِدَّة والاستقطاب السياسي بين مختلف التيارات المتصارعة على جثة الولي الفقيه. مما قد ينعكس على الساحة الإقليمية والعربية بشكل سالب، إن لم تتوحد القوى الإقليمية في المنطقة، وتخلق لها كيانًا سياسيًا يعتمد على المصلحة والمصالحة، فإيران دولة أخطبوطية، ذات نفوذ متشعب في أكثر من اتجاه، وأي تغير يطرأ على سياستها الداخلية، خاصة بحجم أزمة المرشد الجديد، يؤثر مباشرة على كل مناطق النفوذ التي تحتلها إيران.

****

الفصل الثالث

مناعة نظام الجمهورية الإسلامية في إيران

إن مفاجأة المجتمع الدولي في عام 1979 من تبنّي إيران حكمًا إسلاميًا شعبويًا ناجحًا ومبتكرًا –وهو أمرٌ تطلّب إعادة صياغة للنظريات اليسارية والعلمانية السابقة للثورة لتشمل نماذج دينية محافظة– لم تتفوق عليها حتى الآن إلا قدرة الجمهورية الإسلامية الفائقة على الصمود لأكثر من ثلاثة عقود ونصف من العقوبات والحرب والانتفاضات الداخلية. وعلى الرغم من أن الساسة من رجال الدين، وعلى رأسهم المرشد الأعلى علي خامنئي، يحكمون مجتمعًا حديثًا سريع التطور برؤية دينية صارمة، فإن الدولة التي خلقوها مرنة ومختَلفٌ عليها في آن معًا، يَحْبك لُحمتها خطابُ الهوية الوطنية الإسلامية الذي لا يزال يتمتع بالأصالة والقوة.

فقدرة إيران على الصمود في وجه التحديات الداخلية والخارجية المتعاقبة من زاوية استراتيجيات التوازن التي تتحول بموجبها التهديدات الخارجية إلى وسائل للتحايل والسيطرة على الضغوط الداخلية، وبالتالي لتعزيز شرعية النظام. في الواقع، لم يعُد ممكنًا أن نعزو في تحليلاتنا نجاة أنظمة الاستبداد المتعددة في الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران، حتى الآن من طوفان الربيع العربي إلى فشل الديمقراطية، بل علينا أن ننظر إليها بوصفها أنظمةً تمارس آليات استدامة مرنة بما يكفي للتكيف مع مجتمعاتها المتغيرة. فهذه الأنظمة

الاستبدادية مرنة، لا «سُلطانية» أو مُمانعة فحسب والفرق ليس فرقًا بلاغيًا بحتًا، لأنه يسلط الضوء على مفهوم الحكم بوصفه وسيلة دينامية، بدلًا من أن يُنظر إلى هذه الأنظمة الاستبدادية بوصفها ظواهر جامدة منفصلة عن مجتمعاتها، تستخدم أشكالًا صارمة من القمع عفا عليها الزمن ولا هدف لها إلا التشبث بالسلطة. وكما لاحظ كثيرون أن «لا تُقاس قوة النظام بقدرته على قمع المعارضة فحسب، بل بقدرته أيضًا على حشد الدعم وضمان الطاعة».

يمكن أن نقول هنا: إن صمود النظام الإيراني على مر الزمن مَرَدُّه إلى قدرة هذا النظام على إرجاع التحديات الخارجية والداخلية إلى مؤامرات معروفة؛ مما يمكّنه من تفادي الضغوط من كلا الطرفين وتعزيز شرعيته في آن معًا. وما ساعد النظام على انتهاج هذا النمط من السلوك هو الضغوط الخارجية، السابقة، مثل العقوبات الدولية ردًا على أزمة الرهائن وقضية سلمان رشدي في عقدَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، والحرب التي استمرت عشر سنوات مع العراق، وإلحاقه بمحور الشر، وأزمته النووية مع الغرب. وقد تمكّن النظام من تحويل هذه المِحَن الخارجية من تهديدات إلى ذرائع لصياغة خطاب لسياسته الخارجية، قائم على الاكتفاء الذاتي القوي المنسجم مع عقيدة المظلومية والشهادة عند الشيعة، وربط ذلك بإيديولوجيا الاعتماد على الذات والصمود في مواجهة الانخفاض المُطَّرد في السلع والفرص الاقتصادية. علاوةً على ذلك، كانت القيادة على استعدادٍ لاستخدام القمع الهائل عند الضرورة لمواجهة الحركات الجامحة المطالبة بالإصلاح، وما تدمير الحركة الخضراء إلا أحدث مثال على ذلك. لقد نجح النظام حتى الآن في حساباته المعتمِدة على توسيع حشد الدعم الشعبي الكافي في عملية التوازن

ضد المعارضة؛ مما مكّنه من المُضيّ قُدمًا في مواجهة النكسات الكبيرة الخارجية والداخلية والسير على نهجه القديم المتجدد، بعد أن حاز موافقة شعبية كافية للبقاء في السلطة.

في هذا المناخ، تبرز ثلاث قضايا مهمة في نموذج استخدام السياسة الخارجية بوصفها رأسَ مالٍ سياسيًا من أجل الشرعية القومية، ألا وهي: العقوبات الاقتصادية والقضية النووية والتحالف مع بشار الأسد في سوريا التي تمزقها الحرب. ومع أن هذه القضايا الثلاث تمثل أخطارًا تولِّد ردودًا متباينة لدى أطياف مختلفة من السكان، فإن النظام يراهن على ما في هذه القضايا من فوائد كامنة من أجل بناء الوفاق الأهلي، والمفاضلة بين مصالح مختلف المجموعات، وحشد الدعم الشعبي المطلوب، وهذه جميعها عناصر تضمن مناعة النظام ليُجري مزيدًا من التحركات في السياسة الخارجية.

هناك شبكة من الروابط التي تنتظم كل القضايا الثلاث، لكن تحليلنا سينصَبُّ على ثنائية الخارج والداخل الأوَّلية وفق المنظور التالي: العقوبات في مقابل البطالة والاقتصاد، تخصيب اليورانيوم في مقابل الهُويَّة الثقافية القومية المعادية للإمبريالية (أو ما يُسمّى بالإيرانيات)، التحالف مع سوريا في مقابل الرفاه الأهلي والإيديولوجيا الإسلامية (أو ما يُسمَّى بالإسلاميات) وستُدرس كلٌّ من هذه القضايا بدورها، بعد أن نوجز في الحديث عن كيف تعلمت القيادة الإيرانية استخدام التهديدات الخارجية بوصفها رأسَ مال سياسيًا وذلك للتقليل من احتجاجات النخبة، أو لتوسيع الرِّشْوة الاجتماعية لضمان دعم المكون الأساسي في المجتمع لمركزية النظام والقمع ضد قوى المعارضة، أو لتحركات السياسة الخارجية ذات التكاليف الباهظة للمجتمع.

مصادر مناعة النظام وطرقها

نشأت الجمهورية الإسلامية من تزاوج قوتين سياسيتين، واحدة دينية وأخرى جمهورية، ونص على كل منهما الدستور ومنحهما الصدارة، السيادة لله من جهة، والسيادة للشعب من جهة أخرى. ولذلك فإن جذور الدولة، والهوية القومية التي تمثلها، تتشابك في خطابين متنافسين: خطابَي الهيمنة والهيمنة المضادة. وهذا يقود إلى تفسيرات متعددة للهوية القومية ضمن النخبة السياسية التي يمكنها أن تستمد شرعيتها من أي المصدرين: الإسلامي أو الجمهوري أو من كليهما (كما فعل الرئيس خاتمي وزعيم الحركة الخضراء مير حسين موسوي في تحديد هوية إيران: إسلامية وديمقراطية في آنٍ معًا).

في الجانب الإيجابي، من شأن رسوخ هذا الخطاب المزدوج أن يُسهِّل حدوث اختلاف وتنافس عالي المستوى في إطار الحكم الدكتاتوري. وفي الجانب السلبي، تُفضي هذه الدينامية إلى قيام دولة على النقيض تمامًا مما تخيل ويبر؛ حيث تظل هويتها القومية في حالة من القلق الدائم ولكن هذا القلق يمكنها من احتواء احتجاجات النخبة وما يتصل بها من قوى اجتماعية. باختصار، تتمثل متانة النظام في قدرته على تحمل فترات متعاقبة من تضيُّق رقعة الاحتجاجات واتساعها، وعلى الخروج سالمًا من عهود الاستئثار بالسلطة. إذن، إن أشد ما يدل على استقرار النظام هو ديمومته على مرِّ الزمن وليس تحديد نقاط التوتر الخفية أو التراخي الديمقراطي. وما عقّد نظام الموازنات والمقايضة في إيران هو أن البلاد، وفي غضون بضعة أشهر من الاستفتاء الذي قامت بموجبه الجمهورية الإسلامية سنة 1980، تورطت في أزمة الرهائن والحرب مع العراق. وهذان الحدثان كانا فاتحة التهديدات الخارجية المتواصلة

التي تعلّم النظام كيف يستغلها ويراهن عليها من أجل حشد الدعم الداخلي، وهذه التهديدات هي: العقوبات الاقتصادية وشيطنة الإيرانيين على المستوى الدولي (فَهُم شيعة إقليميًا وإرهابيون دوليًا). كان هذان الصراعان حاسمين في دفع النظام إلى إضفاء سمة قومية على المقاومة ضد الهيمنة الغربية، وهي السمة التي تنسحب على التنوع الديني والثقافي في إيران وتلعب على مفهوم الأمة الأصيلة الواجب الدفاع عنها، وقد نشأ هذا من خطاب محمد مصدّق عن «الحرية والاستقلال» كما نشأ من خطاب علي شريعتي عن «العودة إلى الذات»، وكلا هذين الخطابين مكونان أساسيان من الأسس «الجمهورية» لشرعية النظام (الإيرانيات) وفي الوقت ذاته، حين رفع النظام راية الإسلام ضد عدوان عراق صدَّام العلماني، ولاحقًا ضد الغزو الأميركي لكل من العراق وأفغانستان، كان النظام ينطلق من الهوية الإسلامية الثورية القومية، المتمثلة في خطاب الدولة الشيعية الذي تبنته حكومة الخميني الإسلامية.

إضافةً إلى ذلك، كان من شأن الحرب مع العراق أن عسكرت الثورة الإيرانية، فوسَّعت بذلك النخبة الأساسية لتشمل الحرس الثوري؛ مما مكن النظام من ضم شريحة شعبية متينة تتألف من أسر الشهداء. وهكذا تحول الخطر الخارجي إلى رصيد لصالح النظام؛ ففي حين أصبح الثوار السُّنة مجاهدين في البوسنة وأفغانستان والعراق، ومؤخرًا في ليبيا ومالي وسوريا بتشجيع من السعودية (على الأقل في بادئ الأمر)، جنَّد النظام الإيراني شباب الشيعة المتحمسين وحوَّلهم إلى الباسيج، وهي وسيلة دمج منحت هؤلاء الشباب دورًا في حماية الثورة في الداخل، وعززت العلاقات الحميمة مع حزب الله اللبناني، وربطت النظام بشريحة مهمة متجددة من فائض شباب البلاد.

إن ما يهدد تماسك النظام هو تصاعد احتجاج النخبة والإقصاء الشعبي، مما يخفض من الرأسمال السياسي الذي تمتلكه القيادة. فإن عَجَز النظام عن تعبئة مشاعر الجماهير ضد خطر خارجي لكي يعزز من استقراره الداخلي، فعليه أن يوازن القمع ضد ردَّة الفعل الشعبية الممكنة، وهذه مجازفة يمكن أن تقسم النخبة السياسية وتؤدي إلى أضرار هائلة، كما حدث خلال قمع الحركة الخضراء في إيران سنة 2009 وما تلا ذلك من انقسامات بين معسكرَيْ أحمدي نجاد وخامنئي.

والنظام الإيراني بوصفه نظامًا دوليًا يتكون من الجيش، وفيه قطاع عام كبير يعتمد على الحكومة، وفيه شرائح شعبية ملتزمة إيديولوجيًا، فإن الخطاب الإسلامي القومي الذي يمثل هويته المشتركة، مكّن النظام حتى الآن من تحويل التهديدات الخارجية والاضطرابات الداخلية إلى مصادر لتعزيز مناعته.

العقوبات والاقتصاد المتعثر

مع أن العقوبات الدولية التي تمت على إيران هي أسوأ العقوبات التي عرفتها إيران في تاريخها من حيث الحجم، فإن الجمهورية الإيرانية فُرضت عليها من قبل عقوبات متفاوتة على مدى 35 سنة. وقد شكك خبراء الاقتصاد في تأثير العقوبات على المدى الطويل في ضوء مقدرة الدولة على الالتفاف عليها والنجاة من آثارها، وهذا رأيٌ يعززه نهج إيران المتمرسة في إلقاء اللائمة على الجناة والتباهي بأنها خرجت من المعاناة الاقتصادية سالمة، وهذا ما أشار إليه بالفعل الدبلوماسي والمفاوض النووي السابق سيد حسين

موسويان بقوله: «حتى لو لم يستطع الإيرانيون تصدير نقطة نفط واحدة، فلن يتخلوا عن حقوقهم.... فخلال الحرب التي تلت الغزو العراقي من 1980 إلى 1988 كان وضعنا أسوأ من هذا بكثير، ومن الثوابت الأساسية في خطاب النظام بخصوص العقوبات الزعم بأنها لا علاقة لها بالمسألة النووية، وإنما هي ببساطة خطوة أخرى في المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية لتغيير النظام . وهذا ينسجم مع عقود من خطاب المظلومية على أيدي الغرب الذي لا يستطيع أن يسمح بوجود حكومة أقرها الله وشريعته، بل إن أميركا الإمبريالية تريد أن تُطيح بهذه الحكومة المنتخبة من خلال وسائل غير ديمقراطية».

ومع ذلك، عانى الاقتصاد الإيراني كثيرًا نتيجة آخر العقوبات؛ حيث هبطت قيمة العملة الإيرانية بنسبة 40 ٪، وانخفضت عائدات إيران النفطية بنسبة النصف، وهذه نكسات تُضعِف اقتصادًا تضرر كثيرًا بسبب ركود 2008 وتمثل مخاطر كبيرة على النظام بحد ذاتها. والحلقة الأضعف هي شريحة الشباب تحت سن الثلاثين الذين شكّلوا في العقد السابق للعقوبات 70 ٪ من المتعطلين عن العمل، وأكثر المتضررين هم المتعلمون وأبناء المدن، ولاسيما النساء.

لكن على المدى القريب، تمكن النظام من تحويل هذا الخطر الخارجي على الاستقرار الاقتصادي إلى وسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي أو إلى وسيلة سياسية لتحميل مسئولية الانكماش الاقتصادي لسوء إدارة أحمدي نجاد، وهذا إجراء إقصائي يهدف إلى تحصين النظام من قيادته المثيرة للجدل. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ثلاثة أضعاف، وخفض الدعم الحكومي للوقود، وخسارة المستوردات (بما في ذلك السيارات والمنتجات

التقنية العالية مثل الآيفون والآيباد)، لم تقُم إلا مظاهرة واحدة منذ أن بدأت العقوبات تشل الاقتصاد الإيراني من خلال منع صادرات النفط ومنع التعامل مع المصارف العالمية، وهذه لم تقم إلا في طهران في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، وهي مظاهرة حتى مجلة تايم وصفتها بأنها «نادرة». أضف إلى ذلك أن الشعارات التي ترددت في الشارع ألقت باللائمة على أحمدي نجاد وجعلته هو الجاني، مما يوحي بأن النظام نجح في النأي بنفسه عن سياسته الصِّدامية المتزايدة، والتي يسميها المُطَّلعون من النخبة «التيار المنحرف». إن استخدام النظام للعقوبات كوسيلة لتقوية النخبة التي يعتمد عليها كثيرًا ولتعزيز تسويغه نزعَ الأهلية عن أكثر من 600 مرشح من معسكر أحمدي نجادي قبل انتخابات فبراير/ شباط 2012 البرلمانية ، قد جاء انسجامًا مع خطاب الإسلاميات القومي لمبايعة القيادة وإظهار كفاءتها في قيادة الدولة خلال هذه الفترة العصيبة من الاستهداف الجائر وشيطنة النظام.

في الوقت نفسه، تراجع تقلب الريال إلى حد كبير. ومع أن حالات الإفلاس والإغلاق مستمرة، إلا أن أعمال التصدير في القطاع غير النفطي، ولا سيما السلع الأساسية والمواد الغذائية والخدمات، تزدهر بسبب انخفاض قيمة العملة، بينما تجاوزت مكاسب بورصة طهران معدل 11 خلال الأشهر الثلاثة بعد اشتداد العقوبات، وهذا مكّن أوائل المستثمرين من استعادة أكثر من 50 من خسائرهم بالعملة الأجنبية، في حين لا يزال الاقتصاد يعاني معدلَ نمو سلبي قدره – 1.6– ولكن النظام لديه متسع من الوقت للمناورة في هذا التنويع الاقتصادي بعد عام 2000 إلى الخدمات، وقطاع الصناعات التحويلية الأكثر تعقيدًا الذي يوفر للنظام بعض الحيوية في القطاع غير النفطي، ويُعتقد

أن مستوى الاحتياطات الأجنبية أكثر من 70 مليار دولار، وهناك مستوًى عالٍ من المدخرات الشخصية التي تراكمت خلال سنوات الطفرة النفطية. بالإضافة إلى ذلك، كانت إيران في السابق تستورد 90 مليون لتر من منتجات الوقود المكرر، أما الآن فقد صار لديها قدرة ذاتية على التكرير، فرفعت إنتاجها إلى مليونَيْ برميل يوميًا وفقًا لوزير النفط رستم قاسمي الذي يزعم أن هذا مكسب على المدى الطويل؛ حيث يخفِّض فاتورة واردات إيران «وسيؤدي إلى طفرة في صادرات الوقود».

ولكن النظام على المدى الطويل يجازف بتبديد أرصدته إذا فشل في العثور على تسوية جيوسياسية لتحريك اقتصاده. تمر إيران حاليًا بفترة من «إيرادات الشباب» -وهي فترة يتكون السكان فيها من شريحة واسعة من الشباب المتعلم ذي الخصوبة المنخفضة (بمعدل طفلين عام 2000) والعيال القليلين- وهو ما يراه الاقتصاديون فرصة ديمغرافية نادرة لنمو الأعمال والتوسع الاقتصادي. ونظرًا للجمود في سوق العمل حاليًا (حيث أفضلية التوظيف للعمال الأكبر سنًا لا للشباب)، وتشديد الائتمان الذي يؤثر في نمو القطاع الخاص، يظل الخطر القائم أن «يفقد النظام كل شيء» فلا يجني إلا الاضطرابات الشعبية بدلًا من الانتعاش الاقتصادي.

لكي يلتف النظام على العقوبات، لجأ إلى تنويع أسواق صادراته من النفط والغاز وغيرهما من السلع، ولاسيما في الشرق حيث الأسواق الناشئة في دول وسط آسيا وشرقها، وبعد أن تحرر من عقدة الذنب زاد تجارته الحرة مع الدول الأخرى المنبوذة، بما في ذلك سوق فنزويلا الغنية، ومع جيرانه في العراق وأفغانستان وسوريا. في الواقع، يعكس تركيز النظام على تطوير علاقات

اقتصادية أعمق مع هذه الدول كيف يتحول التهديد إلى فرصة؛ حيث لا يتردد الإجماع السياسي للنخبة الحاكمة في دعم التجارة مع دول عدم الانحياز غير الغربية، ولاسيما أن العديد من هذه الدول تشكِّل الجوار القريب المؤلَّف من أقوى أنصار إيران: روسيا والهند والصين، وهو ما يجعل إيران مزودًا قيِّمًا للطاقة والخدمات بالنسبة إلى هذه المنطقة التجارية الحيوية بشكل متزايد. يكمن التحدي في استقطاب هذه الأسواق للشباب المتعطلين عن العمل في إيران، بحيث لا يتم فقدان العائد الديمغرافي تمامًا. من ناحية أخرى، قد يكون النظام يحاول مواجهة التحدي المتمثل في شبابه المتعلمين تعليمًا عاليًا والمتعطلين عن العمل من خلال التغييرات الأخيرة في قانون الأسرة للتشجيع مجددًا على رفع معدل الخصوبة، في الوقت الذي يفرض فيه قيودًا على التحاق النساء بالجامعات (في كلتا الحالتين، لإبعاد النساء المتعلمات من سوق العمل وإبقائهن في المنازل). إلا أن هذه إجراءات إقصائية تحدُّ من مشاركة القوى الاجتماعية الحديثة وقد تؤدي إلى نفور الشباب، ولا سيما النساء وهذه منطقة خطرة في ضوء اضطرابات الربيع العربي.

خلاصة القول: لقد تركت العقوبات أثرًا عميقًا في نمو إيران الاقتصادي ومستواها المعيشي، ولكن النظام أظهر متانة من خلال استخدام هذه العقوبات سياسيًا كوسيلة لإخماد مشاغبات النخبة ضد النظام، ولجلب المواطنين إلى بيت الطاعة من خلال الخطاب الجمهوري عن الهوية القومية الذي يشدِّد على الأهمية القومية للوحدة وحماية الذات والاعتماد عليها. لكن الخطر يكمن في كون الصعوبات الاقتصادية تستمر من دون أي احتمال لتخفيف العقوبات،

وهذا وضع من شأنه أن يقلل من الدعم الشعبي للنظام وبالتالي يقلل من مناعته ضد الغضب الشعبي.

تخصيب اليورانيوم والمواجهة الدولية

لقد ركّز خطاب النظام عن برنامجه النووي منذ البداية على حق إيران السيادي في التخصيب؛ فهو خطاب استقطاب يتمتع بدعم شعبي واسع الطيف، وهو محل تأييد ومزايدة من قِبل القادة الإصلاحيين في الحركة الخضراء عام 2009، وجميع أعضاء النخبة الحاكمة، سواء أكانوا من معسكر البراغماتيين أم معسكر المتشددين. ولم يشتمل الخطاب قطّ على أي اعتراف رسمي بأن السلاح النووي قد يكون جزءًا من المعادلة أو يستحق النقاش. بل ركز على الهوية القومية (الإيرانيات) التي تتباهى بتقدم إيران العلمي وقدرتها التقنية وثقافتها المتينة. وبمرور الزمن أصبح هذا الخطاب أكثر تشددًا وازداد التركيز على حق إيران في سد فجوة التحديث التي تفصلها عن الغرب، وعلى رفض الغرب أن يُقر لإيران بذات الحقوق التي يُقرها للآخرين من أجل حماية سيادتها أو أمنها. فالموقف السائد في إيران هو أن «المنظمات الدولية»، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما هي إلا أدوات سياسية دولية مهمة بأيدي اللاعبين الدوليين الكبار، مثل الولايات المتحدة، الذين يسعون لحرمان إيران من التطور التكنولوجي والتقدم.

بالمقابل، لا يُعرَف مستوى الدعم الشعبي لبناء قنبلة أو ما يستلزمه ذلك من تكاليف، ويشير آخر استطلاعات غالوب إلى أن هذا الدعم آخذٌ في الانحسار نظرًا لاشتداد وطأة العقوبات وازدياد عزلة إيران رغم أن هذا الدعم يظل عند مستوى 40٪ . وقد يكون هذا عائدًا في جزء منه إلى صمت

النظام المدروس حول مسألة تطوير القنبلة. ولكن تركيز النظام ينصبُّ حول الكيفية التي يحول بها القضية النووية إلى وسيلة سياسية يُدلِّل بها على استقواء المؤسسات الدولية التي تعجز عن مطالبة الدول المسلحة نوويًا بالمثل؛ حيث إن هذه الدول، بخلاف إيران، لم توقِّع على معاهدة منع الانتشار النووي، ألا وهي إسرائيل وباكستان والهند. وما يركز عليه النظام هو أن الأسلحة النووية مخالفة لمبادئ الإسلام، كما أنها لا طائل منها بالنسبة إلى الدول التي تمتلكها حاليًا، وهذا ما أشار إليه أحمدي نجاد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 خلال زيارته إلى إندونيسيا . ولكن القضية موضع جدل واسع في أوساط النخبة، وهو جدلٌ يشجعه النظام، حيث لا خلاف أن هناك من يرى أن السلاح النووي ضمانة من الغزو من قِبل القوى الأكبر، وأن هؤلاء وراء تطوير قنبلة لحماية إيران من صدَّام . من ناحية أخرى، نجح فريق آخر من النخبة، على الأرجح أنهم الإصلاحيون في معسكر خاتمي، في وقف البرنامج عند الغزو الأميركي للعراق سنة 2003.

على الرغم من أن النظام استطاع حتى الآن أن يحتوي التحدي الداخلي بشأن هذه القضية، فإن المعضلة الحقيقية بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية هي إيجاد آلية للهروب من العزلة الدولية التي تجد نفسها فيها وخفض التكاليف الاقتصادية للحفاظ على برنامجها النووي. تحقيقًا لهذه الغاية، استخدم النظام خطر وقوع هجوم عسكري إسرائيلي، ورفض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاتفاقية التفاوض بين إيران وكل من تركيا والبرازيل عام 2010، رصيدًا استراتيجيًا لكسب تأييد دول عدم الانحياز لحق إيران المطلق في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب جميع الأطراف الموقِّعة

على معاهدة حظر الانتشار النووي . ما لم تنجح فيه إيران هو استخدام هذه الوسيلة لإقناع جيرانها العرب بأن برنامجها النووي أقل خطورة من برنامج إسرائيل، أو أن أخطاء الغرب في الحكم على ترسانة العراق تتكرر كذلك في حالة إيران.

ترى إيران أنها تعاونت بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من أي عضو آخر، حيث نفذت البروتوكول الإضافي، وعلقت تخصيب اليورانيوم لعدة سنوات، وفتحت مواقعها العسكرية أيضًا للتفتيش. وكان من شأن استخفاف المفاوضين الغربيين بهذه الجهود أن أسهم في رواية النظام الفعالة والمتواصلة عن الحملة الإمبريالية الغربية المتواصلة المتمثلة في الصعوبات الاقتصادية المفروضة. وهذا خطابٌ يتجاوز الانقسامات العِرْقية والدينية العديدة في إيران إلى الهوية الوطنية الراسخة في إرثها المجيد ومظلوميتها. لقد كررت إيران على مر السنين دعوتها للولايات المتحدة، وكان آخرها دعوة أحمدي نجاد في إندونيسيا، للتفاوض مباشرة، قائلًا: إن القضية «سياسية»، وإن «بإمكان جميع الحكومات أن تتفقد المنشآت النووية الإيرانية» يصب التراشق العلني بين إيران والولايات المتحدة حول المفاوضات وتحديد المواقف في مصلحة النظام الإسلامي كي يضمن مشاركة محلية واسعة لدعم موقفه، بالإضافة إلى قدرته على كسب نقاط خطابية ضد الولايات المتحدة.

سوريا والتحدي الشيعي - السُّنّي

لا يقوم تحالف إيران مع سوريا على روابط طائفية شيعية، كما يدعي الغرب والمَلَكيَّات السُّنية، بقدر ما يقوم على أسس إيديولوجية متينة معادية للإمبريالية والصهيونية. وهذه الصداقة، التي تمتَّنت خلال الحرب الإيرانية-

العراقية حين وقفت سوريا إلى جانب إيران ضد عدوتها العراق، أثبتت أنها مفيدة للطرفين على مر السنين، مع أن الانتفاضات على بشار الأسد وضعت كلًا من هذه العلاقة والتزام إيران بنظام البعث السوري تحت الاختبار.

وبالفعل، أثبت الربيع العربي أنه يشكّل تحديًا أكبر بكثير مما توقعت إيران في البداية، وهي التي كانت في السابق تروِّج لسياسة إقليمية تهدف إلى استمالة الشارع العربي من خلال الدعوة لإسقاط الدكتاتوريات «الفاسدة» المتحالفة مع الولايات المتحدة؛ ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، صرح المرشد الأعلى خامنئي بأن إيران كانت تنتظر مثل هذه الثورات منذ 30 سنة، وأن الثورة الإيرانية هي التي ألهمت هذه الثورات ولكن الانتفاضة ضد حليف إيران في سوريا لا يمكن إدراجها في ذات المربع، ولذلك راح النظام يعيد النظر في رسالته لكي يحافظ على مصداقيته؛ فصار خامنئي وغيره من نخبة النظام يشددون على المسار المشترك بين الشيعة والسنة؛ حيث قال: «تتحد الدول الإسلامية في كفاحها ضد تحكم شياطين الصهاينة والأميركان».

هذا تحول بالغ الأهمية لأنه يكشف كيف يحاول النظام إعادة صياغة التهديدات المزدوجة الناشئة من مشاهدة سقوط حليف عربي أساسي، ومن فقدان مكانته كمنارة للخطاب المُعادي للإمبريالية والمؤيد للفلسطينيين في الشارع العربي وتحويل كل منها لصالحه. يقول المطلعون على خبايا الأمور من داخل النظام: إن المذهب العلوي لآل الأسد، القريب جدًّا إلى البدعة بالنسبة إلى الغالبية الشيعية، ليس له فائدة تُذكر ما خلا أن ذلك المقعد لا يشغله سُنِّي - مع أن مكانة الأقلية التي يحتلها العلويون استلزمت أن يُشرِك آل الأسد لاعبين كبارًا من السُّنة في النظام-. والأهم من هذا هو الارتباط

الجغرافي بين سوريا وحزب الله ولبنان وفلسطين، وكذلك تكمن مصلحة سوريا في مصادقة إيران بسبب عزلتها الإيديولوجية عن شقيقاتها من الدول العربية.

لا شك أن سقوط بشار سيؤذي ما تدعوه إيران «محور الممانعة»، وهذه هي كُنيتها للهلال الشيعي. لكن من وجهة نظر النخب الإيرانية، فإن النظام السوري أكثر بعثية وعَلْمانية من الشيعة، وبالتالي فإن سقوط بشار سيكون انتكاسة لها وقعٌ أكبر على التيار السياسي «البراغماتي» الأكثر جمهوريةً داخل الزمرة الحاكمة في إيران من وقعها على المحافظين المتشددين. لكن الخصام بين نخبة النظام يجد أرضية مشتركة في توسيع السياسة الإقليمية لتشمل كل السياسات الإسلامية، وهذه آليةٌ تمكّن النظام من إرسال رسالة تسوية بين إيران وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وتونس، ومن تفادي الانتقادات الطائفية (وتحميلها مسئولية الأحداث في البحرين، على سبيل المثال) من قِبل دول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. وبالمثل، فإنها تفتح المجال لإيران لكي تطور علاقات إيديولوجية، إن لم تكن شيعية وثيقة، مع الحكم الذي سيخلف نظام الأسد في دمشق.

يمثل نجاح إيران في العراق أمرًا مهمًا في هذه المعادلة؛ فبراعتها في إقامة علاقات وثيقة مع نظام المالكي ضد مصالح الولايات المتحدة وقوات التحالف يُنظر إليها بشكل إيجابي في الشارع الإيراني كمثال على تحويل تهديد كبير محتمل على حدود إيران إلى أحد منجزات السياسة الخارجية. لقد كان من شأن اللغة التوفيقية المنضبطة عمومًا التي استخدمها النظام تجاه العراق، وتركيزه على بناء العلاقات الاقتصادية بين البلدين أن أكسب القيادة الإيرانية

إعجاب مواطنيها؛ حيث أظهرت جانبًا أقل حدَّة وأكثر واقعية. وبالنتيجة أصبح العراق شريكًا تجاريًا قويًا، على الرغم من العقوبات التي ترزح تحتها إيران؛ حيث يبلغ حجم التبادل التجاري حاليًا 12 مليار دولار، ويُتوقع أن يصل إلى 25 مليار دولار وفقًا للأرقام الصادرة عن علي سعيدلو، رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في إيران والعراق خلال لقاء التعاون الاقتصادي المشترك الذي عُقِد في أربيل في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 . يقول سعيدلو: إن الشركات الإيرانية تعمل في البنية التحتية وتنمية القطاع الخاص وتبادل الطاقة، وهذه أنشطة تدينها الولايات المتحدة بدعوى أن العراق يساعد إيران على الالتفاف على العقوبات.

تنطلق السياسة التي ينتهجها النظام الإيراني تجاه سوريا من حسابات مماثلة. يندر أن تكون الجمهورية الإسلامية ساذَجة في علاقاتها مع جيرانها؛ لذلك فقد حسبت حساب عواقب سقوط بشار منذ زمن. ولهذا زادت من علاقاتها الاقتصادية كي تُحكِم قبضتها على سوريا بعد رحيل بشار وتجعلها مرتهنة للنظام الإيراني، وهذه حيلة تمنحها فرص عمل تلتف على العقوبات لصالح مواطنيها، وفي الوقت ذاته تأمل أن تُكسبها ما يكفي من حسن النيات في سوريا لتعيد الدفء إلى علاقاتها مع أية حكومة تخلف نظام الأسد. فبالإضافة إلى دعم نظام الأسد بالكلام، ناهيك عن الدعم العسكري ومجال الاتصالات، شحنت إيران أطنانًا من المواد الغذائية إلى السكان هناك، وتبادلت مع سوريا الوقود ومصادر أخرى من الطاقة، وطورت الشبكات الكهربائية والبنية التحتية للطرق ومحطات معالجة المياه، وتخطط لمد أنابيب غاز بكلفة 10 مليارات دولار من إيران إلى سوريا مرورًا بالعراق.

غالبية المستفيدين من المساعدات والتجارة الإيرانية مع سوريا هم من السُّنة؛ مما يعكس خطوة محسوبة من جانب صنَّاع القرار في إيران لتمهيد الطريق لمستقبل العلاقات التي تلاقي استحساناً في الداخل وعلى المستوى الإقليمي. يشير احتجاج النخبة داخل النظام، الذي أعرب عنه علنًا دبلوماسيون إيرانيون في وزارة الخارجية خلال زيارات كوفي أنان المتعددة حين كان مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، إلى أن النظام قد أعدَّ خطة احتياطية لإقامة علاقات مع شخصيات من المعارضة السورية، وهذا يعكس استجابة القيادة لبناء توافق في الآراء على أعلى المستويات . فلكي يستفيد النظام من هذا التحدي الخارجي لمصلحة سياسته الخارجية والداخلية على حد سواء، فهو يرمي إلى الإبقاء على المثلث الذي يربط إيران والعراق وسوريا، لاعتبارات اقتصادية وإيديولوجية على حدٍّ سواء.

وفي حين لا يتضح ما إذا كانت سوريا ستميل إلى الهلال السني بقيادة السعودية في فترة ما بعد بشار، أو ما إذا كانت ستمر أولًا بحرب أهلية طويلة الأمد؛ فإنه يظل من مصلحة إيران أن تحافظ على نفوذها في دمشق؛ فإيران لم ترَ فقط أن دعمها المستمر خلال الحرب الأهلية الوحشية في العراق آتى أُكُلَه، ولكن من المرجح، كما حدث في مصر، أن أية حكومة تخلُف نظام الأسد في نهاية المطاف ستشمل فصائل إسلامية وستكون حذرة من إقامة علاقة وثيقة جدًا مع الغرب أو الملكيات السنية. وهذه ليست فرصة لإيران لتوسيع نفوذها الإقليمي فحسب، بل أيضًا للاضطلاع بدور يحظى بدعم عامة الإيرانيين لإبراز الوجود الشيعي، ووسيلة لتخفيف عزلة إيران الجيوستراتيجية ومصاعبها الاقتصادية.

في دعوة مباشرة نادرة للاستفتاء الشعبي حول دور إيران في سوريا، طلب مرشح الرئاسة المحتمل والزعيم البرلماني علي لاريجاني، وهو أحد المقربين من المرشد الأعلى خامنئي، في يوليو/ تموز 2012 من المواطنين أن يدلوا بتعليقاتهم على موقعه على الإنترنت khabaronline؛ فجاءت الردود متباينة، حيث رأى البعض أن على إيران أن تنخرط أكثر في المفاوضات («إيران قطعة من اللغز في حل مشكلة سوريا»)، أما الآخرون فكانوا أكثر حذرًا.

والتحدي الذي تواجهه الدولة هو أن تعمل جاهدة لكي لا تتلطخ سمعة إيران بسبب دعمها لبشار، وهذا قلق أعرب عنه عدد من الدبلوماسيين مخافة أن تخسر إيران المزيد من نفوذها ضد المملكة العربية السعودية في المنطقة. توحي موازنة النظام لأصوات النخبة والحوار المفتوح نسبيًا حول هذا الموضوع في وسائلِ الإعلام المحلية، أن هناك دعمًا كبيرًا من الجماهير وأوساط النظام الحاكم يمكنه من التلاعب بكلا الجانبين في سوريا على أنها لصالحه. علاوةً على ذلك، يُنظَر إلى العلاقة الأوثق بين طهران وموسكو نتيجة التوتر في سوريا بمثابة فرصة سانحة، سواء فيما يتعلق بالدعم الروسي في مناقشة العقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي، أو ما يتعلق برغبتها في تفادي نظام العقوبات وتنمية تجارتها مع إيران القائمة على الروبل والريال.

إن إيران، مثل جميع دول المنطقة، تقع في جوار محفوف بالمخاطر حيث كل تحدٍّ خارجي له آثار متعددة على السياسة الخارجية وعواقب على أوضاعها المحلية. والنهج الإيراني، الذي صقلته سنواتٌ من العزلة والعقوبات والحرب، ينسجم تمامًا مع نموذج «الممانعة الاستبدادي»؛ حيث يتأرجح احتجاج النخبة والدعم الشعبي بين ضيقٍ واتساع طبقًا للمكاسب السياسية

التي يجنيها النظام من تفسيره للتحديات الخارجية. لقد تفاوتت فاعلية النظام الإيراني في إدارة دوائر صنع القرار وفي إدارة «الشارع» مع مرور الزمن، وذلك وفقًا للتحدي الذي يتهدده في حينه.

إن النظام أقل أمنًا في مواجهة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن أسوأ العقوبات التي شهدتها البلاد منذ نشأة الجمهورية الإسلامية، ولاسيما أنه لا توجد خطة واقعية للحَدِّ من وطأتها في المستقبل المنظور؛ فخطاب «الإيرانيات» والاكتفاء الذاتي القومي والمظلومية لن تُجدي فتيلًا في المدى الطويل.

ولكن مثل هذه الخطابات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالقضية النووية، لأن هذه القضية تستند إلى الثقافة الإيرانية وتفوقها العلمي، كما توفر قضية فريدة تلتف حولها كل مجموعة سياسية أو عِرقية أو دينية كبرى. والتحدي الذي يواجه إيران هو كيف تحول القضية النووية إلى أحد نجاحات سياستها الخارجية، وذلك من خلال حشد الدول الأخرى لدعم حقها السيادي في امتلاك الطاقة النووية على سبيل المثال، أو إقناع الولايات المتحدة بالسماح لها بمستويات منخفضة من تخصيب اليورانيوم. ومثل هذه الخطوة في نهاية المطاف ستسوِّغ للشعب الإيراني الألم الذي عاناه؛ وما لم يفعل النظام ذلك، فإنه سيفقد التفاف الجماهير حول برنامج مكلف لا طائل منه ما خلا الشعور بالاعتزاز القومي، كما أنه سيحدُّ من المشَاركة الاجتماعية.

إن الدعم الإيراني لسوريا في إطار المواجهة الطائفية بين الشيعة والسُّنة أقل إثارة للجدل في إيران، حيث التكلفة السياسية تُرجِّح كفتَها المكاسبُ الاقتصادية، والمناقشة حول هذا الموضوع مفتوحةٌ نسبيًا على كل المستويات

الاجتماعية. وإذا استطاعت سياسة رشيدة أن تحول الخطر الداهم من احتمال فقدان حليف رئيس إلى وسيلة لزيادة تجارتها ونفوذها الإقليميين، فإن عائدات ذلك على إيران هائلة.

من خلال مثل هذه التحديات الخارجية وتحولها إلى سلسلة من الانفتاح والانغلاق في عملية الاحتجاج الداخلي، وبناء إجماع النخبة يتضح كيف تصير الممانعة ممارسة استبدادية تُطيل في عمر النظام. هذا لا يعني أنه يمكن تحويل جميع التحديات إلى فرص، كما يكشف عن ذلك سقوط الأسد في سوريا على نحو بطيء ومؤلم. ولكن ما مكَّن النظام في إيران، على الأقل حتى الآن، من خلقِ ظروفٍ تُحصِّنه هو ذلك التفاعل بين الجيش العقائدي وشرائح واسعة من المؤيدين المتدينين والقادة الذين تعلموا أن الحكم الإسلامي يتطلب إجماع الراعي والرعية.

****

الفصل الرابع

القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة

تثير مقاربة صنع القرار في إيران أسئلة من قَبيل: مَن يحكم إيران؟ أو مَن يصنع القرار في إيران؟ ولا سيما حين يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة، وإشارات متغايرة، وسياسات متناقضة تصدر عن مسئولين إيرانيين. ويُلاحَظ أن هناك تخبطًا في تفسير هذه الظاهرة. فمرة يسود تحليل أن إيران تُدار من شخص القائد الأعلى للثورة/ الولي الفقيه، ومرة أخرى تتفاءل أو تتشاءم النُّخَب وصنَّاع القرار في المنطقة والعالم بقدوم رئيس أو ذهاب آخر، ثم لا يلبثون أن يحتاروا في قراءة هذا المشهد المعقد. وتحاول الورقة الحالية تفكيك هذا التعقيد ما أمكن لتقديم مقاربة، قد تجلو بعض الغموض الذي يلف عملية صنع القرار في إيران. واعتمدت الورقة على المصادر الأصلية باللغة الفارسية لرسم معالم المشهد بشكل أكثر دقة.

1 – مُحدِّدات صناعة القرار في الدستور

تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حسب الدستور الإيراني، مشروعيتها من مصدرين:

البعد الثوري: إذ تنص مقدمة الدستور الإيراني على أن «الدستور يعكس إرادة الأمة الإسلامية، وهو تجلٍّ لماهية الثورة الإسلامية الإيرانية العظيمة».

وقد سمَّى الدستور أعلى منصب في البلاد «القائد الأعلى للثورة الإسلامية»، ولم يسمِّه «القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية». وتؤكد تلك المقدمة أنه «انطلاقًا من المضمون الإسلامي للثورة الإيرانية التي كانت خطوة على طريق تحقيق النصر النهائي للمستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يهيئ الظروف لاستمرار الثورة في الداخل والخارج». وقنَّن الدستور وجود قوات «حرس الثورة الإسلامية» وحدد هدفها «بالمحافظة على الثورة ومنجزاتها، والسعي الدائم لتحقيق أهدافها الإلهية، ونشر حاكمية الله في العالم، طبقًا لقوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وقد منحت المادة (150) صفة الديمومة لهذه القوات؛ ما يعني أن تغييرها يعني تغيير الدستور وماهية الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

البعد الديني: تبنَّى الدستور الإيراني «ولاية الفقيه المطلقة»، ونصَّت المادة الخامسة على ما يلي «في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير»، ونصت المادة (177) على أنه «لا يمكن تغيير ولاية الفقيه، أو مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلاميًا، أو أهداف جمهورية إيران الإسلامية»، ويرى آية الله علي خامنئي الوليُّ الفقيه في «استفتاءاته» أنه «طبقًا للمذهب الشيعي، على جميع المسلمين إطاعة الأوامر والنواهي الولائية للولي الفقيه، ويشمل هذا الحكم مراجع التقليد أيضًا. ولا يمكن الفصل بين الالتزام بولاية الفقيه والالتزام بالإسلام وولاية الأئمة المعصومين» وإضافة إلى فتوى خامنئي بإلزام جميع المسلمين بطاعته، فهو يطلق على نفسه «ولي أمر المسلمين»، ما يمنحه شرعية دينية–دستورية لزعامة

مسلمي إيران ومسلمي العالم الإسلامي. ويرى ممثله في الحرس الثوري علي سعيدي أن «الأنبياء والأئمة المعصومين والولي الفقيه يتمتعون بنفس الصلاحيات»، وتضفي هذه الرؤية بُعدًا مقدسًا على نظام «ولاية الفقيه» ينعكس على صناعة القرار في إيران؛ حيث يتجلّى بالصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الولي الفقيه/ القائد الأعلى للثورة. ويذهب آية الله مصباح يزدي الذي يُعدُّ من أهم منظِّري «ولاية الفقيه» في الوقت الحالي إلى أن «مشروعية» النظام الإسلامي مستقاة من ولاية الفقيه، كما يذهب معظم الفقهاء القريبين من النظام إلى أن «الدستور ما هو إلا تفويض من الولي الفقيه للسلطات الثلاث لمزاولة بعض صلاحياته؛ لأن الشريعة تمنحه مطلق الصلاحيات، ولذلك فمن حقه التدخل في صلاحيات أية سلطة من السلطات الثلاث حتى لو خالف ذلك القانون ويسمون ذلك «الأمر الولائي»، ويطلقون عليه بالفارسية «حكم حكومتي». وهو ما تنص عليه المادة (57) في الدستور التي تقول: «السلطاتَ الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وإمام الأمة وتكفل المادة الثانية في الدستور استمرار كلا البُعدين؛ إذ إنها ألزمت الحكومة بتحقيق ذلك؛ فجعلت أحد الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الإسلامية «الإيمان بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية».

ازدواجية الدولة/الثورة وتأثيرها في صناعة القرار

يمنح الدستور «المؤسسات الثورية» ومؤسسة «الولي الفقيه» الذي يشغل منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه حق «النقض» ضد مؤسسات

الدولة، لأن مشروعية الدولة مكتسبة من هذين البُعدين. فيمكن لمؤسسة «الحرس الثوري» و«مؤسسة القائد الأعلى للثورة» أن ينقضا أية قرارات تُصْدرها مؤسسات الدولة، وذلك في إطار مرجعية الدستور. وهناك عديدٌ من الأمثلة الواضحة على تأثير هذه الازدواجية في صناعة القرار؛ ففي شهر مايو/ أيار 2004 افتتح الرئيس الإيراني السابق محمد خاتَمي «مطار الإمام الخميني الدولي»، وكانت الحكومة الإيرانية قد وقَّعت اتفاقية مع شركة خدمات تركية لإدارة البُعد الخدمي في المطار في إطار صلاحياتها؛ فاعترض الحرس على ذلك بذريعة أنه لا يجوز أن يكون للأجانب حضور في المطار؛ لما له من تأثير في أمن الدولة. فحاصرت قواته المطار وأرغمت الطائرات الآتية إليه على التوجه إلى مطار «مهرآباد»؛ ومن ثَمّ ضغط الحرس على «مجلس الشورى» الذي كانت غالبيته من «التيار الأصولي» آنذاك لإبطال الاتفاقية مع الشركة التركية، وقد تم ذلك ومثَّلت هذه العملية رسالة واضحة بأن رئيس الجمهورية لا يستطيع تنفيذ قراراته ما لم تكن متوافقة مع رؤية الحرس.

وفي شهر أبريل/ نيسان2011، عزل الرئيس أحمدي نجاد وزيرَ الأمن والمخابرات حيدر مصلحي المحسوب على تحالف بيت القائد-الحرس الثوري، فاعترض هذا التحالف على عزله، وطلب خامنئي من أحمدي نجاد التراجع عن عزل مصلحي فرفض أحمدي نجاد واعتزل رئاسة الجمهورية 11 يومًا، فخيَّره خامنئي بين الاستقالة والرجوع عن قراره؛ فاضطر أحمدي نجاد للتراجع، ومنذ ذلك اليوم صُنِّف أحمدي نجاد في خانة الخَصْم الذي لا بد من الإطاحة به؛ لأنه تحدى سلطة «الثورة»، ولأنه أراد أن يكون شريكًا حقيقيًا في صناعة القرار. علمًا بأنه مارس صلاحياته الدستورية التي تقول: «يستطيع

رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد» ولا توجد أية إشارة إلى ضرورة موافقة أية جهة أخرى على قراراته بعزل الوزراء.

وخَلُص خاتمي في نهاية رئاسته التي استمرت 8 سنوات إلى أن «أولئك الذين يُعِدُّون رئيس الجمهورية فقط رئيسًا للحكومة، وليس مسئولًا عن تطبيق الدستور، يريدون أن يقتصر دور الرئيس على تصريف أعمال الحكومة فحسب، وأعلن خاتمي أن حكومته كانت تتعرض لأزمة كل 9 أيام من قِبَل معارضيه؛ ما جعل تنفيذ مشروعه الإصلاحي أمرًا غير ممكن في نهاية الأمر. كما أن أحمدي نجاد وصل إلى النتيجة نفسها فصرح «أصبحتُ مسكينًا مثل خاتمي لا أقوم إلا بتصريف أعمال الحكومة»، وأصبح يطلق على خصومه في الحكم «قوى التسلط» التي تفتعل له الأزمات بشكل مستمر لحذفه من المشهد السياسي. وقد ترتب على ازدواجية الثورة/ الدولة نتائج عقَّدت من تركيبة السلطة في إيران، وأثرت في المستويين: الداخلي والخارجي، وهي مربكة لمن يتعاطى الشأن الإيراني، ومن أهم هذه النتائج:

وجود مؤسسات موازية، فهناك مؤسسات «دولة» توازيها مؤسسات «ثورة»؛ فجيش الجمهورية الإسلامية يوازيه حرس الثورة الإسلامية، ورئيس الجمهورية يوازيه القائد الأعلى للثورة الذي تتبع له عشرات المؤسسات الدينية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

وجود استراتيجيات موازية: من ذلك أن «الدولة» قد تتبنى استراتيجية على المستوى الداخلي أو الخارجي، وتتبنى «الثورة» استراتيجية مغايرة تمامًا؛ ففي عهدَي الرئيسين: هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي تبنت «الدولة» استراتيجية

التنمية في سياستها الخارجية والأمن القومي التي تقوم على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لتحقيق هدف التنمية في الداخل؛ فيما تبنت «الثورة» استراتيجية مزدوجة مغايرة تقوم على «حفظ النظام والتوسع خارجيًا».

وجود اقتصادات موازية: «للدولة» ميزانية تخضع لرقابة «مجلس الشورى» وديوان المحاسبة ومختلف الأجهزة المختصة، وبالمقابل «للثورة» مؤسسات وشبكات اقتصادية ضخمة لا تدخل في ميزانية الدولة. ومن هذه المؤسسات «مؤسسة المستضعفين» (بنياد مستضعفان)، و«مؤسسة الشهيد» (بنياد شهيد) وهما تابعتان للقائد الأعلى للثورة، وتمتلكان عشرات المليارات حسب تقدير اقتصاديين إيرانيين. كما تتبع للحرس الثوري عشرات الشركات ويدير قرابة 70 رصيفًا بحريًا غير خاضعة لسلطة الجمارك ولا تدخل وارداتها في ميزانية الدولة(18). وحاول الرئيس خاتمي أن يُخضِع المؤسسات التابعة للقائد الأعلى للثورة لميزانية الدولة لكنه أخفق؛ ولم ينجح الرئيس أحمدي نجاد في وضع الأرصفة البحرية التابعة للحرس تحت سلطة جمارك الدولة.

دمج ولاية الفقيه مع قيادة الثورة

يشغل الولي الفقيه منصب القائد الأعلى للثورة في الوقت نفسه؛ ما يعني أن الدستور وحَّد الشرعيتين: الدينية والثورية–السياسية في قيادة واحدة تعبِّر عن مركب (الشيعية الثورية). وقد انعكس هذا الدمج على اختزال دور المؤسسة الدينية في صناعة القرار في «مؤسسة ولاية الفقيه» كما سيأتي، وانعكس كذلك على تحالفه مع مؤسسة الحرس الثوري ليمثلا تحالفًا استراتيجيًا يمسك بمفاصل صنع القرار.

تحالف بيت القائد–الحرس الثوري

تستخدم الورقة مصطلح «بيت القائد»؛ لأن الواقع يؤكد أن آية الله خامنئي القائد الأعلى للثورة لا يدير أمور البلاد بشكل فردي، بل يجتمع في «بيته» آلاف الموظفين ما بين خبير ومستشار وإداري في مختلف التخصصات، كما تتبع له عشرات المؤسسات الدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وكلها تُدار بواسطة مَنْ يعملون هناك، أي أن إدارة شئون «بيته» ومنهجية صناعة القرار فيه تخضع لتعقيدات وتشابكات كثيرة، بحكم أن الأشخاص الذين يعملون في «بيته» لهم ارتباطات بالحرس الثوري ووزارة المخابرات والمؤسسات الاقتصادية وغيرها من التيارات، وتدخل شبكة علاقاتهم هذه كعنصر تأثير في عملية صنع القرار. وعليه، لا بد من مقاربة دور القائد الأعلى للثورة علي خامنئي من زاوية كونه «مؤسسة»، وليس زعيماً يمارس السلطة بشكل فردي. ويُستخدم مصطلح «بيت» في الأدبيات الشيعية لوصف مكاتب مراجع التقليد، وفيه نوع من التقديس؛ حيث إن مفردة «بيت» العربية اكتسبت معنًى اصطلاحيًا في الأدبيات الإسلامية، بمعنى البيت الحرام في مكة المكرمة. وبعد قيام الثورة الإسلامية أطلق آية الله الخميني على مكتبه وصف «بيت»، وصار فيما بعد يُعرَف بـ«بيت الإمام». ثم استخدمه آية الله خامنئي بعد تولّيه منصب القائد الأعلى للثورة أي الولي الفقيه، فأصبح يُطلَق على مكتبه الذي يدير منه شئون إيران وصف «بيتِ رهبري» أي «بيت القائد».

جذور التحالف بين «بيت القائد»- الحرس

تسود رؤية تحليلية بأن الحرس الثوري يتبع لـ «بيت القائد» بحكم أن الأخير هو من يعين كبار قياداته، وهو القائد العام للقوات المسلحة، لكن عملية تَشكُّل الحرس الثوري بعد انتصار الثورة وسلوك هذه المؤسسة منذ ذلك الحين إلى الآن، تؤكد أن الحرس كان منذ البداية مؤسسة مستقلة عن «بيت القائد» والشريك الأول لهذا البيت في السلطة ولم يكن مجرد تابع. فقد استطاع الحرس اكتساب مكانة لا منازع لها بعد نجاحه في إحباط محاولات انقلابية عدة من بعض قيادات جيش الشاه، وكذلك نجاحه في القضاء على الحركات الانفصالية التي قامت بعد الثورة خاصة في منطقة كردستان إيران. وفي عام 1982، تمكّن الحرس من تصفية «حزب تودة» الشيوعي آخر التنظيمات السياسية المعارضة للنظام الديني في إيران، وفي العام نفسه حرَّر مدينة «خرمشهر» من أيدي القوات العراقية، ما ضاعف من سطوة حضوره ونفوذه في بنية السلطة مكّنته من اكتساب استقلالية مطلقة عن الجيش الإيراني النظامي في إدارة الحرب العراقية–الإيرانية، وتولى مهمة حفظ الثورة ومنجزاتها بدعم الخميني القائد الأعلى للثورة آنذاك ورضاه وبقية القيادات الدينية للنظام، ولاسيما بعد أن نجح في تحويل أهداف الخميني في تصدير الثورة إلى واقع، من خلال تأسيس كيان للشيعة اللبنانيين متمثلاً في «حزب الله» الذي جعلهم قوة منظمة مؤثرة. لكن مع ذلك كله كان الخميني يصر على أن يبقى دور الحرس عسكريًا–أمنيًا، ولم يسمح لكوادره بالتدخل في السياسة الداخلية.

تحالف «بيت القائد»-الحرس في عهد خامنئي

قام علي خامنئي في الأيام الأولى لتعيينه بمنصب الولي الفقيه والقائد الأعلى للثورة، بحلِّ اللجنة المكلفة بدمج الحرس الثوري بالجيش -التي كان قد شكَّلها الخميني قبل وفاته- ليصبح التحالف بهذا فيما بعد بين الطرفين تحالفًا استراتيجيًا يحتكر السلطة ويصنع القرار في إيران. والجدير بالذكر أن رفسنجاني كان من أكبر المساندين لخطوة «الدمج» (الخُمينية) التي كانت ستفضي إلى تحول الحرس إلى جيش محترف وإلغاء الثنائية الموجودة بينه وبين الجيش، وبالتالي ترسيخ مؤسسات الدولة على حساب مؤسسات الثورة.

تمكين الحرس الثوري اقتصاديًا

أسند آية الله خامنئي بعض المشروعات الاقتصادية إلى الحرس لتنفيذها، وكان ذلك برغبة من الحرس نفسه. وكان أول ما أسند إليهم من مشروعات بناء السدود وكان المسئول عن تنفيذها «مقر خاتم الأنبياء» التابع للحرس، وكان إيكال هذه المهمة إلى الحرس أمرًا مدروسًا وله بُعد استراتيجي؛ فبناء السدود من المشروعات الثقيلة التي تتطلب إنشاء تخصصات هندسية وعلمية متعددة، واستيراد تكنولوجيا متطورة من الخارج، كما أنها تحقق لمُنفِّذها سمعة وسيطرة تمكِّنه من الدخول في مجالات اقتصادية أخرى. وهي تحظى برضا شعبي لأنها تحقق منافعَ للناس، فهي تنتج الكهرباء وتُحيي الأراضي الزراعية. وتمكن «مقر خاتم الأنبياء» عبر مشروعات بناء السدود من السيطرة على أهم أربع وزارات مُدرَّة للدخل في الدولة، وهي: وزارة النفط، ووزارة الطاقة، ووزارة الطرق والمواصلات، ووزارة الاتصالات.

ومن أهم الأهداف السياسية للحرس من وراء السيطرة على هذه الوزارات: إبعاد تيار «كوادر البناء» التابع لرفسنجاني من مؤسسات الدولة. فالحرس كان يرى أن سياسة رفسنجاني الاقتصادية التي تروج للاستهلاك وتريد إدماج إيران في الاقتصاد العالمي ستُنتج جيلًا من التكنوقراط لا يؤمن بولاية الفقيه ومبادئ الثورة إيمانًا عميقًا؛ فلجأ الحرس إلى التحالف مع رجال الدين واليمين التقليدي لإفشال مشروع رفسنجاني، ونتيجة لهذا التحالف أوقف «مجلس الشورى» آنذاك سياسة التعديل الهيكلي للاقتصاد التي كان رفسنجاني يتبناها، بضغط من الحرس وخامنئي شخصيًا. وكان هدف الحرس من ذلك مَنع تكوُّن طبقة بُرْجوازية صناعية ذات مصالح مستقلة عن «مؤسسة الثورة»، ما يخلخل معادلة السلطة والفاعلين فيها. وفي المقابل أنتج طبقة بُرْجوازية صناعية من كوادره تؤمن بمنظومته الفكرية وتحفظ مصالحه في السلطة. وتبنَّى الحرس موقفًا ضد سياسة رفسنجاني الخارجية التي تقوم على نزع التوتر، فبدأ يفتعل أزمات في الخارج لإفشال هذه السياسة عبر «فيلق القدس»، وبعد ذلك أنشأ الحرس عشرات الأرصفة البحرية غير الخاضعة لسلطة الجمارك للاستيراد والتصدير من أجل السيطرة على السوق، كما أدخل قوات التعبئة «باسيج» التابعة له إلى السوق عن طريق بيع التجزئة، وافتتح الحرس والباسيج أكثر من 300 جمعية استهلاكية تعاونية؛ ما مكَّن الحرس من السيطرة على حصة كبيرة من اقتصاد الجملة والتجزئة في إيران بدعم من «بيت القائد». وبذلك لا تستطيع الشركات والتجار الذين يريدون استيراد البضائع وتصديرها منافسة الحرس الذي يقوم بالتصدير والاستيراد دون أن يدفع ضرائب جمركية. وكان تحالف بيت القائد-الحرس يهدف من ذلك إلى

إضعاف قوى البازار التقليدية؛ لتفكيك العلاقة التاريخية بينها وبين مراجع التقليد ورجال الدين خاصة المستقلين عن سلطة الولي الفقيه، وبعدها استطاع التحالف الحاكم تحجيم دور كل من قوى البازار والمؤسسة الدينية المستقلة في اللعبة السياسية إلى حد كبير.

تحالف بيت القائد-الحرس، «صانع الملوك»

تكرست الشَّرَاكة بين «بيت القائد» (بيتِ رهبري) والحرس الثوري منذ فوز الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي 1997 الذي شكَّل صدمة كبيرة لهذا التحالف، بعد أن أخفق مرشح اليمين التقليدي المدعوم منه ومن المؤسسة الدينية؛ فغير هذا التحالف استراتيجيته، فخطط لإفشال تجربة الإصلاحيين في الحكم، ولم يعد يعتمد على اليمين التقليدي فقط، فاتجه إلى رجال الدين الثوريين مثل مصباح يزدي، وذلك لصناعة تيار جديد لمواجهة «التيار الإصلاحي» الصاعد الذي كان يريد تعميق دور مؤسسات الدولة، وتحديد سلطات الولي الفقيه بالدستور، وإبعاد الحرس الثوري عن التدخل في السياسة، وتبنِّي سياسة خارجية قائمة على نزع التوتر. وأفرز هذا التحالف «التيار الأصولي» الذي أوصل أحمدي نجاد إلى سُدَّة الرئاسة مرتين 2005 و2009. وفي هذه الفترة أرست الحكومة عشرات المشاريع الاقتصادية التي تُقدر قيمتها بعشرات مليارات الدولارات على شركات الحرس لتنفيذها دون مناقصات علنية، ووسع الحرس نشاطه في الاستيراد والتصدير الأمر الذي زاد قوة الحرس الاقتصادية، وبالتالي قوَّى من وضع هذا التحالف.

التحالف ومشروع احتكار السلطة

تنامت نزعة احتكار السلطة عند طرفَي التحالف منذ عام 2001 حين غزت الولايات المتحدة أفغانستان؛ بذريعة التهديد العسكري المحتمل للبلاد على حدودها الشرقية، وبعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 تعززت هذه النزعة، وفرض التحالف رؤيته للأمن القومي الإيراني وجيوبوليتيك المنطقة، فأصبح هذا التحالف يدير معظم ملفات السياسة الخارجية الحساسة، مثل البرنامج النووي والملفات الإقليمية مثل العراق وأفغانستان ولبنان ومؤخرًا سوريا. وقد نتج عن ذلك عَسْكَرة للسياسة والاقتصاد ومزيد من عسكرة المؤسسة الدينية.

أصبح تحالف القائد-الحرس الثوري بعد الاحتجاجات التي تلت انتخابات الرئاسة عام 2009 الحاكم الفعلي للبلاد، وتعرَّض كل مَنْ لا يتبنى سياسات هذا التحالف بشكل كامل -حتى من أكثر المقربين- إلى الإقصاء؛ لأنه اعتبر أن الاحتجاجات هدفت إلى الإطاحة بالنظام وليس فقط الاحتجاج على نتائج الانتخابات. ومن بين النتائج التي ترتبت على ذلك أن تحولت ذكرى انتصار الثورة إلى مناسبة فئوية، ولم تعُد مناسبة وطنية كما كانت. فلم يشارك «التيار الإصلاحي» في المسيرة الرسمية لهذه الذكرى في 2012/ 2/ 11، وعندما حضر رفسنجاني للمشاركة فيها واجهه منتسبو قوات التعبئة «باسيج» بشعارات ضده، ما اضطره إلى مغادرة المسيرة ونهج هذا التحالف نهجًا جديدًا في تكريس سلطته؛ فأصبحت وسائل الإعلام التابعة له تُطلِق على خامنئي لقب «الإمام»، ووسَّعت من حملاتها الإعلامية في ترويج نظرية «ولاية الفقيه المطلقة»، وأن مشروعية الولي الفقيه غير مستقاة من مقبولية (رضى) الناس

بل مستقاة من الله، حسب التعبير الفقهي السائد في أدبيات التحالف الحاكم.

كما توسع نفوذ الحرس في الملفات الداخلية أيضًا؛ حيث قرر «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني في شهر سبتمبر/ أيلول 2010 تحويل جميع واجبات وزارة الأمن والمخابرات الإيرانية الداخلية إلى الحرس الثوري التي تشمل مراقبة الأحزاب والناشطين السياسيين، ومواجهة الحركات القومية الانفصالية، والتحقيق مع أي متهم أمني، وحصر واجبات وزارة المخابرات في الأمن الخارجي الذي يشمل التجسس ومكافحة التجسس؛ علمًا بأن قرارات «المجلس الأعلى للأمن القومي» تصبح نافذة بعد مصادقة القائد الأعلى للثورة عليها. ومن ثَمَّ خطا الحرس خطوة أخرى لتعميق سيطرته الأمنية، فوسَّع عمل «إدارة المخابرات» التابعة له وطورها لتصبح «جهاز مخابرات»، وشكّلت السيطرة الأمنية للحرس قوة إضافية للتحالف الحاكم مكّنته من فرض قواعد اللعبة السياسية بشكل أكبر. وإمعانًا منه في تثبيت دوره في مؤسسات الدولة، رشح الحرس عشرات من متقاعديه لعضوية «مجلس الشورى» في دورتَيْ 2008 و2012، فاستطاع إيصال 46 من ضباطه المتقاعدين إلى عضوية المجلس في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في شهر مارس/ آذار الماضي، كما أن الآلاف من كوادره المتقاعدين يشغلون مناصب حكومية عليا، ومن أهم الوزارات التي يتسنمها كوادره وزارتا النفط والدفاع.

التحالف» وإعادة صياغة المشهد السياسي

نجح التحالف الحاكم في صناعة «التيار الأصولي» لمواجهة «التيار الإصلاحي» بعد صعود هذا الأخير إلى الرئاسة عام 1997، بما في ذلك صناعة طبقة وسطى جديدة من منتسبي التيار الجديد.

«التيار الأصولي»: زمن التشكل والتصدع

تَشكّل «التيار الأصولي» بشكل رئيس من العائدين من الحرب العراقية-الإيرانية والجمعيات الصغيرة التي كانوا قد شكلوها، مثل جمعية «فدائيو الثورة الإسلامية» (إيثارگران انقلاب إسلامي)، و«بناة إيران الإسلامية» (آبادگران إيران إسلامي)، وأعضاء قوات التعبئة «باسيج» التابعة للحرس الثوري. إضافة إلى أطياف اليمين الديني التقليدي، مثل «رابطة علماء الدين» و«رابطة مدرسي الحوزة العلمية في قم» و«جمعية المؤتلفة الإسلامية». وكان الهدف من تشكيل هذا التيار الجديد تصفية كل من «التيار الإصلاحي» بقيادة خاتمي، و«كوادر البناء» بزعامة رفسنجاني من أجهزة الدولة، ليُصار إلى استبعادهم من المشهد السياسي كليًا فيما بعد. وبرز أول تمثيل سياسي لهذا التيار في عام 2002 من خلال فوزه في انتخابات المجالس المحلية والبلدية، وسيطر بعد ذلك على «مجلس الشورى» في دوراته الثلاث المتوالية 2004 و2008 و2012 بفعل تغييب «التيار الإصلاحي» عنها.

تصدُّع «التيار الأصولي»

على الرغم من سيطرة «التيار الأصولي» على مؤسسات الدولة، فإن الخلافات بين مكوناته كانت قائمة خاصة بين اليمين التقليدي والطبقة الجديدة التي تم تصعيدها من قِبل تحالف بيت القائد–الحرس الثوري التي مثّلها فيما بعد الرئيس أحمدي نجاد. ولم يمنع وجود هدف مشترك بين أطياف هذا التيار من بروز خلافات حادة تحولت فيما بعد إلى خلافات مزمنة بينهم، فبعد سنتين من حكم أحمدي نجاد بدأت الخلافات تظهر إلى العلن، فأصبح اليمين التقليدي يجاهر بانتقاداته لأحمدي نجاد التي تمحورت حول ضعف الأداء الاقتصادي

حكومته، وعدم احترامه لمكانة «مجلس الشورى»، وتجاهله لمراجع التقليد في (قم). لكن على الرغم من هذه الانتقادات اضطر هذا الطيف لدعم أحمدي نجاد في انتخابات الرئاسة عام 2009، لأن المنافس له من الخَصْم المشترك -أي مير حسين موسوي- كان قويًا، إلا أن الاحتجاجات الواسعة التي تفجّرت بعد الانتخابات أدت إلى انقسامات واستقطابات حادة داخل النظام. وأطلق زعماء هذه الاحتجاجات على حركتهم «الحركة الخضراء»، فيما تسميها وسائل إعلام التحالف الحاكم «الفتنة». وكانت هذه الاحتجاجات بداية لحظة افتراق الطرفين، فقد توصل كل من تحالف خامنئي-الحرس الثوري ومكونات «التيار الأصولي» عمومًا إلى أن أحمدي نجاد وفريقه صاروا عبئًا على النظام، مهددًا لوجودهم، فيما كان الغرض من إيجاد هذا التيار صناعة دعامة استقرار سياسي واجتماعي للنظام، وغدت الطبقة الوسطى الجديدة تتخلخل وتعيد إنتاج تحالفات ورؤى سياسية جديدة. وفي المقابل، حاول أحمدي نجاد وفريقه أن يستبقوا أية ضربة قد تُوجّه لهم، فقد استشعروا أن دورهم سيحين وأن الطرف الآخر سيصفيهم كما استخدمهم لتصفية رفسنجاني والإصلاحيين، فاستخدموا الأدوات نفسها التي صفّوا بها الطيفين المذكورين؛ فشكّلوا تحالفات داخل مؤسسات الدولة، وأسسوا شركات تجارية، واخترقوا وزارة المخابرات وحصلوا منها على وثائق تدين مسئولين كبارًا، خاصة في ملفات اختلاس كبيرة. ثم أخذ أحمدي نجاد يفرض إرادته فأقال وزير الخارجية السابق منوشهر متكي، وأوجد إدارة في رئاسة الجمهورية تقوم بدور موازٍ لوزارة الخارجية؛ لأن التحالف الحاكم كان يُملي سياساته على الوزارة. ورأى الرئيس أحمدي نجاد في قرار تحويل

واجبات وزارة المخابرات إلى الحرس الثوري انتقاصًا لصلاحياته وتعديًا على دور الحكومة؛ حيث إن وزارة المخابرات تتبع للسلطة التنفيذية، كما اعترض على منهجية حيدر مصلحي وزير الأمن والمخابرات في إدارة الوزارة، واتهمه بأنه لا يثق بكوادر الوزارة؛ لأنه استقطب كوادر كثيرة من الحرس للوزارة. وحينها تنبه التحالف الحاكم إلى أن أحمدي نجاد وطيفه لم يعودوا «بيادق» بل أصبحوا لاعبين. ومنذ أن عزل أحمدي نجاد مصلحي حدث الفراق بينه وبين هذا التحالف وأصبح رئيس «حكومة تصريف أعمال»، كما صرّح. وخرج الصراع بينه وبين هذا التحالف إلى العلن. وبدأت المؤسسات الإعلامية التابعة لتحالف خامنئي-الحرس تطلق على طيف أحمدي نجاد «تيار الانحراف»، وتبرّأ «التيار الأصولي» من أحمدي نجاد ومَن معه. وأقصى التحالف الحاكم أحمدي نجاد عن المشاركة في إدارة الملفات الخارجية الحساسة مثل الملف النووي. وفيما قاتل التحالف الحاكم دفاعًا عن أحمدي نجاد في الانتخابات الرئاسية عام 2005 وعام 2009، فإنهم الآن يقاتلونه وفريقه لإزاحتهم من المشهد السياسي.

طيف أحمدي نجاد في خانة العدو

عندما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على البنك المركزي الإيراني، وفرضت دول الاتحاد الأوروبي عقوبات على النفط في بداية العام 2012؛ رافق ذلك تراجع في قيمة العملة الإيرانية وارتفاع سعر الذهب في إيران. فأصدرت لجنة برلمانية تقريرًا يؤكد أن حكومة أحمدي نجاد تعمدت التلاعب بأسعار صرف الدولار، وأنها جنت أرباحًا طائلة من ذلك لا تقل عن 15 مليار دولار، اعتمادًا على تقدير بعض الخبراء الاقتصاديين في «مجلس

الشورى» لسد عجز الموازنة؛ لكن فريق أحمدي نجاد الاقتصادي يرى أن العقوبات هي سبب انخفاض قيمة العملة الإيرانية الكبير مقابل الدولار. واتهمت الصحف والمواقع الإلكترونية التابعة لأحمدي نجاد الحرسَ الثوري «بإشاعة الفوضى» في السوق لضرب سياسات الحكومة، وفرض سيطرته على الاقتصاد الإيراني من خلال استثمار أموال التهريب الذي يقوم به الحرس، وصرّح أحمدي نجاد بأن «مَن قام بهذا العمل فهو خائن». واعتبرت «كيهان» أن «مَن يتهم الحرس بأن له دورًا في إشاعة الفوضى في السوق يريد أن يغطي على تنسيقه مع قوى أجنبية لضرب اقتصاد إيران لتركيعها أمام الضغوط الغربية»، كما اختلف الفريقان حول توصيف أوضاع إيران في ظل العقوبات، فصرّح محمود بهمني رئيس البنك المركزي الإيراني خلال لقاء مع رجال الأعمال الإيرانيين في «غرفة تجارة طهران» بأنه «إذا تم تنفيذ هذه العقوبات فقد نستطيع حفظ إيران سنة أو سنتين، فوضعنا أشبه بوضع المسلمين في شِعْب أبي طالب» أي في ظروف حصار خانقة. وبعدها بأيام ردّ خامنئي على تصريحات بهمني بقوله إن «وضعنا لا يشبه وضع المسلمين في شِعب أبي طالب، بل يشبه وضعهم في معركتَيْ «بدر» و«خيبر»، أي أنهم في بداية تحقيق الانتصار وفك الحصار».

أحمدي نجاد مدرسة جديدة

طرح الرئيس السابق أحمدي نجاد ما سماه «المدرسة الإيرانية» أو «القراءة الإيرانية للإسلام» أو «التشيُّع القومي» في سياق رده على براءة «التيار الأصولي» منه، وليشكل طيفًا متجاوزًا لمقولات التيار الأصولي التقليدي؛ وذلك بهدف

استقطاب جماهير «الحركة الخضراء» التي كانت تميل إلى «النزعة الإيرانية» أكثر من النزعة الدينية.

ويُشكّل الصراع على مَن يرفع راية المهدي المنتظر ومَن يمثله أحد أوجه الصراع بين التحالف الحاكم وأحمدي نجاد؛ إذ يرى هذا الأخير وتياره أنه يمكن التواصل مع المهدي المنتظر بشكل مباشر من غير وساطة «الولي الفقيه»، فيما يصر التحالف الحاكم على أن «الولي الفقيه» هو المخوّل الوحيد برفع راية المهدي المنتظر والتمهيد لظهوره. ويعتقد طيف أحمدي نجاد أن التمهيد لظهور المهدي يقتضي إشاعة قيَم دينية إنسانية عليا على مستوى العالم، وأن عصر الأديان بالمفهوم التقليدي قد انتهى، وأن الأمة الإيرانية هي الأمة الوحيدة بين الأمم القادرة على إنقاذ البشرية. لكن التحالف الحاكم يصر على أن المذهب الشيعي هو «الحق» وهو الذي يجب أن يُروِّج للتمهيد لظهور المهدي، وأن الولي الفقيه نائب المهدي هو الأحق بقيادة الأمة الإسلامية لقيادة البشرية لتكون مستعدة للانضواء تحت راية «حكومة المهدي العالمية».

مصباح يزدي من «الأصولية» إلى «المثالية الثورية»

أعلن آية الله مصباح يزدي الذي كان يُعد مرجع أحمدي نجاد الفكري أن الأخير انقلب على أفكاره التي ربّاه عليها. وأسَّس مصباح يزدي «جبهة الاستقامة» التي تهدف إلى «استعادة خطاب الثالث من تير»، أي اليوم الذي فاز فيه أحمدي نجاد بالرئاسة الذي يصادف 24يونيه/ حزيران2005 لكن يزدي لم يقبل الانضواء تحت مظلة «التيار الأصولي»، فخاض الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر مارس/ آذار الماضي بكتلة مستقلة، وطرح مقولة «المثالية الثورية» (آرمانگرايي انقلابي) بديلًا لمقولة «الأصولية» (أصولگرايي)،

وهو لا يؤمن بمقولة «الجمهورية الإسلامية» بل يؤمن بمقولة «الحكومة الإسلامية» التي ترى أن مشروعية نظام الولي الفقيه لا تأتي من الناس بل من الله؛ لأنه ينوب عن المهدي المنتظر المعصوم حسب المذهب الشيعي، وأن قبول الناس لنظام الولي الفقيه ليس له أي اعتبار. ولم يعد «التيار الأصولي» يمثل إلا اليمين التقليدي وبعض الجمعيات الثورية الصغيرة، ولا يزال تحالف خامنئي-الحرس الثوري يدعمه، لكنه أيضًا يدعم «جبهة الاستقامة» في الوقت نفسه، ليبقى ممسكًا بجميع خيوط اللعبة.

مستقبل «التيار الأصولي»

قد يتمخض عن الانشقاقات في صفوف هذا التيار بروز أطياف أو تيارات جديدة؛ فما كان يجمعهم هو عداوة الإصلاحيين وهم اليوم خارج اللعبة السياسية. وقد تفضي هذه العملية إلى وقوع صدامات بين «التيار الأصولي» بشكله الحالي و«المثالية الثورية» التي تعكس حالة الإدمان على الثورة كما يرى منتقدوها. كما أن طيف أحمدي نجاد لن يستسلم، فقد أثبتت مسيرته السياسية أنه يتسم بالعناد والمشاكسة وأنه قادر على تغيير قواعد اللعبة، وقد يؤدي ذلك للدخول في صراعات مفتوحة بينه وبين التحالف الحاكم؛ ما يعني أن المشهد السياسي في إيران لن يعرف الاستقرار في المدى المنظور.

التيار الإصلاحي... المأزق والمستقبل

حرم التحالف الحاكم معظم الإصلاحيين من المشاركة في الانتخابات التشريعية لثلاث دورات متوالية 2004، و2008، و2012. وقمع احتجاجاتهم عام 2009 التي وصفها بـ«الفتنة»، ويتهم إعلامه قيادات الإصلاحيين بالعمالة

للولايات المتحدة وإسرائيل وأن هدفهم إطاحة نظام الولي الفقيه. وعلى إثر ذلك هاجر مئات من قياداتهم إلى خارج إيران، وسُجن عشرات منهم بتهم المساس بالأمن القومي والتحريض ضد النظام، وُوضع المرشحان الرئاسيان السابقان: مير حسين موسوي ومهدي كروبي قيد الإقامة الجبرية منذ قرابة الستين. وحلّت الحكومة أهم تنظيمين سياسيين إصلاحيين، وهما: «حزب جبهة المشاركة» و«منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية». ولا يوجد أي نشاط سياسي علني منظم للإصلاحيين الآن داخل إيران، إلا بعض اللقاءات التي تجمع بعضهم مع الرئيس السابق محمد خاتمي، وهي تحت الرقابة الأمنية المشددة. أي أنهم خارج دائرة الفاعلية في المشهد السياسي، عوضًا عن خروجهم من دائرتَي «الدولة» و«الثورة».

مستقبل التيار الإصلاحي

انتقل «التيار الإصلاحي» من عقلية الدولة إلى ذهنية المعارضة بعد التغييب الذي تعرّض له؛ ما شكّل خسارة كبيرة له بعد تجربته في الحكم وإنتاجه مقولات لبناء الدولة، وتبنّيه برامج سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أنضجت تجربته. وسيكون هذا التيار مضطرًا إلى إعادة خوض التجربة من جديد بعد أن تشتّتت قياداته، وقام واقع جديد وهو تحدٍّ كبير أمام هذا التيار، في حالة ما أتيحت الظروف لعودته لممارسة السياسة بشكل قانوني. ويبدو أن الضربات المتتالية، والإقصاء الممنهج الذي تعرض له «التيار الإصلاحي» من قِبَل التحالف الحاكم ووزارة الأمن والمخابرات، جعله يتخذ موقفًا دفاعيًا، ويفقد وضعية المبادرة، ويعاني الانقسامَ والتشتت. بل تقوم منهجيته في الوقت الحالي على التقليل من خسائره، حتى تواتيه الفرصة لتغيير وضعه، فهو يفتقر

إلى رؤية واحدة وقيادة ميدانية قوية. وأكد خاتمي مرات عدة أن الإصلاحيين لا ينوون استغلال الضغوط الغربية على النظام لإثارة احتجاجات في الداخل كما يتهمهم قادة الحرس الثوري والمقربون من خامنئي؛ وعليه يمكن القول: إن ما يطمح إليه كثير من الإصلاحيين في الداخل في المدى القريب هو عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه في عهد رفسنجاني حسبما يرى بعض مُنظِّريهم مثل عباس عبدي، وهم غير متفائلين بعودة الأوضاع إلى ما قبل عام 2009 وإن كانوا يطالبون بذلك. ولمنع ظهور احتجاجات مماثلة تؤدي إلى تغييرات في قمة النظام على غرار الثورات العربية، راجعت الأجهزة الأمنية استراتيجياتها، وبدأت تنتهج سياسات استباقية أكثر صرامة، وتمضي في الترويج إلى أن الثورات العربية ما هي إلا «صحوة إسلامية» مستلهمة من الثورة الإسلامية الإيرانية. وكما هي رسالة إلى الخارج لتكريس دور إقليمي لإيران، فهي رسالة موجهة إلى الداخل أيضًا، ولا سيما إلى الإصلاحيين بأن «مراجعاتهم» لقيم الثورة خيانة؛ لأن شعوب المنطقة انتفضت بوحي من هذه القيم حسب ما يروجه إعلام التحالف الحاكم.

سيطرة تحالف القائد-الحرس على «المؤسسة الدينية»

على الرغم من أن البعد الديني يُعدُّ أحد المُحدِّدات التي تستمد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مشروعيتها الدستورية منه، فإن الدستور لم يمنح المؤسسة الدينية أية سلطة دستورية. والمقصود من المؤسسة الدينية الحوزات العلمية وكذلك طبقة رجال الدين الشيعة. وتم اختزال دور هذه المؤسسة في مؤسسة «ولاية الفقيه»، التي تعني الولاية على مراجع التقليد أيضًا كما سلف؛ ما حدا بآية الله علي السيستاني -أهم مرجع تقليد شيعي- إلى انتقاد ذلك بقوله:

إن «الدستور الإيراني لم يُبقِ لمراجع التقليد إلا الاشتغال بمسائل الغُسْل والطهارة».

الجمهورية الإسلامية دولة السلطان الفقيه

كانت المؤسسة الدينية الشيعية تاريخيًا مؤسسة مستقلة عن مؤسسة الحكم وتنأى بنفسها عن الاقتران بالسلطة. وعرفت هذه المؤسسة أول أشكال العلاقة بالسلطة مع قيام الدولة الصفوية (1722-1501)، لكنها ظلت برغم ذلك محكومة بثنائية السلطان/ الفقيه محافظة على استقلال يحفظ لها دورها في المجتمع. لكن مع تجربة الحكومة الإسلامية في إيران انتفت هذه الثنائية كمدخل لتفسير الحالة الشيعية، لتحل محلها مقولة جديدة لتتماهى الثنائية في واحدية تمثلت في «ولاية الفقيه» فأصبح «الولي الفقيه» هو السلطان الفقيه. وهو غير ملزم بأخذ رأي بقية المراجع فيما يخص سياسات الدولة أو الحوزة، وإذا ما حدث وأبدى أحد الفقهاء رأيًا يخالف رأي «الولي الفقيه» أو السياسات التي ينتهجها فمصيره الإقصاء والمحاصرة، كما حصل مع آية الله حسين علي منتظري.

رَسْمنة المؤسسة الدينية

على الرغم من أن النظام الإيراني وفّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة، فإنه لم يتوانَ عن تقييد هذه المؤسسة بأجهزة أمنية - قضائية لبسط سيطرته عليها، وسلبها استقلالها التاريخي، وإتباعها له ماليًا وإداريًا، وبالتالي تحويلها إلى مؤسسة رسمية تأتمر بأمره، ومن هذه الأجهزة التي استخدمها لتحقيق غايته:

1 - مكتب القائد الأعلى للثورة في الحوزة.

2 - ممثلية الولي الفقيه في الحرس الثوري، ومركزها في «جامعة الشهيد محلاتي التابعة للحرس الثوري».

3 - مكتب شئون الحوزات العلمية ورجال الدين في «بيت القائد».

4 - لواء الإمام الصادق 83، وهو لواء عسكري–استخباراتي مرتبط بالحرس الثوري ومكتب آية الله علي خامنئي، ويضم 10 آلاف رجل دين. ومن مهامه تدريب رجال الدين أمنيًا وعسكريًا، وتقديم تقارير معلوماتية لأجهزة المخابرات عن المؤسسة الدينية.

5 - إدارة الحوزة في وزارة الأمن والمخابرات.

6 - المحكمة الخاصة برجال الدين، ويصفها نقّادها بأنها «محكمة تفتيش العقائد».

7 - مركز الإحصاء واستطلاع الرأي التابع لإدارة الحوزة.

8 - مركز الدعوة الإسلامية، وهو «مؤسسة حوزوية ثورية» كما يُعرِّف نفسه، ومَهمَّته الدفاع عن المذهب الشيعي، وتأهيل كوادر من رجال الدين لتحقيق أهدافه داخل إيران وخارجها.

9 - مؤسسة الإمام الخميني التعليمية البحثية، ويعين رئيسَها علي خامنئي ويرأسها آية الله محمد تقي مصباح يزدي.

وتحصل هذه المؤسسات على مخصصاتها من الولي الفقيه، وتُموّل من موازنة الحكومة، بالإضافة إلى عائداتها من استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية المستقلة.

السيطرة على المنابر الدينية، وتوحيد خطبة الجمعة

بعد أن حول نظام «الولي الفقيه» الحوزة إلى مؤسسة رسمية تابعة له، عمد إلى رَسْمنة المنابر الدينية الجماهيرية مثل خطبة الجمعة، ومجالس العزاء، من خلال السيطرة على المساجد والحسينيات. فوحَّد خطبة الجمعة على مستوى إيران، وأنشأ مجلسًا يتبعه ماليًا وإداريًا، يُسمى «مجلس وضع سياسات خطبة الجمعة» ولم تعد صلاة الجمعة تحتمل طرح أي رأي مخالف لما يراه تحالف خامنئي–الحرس الثوري، ومثال ذلك الخطبة التي ألقاها هاشمي رفسنجاني رئيس «مجمع تشخيص مصلحة النظام» بعد الاحتجاجات التي تلت انتخابات الرئاسة عام 2009، وطالب فيها بإطلاق سراح سجناء الاحتجاجات وفتح الفضاء السياسي في البلاد، واستعادة ثقة الشعب الإيراني بالنظام، ومن يومها لم يعتلِ رفسنجاني منبر الجمعة وعُدَّ خارجًا على السياسة المُتبنّاة من التحالف الحاكم.

رَسْمنة معايير المرجعية

عمد التحالف الحاكم عام 1993 بالتحالف مع «رابطة مدرسي الحوزة العلمية في قم» إلى حصر مراجع الدين الذين يجوز تقليدهم في 6 مراجع، على رأسهم آية الله خامنئي. وهي سابقة في تاريخ الشيعة بأن تصبح معايير المرجعية خاضعة لحسابات السلطة، وراجت تصنيفات جديدة لمراجع التقليد في الأدبيات السياسية «مرجع ما قبل الثورة» و«مرجع ما بعد الثورة»، في إشارة إلى تسييس معايير المرجعية. وقد تعدت الرابطة هذا الدور لتنزع صفة المرجعية عن بعض مراجع التقليد كما حدث مع آية الله يوسف صانعي. وهو ما أثار ردود أفعال مراجع التقليد حتى المنخرطين في مشروع السلطة،

وكذلك أثارت هذه الخطوة اعتراض آية الله السيستاني وبهذا لم يعد رجال الدين يشكّلون تهديدًا مهمًا للنظام الإيراني، لكن من جهة أخرى لم يعودوا يشكّلون دعمًا حقيقيًا له أيضًا. وانحسرت استفادة النظام الإيراني من بعض رجال الدين بتحشيدهم للقيام بالدعاية السياسية له حينما يطلب منهم ذلك. أي أن دورهم انحسر في الحديث أو الصمت كيفما يريد النظام.

التيارات الدينية الموجودة في حوزة (قم)

أفرزت التحولات التي طالت المؤسسة الدينية بعد الثورة تيارات عدة، وتستعرض الورقة ما أمكن استقراؤه؛ إذ تواجه الباحث في المؤسسة الدينية الشيعية في إيران ندرة المواد الأصيلة المكتوبة حولها خاصة بعد الثورة.

التيار الديني الرسمي «الولائي»

يتماهى هذا التيار مع مشروع «ولاية الفقيه المطلقة» الديني-السياسي، وعلى الرغم من أن مراجع التقليد وكبار العلماء في هذا التيار قلة، فإنه الأكثر تنظيمًا وتمويلًا وسيطرة في الحوزة وفي مؤسسات الدولة. ومَهمّة هذا التيار هي تأهيل طلبة علوم دينية موالين لنظام «الولي الفقيه» مُسيَّسين في جميع تفاصيلهم، ويطلقون على أنفسهم «التيار الولائي» أي أنهم من يؤيدون نظريًا وعمليًا «ولاية الفقيه المطلقة»، ويمثل هذا التيار «رابطة مدرسي الحوزة العلمية في قم»، التي تعرّف أعضاءها بأنهم تلامذة الإمام الخميني. ومن أهم مراجع تقليد هذا التيار ناصر مكارم شيرازي وحسين نوري همداني، ولهما مؤسسات دينية وفعاليات اقتصادية مستقلة. كما يُعد آية الله مصباح يزدي الشخصية الأكثر تأثيرًا في هذا التيار. ويتماهى هذا التيار مع «التيار الأصولي» في

العملية السياسية، فيدعم قوائمه في الانتخابات، بل إن «رابطة علماء مدرسي الحوزة العلمية في قم»، و«رابطة علماء الدين المناضلين» هما مَنْ صاغتا «بيان الأصولية» الذي حدد خريطة الطريق لهذا التيار.

التيار التقليدي

يتمثل هذا التيار في مراجع التقليد ورجال الدين الذين يصرون على الحفاظ على التقاليد الفقهية للحوزة العلمية الشيعية، ولا يقحمون أنفسهم في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن أهم مراجع التقليد في هذا التيار حسين وحيد خراساني، وموسى شبيري زنجاني.

التيار التجديدي

يقدم قراءات جديدة في الفقه والتفسير وعلم الكلام، ومن أهم مراجع التقليد فيه عبد الكريم موسوي أردبيلي، ويوسف صانعي، ومحمد إبراهيم جناتي، وبيات زنجاني. ولا يقبل هذا التيار «ولاية الفقيه المطلقة». وفي العادة، يدعم رجال هذا التيار مرشحي التيار الإصلاحي أو الشخصيات المعتدلة، سواء لانتخابات «مجلس الشورى» أو انتخابات الرئاسة. ولا يوجد أي منهم ضمن قائمة مراجع التقليد المعترف بهم حكوميًا التي تتبناها «رابطة مدرسي الحوزة العلمية في قم». ويمثل التيار التجديدي نقابيًا «مجمع مدرسي ومحققي الحوزة العلمية في قم»، وهو الوجه الآخر لـ «مجمع رجال الدين المناضلين» ذي الصبغة السياسية - الدينية.

التيار الديني- العسكري

يسعى الحرس الثوري لزيادة نفوذه في الحوزة بالتنسيق مع «ممثلية الولي

الفقيه» في الحرس، من خلال تأسيس مدارس دينية مستقلة خاصة بمنتسبيه لتأهيل رجال دين منهم. وتشكّل هذه الخطوة إضافة نوعية إلى جهود عسكرة الحوزة السابقة، التي تمثلت في «لواء الإمام الصادق» كما سلف. وشعر بعض مراجع التقليد بالخطر من عسكرة الحوزة، فطالب المرجع ناصر مكارم شيرازي الحرسَ الثوري في لقاء مع بعض قياداته «بأن تكون لهم رابطة قوية مع مراجع التقليد بنفس مستوى العلاقة القوية مع القائد الأعلى للثورة»، وحذّر مكارم شيرازي الحرس بأنه «في حال حدثت أية مواجهة بين الحرس والمرجعية فإن الشعب الإيراني سيقف في صف المرجعية» وكان رد علي سعيدي، ممثل الولي الفقيه في الحرس على هذه التصريحات، أنه «لا يوجد بين الحرس والمراجع الداعمين للنظام أية حواجز»، أما المراجع الذين يقفون ضد النظام فله منهم موقف آخر.

****

الفصل الخامس

بِنية القوة الإيرانية وآفاقها

يمثل قياس القوة لدولة معينة أحد إشكالات دراسة العلاقات الدولية، وقد تعددت المناهج في هذا النطاق، فقد بنى البعض قياسه على متغير واحد (كالمتغير العسكري، أو المتغير الاقتصادي)، بينما تم القياس لدى آخرين على أساس تعدد متغيرات القوة (السكان، المساحة، القدرة العسكرية، إجمالي الناتج المحلي، التطور التكنولوجي، الكفاءة الإدارية).

وبناء على ما سبق؛ فإن قياس القوة الإيرانية لا بد أن يتبنى منظورًا معينًا لقياس القوة من ناحية، مع الأخذ في الاعتبار نسبية القوة بخاصة قياسًا لقوة الخصوم من ناحية ثانية.

متغيرات القوة الإيرانية في إطار المنظور الجيوستراتيجي

من المتعذر قياس متغيرات القوة الإيرانية الخشنة بمعزل عن الإرث التاريخي للتوجهات الاستراتيجية للدولة أو باتجاه المجال الحيوي للدولة، ويمثل المتغير الجغرافي أحد المحددات المهمة للمجال الحيوي للدولة، وبناء عليه يمكن تقسيم الأقاليم السياسية المحيطة بإيران والتي تحدد نزوعها الجيوستراتيجي إلى أربعة أقاليم، هي:

- إقليم الهلال الخصيب (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن).
- إقليم القوقاز (أذربيجان وأرمينيا وجورجيا ويمكن إضافة أجزاء من الأناضول).

» إقليم آسيا الوسطى (من شرق بحر قزوين وحتى الحدود الصينية الشمالية مضافًا لها أفغانستان)

» إقليم الجنوب (جنوب باكستان وجنوب شرق الجزيرة العربية).

وعند رصد النزوع الجيوستراتيجي لإيران خلال الفترة من 3200 ق.م. إلى الآن، تبين لنا ما يلي:

أولاً:

تكرار الجذب الجيوستراتيجي، أي عدد المرات التي اتجهت فيها الكيانات السياسية الإيرانية عبر التاريخ للحركة خارج حدودها باتجاه الأقاليم التي ذُكرت آنفًا، أو أنها تعرضت للغزو من هذه الأقاليم، وهنا نجد ما يلي:

» أن إقليم القوقاز استحوذ على عدد المرات الأكبر في الانجذاب الجيوستراتيجي لإيران خلال قرابة 5200 سنة، فقد بلغ عدد المرات 15 مرة.

» احتل الهلال الخصيب المرتبة الثانية في الجذب الجيوستراتيجي؛ إذ بلغ عدد المرات 13 مرة.

» احتلت آسيا الوسطى المرتبة الثالثة بـ 10 مرات.

» احتل إقليم الجنوب (جنوب باكستان والشواطئ العربية من الخليج) المرتبة الأخيرة بمرتين فقط.

ذلك يعني أن الأقاليم الثلاثة الأولى هي مراكز الجذب التاريخية وبقوة متقاربة نسبيًّا لعدد مرات تكرار الجذب الجيوستراتيجي لكل منها.

ثانيًا:

يرتبط الانجذاب نحو إقليم ما بتوزيع موازين القوى بين الأقاليم الثلاثة الأساسية في كل مرحلة تاريخية، فحيثما توجد المناطق الرِّخْوة في مرحلة معينة تَزْدَد قوة الجذب نحوها، ويمكن أن نوضح ذلك ببعض الأمثلة التوضيحية، فعندما كان الاتحاد السوفيتي في العصر الحديث يسيطر على القوقاز وآسيا الوسطى كان العراق هو نقطة الجذب الجيوستراتيجي لإيران في الفترة البهلوية باعتباره يمثل النقطة الرخوة في البيئة المجاورة لإيران، ولو أخذنا مثالًا ثانيًا كالفترة الممتدة من منتصف القرن السابع الميلادي تقريبًا إلى الربع الأول من القرن العاشر الميلادي (فترة تنامي الدولة الأموية ثم الدولة العباسية الأولى)، نجد أن الدويلات الإسلامية التي ظهرت في إيران انجذبت نحو مد نفوذها باتجاه المناطق الرخوة في أفغانستان وآسيا الوسطى وحول بحر قزوين، ولكن مع الثلث الأول من القرن العاشر (مرحلة بداية تخلخل المركزية العباسية) انضم العراق إلى مناطق الجذب، وهو ما يتضح في سلوك الدولة البويهية، وهكذا يمكن ملاحظة هذه القاعدة في كل الفترات الأخرى تقريبًا.

بالمقابل؛ فإن مراجعة التاريخ الإيراني تشير إلى أن إيران تعتمد في مصالحها الحيوية على شرقها أكثر من غربها منذ غزو أحشورس الأول (Xerxes) لليونان عام 480 ق.م. كما شكّل طريق الحرير منذ 200ق.م. إلى 1500م أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، أما اتجاه الغرب، فقد غزت الجيوش العراق قادمة من جهة إيران سبع مرات، وتخلُص هذه الدراسة إلى أن مستقبل إيران يعتمد على الجوار الشرقي لها أكثر من اعتماده على الجوار الغربي، وتستدل الدراسة على ذلك ببعض المؤشرات في الفترة المعاصرة، منها:

» حضور إيران كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي، بينما لم تقبل دول الخليج انضمام إيران لها في أي إطار تنظيمي.

» إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية بدأ عام 2006؛ مما سيجعل الصين طرفًا فاعلًا في سياسات المنطقة.

» أن المكاسب المترتبة على العلاقة مع الشرق تفوق المكاسب المترتبة على العلاقة مع الغرب.

» أن التوجه نحو الغرب (الهلال الخصيب والجزيرة العربية) سيقود لصراع مع إسرائيل لا فائدة منه لإيران، كما أن الصراع السني-الشيعي لن يعود بدوره على إيران بأية فوائد استراتيجية؛ بل سيغرقها في صراعات جانبية.

ومع أن هذه النظرية تتفق مع النتائج العامة التي توصلنا لها، غير أننا نرى أن نقطة ضعفها تكمن في عدم أخذ قضية «النقطة الرخوة» في الاعتبار، لأن هذه القضية هي التي تحدد وجهة الجذب الاستراتيجي لإيران مستقبلًا.

ثالثًا:

بناء على ما سبق، يمكن وضع فرضية مستقبلية تقوم على الأساس التالي: أن المرحلة الحالية وخلال العقد القادم تقريبًا (حتى 2020) تشير إلى أن إقليمَي القوقاز وآسيا الوسطى لن يشكّلا نقطة الجذب الجيوستراتيجية المركزية لإيران رغم تشكيل منظمة شنغهاي، وتنامي التنافس على طرق عبور أنابيب النفط عبر القوقاز. أما المنطقة التي تمثل مكسبًا كبيرًا لإيران من ناحية، ونقطة تهديد من ناحية أخرى فهي العراق، نظرًا لأن قدرة العراق على التهديد لا

تزال في نطاق الاحتلال، ولكن العراق الضعيف حاليًا يمثل نقطة إغراء لتوسيع النفوذ لاسيما بعد انسحاب القوات الأمريكية منه، إلى جانب قوة التيارات السياسية الحاكمة في العراق والتي تُعد الأكثر تناغمًا في توجهاتها مع السياسة الإيرانية، إلى جانب أن العراق هو الجسر الواصل بين إيران وعمقها الاستراتيجي في سوريا ولبنان.

مقومات القوة الخشنة

إن سرد المؤشرات الكمية لقوة دولة ليس له قيمة إذا لم يكن في نطاق المقارنة مع القوى التي تتنافس معها، ومن الواضح أن منطقة الشرق الأوسط تضم خمسة أطراف مؤهلة للتنافس على مكانة الدولة المركز أو القطب الإقليمي، وهي: إيران ومصر وتركيا وإسرائيل والسعودية.

واستنادًا لمؤشرات القوة المختلفة لكل من هذه الدول توصلنا لتركيب الجدول التالي:

متغير القوة	إيران	مصر	تركيا	السعودية	إسرائيل					
	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا
عدد السكان	13	1	15	2	16	3	33	4	97	5
الإنتاج الزراعي	41	2	27	1	55	4	78	5	50	3
التنمية البشرية	94	4	112	5	84	3	61	2	23	1
المساحة	20	2	31	3	38	4	15	1	153	5
الناتج المحلي	18	2	27	4	17	1	24	3	52	5
معدل النمو الاقتصادي	137 (2.5)	4	179 (1.2)	5	29 (6.6)	1	30 (6.5)	2	83 (4.8)	3
الإنفاق العسكري	25 (2.5)	5	41 (3.4)	4	15 (5.3)	3	7 (10)	1	17 (7.3)	2
القوة العسكرية	13	3	16	4	6	1	26	5	10	2
بحوث العلوم التطبيقية	31	3	40	4	21	1	50	5	22	2

الجدول رقم(1): مقارنة متغيرات القوة بين القوى الخمس المركزية في الشرق الأوسط.

فإذا افترضنا أن الوزن النسبي للمؤشرات المستخدمة في قياس القوة متساوية، فإن نتائج القياس تشير إلى أن ترتيب القوى في الشرق الأوسط هو على النحو التالي:

القوة الأولى: تركيا بمعدل رتبة إقليمية هو 2.33.

القوة الثانية: إيران بمعدل رتبة إقليمية هو 2.88.

القوة الثالثة: كل من إسرائيل والسعودية بمعدل رتبة إقليمية متساوٍ هو 3.11.

القوة الأخيرة: مصر بمعدل رتبة إقليمية هو 3.55.

غير أن إضافة مؤشر «عدم الاستقرار» من خلال قياس 15 مؤشرًا فرعيًا له، يشير إلى أن كلًا من إيران والسعودية تعرفان زيادة كبيرة في مؤشرات عدم الاستقرار منذ 2007، بينما تعرف مصر وتركيا زيادة أقل في نسبة مؤشرات عدم الاستقرار، رغم أن تركيا هي الأكثر من حيث عدم الاستقرار في دول الشرق الأوسط، فقد أظهر القياس النتائج التالية:

الدولة	مؤشر عدم الاستقرار عام 2007	مؤشر عدم الاستقرار حتى نهاية 2010	قيمة التغير
تركيا	5.7	6.8	1.1
إيران	3.2	6.2	3
السعودية	3.1	6.1	3
إسرائيل	3.5	5.5	2
مصر	4.4	5.4	1

الجدول رقم(2): مستوى عدم الاستقرار في الدول الخمس.

ويُلاحظ من الجدول السابق أن كل هذه الدول تقع ضمن دائرة الدول الأميَل لعدم الاستقرار، بل إن معدل عدم الاستقرار في بعضها مثل تركيا يُعد عاليًا، كما أنه يميل للازدياد.

انعكاس مؤشرات القوة على السلوك الخارجي

نظرًا لحدود هذه الورقة البحثية، فإننا سنركز على التوجهات الإيرانية في سياستها الخارجية، ويمكن أن نحدد الأهداف الرئيسة لإيران في هذا الجانب في بعدين، هما:

أ- الهدف بعيد المدى:

ويتمثل في تحقيق هدف الحصول على مكانة القوة المركزية في منطقة الشرق الأوسط؛ فطبقًا لما ورد في مشروع «رؤية 2025» الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام، فإن المشروع يستهدف تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى وتركيا، وباكستان، وأفغانستان، وتضم الدول العربية: اليمن والعراق وعمان وسوريا والسعودية والأردن والإمارات العربية وفلسطين والكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، أي أنها تمتد من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وإلى أرمينيا وتركيا ولبنان.

وتتضمن وثيقة الرؤية خططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية كما تقوم على «المنافسة الصحية» وليس الصراع، وأن إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد، وتقول الوثيقة: إن هذه المنطقة -جنوب غرب آسيا- تضم 530 مليون نسمة وبمساحة 12 مليون كيلومتر مربع، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة.

وتقوم الرؤية الإيرانية على أن المتغير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو «معدل النمو الاقتصادي»، ولضمان الفوز لا بد أن يكون معدل النمو الإيراني

اقتصاديًّا في حدود 8 ٪ عام 2025، وترى الخطة أن اتجاه النمو منذ 1995 إلى 2006 يشير إلى إمكانية تحقيق ذلك

وتفترض الرؤية أن التوجه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة «بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا».

٢- الهدف قصير ومتوسط المدى:

يشكّل الحصار الدولي المتزايد على إيران بحجة البرنامج النووي الإيراني موضع العناية الرئيسة للدبلوماسية الإيرانية، ومن المؤكد أن تأثيرات هذا الحصار تزداد بشكل متواصل (انخفاضًا حادًا) في صادراتها النفطية، فقد تراجع حجم صادراتها النفطية من 4 ,2 مليون برميل يوميًا عام 2011 إلى 800 ألف برميل في شهر يوليو/ تموز 2012، أي بخسارة ثلثي الصادرات (أوروبا كانت تستورد 23 ٪ من النفط الإيراني)، إلى جانب صعوبة تحصيل الأموال نتيجة القيود على المصارف والتضييق على النشاط المصرفي، تراجع قيمة الريال الإيراني بنسبة عالية، وضعف الاستثمار الخارجي..

وعلى الرغم من عدم التجاوب النسبي الروسي والصيني والتركي وبعض الدول الأخرى، فإن تأثيرات الحصار لا تزال متواصلة؛ الأمر الذي جعل الدبلوماسية الإيرانية تكرس الجهود لتضييق آثار ذلك. ولعل الأزمة السورية زادت من المأزق الإيراني.

غير أن مراجعة حالات الحصار الاقتصادي التي فُرضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام 2012 تشير إلى 172 حالة، كانت نسبة الفشل فيها قرابة 60 ٪، والملاحظ أن نسبة الفشل تزداد في الحالات التي تكون فيها بنية

النظام الدولي قائمة على أساس تعدد الأقطاب أو الثنائية القطبية، وهو أمر بدأت ملامحه تتشكل مع تنامي الدور الروسي والصيني بشكل واضح؛ مما يعزز من فرص إيران في التسلل من شقوق التنافس القطبي لتحسين فرصها في مقاومة الضغوط، كما أن بعض العوامل قد تزيد من قدرة إيران نسبيًا:

1- بقاء سعر النفط فوق المائة دولار، وكلما زاد الوضع السياسي الإقليمي تأزمًا ارتفعت الأسعار لصالح إيران، فوقْف أوروبا للاستيراد من إيران رفع السعر قرابة 13 دولارًا (حتى أول سبتمبر/ أيلول بلغ السعر 116 دولارًا)، وقد أدت العقوبات لتخفيض مبيعات إيران النفطية أكثر من 60 ٪، لكن العائدات انخفضت 30 ٪ فقط بسبب ارتفاع أسعار الوقود (من قرابة 90 مليار عام 2011 إلى قرابة 60 مليار 2012 تقديرًا لنهاية العام).

2- ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية بنسبة 29 ٪ خلال العام الحالي مقارنة بالعام الماضي وبلغت هذا العام 8 ,43 مليار، وأهم الشركاء التجاريين هم تركيا وأفغانستان والعراق والصين والإمارات.

3- خفض الاستيراد بنسبة 1 ,4 ٪ خلال العام الحالي.

من ناحية ثانية لا بد من إيلاء أهمية للتطور العلمي الإيراني، والذي قد يؤسس في المراحل القادمة لقاعدة تسهم في النهوض بشكل متسارع؛ إذ تدل البيانات المختلفة على أن إيران تحتل المرتبة الأولى عالميًا في معدل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، ويتضاعف إنتاجها كل ثلاث سنوات، كما أن معدل نموها في الإنتاج العلمي يصل إلى 11 ضعف المعدل العالمي، كما تحتل مرتبة متقدمة في الفروع العلمية على النحو التالي:

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	19
الحاسوب	17
التكنولوجيا النووية	15
الفيزياء	28
تكنولوجيا الفضاء	16
الطب	17
الكيمياء	13
النانوتكنولوجي	15

الجدول رقم(3): ترتيب إيران في مجال الإنتاج العلمي عالميًا.

الآفاق المستقبلية وإدارة متغيرات القوة

يمكن تحديد الآفاق المستقبلية لإيران خلال الفترة حتى عام 2020 من خلال تحديد المتغيرات المركزية للقوة وفن إدارتها (مع ملاحظة أن الورقة استثنت متغيرات القوة الناعمة من الذكر بشكل كبير) على النحو التالي:

أ- على المستوى الداخلي

1- تبيَّن لنا من خلال مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، وقياس الاتجاه (Trend) لها خلال الفترة من 1979 - 2010، ثم إسقاط النتائج على المستقبل من خلال تقنية السلاسل الزمنية، أن معدل الاستقرار في إيران سيبقى في حدود 62 ٪ حتى عام 2020، وقد تحدث بعض التوترات في حدود عام 2017 لكنها لن تؤدي لتغير جذري في بنية النظام، وقد تطول بعض صلاحيات المرشد الأعلى أو كيفية انتخابه (قد يتم انتخابه من الشعب مباشرة وليس من مجلس الخبراء، أو قد يصبح مجلسًا، أو قد يتم إلغاء المنصب).

2- سيتواصل اتجاه التحسن في مؤشر التنمية البشرية رغم التذبذب في

مساره، وستبقى إيران حتى تلك الفترة ضمن مجموعة الدول «الوسطى العليا».

3- سيبقى مستوى معدل الإنفاق الدفاعي إلى إجمالي الناتج المحلي هو الأقل بين دول المنطقة، مع ازدياد في الاعتماد على الإنتاج العسكري المحلي بالتعاون مع بعض الدول، مثل روسيا والصين وكوريا الشمالية.

4- تشير مستويات التطور في المجال العلمي إلى تسارع كبير، وقد أدى الحصار الدولي إلى تعزيز هذا التوجه الإيراني ليصل الإنفاق على البحث العلمي عام 2011 إلى قرابة 6,3 مليار دولار.

5- لن تتراجع إيران عن برنامجها النووي تحت أي ظرف من الظروف، مع استمرار انتهاجها لاستراتيجية الغموض النووي، وستبقى هذه الاستراتيجية عند حدود العتبة النووية على الأقل حتى عام 2020.

ب- على المستوى الإقليمي

1- ستعمل إيران على جعل عضويتها المحتملة في منظمة شنغهاي هدفًا مركزيًا لها، وقد يفتح لها ذلك في حال تحققه آفاقًا تعوضها عن الانحسار على الساحة الأوروبية والأميركية، لاسيما في ظل الدور المركزي لكل من الصين وروسيا في هذه المنظمة، ودورهما في التأثير على مناطق الجذب الاستراتيجي لإيران والتي أشرنا لها في بداية هذه الورقة.

2- لن تتوقف إيران عن السعي لتعميق دورها في العراق خلال الفترة القادمة، كما لن تتوقف عن جهودها لإقناع دول الخليج بأية ترتيبات إقليمية تجعل المنطقة أقل تضييقًا على إيران وتفتح لها بعض النوافذ، غير أن هذا

الأمر لا ينفصل عن طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل محدد، فإذا مالت هذه العلاقات نحو مزيد من التوتر فإن هذه الآفاق تصبح أكثر احتمالًا للانغلاق، والعكس صحيح.

3- يبدو أن إيران تراوح في سياستها الخارجية في مجال البعد المذهبي بين خيارين:

الأول: خيار استراتيجي يدفع بها بعيدًا عن استخدام المذهب الديني كأداة سياسية؛ نظرًا لما ينطوي عليه من مخاطر على البنية الداخلية في إيران لاسيما إذا تعمق مثل هذا التوجه في المنطقة وبشكل يتقارب مع توجهات مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة، والقائم على افتراض إعادة تشكيل المنطقة على أساس الحدود الاجتماعية بدلًا من الحدود السياسية.

الخيار الثاني: وهو خيار تكتيكي يقوم على استثمار الاستعداد الذاتي لقوة محلية للارتباط بإيران، بمعنى أن لا ترفض إيران استعداد قوى سياسية ذات خلفية شيعية تسعى للتعاون معها، ويكفي في هذا الجانب الإشارة إلى أن إيران غير متهمة من قِبل باكستان ذات العدد الكبير بأنها «تستغل» البعد المذهبي رغم العدد الكبير للشيعة في باكستان على غرار ما تُتّهم به من قِبل دول الخليج العربية، كما أنها أقامت علاقات وطيدة مع حركة حماس الفلسطينية «السُّنية» بمثل ما عمّقت علاقتها مع حزب الله، في الوقت الذي تُعد علاقاتها مع جمهورية أذربيجان ذات الأغلبية الشيعية المطلقة هي الأسوأ بين دول أقاليم الجذب الاستراتيجي.

4- نستبعد مواجهة عسكرية شاملة بين إسرائيل وإيران (وقد تحدث

بعض العمليات المتبادلة كالاختراقات الأمنية أو الاغتيالات أو ما شابه) نظرًا للتكلفة الهائلة التي قد تصيب الطرفين، وقد نصل لمرحلة القبول الدولي التدريجي بـ«استراتيجية الغموض النووي» الإيراني على غرار القبول باستراتيجية الغموض الإسرائيلي، كما أن المعارضة الدولية للبرنامج النووي الكوري الشمالي والهندي والباكستاني لا تشير لتراث ناجح في مجال منع انتشار السلاح النووي.

5- نميل إلى أن تطور النظام السياسي في كل من تركيا وإيران سيكون له الأثر الكبير في ترشيد العلاقة بين الطرفين مهما تضاربت مصالحهما، وسيعمل الطرفان على لجم عوامل التناقض بينهما، بما يتيح لهما استمرار تطويرها.

6- من غير المحتمل أن تسمح النخبة السياسية المصرية – بخاصة غير الدينية منها- بأن تعود حالة القطيعة بين إيران ومصر كما كانت عليه الحال خلال الفترة من 1979 إلى الآن، رغم أن الخيارات الاستراتيجية للدولتين قد تتلاقى في بعض الجوانب وتتنافر في جوانب أخرى.

ج- على المستوى الدولي

1- العلاقة مع الولايات المتحدة: يبدو أن إيران تبني استراتيجيتها التفاوضية مع الولايات المتحدة على أساس إدراكها أن استراتيجية «التمدد الزائد» (overstretch) التي حذّر منها بول كينيدي في دراسته الشهيرة التي أشرنا لها سابقًا، قد بدأت تفعل فعلها في السلوك الأميركي من خلال عدة مظاهر:

» محدودية النتائج للحرب على العراق وأفغانستان رغم التكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية لها.

» التنامي الهائل في الإنفاق العسكري الأميركي والذي جعل مجموع الإنفاق الأميركي يتساوى تقريبًا مع مجموع الدول التسع التي تليها في قائمة الدول العشر الأكثر إنفاقًا عسكريًا في العالم.

» محدودية نتائج السعي للتصالح مع المجتمعات الإسلامية، ومحاولة تجفيف مصادر ما تعدّه الولايات المتحدة «إرهابًا».

وقد انعكست هذه المؤشرات على السلوك الأميركي الذي أصبح أكثر نزوعًا لقدر من «التلكؤ» في نطاق اللجوء السريع للقوة العسكرية، وهو ما عززته الأزمة المالية الدولية والتي لا تزال تأثيراتها فاعلة، ناهيك عن استكمال الانسحاب من العراق والاستعداد للانسحاب من أفغانستان، والحديث عن توجهات جديدة للاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الباسيفيكي لمواجهة الصعود الصيني.

ويبدو لنا أن الولايات المتحدة تسعى لإقناع العالم -وبخاصة إسرائيل وبعض الدول الأوروبية- بأن تأثير المقاطعة الاقتصادية سيصل بإيران إلى حد الرضوخ في برنامجها النووي، بينما ترى إيران أن البرنامج النووي هو البعد الأكثر شعبية بين أفراد مجتمعها، ولدى أغلب القوى السياسية على اختلاف توجهاتها، وهو ما يساعد على امتصاص الاحتقان الاجتماعي؛ نظرًا لإدراك المجتمع أن جزءًا من هذا الاحتقان مرتبط بمنع إيران من استكمال برنامجها.

2- تستند إيران إلى منظور استراتيجي آخر وهو الاعتقاد بأن روسيا والصين بدأتا تشكّلان قوة «مُعرقِلة» في الحد الأدنى لمحاولة العودة الأمريكية للتمدد

(والتي لا زال الجمهوريون في أغلبهم يتبنونها)، وقوة موازية في الحد الأعلى لاسيما في إطار المنظور المستقبلي. وترى كل من روسيا والصين أن إيران تقع في قلب المجال الحيوي لكل منهما، وهو ما يفسر السلوك الروسي مع سوريا الحليف الأكثر أهمية لإيران.

3- ترى إيران أن مجموعة البريكس (BRICS) التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تشكل قوة مساندة لها، رغم بعض قيود الحصار التي التزمت بها هذه المجموعة.

خلاصة

يشير استقراء تطور النظام السياسي الإيراني خلال الفترة من 1979 - 2012 إلى بنية «الضبط والتوازن» (check and balance) التي مكّنت النظام من قدرة تكيفية عالية مكنته من امتصاص الضربات التي طالت قياداته في المراحل الأولى، والاستنزاف الشديد لقدراته خلال الحرب العراقية الإيرانية لفترة ثماني سنوات، ومن ضبط أي اختلال في بنية النظام من خلال توازن ذاتي تسهم فيه مؤسسات تكبح جماح بعضها البعض عبر ثنائية مصممة بشكل قصدي واضح: (جيش-حرس ثوري، مجلس شورى-مجلس صيانة الدستور، مجلس خبراء-مجلس تشخيص مصلحة النظام، المرشد-الرئيس، مجلس الأمن القومي-الحكومة). وعلى الرغم من أن هذا الضبط يبدو نظريًا في بعض الأحيان لكنه فاعل في أحيان أخرى، مع إقرار بدور مركزي للمرشد الأعلى لاسيما في التوجهات الاستراتيجية العليا.

وإذا كان معدل الاستقرار السياسي مؤشرًا على درجة نجاح النظام في

التعامل مع تعقيدات البيئة الداخلية والخارجية، فإن هناك تراجعًا في درجة الاستقرار في إيران خلال الفترة من 2007 – 2012، وهي الفترة التي عرفت تراجعًا في مؤشرات الاستقرار في 153 دولة من أصل 165 دولة جرى قياسها؛ مما يستدعي التنبه إلى أن ظاهرة عدم الاستقرار التي هي ظاهرة عالمية أكثر منها ظاهرة إيرانية فقط في هذه الفترة، ناتجة عن تحولات بنيوية في النظام العالمي.

ويمكن تحديد المخاطر التي تحيط بالنظام السياسي وقدرته على إنجاز استراتيجيته في بُعدين: الأول: هو الضغط الدولي عليه بسبب برنامجه النووي، وإذا كان هذا البعد يؤثر اقتصاديًا على المجتمع الإيراني بشكل متزايد، فإن المجتمع يساند نظامه في هذه المواجهة مع البيئة الدولية نظرًا لاقتناع قطاع واسع من الإيرانيين بحقهم في امتلاك الطاقة النووية بل وحتى التسلح النووي لدى شريحة أقل، وهو ما كشفته العشرات من استطلاعات الرأي الغربية والإيرانية في إيران.

أما الضغط الثاني وهو الضغط الداخلي لاسيما في نطاق الحريات السياسية، فإن نقطة التضارب في رأينا تتركز في أن «الشحنة الدينية» في النظام السياسي أقوى منها في المجتمع، وهو أمر يمهّد لتباعد تدريجي بين الطرفين، قد يأخذ مسارًا متعرجًا بين صعود وهبوط، لكن الاتجاه العام يسير نحو التباعد الذي قد تبدأ ملامحه الأولى بالظهور بوفاة المرشد الأعلى الذي يبلغ حاليًا 73 عامًا.

لكن النظرة العامة تشير إلى أن إيران دولة تمتلك رؤية استراتيجية تصرّ على بلوغ هدفها المركزي، وهو تحقيق مكانة الدولة المركز في فضائها الإقليمي المتعدد (غرب آسيا). وعلى الرغم من اعتقادنا أن إيران لن تبلغ هذه المكانة

حتى عام 2020 بحكم المعوقات الداخلية والخارجية، فإن الاتجاه العام لحركتها يشير إلى أنها تسير نحو هذا الهدف، رغم ما يبدو من كرّ وفرّ في علاقاتها الدولية والإقليمية، وهي تستند في ذلك إلى إمكانات «وسطى عليا»، فإذا كان معدل الاستقرار مؤشرًا على مدى نجاح النظام السياسي في إدارة متغيرات قوته، فإن النظام حقق قرابة 64 ٪ من الاستقرار، بما يوازي النسبة ذاتها في مدى نجاحه في إدارة متغيرات القوة.

****

الفصل السادس

إيران من الداخل

تُرى، كيف هي الحياة في إيران من الداخل وهي الدولة التي تُشيع في كل مناسبة أنها دولة دينية إسلامية منذ ثورة الخميني، وكرست لدى العالم إنها دولة تقوم على الشريعة الإسلامية؟ والحقيقة تظهر واضحة وكاشفة في تقرير خاص نشرته صحيفة آسيا تايمز، حيث وصف الاقتصادي ديفيد غولدمان المعروف باسم (شبنغلر)، معدل الخصوبة في إيران الذي انخفض من نحو سبعة أطفال للأسرة الواحدة سنة 1979 إلى 1.6 طفل في عام 2012 بأنه لغز ديمغرافي. أضاف الباحث أنه لم يحدث في التاريخ المدون بأن انخفض معدل الولادات في دولة كبرى بمثل هذه السرعة، مؤكدًا بأن السكان الإيرانيين يمضون نحو الكهولة بمعدل أسرع من أي مجتمع آخر في العالم. ورأى الكاتب أن من بين أبرز العوامل التي تؤثر في بروز ظاهرة كهولة المجتمع في إيران هو المعدلات المرتفعة للعقم التي تميز إيران اليوم عن أية دولة أخرى في العالم. وتشير الإحصائيات الرسمية الإيرانية إلى أن معدل العقم في البلاد يتراوح ما بين 22 – 25 بالمائة، أي أن ربع المتزوجين الإيرانيين غير قادرين على الإنجاب.

بالمقارنة، تصل معدلات العقم في أوروبا إلى 11 بالمائة، وفي الهند 15 بالمائة. غير أن الإحصائيات الإيرانية في هذا المجال هائلة وهي أكثر شمولًا من

معظم البلدان؛ لأن الحكومة الإيرانية كرست موارد هائلة في محاولة التعرف على المشكلة وإيجاد الحلول الخاصة بمعدلات العقم المرتفعة في البلاد.

وقد اعتقد بعض الباحثين بأن الزواج بين الأقارب قد يكون سببًا وراء انتشار العقم مدى الحياة، غير أن هذه الفرضية أثبتت فشلها بسبب ما أكده باحثون آخرون بأن معدل الزواج بين الأقارب في إيران هو أقل بمعدل 25 بالمائة مما هو عليه الحال في معظم بلدان الشرق الأوسط، في حين أن معدل الخصوبة في العراق يبلغ أربعة أطفال للأسرة الواحدة، وهو أكثر من ضعف المعدل الإيراني.

إن ثمة سببًا أكثر احتمالًا وراء المعدل المرتفع جدًا للعقم في إيران يرجع إلى انتشار الأمراض الجنسية المعدية، ولا سيما مرض بكتيريا الكلاميديا الذي يكثر في البلدان التي تنخفض فيها مستويات نظام الصحة العامة. وعلى الرغم مما يبدو من تناقض في حالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تطرح نفسها بوصفها الوصيَّ على التقاليد الاجتماعية ضد الانحطاط الاجتماعي الغربي، فإن الإحصائيات الرسمية للحكومة الإيرانية تدعم هذا الاستنتاج إلى حد كبير.

ففي دراسة علمية أعدها فريق من الباحثين الإيرانيين عام 2013 تحت عنوان «آثار التهاب الكلاميديا على الخصوبة»، لاحظ الباحثون الإيرانيون انتشار المرض المذكور بمعدل 12.6 بالمائة لدى النساء في طهران، فيما أظهرت دراسة أخرى العدوى بمعدل 21.25 بالمائة لدى النساء اللائي يراجعن مستشفى الشهيد بهشتي في أصفهان. خلافًا لما تقدم، تبلغ نسبة انتشار الكلاميديا في الولايات المتحدة بنحو 643 حالة لدى كل مائة ألف سيدة أمريكية، أو

بمعدل انتشار يبلغ 0.6 بالمائة فقط، في حين بلغ معدل انتشار المرض عالميًا سنة 2008 بنحو 4.3 بالمائة، استنادًا إلى إحصائيات منظمة الصحة العالمية.

وتشير الاستنتاجات الأولية بأن إيران تحتل النسبة الأعلى في العالم لحالات العقم مدى الحياة؛ لأنها تمتلك أعلى معدل في العالم لانتشار الأمراض الجنسية المعدية. وكانت السلطات الإيرانية قد أطلقت تحذيرات مخيفة بشأن انتشار الأوبئة الجنسية حيث نقلت منظمة مفتاح الإيرانية في وقت متأخر من سنة 2013 عن وزير الصحة الإيراني حسن هاشمي، قوله في مناسبة اليوم العالمي لمرض الإيدز (1 من ديسمبر) بأن إيران تواجه ازديادًا مأساويًا في الحالات المشخصة لمرض فقدان المناعة المكتسبة (إيدز)؛ حيث لاحظ بأن بلاده سجلت خلال الإحدى عشرة سنة الماضية ازديادًا بمعدل تسعة أضعاف في حالات الإيدز. وحذر الوزير الإيراني من أن غياب التثقيف الجنسي وانتشار المحرمات الاجتماعية بشأن الأمراض المتنقلة جنسيًا في المجتمع الإيراني، تُعد من العوامل في هذا المنحى الخطير.

وبعد مضي بضعة أسابيع على التصريح المذكور، وبتاريخ 18 ديسمبر تحديدًا، تصدرت أنباء ارتفاع معدلات تفشِّي الأمراض الجنسية في إيران صدر الأخبار المحلية حين أعلن مصطفى أغليمة، رئيس جمعية العمال الاجتماعيين لوكالة أنباء العمال الإيرانية بأن البلاد تعاني تفشي مرض Genital Warts المعروف علميًا باسم الثآليل التناسلية، وأن نحو «مليون شخص أُصيبوا بهذا الفيروس». ووصف أغليمة الوباء بأنه «أكثر خطورة من الإيدز»، ولاحظ بأن أعداد المرضى الذين عالجهم شخصيًا خلال هذا العام يفوق عشرة أضعاف أعداد من عالجهم العام الماضي. وتتناقض هذه الصورة بشكل هائل مع الصورة التي تعرضها الجمهورية الإيرانية الإسلامية

عن نفسها في الغرب، غير أنها متطابقة تمامًا مع الشكاوى التي يعلن عنها المسئولون الإيرانيون بشأن الانتشار الكثيف للأمراض الجنسية المعدية. وفي الوقت الذي يُحظر فيه ممارسة الجنس خارج إطار العلاقة الزوجية في إيران، فإن نظام (سيغة) الذي تعتمده المؤسسة الشيعية الإيرانية الخاص بالزواج المؤقت (زواج المتعة)، يتيح للإيرانيين الدخول في علاقة جنسية بموافقة رسمية وموافقة رجال الدين. إلى ذلك، ذكرت وكالة خدمة أنباء شرزاد الإيرانية عام 2014 ما يأتي:

«أظهرت الأرقام الصادرة عن المكتب الوطني للإحصائيات الإيراني بأن (سيغة) أو (زواج المتعة) أو الشراكة المؤقتة في ازدياد مُطَّرد، في حين أن المجتمع يشهد تضاؤلًا تدريجيًا في معدل المتزوجين بالطريقة التقليدية. وطبقًا لما ذكره نائب وزير العدل، فقد ازدادت معدلات زواج المتعة بمعدل 28 بالمائة في العام 2012 وازدادت بمعدل 10 بالمائة إضافية في النصف الأول من هذا العام. وصرح عالم الاجتماع مصطفى أغليمة للوكالة قائلًا: «إن زيادة معدلات زواج سيغة (المتعة) على حساب الزيجات السليمة يعني انهيار الحياة الأسرية وقيمها الثقافية».

وفي الوقت الذي يتعذر فيه العثور على إحصائيات رسمية بمعدل العلاقات التي تتحقق عن طريق زواج المتعة في إيران، غير أن مصادر غير رسمية، مثل موقع (ترنيد) الأذربيجاني، ينقل عن إحدى الصحف الإيرانية المحلية (شارغ) قولها على سبيل المثال، أن «نحو 84.5 بالمائة من الإيرانيين البالغين من العمر بين 18 – 29 سنة يؤيدون الزواج المؤقت (زواج المتعة)؛ بالاستناد إلى إحصائية صادرة عن وزارة الشباب والرياضة الإيرانية». ووفقًا للدراسة

المذكورة؛ فإن استفتاءً أجرته الصحيفة على عينة تضم (3000) شاب في 14 مدينة إيرانية أظهرت بان 62.9 بالمائة منهم يتجنبون الزيجات المؤقتة خوفًا من تلطيخ سمعتهم. غير أن هذا الاستفتاء يعني أيضًا أن 37 بالمائة من الشباب الإيرانيين يفضل زواج المتعة.

إضافة إلى ما تقدم، يبدو أن الدعارة منتشرة في إيران أيضًا، على الرغم من عدم توافر الإحصائيات الرسمية بهذا الشأن سوى ما تؤكده السلطات الرسمية من أن الظاهرة تشكل مشكلة اجتماعية خطيرة.

ويبدو أن الزعماء الإيرانيين يدركون جيدًا تداعيات الشيخوخة السريعة لمجتمعهم؛ حيث قال الرئيس الإيراني الأسبق محمد أحمدي نجاد بأن النساء الإيرانيات اللائي يمتنعن عن الحمل مذنبات بارتكابهن «إبادة بشرية» بحق البلاد؛ حيث قال: «إن طفلين لكل أسرة بمثابة صيغة لفَناء الأمة وليس لبقائها... وتُظْهر أحدث الإحصائيات بأن ثمة 18 طفلًا فقط لكل عشرة أزواج إيرانيين؛ الأمر الذي ينبغي أن يدق ناقوس الخطر بين أبناء هذا الجيل... هذه هي علة الغرب. إن النمو السالب للسكان من شأنه أن يؤدي إلى انقراض هويتنا وثقافتنا. إن قبولنا بهذا الواقع يضعنا على الطريق الخطأ. إن الرغبة بمزيد من الاستهلاك عوضًا عن إنجاب الأطفال هو إبادة بشرية».

من جانب آخر، تشجع إيران عمليات أطفال الأنابيب كحَلٍّ للعقم، حيث تقول السيدة موافيني في دورية شئون خارجية: بأن النساء يتحدثن عن أطفال الأنابيب في محطة التلفاز الحكومية، في حين يُنصح المتزوجون بالاتصال بالمختصين بهذا الشأن ويتبادلون القصص على الإنترنت، كما بدأ الاطباء الممارسون في حَثّ شركات التأمين على تغطية العلاج. وفي هذه

الأثناء، تقدم الدولة الدعم للعيادات المختصة بهذا العلاج الأمر الذي جعل من كلفة العلاج بالأنابيب في إيران أقل كلفة مقارنة بجميع أنحاء العالم؛ حيث تبلغ قيمة كامل العلاج الخاص بأنابيب الأطفال بها في ذلك العقاقير ما يعادل 1500 دولار فقط.

ويبدو أسلوب علاج أطفال الأنابيب كهبة من الله للمتزوجين غير القادرين على الإنجاب، غير أن ذلك لا يتوقع أن يكون له تأثير كبير على الأعداد الإجمالية للإيرانيين. إن مشكلة غياب الأطفال في إيران تنبع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من حالة شذوذ وطنية عميقة ومستعصية، ومن فقدان الفرد لشعوره بأنه يمتلك هدفًا في بلد لا تتمتع فيه قيادته الثيوقراطية (الدينية) بالدعم من قطاعات الشعب، تمامًا كما كانت عليه حالة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في عقد الثمانينيات.

نعرف تمامًا كيف ستنتهي هذه الحالة: سوف ينهار الاقتصاد الإيراني بعد جيل من الآن تحت سيل من جيل من المُسنِّين الذين يحتاجون إلى رعاية. غير أن ما لا نعرفه هو ماذا سيحدث لحين الوصول إلى هذه النهاية. إن الوضع في إيران لا سابقة له بين بلدان العالم. الإيرانيون يعرفون من الناحية الحسابية بأن لا مستقبل لهم. وعليه؛ فإن قيادتهم تشعر بأن ليس لديها ما تخسره على صعيد المغامرات الدولية، الأمر الذي يعني بأن على بقية العالم ألا يغامر مع إيران.

دراسة لمعهد «ليجاتوم» البريطاني المتخصص في مجال الدراسات الإنسانية

مستقبل إيران: الإصلاح التربوي

المرأة والتعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: السياسات القمعية، والنتائج غير المتوقعة

هذه الورقة البحثية تم إصدارها من قِبل معهد «ليجاتوم» البريطاني في 12 من نوفمبر عام 2012؛ خلال ورشة عمل لإصلاح التعليم في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. حيث كانت الورشة جزءًا من مشروع «مستقبل إيران»؛ الذي يهدف إلى تشجيع الإيرانيين لبدء التفكير في التحديات التي من الممكن أن تواجههم إذ وجدوا أنفسهم فجأة في وضع يسمح لهم بتنفيذ الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى داخل وطنهم. وتركز هذه الورقة على زيادة نسبة مشاركة المرأة الإيرانية في التعليم والنتائج المتناقضة وغير المتوقعة عن هذه المشاركة المتزايدة.

في إيران، يمكن القول أن السياسات المتعلقة بالتحاق المرأة بالتعليم لا تلبي التوقعات المقصودة منها، حتى إنها لم تنجح في تكوين «المرأة المسلمة المثالية» واحترامها؛ بعد أن كانت تمثل أبرز النماذج غير الغربية في احترام حقوق المرأة إبان حكم الشاه حيث أرسى نظام الشاه مجموعة قوانين عُدَّت مكسبًا علمانيًا، وطَّد حينها مفاهيم المساواة والحرية، وأعان المرأة على الخروج من سيطرة النظام الاجتماعي المتخلف، والانتقال بها إلى مصافِّ متقدمة، وهو أول ما سعى نظام الملالي إلى تفكيكه وإعادته إلى صور ما قبل حداثية، رغم محاولته إبراز نماذج منتقاة للمرأة في إيران، تنساق مع الإطار الإيديولوجي للنظام السياسي.

وعلى الرغم من السياسات الرجعية للنظام الإيراني في ظل حكومة «محمود أحمدي نجاد»، بات للمرأة الإيرانية حضور جليّ في الحياة العامة؛ حتى إنها قاومت الفوارق بين الجنسين وتمكنت من تحديَ معاملتهم غير المتكافئة. كما قالت كانديوتي عام (1988)، إن المرأة الإيرانية انخرطت في عملية المساومة مع النظام الأبوي. لم يكن هذا النظام بالنسبة لهؤلاء النساء من النخبة شيء واحد منسجم وجامد، كان في مقدورهن استغلال التناقضات داخل النظريات القانونية والاجتماعية للأسرة الأبوية لتمرير أغراضهن الخاصة. وبالتأكيد، فإن التجربة الإيرانية مفيدة للنساء المسلمات وغيرهن من اللاتي هن أهداف للتفسيرات الدينية الصارمة لدور المرأة ووضعها.

ومنذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، بذلت إيران جهودًا كبيرة لتشجيع المزيد من النساء لدخول التعليم؛ مما أدى إلى تناقص الفجوة بين عدد النساء والرجال المنخرطين في التعليم. واستطاعت الثورة بما طرحته من مفاهيم إسلامية تدعو إلى المحافظة والالتزام استثمارَ طاقة المرأة وتشجيع الأُسَر على زَجِّ بناتهن في حقول التعليم والوظائف العامة بشكل يدعو إلى الاطمئنان، كما عمدت الثورة إلى توفير حالة لا بأس بها من الحرية للمرأة الإيرانية، الأمر الذي أوصلها إلى عضوية البرلمان، وعمادة الجامعة، ورئاسة تحرير عدة صحف، بل ومراكز قيادية كبرى بالدولة. وعقب الثورة، أصبحت ظاهرةً ملحوظة مشاركةُ النساء في جميع مستويات التعليم، مع ازدياد عددهن. وتشابكت السياسات نحو التعليم والمرأة لتعكس المكان المناسب لها داخل الأسرة والمجتمع.

وفي إيران، ينظر للمرأة كونها صاحبة التقاليد والثقافة، إلا أنه قِيل إن

النظام البهلوي السابق أهدر حقها وتعامل معها بوصفها سلعة. فلم تتبوأ المرأة مكانة لائقة في المجتمع، على الرغم من تشدق النظام بشعارات الحرية والمساواة بين المرأة والرجل. وكان النظام البهلوي دومًا يدافع عن هذا النموذج ويقوم بالترويج له، واصطدم هذا النموذج الذي كان يرتكز في الغالب على مظاهر المدنية الغربية بحاجز جدي في داخل المجتمع، يتمثل في تعاليم الدين الإسلامي التي سادتها أوجه اختلاف كثيرة مع المرأة التي ينشُدها النموذج الغربي . ولهذا السبب ظهر اختلاف حاد منذ البداية بين ذلك وبين الدين كانت ذروته واقعة رفع الحجاب .

ونُظر للعلاقات بين الجنسين باعتبارها التغيير الاجتماعي الأكثر أهمية في أعقاب الثورة الإسلامية . ويؤمن «آية الله الخميني» بأن المرأة هي الدلالات للهوية الوطنية ويجب أن تكون المَهَمة الأولى لأَسْلَمة سلوكهم، ومظهرهم وموقفهم. في وقت مبكر من الثورة، فقد راح نظام الخميني يقود «ثورة ثقافية» حقيقية بهدف التخلص من القوى والتيارات الفكرية اليسارية والعلمانية، وكان التركيز الرئيس لإصلاح التعليم قائمًا على أسلمة النظام التعليمي. وكان الخميني، زعيم الثورة، في العديد من الخطب والمقابلات أقر مشاركة المرأة في الثورة ودورها المهم داخل الأسرة والمجتمع. ودعا لتعليم المرأة طالما لن تفعل شيئًا ضد العفة أو تسبب ضررًا للأمة.

مع انتصار الثورة الإسلامية تبلورت نظرة جديدة حول الحقوق السياسية للمرأة؛ ومراعاة موازين الشريعة وإمكانية مشاركة المرأة في المعترك السياسي بنحو واسع. وقد لعب الخميني دورًا أساسيًا من أجل ترسيخ هذه النظرة الجديدة للمرأة. وحقيقة الأمر، كان الحضور الواسع للمرأة أمرًا لا بد منه

من أجل ضمان التطبيق الواقعي للنظام الجمهوري والإسلامي في نفس الوقت. وكان الخميني ينتقد دور المرأة في زمن النظام البهلوي السابق. وفي كلماته قال: «أراد عصر القمع تحويل نسائنا المقاتلات إلى كائنات العار، ولكنها كانت إرادة الله، أرادوا معاملة النساء مثل الأشياء أو السلعة. ولكن الإسلام ساوَى النساء بالرجال، في كل جانب من جوانب الحياة.. الله وحده يعلم ما حل بالشعب الإيراني في هذه الأوقات، عندما تُطالب النساء بخلع حجابهن.» . ففي ظل حكم الشاه رضا البهلوي الذي عُرف عنه انبهاره بالتقاليد الغربية، وحاول اقتفاء أثر الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك في تركيا، حاول أن يمنع ارتداء النساء للحجاب بالقوة، لذلك أصدر أوامره بسفور المرأة في الشارع وفي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ويُقال إن النساء الإيرانيات كُنَّ يمكثن في البيوت تجنبًا للشرطة التي كانت تجبرهن على خلع الحجاب بالقوة.

وخلال العقود الثلاثة الماضية، شهدت السياسات تجاه المرأة وحصولها على التعليم عدة تحولات، ويمكننا مناقشة ثلاث فترات متميزة منذ قيام الثورة عام 1979:

1- ثمانينيات القرن الماضي: أَسْلَمة وثورة ثقافية والفصل بين الجنسين.

2- 1990 – 2005: الإصلاح والتحرير.

3- 2005 إلى الوقت الحاضر: عودة المحافظ.

عندما قامت الثورة الإيرانية، وعَدَّت نفسها ثورة ثقافية تهدف إلى التأثير بشكل فعال في قيم أفراد المجتمع، عمد الخميني إلى إنشاء هيئة المجلس

الأعلى للثورة الثقافية، لتعليم بكامله تمت أسلمته، لكن سعت الدولة إلى أن يكون الجميع في المدارس حتى الفتيات وقدمت جهودًا كبيرة في هذا الشأن، وهذا ما يمكن أن نصنِّفه ضمن مجال الحداثة. بالإضافة لذلك، تبلغ نسبة الطالبات في الجامعات 60 ٪ ولديهن نتائج أفضل بكثير من الطلاب الذكور.

كشفت هذه الورقة، عن أن السياسات التي بدأتها الثورة الإسلامية عام 1979 تسببت في سلسلة من العواقب بالنسبة للمرأة، ولكن من ناحية أخرى، قاومت النساء لإعادة تفسيرها وغيرت بعضًا منها.

الفترة الأولى: ثمانينيات القرن الماضي: أسلمة وثورة ثقافية والفصل بين الجنسين

خلال الفترة الأولى من الثورة، كان من الضروري تغيير السياسات تجاه المرأة وتفكيك رموز المؤسسات والأعراف في النظام البهلوي. فبعد انتصار الثورة الإسلامية حدثت تغييرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الإيراني، وتبلور نظام شعبي يقوم على دعائم الإسلام اتخذ من الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية شعارًا أساسيًا له. وأدى ذلك إلى إحداث تغييرات جذرية في الكثير من المعايير والمواقف ولم تكن المرأة مستثناة من ذلك؛ وبالتالي تم طرح نموذج جديد للمرأة في المجتمع بعد الثورة يختلف تمامًا عن النموذج الذي سعى النظام البهلوي لتقديمه حول المرأة .كما تم إصلاح النظام التعليمي والتخلص من النظام الغربي في التعليم، في محاولة لتحصين القيَم الإسلامية ومواجهة نفوذ الطبقة العاملة في البلاد العلمانية. فقد تمت صياغة معظم السياسات من خلال مجموعة مبادرات متنوعة ومخصصة من قِبل أصحاب المصلحة في السلطة، مع العديد من

وجهات النظر المتعارضة.

وعزز قانون حماية الأسرة لعام 1967 (المعدل في عام 1973) في العهد البهلوي، مكانةَ المرأة داخل الأسرة، ومنحها المزيد من الحقوق. وفي عام 1975، تمت توسعة تلك الحقوق في قانون. وتم إلغاء هذا القانون عام 1979 في أعقاب الثورة الإسلامية والاستعاضة عنه بإعادة تطبيق أحكام الشريعة، القائمة على إعطاء الرجال الحق في الطلاق وتعدد الزوجات، وعرض الحجاب الإجباري للنساء. كما أعاد النظام الجديد أفضلية الرجال داخل مؤسسة الأسرة إلى حالها السابق، وعمل على تقوية العادات والأفكار الأبوية، مثل «الرجل عماد الأسرة» و«المرأة من جنسٍ ثانٍ» و«المرأة والأطفال مِلْك للرجل في الأسرة».

ومن حيث الفصل بين الجنسين، كان هناك دائمًا فصل بين الجنسين في المدارس الابتدائية والثانوية العامة في إيران. عندما دعا روح الله الخميني النساء للمشاركة في المظاهرات العامة وكسر حظر التجوال الليلي، انطلقت الملايين من النساء اللائي لم يكُنَّ يحلمن بمغادرة منازلهن بدون إذن من أزواجهن أو أولياء أمورهن أو تواجدهن معهن، ونزلن إلى الشوارع. وقد نزعت دعوة الخميني للثورة ضد محمد رضا شاه أي شكوك متواجدة في عقول العديد من المسلمات الملتزمات، حول صحة فكرة النزول إلى الشوارع أثناء النهار أو أثناء الليل. ومع ذلك، وبعد الثورة الإسلامية، أعلن الخميني علنًا أنه لا يوافق على الاختلاط بين الجنسين. وقد فضل الخميني المدارس أحادية الجنس في خطابه في مولد فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وسلم)، عندما قال: «ما دام للقادة الدينيين تأثير وقوة في هذا البلد، فإنهم لن يسمحوا للفتيات بأن يدرسن في نفس المدارس التي يدرس فيها الأولاد، ولن يسمحوا للرجال بالتدريس في

مدارس البنات. إنهم لن يسمحوا بالفساد في هذا البلد.» وقد فُرض الفصل الجنسي في الأماكن العامة مثل الشواطئ أو حمامات السباحة، وطُبِّق قانونًا.

وخلال العقود الأخيرة من نظام بهلوي، كان الطلاب من الذكور والإناث قادرين على الحضور في مدارس النخبة الخاصة والجامعات معًا؛ ولكن اضطروا إلى الجلوس في صفوف منفصلة. وكان بهلوي معارضًا للفصل الجنسي، وأمر جامعة طهران بتسجيل أول فتاة للدراسة بها في عام 1936. وقد فرض على النساء خلع الحجاب قسرًا وعزز تعليمهم على نفس طريقة أتاتورك في تركيا.

ويُعدُّ انطلاق الثورة الثقافية الإسلامية، وهي جزء من الثورة الإيرانية، من العوامل التي أسهمت في هذه الظاهرة. ففي عام 1980، أغلقت الثورةُ الثقافية الجامعاتِ في إيران لأكثر من عام لإصلاحها بالكامل، وهي الفترة التي تم فيها تطهير هيئة التدريس. وفي عام 1984، تمت إعادة فتح الجامعات مرة أخرى ومُنعت النساء من الدراسة في عدة مجالات. وأُتيح للمرأة التعليم في 91 مجالًا أكاديميا من إجمالي 169 مجالاً.

وعلاوة على ذلك، أُنشئ نظام مكتب لمكافحة الفساد (شرطة الأخلاق) من أجل التجسس على أنشطة الرجال والنساء، واستجواب وسَجْن أولئك الذين لا يتبعون القواعد. كما عُدَّ أي مظهر من مظاهر التأثير الغربي على النساء والرجال وعلاقتهما جريمة عامة. كما يُجبر معظم الرجال والنساء لحمل شهادات ميلادهم في الأماكن العامة لإثبات العلاقة الزوجية أو غيرها من العلاقة دينيًا (مثل الأخ والأخت).

وفي عملية إصلاح التعليم، كان هناك التحسينات الكمية والنوعية في

تعليم الفتيات خلال هذه الفترة. حيث وضع المجلس الأعلى للتعليم أولًا الأهداف الدينية والروحية، تليها الأهداف العلمية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وكان المقصود من ارتقاء المرأة في التعليم إصلاح أخلاق امرأة مسلمة مثالية وتشجيعها على القيام بالمسئوليات الرئيسة داخل أسرتها. وخلال هذه الفترة، ارتفع معدل محو الأمية بين النساء بشكل ملحوظ، حيث زاد من 5, 35 ٪ عام 1976 إلى 1, 52 ٪ في عام 1986. وأسس الخميني منظمة لمحو الأمية، ودعا الإيرانيين إلى التعاون معها في سبيل القضاء على الأمية، ورفع مستوى التعليم بما يتواكب مع المستجدات على الساحة الإيرانية. وتقوم المنظمة بالتعاون مع جهات أخرى ورجال الدين بالمهام التالية: تعليم الكبار المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب. والارتقاء بمستواهم الثقافي ونشر الثقافة الإسلامية بينهم. كما كان هناك أيضًا نمو كبير في نسبة النساء اللواتي يحضرن المستويات الابتدائية والثانوية من التعليم. وعلى عكس الزيادة في التعليم الابتدائي والثانوي، انخفضت نسبة الطالبات في التعليم العالي. ويمكن أن يُعزى هذا إلى إغلاق الجامعات لعدة سنوات، وكذلك تقييد النساء بدخول مجالات عديدة من الدراسة. وخلال هذه الفترة، تم تنقيح الكتب المدرسية لتعكس إيديولوجية الجمهورية الإسلامية. العديد من الأعمال والبحوث المنشورة، تشير إلى درجة تأثير إيديولوجية الجمهورية الإسلامية على المناهج الدراسية. ونتيجة لهذه الجهود فإن الإحصائيات الإيرانية تشير إلى ارتفاع معدل المتعلمين في المجتمع الإيراني إلى 5, 79 ٪، كما بلغت نسبة الإيرانيات المتعلمات 75 ٪. ومما ساعد في نجاح مشروعات محو الأمية الإيرانية مشاركة أكثر من 90 ألف شاب متطوع من خريجي الثانوية في التدريس بالقرى والأرياف، بعد مشاركتهم في دورة تدريبية تأهيلية.

الفترة الثانية: 1990 – 2005: الإصلاح والتحرير

في عام 1988، انتهت الحرب مع العراق، وتوفي آية الله الخميني في عام 1989. في ظل رئاسة رفسنجاني والمجلس الأعلى للثورة الثقافية، تم تأسيس «المجلس الثقافي والاجتماعي الخاص بالمرأة» المَعنيّ بدراسة المشكلات القانونية والاجتماعية والاقتصادية ووضع السياسات والخطط الرئيسة في القضايا الثقافية والاجتماعية، وإيجاد التنسيق اللازم في هذا المجال حسب ما يراه المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي يُعدُّ مرجعًا أساسيًا لوضع السياسات الثقافية في البلاد، وقد صادَق على قوانين بخصوص اشتغال المرأة عُرفت بسياسات اشتغال النساء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وفي عام 1993، نجح المجلس في رفع جميع القيود المفروضة على إمكانية التحاق المرأة بأيٍّ من المجالات الدراسية. ويرجع الفضل في هذا القرار إلى «زهراء رهنورد»، زوجة رئيس الوزراء السابق «مير حسين موسوي» وزعيم الحركة الإصلاحية الخضراء، حيث تفاوضت على إزالة الحواجز والتأثير على القرار الصادر عن المجلس؛ لرفع جميع القيود المفروضة على التحاق المرأة بأي من المجالات الدراسية.

محو أمية الشباب من سن 15 إلى 24 عامًا

	1987	2007
المرأة	65،52	96،13
الرجل	84،85	96،13

المصدر: وضع المرأة في جمهورية إيران الإسلامية. مركز شئون المرأة والأسرة. www.women.org

وخلال التسعينيات، بدأت زيادة نسبة التحاق المرأة بالمؤسسات التعليمية. كما أسهم إنشاء وتوسيع الجامعات الخاصة مثل «جامعة آزاد الإسلامية»،

في زيادة معدلات التحاق ليس فقط المرأة بل والرجال أيضًا. وتميزت فترة التسعينيات بما يلي:

1- التحرير وتحول في السياسة بين الجنسين.

2- الوضوح المتزايد والمشاركة الفعالة النسوية الإسلامية وتغيير وتحول السياسات تجاه المرأة ونصرتها.

3- ظهور حركة الإصلاح التي أدت إلى انتخاب الرئيس محمد خاتمي في عام 1997، ومرة أخرى في عام 2001.

4- ظهرت بوضوح بيئة أكثر ملاءمة لمشاركة الإناث في التعليم العالي.

وهكذا في 2002 – 2003، التحقت النساء أكثر من أي وقت مضى بجميع مجالات الدراسة باستثناء الهندسة. كما هو موضح في الجدول 2، كان نصيب المرأة من درجة البكالوريوس في الفترة 2003 – 2004 ما يقرب من 50 ٪، وكانت حصتها من درجة الماچستير 27 ٪، وكانت حصتها من الدكتوراه 24 ٪.

مستوى الدراسة	العامة		الخاصة		المجموع	مستوى الدراسة
	الإناث	الكل	الإناث	الكل	الإناث	الكل
مساعد	17،130	43،866	23،100	48،477	40،230	92،343
بكالوريوس	40،205	74،430	43،066	92،342	83،271	166،772
ماچستير	2،210	8،454	749	2،636	3004	11،090
درجة الدكتوراه المهنية	1،945	4،669	615	1،239	2560	5908
الدكتوراه	554	2،263	6	41	560	2304
الإجمالي	62،044	133،682	67،581	144،735	129،625	278،417

وزارة العلوم والبحوث والتكنولوچيا (2003، ص 74). ملاحظة: حصة الإناث من الإجمالي هي 46،5٪. وفي الماجستير والدكتوراه نسبة المشاركة 27–24٪، بينما نسبة المشاركة في الدكتوراه المهنية 41،6٪.

الجدول 3 يشير إلى أن نسبة الطالبات في جميع المستويات زادت بشكل ملحوظ خلال 15 سنة منذ عام 1995 – 2010. والمثير للاهتمام أن نرى أن مشاركة المرأة في التعليم الثانوي والعالي شهدت انخفاضًا طفيفًا. هذا يكون نتيجة لبعض السياسات الرجعية التي وضعتها وزارة الصحة للحدِّ من نسبة دخول المرأة المجالات الطبية والدراسات العليا. ولكن ليس من الواضح أسباب انخفاض التحاق الإناث في التعليم الثانوي.

مشاركة الطالبات في مختلف المستويات التعليمية (1995، 2005، 2000، 2010)

السنة		1995	2000	2005	2010
قبل الابتدائى	العدد الإجمالي	67782	125856	256820	234365
	النسبة	48%	50%	52%	51%
الابتدائى	العدد الإجمالي	4594053	3938766	2991211	2930152
	النسبة	47%	47%	48%	49%
مجموع جميع البرامج الثانوية	العدد الإجمالي	3402131	4703729	4357512	3648542
	النسبة	45%	47%	48%	45%
إجمالي فوق الثانوي	العدد الإجمالي	384461	635973	1083664	1874966
	النسبة	(1996) 37%	45%	51%	49.5%

اليونسكو (2012)، مركز البيانات 27 سبتمبر 2012

وعلى الرغم من زيادة الأبحاث والدراسات الأكاديمية للمرأة خلال هذه الفترة، فإن التعيينات الأكاديمية في الجامعة والمناصب الإدارية العليا للإناث ظلت منخفضة. واتسم عهد خاتمي بنهج تدريجي للتغيير والإصلاح داخل النظام القائم وليس جذريًا؛ حتى لا يتسبب في هزة للنظام. ومع ذلك، تمت

عرقلة الإصلاحات من قِبل القوى المحافظة، كما كان هناك تخفيف للعديد من الممارسات الثقافية. وقام خاتمي بتعيين عدد من النساء في مناصب عليا داخل إدارته، وإشارته إلى أهمية المجتمع المدني لتشجيع حركة الإصلاح التي سعت للمزيد من الحريات المدنية والحقوق السياسية. وكان محمد خاتمي أول رئيس جمهورية يقوم بتعيين امرأة في تشكيلته الحكومية كمعاونة لرئيس الجمهورية. حيث تم تعيين السيدة «معصومة ابتكار» بمنصب نائب الرئيس الأول ورئيس المنظمة لحماية البيئة والزهراء، كما تم تعيين «أصبح شجاعي» مستشار الرئيس لشئون المرأة. وفي عام 2003، ناقش خاتمي قانون التمييز الذي حال دون مشاركة المرأة في السنوات السابقة للثورة ويعتقد أنه على الرغم من قبول 60 ٪ من النساء لهذا القانون، فيجب على الحكومة عدم إنشاء نظام الحصص لتقييد التحاق المرأة بالتعليم. كما أعلنت الحكومة تأييدها لاشتراك المرأة الإيرانية في الشئون الاجتماعية والسياسية، وبدا صدى الحركة النسائية واضحًا في جميع مجالات الحياة، ففي المجال السياسي فازت 14 امرأة بمقاعد نيابية في الانتخابات البرلمانية، وتقدمت 4 سيدات للترشُّح في انتخابات الرئاسة عام 1997، ودخلن في منافسة مع السيد محمد خاتمي نفسه.

كما ذكر بوضوح: في السنوات الأولى من الثورة، فرضنا الكثير من القيود على الإناث الطالبات علمًا؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في تقدمهمن. إلا أن القيود أُزيلت تدريجيًا؛ ونتيجة لذلك شهدنا نموًا في مشاركة المرأة في التعليم العالي بمعدل كبير. في عام 2000، كانت نسبة 60 ٪ من الطلاب الذين التحقوا بالجامعات من الإناث، هذا قد لا يكون مثاليًا ولا عاديًا، ولكن يُعتقد أنه في المستقبل القريب سوف يحقق التوازن المطلوب. فإنه ليس من

مبرر خلق عقبات للمرأة والحد من مشاركتهن في التعليم العالي. وتوضح الظروف الحالية التي تواجهها النساء الشابات المزيد من القيود والحرمان من التواصل مع الشبان، فإن أفضل طريقة هي فتح نظام التعليم العالي بمختلف مستوياته من أجل المرأة، وإلغاء نظام الحصص في دورات التعدين والهندسة والتدريب الطبي.

الفترة الثالثة (2005 إلى الوقت الحاضر): ظهور عودة المحافظين في النقاش حول الفصل بين الجنسين

وتتميز هذه الفترة بتجدد الأفكار المحافظة تجاه المرأة. قدمت حكومة أحمدي نجاد عدة محاولات لوضع حد لحركة الإصلاح، وكان إنشاء مجلس خاص للتنمية وتعزيز العلوم الإنسانية ، واحدة من هذه المحاولات. عيَّن المجلس سبعة علماء للعلوم الإنسانية وكانت المَهمَّة الرئيسة للمجلس هي الإشراف على أسلمة التخصصات. وفي عام 2008، تم إغلاق مجلة زنان، التي اشتهرت بكونها مجلة إصلاحية نسوية، تدعم حقوق المرأة وتدافع عن النساء المسلمات، بيد أن السلطات الإيرانية سحبت ترخيص هذه المجلة بدعوى تهديدها لسلامة المجتمع الإيراني فكريًا ونفسيًا. وداخل الجامعات أجريت تغييرات جذرية في مناهج القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع ومواد أخرى، وقام مسؤولون من التعليم العالي، بالعمل على إزالة ما يصفونه بنظريات غربية، واستبدال نظريات إسلامية بها. وقد أُحيل عشرات من الأساتذة الجامعيين إلى التقاعد أو تمت إقالتهم بسبب عدم دعمهم للسياسة الجديدة بالقدر الكافي. وتهدف هذه التغييرات إلى مواجهة النفوذ المتنامي لطبقة متوسطة تعتنق بصورة مُطَّردة فكرة الفردية، ولديها تطلعات عصرية. وترى

قيادات داخل إيران أن فساد النظام التعليمي داخل الدولة، صاغه رجال دين ومُنظِّرون خلال الأعوام الأولى من الثورة الإسلامية التي كانت عام 1979، وذلك يرجع بصورة جزئية إلى انتشار هذه الأفكار الغربية. وظهرت مخططات تعديل النظام التعليمي عقب تغيرات كبيرة في المنظومة السياسية الإيرانية خلال الأعوام الأخيرة. وتم التخلص من الكثير من الشخصيات الثورية البارزة، فيما جرى توسيع سلطات الرئيس الإيراني السابق نجاد ومجموعة من رجال الدين البارزين وقيادات الحرس الثوري على نطاق واسع، منذ أن ظهر نجاد على الساحة السياسية عام 2003 كعمدة داخل طهران.

واعتمد نجاد على تأييد الجناح الأكثر تشددًا من علماء الدين، إضافة إلى الحس الثوري والطبقات الاجتماعية الفقيرة مع عودة للأفكار الخُمينية عن الدولة والمجتمع. وتمثل هذه الأفكار موجة جديدة من الثورات الثقافية، التي اندلعت منذ تشكل إدارة نجاد المستندة إلى أسس عسكرية ـ أمنية، فرصة للعودة إلى الوراء للنظر في الأسباب والنتائج الرئيسة للثورة الثقافية الأولى في إيران، ومقارنتها بما جرى أثناء الفترة الزمنية الممتدة بين العامين 2005 و2010. تم إطلاق الجولة الثانية للثورة الثقافية الإسلامية –حين تولَّى نجاد منصب الرئاسة عام 2005 عبر انتخابات غير عادلة ومزورة، عبر اللجوء إلى القوة القسرية العائدة للحرس الثوري، وزارة الاستخبارات، والسلطة القضائية.

ومن مظاهر التمييز ضد النساء في إيران كذلك، تقليص المقاعد المتاحة أمامهن للتعليم الجامعي، ومنعهن من ارتياد عدد من الاختصاصات الجامعية، تحت ضغوط من الفئات الدينية، لتقليص مجال حرية المرأة،

وتضييق الخناق على عملها، في ظل بطالة تتسع في البلاد، وتهدف هذه الحملة إلى إخراج النساء من سوق العمل، وإتاحة ما تبقّى من الفرص للرجال، في ظل عجز الحكومات المتتالية عن توفير مزيد من فرص العمل المتآكلة أساسًا. ففي الآونة الأخيرة، كان هناك نقاش حاد حول ازدياد نسبة التحاق النساء بالتعليم الجامعي وحصولهن على شهادات في مجالات دراسية مختلفة. كما قامت كل من وزارة التربية والتعليم (التعليم الابتدائي والثانوي) ووزارة العلوم والتكنولوچيا، بالفصل بين الجنسين والحد من وتقييد وصول المرأة إلى نحو 77 مجالًا علميًا أكاديميًا، ليصبح هناك نوع جديد من أنواع التمييز تتعرض له المرأة الإيرانية، فالحركة النسوية هي واحدة من أقوى الحركات الحقوقية في إيران، وقد شهدت نموًا كبيرًا خلال العقدين الماضيين، غير أن الحكومة الإيرانية تحاول محاربتها بشتى الطرق، وكان آخرها منع المرأة من التعليم والحضور الفعال في المجتمع. وتفيد التقارير أنه تم نشر معظم الشروط في الدليل السنوي لوزارة العلوم والبحوث والتكنولوچيا، والذي ينظم التعليم العالي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويُنشر هذا الدليل في أغسطس عقب امتحان القبول الذي يجرى في يونيه، بهدف توضيح المجالات المتوافرة في دراسة للنساء والرجال. وبذلك فرضت كل جامعة الشروط الخاصة بها على أساس الجنس. وحظرت 36 جامعة حكومية النساء من الدراسة في 77 مجالًا وشملت التخصصات الفنية والعلوم التطبيقية، والعلوم السياسية، وعلوم الكمبيوتر، والهندسة. فقد منعت جامعة أراك، بحسب عبادي، الفتيات من التسجيل في اختصاصات علوم الكمبيوتر، الهندسة الكيميائية، الهندسة الصناعية، الهندسة المدنية، الهندسة الميكانيكية،

الهندسة الزراعية والكيمياء، فيما منعتهن جامعة أصفهان من التسجيل في اختصاصات العلوم السياسية، المحاسبة، إدارة الأعمال، الهندسة الكهربائية، الهندسة المدنية، الهندسة الميكانيكية، هندسة السكك الحديدية، وغيرها. وتُعد هذه المجالات هي أكثر المجالات المرموقة وتتميز بالفرص الكبرى في الوصول إلى أسواق العمل والحصول على وظائف بأجور أعلى. ومن ناحية أخرى، أصبحت الدراسة في مجالات مثل التاريخ واللغة والكيمياء التطبيقية، والعربية والفارسية واللغة والأدب وعلم الاجتماع والفلسفة بجامعة أصفهان متاحة للذكور. والمثير للاهتمام، لم تشرح هذه الجامعات ولا وزير العلوم والبحوث والتكنولوچيا، السبب في وضعها لمثل هذه الشروط التي تعتمد على جنس واحد.

ومن المعروف عن وزير العلوم الإيراني «كامران دانشجو» والمسئول عن التعليم العالي منذ تعيينه عام 2009، سعيه إلى تطبيق الفصل بين الجنسين بصرامة في الجامعات. وفي أحد تصريحاته عام 2011، قال: «إن السماح باختلاط الرجال والنساء في الحرم الجامعي علامة على تأثير القيم الغربية الغربية.. فالمشكلة هي أن جامعاتنا أقيمت على أساس القيم الغربية... إنها لا تتماشى مع قيمنا الإيرانية الإسلامية». ويؤثر الفصل بين الجنسين على بعض أوجه الحياة اليومية في إيران. وتجلس النساء في مؤخرات الحافلات ولا يُسمح لهن إلا بركوب سيارات أجرة مخصصة لهن وزيارة متنزهات عامة محددة لا يسمح للرجال بدخولها. غير أنه لا يتم الفصل بين الجنسين في معظم قاعات المحاضرات بالجامعات. وتُعدُّ الجامعات ساحة لتفسيرات عدة لتعاليم الإسلام في إيران. وقد أعلنت وزارة التعليم في أكتوبر عام 2010

أنها ستفرض قيودًا على علوم مثل علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والعلوم السياسية.

وفي عام 2012، أقدمت السلطات الإيرانية على فرض قيود جديدة على المواد الدراسية المتاحة للطالبات؛ مما أثار العديد من الأسئلة حول فرص النساء في الحصول على التعليم في إيران والتأثيرات الطويلة الأمد التي قد تتركها مثل هذه القيود على المجتمع. وقد أصدرت أكثر من ثلاثين جامعة إيرانية تعليمات جديدة تمنع الطالبات من الانخراط في ما لا يقل عن 80 مجالاً جامعيًا، وتشمل هذه الممنوعات الغامضة الأهداف مجموعةً من المواضيع العملية من الهندسة إلى علوم الكمبيوتر إلى الفيزياء النووية إلى الأدب الإنجليزي وعلم الآثار والأعمال. ولم تقدم السلطات الإيرانية أي سبب لهذا الإجراء. وقد قلل «دانشجو» من هذه الإجراءات مؤكدًا على سجل إيران في توفير التعليم العالي للشباب، وقال إنه على الرغم من الإجراءات الجديدة، فإن 90 ٪ من مواضيع الدراسات الجامعية متوافر لكلا الجنسين.

وكانت إيران من أوائل البلدان في الشرق الأوسط التي سمحت للنساء بالدراسة الجامعية، ومنذ نجاح الثورة الإسلامية عام 1979، بذلت إيران جهودًا كبيرة لتشجيع المزيد من النساء للالتحاق بالتعليم؛ مما أدى إلى تناقص الفجوة بين عدد النساء والرجال المنخرطين في التعليم. ومنذ عام 2001، فاق عدد النساء الدارسات في المؤسسات التعليمية الإيرانية عدد الرجال للمرة الأولى، إذ يشكلن الآن أكثر من 60 ٪ من إجمالي عدد الطلاب. وقد ازداد عدد الفتيات المتقدمات للدراسة في الجامعات الإيرانية سنويًا. ويقول البعض إن الدافع الأساس لهن في مواصلة الدراسة هو الاستقلالية التي تتحقق لهن في

الحياة لاحقًا، كالانخراط في الحياة المهنية والتحرر من هيمنة الآباء عليهن للبقاء في المنزل وممارسة الضغوط عليهن للزواج وما إلى ذلك. ويُذكر أن النساء مُمَثَّلات بشكل جيد في العديد من المهن في إيران وهناك العديد من المهندسات والعالمات والطبيبات. لكن كثيرين في إيران يقولون إن القيود الجديدة سوف تُضْعف هذا الإنجاز الذي تحقق للنساء.

يبدو أن مثل هذه الخطوات حققت للحكومة ما يلي:

- يسَّرت على الحكومة الفصل بين الجنسين في التعليم العالي.
- الحد من وصول المرأة إلى مجالات مختلفة واعتلائها مكانة عالية مع ارتفاع التوظيف في سوق العمل.
- حققت تفسيرها من وجهات النظر الدينية والكارهة للمرأة أن بعض المجالات ليست مناسبة للنساء بشكل طبيعي.

لم يقتصر الأمر على الجامعات بل أعلنت وزارة التربية والتعليم الإيرانية أيضًا، أنها ستمد الفصل بين الجنسين في المناهج والكتب المدرسية. ففي 16 يناير 2012، أعلن وزير التربية والتعليم الإيراني، حميد رضا حاجي بابائي في مؤتمر صحفي، أن الوزارة تخطط لتصميم الكتب المدرسية لتوافق نظام التعليم الجديد في إيران.

ومن حيث عدد ونسبة النساء في مؤسسات التعليم العالي، يبدو أن هناك انخفاضًا كبيرًا في نسبة النساء في الجامعات الخاصة، في حين ارتفعت نسبتها في الجامعات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، في الفترة 2008 - 2009، وصلت نسبة مشاركة الإناث في التعلم عن بعد إلى 68 ٪.

الجدول 4: إجمالي عدد ونسبة الطالبات في الجامعات الحكومية

السنة	1991/1992	2001/2002	2005/2006	2008/2009	2009/2010
الإناث	% 28	% 50	% 55	% 58	% 59
الإجمالي	344،045	579،070	1،191،048	1،917،183	1،679،863

الجدول 5: مجموع عدد ونسبة الطالبات في جامعات آزاد الإسلامية خاصة

السنة	1996/1997	2004/2005	2006/2007	2007/2008	2009/2010
الإناث	% 41	% 48	% 46	% 44	% 39،7
الإجمالي	613،468	1،098،491	1،289،637	1،302،569	1،460،009

كانت الجامعات قبل الثورة من الأمكنة القليلة التي يمكن للرجال والنساء الاختلاط بها بحرية نسبية. إلا أن هذا قد تغير بمرور السنين عندما أخذت الجامعات تُصْدر إجراءات أكثر صرامة للفصل بين الجنسين؛ مثل تخصيص مداخل وقاعات محاضرات بل حتى مطاعم منفصلة للرجال والنساء. وقد تسارعت هذه الإجراءات منذ الانتخابات الرئاسية لعام 2009 عندما أحكم المحافظون من قبضتهم على البلاد. وكان النساء قد لعبن دورًا رئيسًا في تلك الاحتجاجات وكُنَّ مُفوَّهات في معارضتهن للنتائج، وجئن من مختلف التوجهات، بدءًا من زوجتَيْ مرشَّحَي المعارضة الرئيسين، اللتين ترتديان الحجاب التقليدي، إلى المتظاهرات ذوات الأوشحة الخضراء اللائي كن يَجُبن الشوارع في طهران وباقي المدن الأخرى. ويقول إيرانيون إن منظر الشابات الإيرانيات اللائي كُنَّ في مقدمة الاحتجاجات عام 2009، هو الذي أثار حفيظة قادة إيران المحافظين وجعلهم يتخذون هذا الإجراء.

وكان مرشد الجمهورية، آية الله علي خامنئي، قد دعا في كلمة له بعد احتجاجات عام 2009، إلى «أَسْلَمة» الجامعات، وانتقد تدريس مواضيع

مثل «علم الاجتماع» الذي قال إنه «متأثر بالحضارة الغربية وليس له مكان في المناهج الإسلامية الإيرانية». عبَّر المرشد الأعلى عن تذمره من مناهج مثل القانون غير الإسلامي وعلم النفس وعلم الاجتماع، التي توصف بأنها علوم إنسانية داخل إيران. ووصف المناهج بأنها «سامة في جوهرها»، وانتقد اعتمادها بالأساس على نظريات غربية. ومنذ ذلك الوقت، أُدخلت العديد من التغييرات في الجامعات من تقليص للمواد التدريسية إلى الاستعاضة عن الطاقم الأكاديمي بمحافظين موالين للنظام الإسلامي القائم. ويرى كثيرون أن القيود الأخيرة على الطالبات هو استمرار لهذه السياسة. وفي أغسطس عام 2012، ألقى خامنئي خطابًا آخر دعا فيه الإيرانيين إلى العودة إلى القيَم التقليدية وإنجاب المزيد من الأطفال. وقد أزعج ذلك الخطاب كثيرين في بلد يُعدُّ السبَّاق في مجال التخطيط الأسري ونال استحسان العالم؛ لتأكيده على أهمية توفير الحبوب المانعة للحمل إلى العائلات الإيرانية.

تأثير التعليم العالي.. أصوات الفتيات والشبان

يستند هذا الجزء من الورقة على البحث الميداني في إيران خلال الفترة 2006 - 2009. حيث تم إجراء 52 مقابلة مع طلاب الجامعات من الإناث والذكور والأساتذة، كانت هناك نية لإجراء المزيد من المقابلات ولكن بالنظر إلى الاضطرابات السياسية والطبيعة الخطرة للعمل الميداني، تقرر أن البيانات التي تم جمعها كانت كافية لفهم تأثير الحصول على التعليم العالي على العلاقات بين الجنسين. وتؤكد هذه الورقة البحثية على أن وصول المرأة إلى التعليم العالي له تأثير كبير على العلاقات بين الجنسين في إيران. وقد أظهرت العديد من الدراسات بالفعل تعقيدات الوضع السياسي والدور المهم للنسويات

الإسلامية الذي أسهم في تغيير العلاقات بين الجنسين والمطالبة بحقوق المرأة في إيران.

في الجزء التالي، هناك العديد من الأمثلة التي توضح تأثير التعليم العالي على العلاقات بين الجنسين.

تغيير في الموقف

ناقش المشاركون الأثر الإيجابي للتعليم العالي على العلاقات بين الجنسين، حيث أوضحوا أن الحصول على التعليم الجامعي يساعد على خلق بيئة تتوافر فيها فرص للعلاقات الاجتماعية. كما ناقش كيف أتاحت الجامعة مساحة آمنة للطالبات وكيف أصبحن أكثر ثقة.

باعتبارها أنثى وطالبة دكتوراه تنتمي لعائلة تقليدية قالت: «أعتقد أنه لا يوجد فرق بين المرأة والرجل، لم أَقُل ذلك دون تجربة فقد عشت وشهدت ذلك بنفسي.. فعندما جئت إلى الجامعة، في البداية، كنت بعيدة كل البعد عن التعامل مع الرجال، ولكن تدريجيًا لأنني كنت طالبة مجتهدة جدًا خلال شهادتي البكالوريوس، تحسنت ثقتي بنفسي وهذا أثَّر على علاقاتي. والآن، أنا لا أرى أي فرق بين الرجل والمرأة، ويمكن أن نصبح أصدقاء ونشعر بالراحة والمساواة معهم».

وبالمثل، ناقش الطلاب الذكور أيضًا العلاقات الإيجابية التي جمعتهم مع الطالبات، تحدث واحد من طلاب الهندسة في المرحلة الرابعة عن كيفية تغير العلاقة بين الرجل والمرأة. ورأى هذا التحول من خلال تجربة شخصية واعتبر هذه قضية الأجيال: ويقول: «بدأ جيلنا يعتقد في قدرات المرأة.. مثال

على ذلك، على الرغم من أن في قسمي هناك 75 ٪ من الرجال و 25 ٪ من النساء فقط، ففي السنوات القليلة الماضية، لاحظت أن بعض الفتيات تتسم بدرجة ذكاء عالية أكثر من الرجال، وتبذل الفتيات المزيد من الجهد وأكثر الطلاب تفوقًا في كليتي هي فتاة في السنة الرابعة».

عنصر مهم آخر في الحصول على التعليم هو دخول النساء من العائلات التقليدية ومن الطبقة المتوسطة الدنيوية، وكذلك بعض من ذوات الأصول الريفية والبلدات الصغيرة. وثمة من يقول إن النساء من هذه الفئات، تأثرن إلى أبعد من ذلك لأن التعليم يتيح لهن فرصة لمغادرة بلدتهم الصغيرة والقرى ويمنحهن شعور الاستقلال.

الزواج والإنجاب والتعليم

التحاق المرأة بالتعليم هو تغيير للدور التقليدي للمرأة والرجل. على سبيل المثال، كشفت المقابلة التي أجريت مع شابة تمت ترقيتها إلى أستاذ مساعد، عن أن المسألة تهم العديد من النساء والرجال. وأوضحت قائلة: «عندما كانت أدرس للحصول على درجة البكالوريوس، كانت هناك عروض للزواج، إلا أن هذه العروض انخفضت مع تحضيري لدرجة الدكتوراه وأصبحت غير متواجدة».

وتتحدث طالبة الدكتوراه المتزوجة من شخص يدرس لينال الدرجة نفسها، عن صعوبات الزواج لكل من النساء والرجال. وتقول إنه ليس الرجال فقط الذين لا يريدون الزواج من شخص أفضل تعليميًا، ولكن أيضًا المرأة نفسها لا ترغب في الزواج من شخص أقل تعليميًا. ووصفت حالتها الخاصة: كنت

أريد أن يتم قبول زوجي في برنامج الدكتوراه.. وهو أيضًا كان يريد ذلك.. وواحد من شروطي لإتمام الزواج هو حصوله على الموافقة لمناقشة الدكتوراه. كنت أريد أن يكون زوجي على نفس مستوى تعليمي.

وقالت طالبة دراسات عليا أخرى إنها مع اكتسابها المزيد من التعليم، أصبحت أكثر وعيًا بالصعوبات التي قد تواجهها في الزواج.. فكلما تعلمت أكثر زادت المخاوف. أولًا قبل كل شيء، لن يكون هناك عروض للزواج كثيرة، بعض الرجال سيتخوف حتى من الاقتراب. وأعتقد أن الرجال لديهم صعوبة في التعامل مع شخص لديه درجة علمية أعلى منهم، ونادرًا ما يحدث أن يغفل رجل أو يتنازل عن ذلك.

ونتيجة لزيادة التحاق المرأة بالتعليم العالي، ازداد سن الزواج لكل من الرجال والنساء فمتوسط سن زواج الإيرانيين اليوم ارتفع إلى 25 عامًا و30 عامًا. لم تعُد البنات متلهفات على الزواج في سن صغيرة، وغالبيتهن يفضلن الدراسة الجامعية أولًا، ثم الحصول على عمل. أما بالنسبة لمعدلات مساهمة المرأة في إيران، فلقد قامت المرأة الإيرانية بغزو سوق العمل تمكنت خلالها من امتلاك 33 ٪ من حجم الوظائف في الحكومة والجهاز الإداري للدولة، وصعدت 432 امرأة إلى منصب مدير عام، وتؤكد المرأة الإيرانية الآن أنها تسعى من خلال أجهزة الثورة لتصحيح المفاهيم الخاطئة الشائعة، لأن الإسلام لا يعارض عمل المرأة.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، كان هناك زيادة كبيرة في عدد السكان، ومع ذلك، وبعد الحرب مع العراق وبسبب برنامج تنظيم الأسرة الفعال الذي نظمته الحكومة، باتت الآن معدلات الخصوبة في إيران واحدة من أدنى

معدلات الخصوبة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في عام 1976، كان معدل النمو 2,7 ٪، وفي عام 1986، ارتفع بشكل كبير إلى 3,9 ٪، ولكن بحلول عام 2006، تم خفضه إلى 1,6، حيث تجاوبت إيران مع قضايا العصر ووافقت على تنفيذ برامج واسعة لتحديد النسل في سبيل بناء دولة عصرية، وفرضت على كل المقبلين على الزواج من الجنسين ابتداء من عام 1994 ضرورة الانتظام في محاضرات ودروس تنظيم الأسرة قبل الزواج، وأصدرت فتوى تبيح تنظيم الأسرة وتعقيم النساء والرجال للحد من النسل، وحدت من الزواج المبكر للفتيات. وابتداء من عام 1994، تصاعدت ضغوط الحركة النسائية في إيران لتغيير قوانين العمل وحضانة الأطفال.

تقليد أو الحديث؟

وإذا كانت بعض هذه التشريعات والقوانين قد أتاحت فرصًا متكافئة للرجل كما هو الحال في قوانين التعليم، وبعض قوانين العمل، فإن هناك بعض التشريعات الأخرى في حاجة إلى الالتزام بتطبيقها. وهذا يبدو واضحًا في التشريعات والقوانين للأحوال الشخصية وبعض قوانين العمل، فهناك هُوّة كبيرة بين القانون وواقع المرأة، وأيضًا يوجد تفاوت في التشريعات بين الدول الإسلامية والعربية، ويظهر هذا التفاوت في قوانين الحقوق الاجتماعية، فيما يتعلق بقانون الحصول على الطلاق. ومما لا شك فيه أن هذه التشريعات ضرورية لكي تقوم المرأة بدور فَعّال في إنماء المجتمع وذلك بحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية، وخروجها إلى مجال العمل متساوية في ذلك مع الرجل.

فالمهر هو مبلغ من المال يتم تحديده عادة في عقد الزواج، ويجب دفعه

للنساء بعد إتمام الزواج. يُذكر بأن على عائلة العروس في إيران أن تؤمِّن جميع متطلبات السكن للعريس، وكل ما على الرجل الذي يتزوج في إيران أن يقدم المهر «المُؤخَّر» ويكون عادة مرتفعًا. ويحق للمرأة المطالبة بمهرها في أي وقت خلال فترة الزواج، ولكن تقليديًا أنه يدفع بعد الطلاق. ومع مناقشة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول «المهر»، أثمرت عن أن النساء يستخدمن المهر للتغلب على القوانين التمييزية المفروضة عليهن. حيث إنهن استخدمن التقاليد بطريقة فعالة كورقة مساومة للمطالبة بحق الحصول على الطلاق وحضانة الأطفال (التي مُنحت للرجال بعد الثورة). فبعد الثورة تم إلغاء القيود المفروضة على تعدد الزوجات، وفقدت المرأة الحق في طلب الطلاق وحضانة الطفل. وكان يتم فرض ضريبة على المهر إذا تجاوز المستوى الذي تعده الحكومة تقليديًا. منذ عام 1979، تم إدخال بعض التغييرات التشريعية التي دفعت مسائل الأسرة في اتجاه أكثر تقدمًا يقترب من قانون 1975. فلم تعد حضانة الطفل حقًا ثابتًا للأب، بل تخضع لقرار من المحاكم المدنية الخاصة. وقام قانون 1992 بإدخال تعديلات تتعلق بالطلاق فزاد من حق المرأة في الطلاق؛ مانحًا إياها المزيد من الأسباب للمطالبة بالطلاق.

وكانت إحدى المشاركات اللاتي لديهن تجربة شخصية مع قوانين الأسرة بسبب طلاقها، مؤيدًا قويًا للمهر، وأهميته في سياق قوانين الأسرة الحالية في إيران. وتقول إنها من أشد المؤيدين للمهر للنساء، فالمهر لا ينبغي أن يُنظر له بالمعنى التقليدي. في هذا البلد، لا يمكن للمرأة التفاوض على حقوقها المدنية من خلال الوسائل القانونية. وتضيف هذه المشاركة، قائلة: «أنا كنت متزوجة لمدة خمس سنوات وتبيَّن أنني لا يمكن أن أعيش مع زوجي أكثر من ذلك..

فناقشنا الطلاق لكنه رفض، كان مهري 1370 عملة ذهبية، فهددته برفع دعوى قضائية ضده كان هذا هو السبيل الوحيد، وأنا واثقة تمامًا أنه بسبب مهري العالي وافق على الطلاق». ويبدو أن هذه الثقافة أصبحت المشكلة والحل بالنسبة للمرأة، فمن خلال المهر مُنحت المرأة مساحة للمساومة من أجل أن تنال حقوقها المدنية التي لم يمنحها دستور الجمهورية الإسلامية لها.

الخلاصة:

تمر العلاقات بين الجنسين بتغيرات كبيرة، فمشاركة المرأة في التعليم، منحها مساحة للعلاقات الاجتماعية، وزادت من ثقتها، وجعلتها تتحدى عدم المساواة في المعاملة من قِبل الأسرة والمجتمع. كما يمكن القول إن أفكار النظام الإيراني متناقضة تجاه تعليم المرأة، ولم تحقق أهدافها المرجوَّة. فوجود المرأة في الحياة العامة خلق تحديات لأية حكومة مقبلة ستتولى السلطة في إيران. والتطورات الأخيرة نحو خطاب إعادة الفصل في الجامعات تعكس فقدان الحكومة السيطرة على العلاقات بين الجنسين، بالإضافة إلى محاولتها لمعرفة أفضل السبل للسيطرة على طموحات المرأة من أجل الاستقلال والالتحاق بمجالات الدراسة التي من شأنها أن تتيح للمرأة فرص العمل في المستقبل بعائد كبير. فهذا هو رد فعل وتَحَدٍّ للحركة النسائية في إيران، فليس من شك أن الحكومة الإيرانية الحالية تقع في أزمة خطيرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ورغم التقارير التي يصدرها الإعلام الحكومي وشبه الحكومي الإيراني، عن أوضاع المرأة في إيران، سواء لإبراز بعض المسئولات في النظام، أو بعض البارزات في نشاط الرياضات والصحافة والإعلام، فإن حقوق المرأة في إيران وفق سجلات المنظمات الحقوقية تشهد تضييقًا مستمرًا، أخذ يتسع في العقد

الأخير، خاصة مع تردِّي الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد من جهة، واتساع نشاط المجموعات المتشددة مجتمعيًا من جهة أخرى، وبدعم من خامنئي ذاته.

****

الفصل السابع

العرب الأهواز

تعاني الدولة الإيرانية مشكلاتٍ جمة داخل مجتمعها، ومن أهم تلك المشكلات مشكلة العرب الأهواز، كثير من القضايا العربية يعلوها الغبار وتكاد تُنسى مع الأحداث المتلاحقة في المنطقة، وهي الحالة التى وضعت قانون الأولوية في الاهتمامات العربية، وعرب الأهواز في إيران من ضمن تلك القضايا المنسية في قضايانا في ظل الإهمال الدولي والعربي لهذه القضية المستمرة قبل تسعة عقود. فهذا الإقليم الواقع جنوب غرب إيران، على رأس الخليج العربي بمحاذاة العراق وتقطنه أغلبية عربية قوامها 5 ملايين نسمة. هى من القضايا العربية المُلحَّة ويرجع تاريخ تلك المنطقة إلى الدولة الصفوية، حيث أطلق على الإقليم قبل 5 قرون اسم عربستان غير أن السلطات غيرت الاسم إلى خوزستان، كما غيرت الأسماء العربية لمدن الإقليم إلى أخرى فارسية منذ عام 1936 في عهد الشاه رضا بهلوي، الذي خلع حاكمه الشيخ خزعل الكعبي وفرض السيطرة الإيرانية على الإقليم منذ عام 1925.

ويضم الأهواز نحو 85٪ من البترول والغاز الإيراني، و35 بالمائة من المياه في إيران ويقع على رأس الخليج بالقرب من جنوب العراق والكويت، وتعود أصول عرب الأهواز إلى قبائل عربية أصيلة من قَبِيل بني كعب وبني تميم وآل كثير وآل خميس وبني كنانة وبني طرف وخزرج وربيعة والسواعد. كما تُعد أراضيه من أخصب الأراضي الزراعية في الشرق الأوسط، كما تجري هناك 3 أنهار كبيرة هي كارون والكرخة والجراحي. وتتهم المعارضة العربية الأهوازية حكومة

طهران بحرمان السكان العرب من هذه الخيرات الطبيعية، مما يجعل البعض يصف الشعب الأهوازي بأنه أفقر شعب يسكن أغنى الأراضي خصوبة وخيرًا.
وعلى الرغم من نضال امتد لأكثر من تسعة عقود لا زالت الحكومات الإيرانية تمارس أعتى ألوان القمع لهذا الشعب بمختلف تنوعاته، من تجفيف الروافد وغلق المراكز الثقافية وعدم تدريس اللغة العربية، حتى الإعدام للنشطاء كما حدث عام 2008 وفي 18 يونيه وحتى عام 2012؛ حيث تم إعدام ثلاثة نشطاء من العرب الأهوازيين- من بين خمسة محكوم عليهم بالإعدام- رغم المناشدات الدولية الرافضة لذلك من قِبل حكومة طهران!

الجذور التاريخية

يمر الشعب العربي في الأهواز- أو عربستان- بظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، نتيجة وقوعه تحت اضطهاد قومي حاد قل نظيره، منذ أن حلت به النكبة الكبرى نيسان / أبريل عام 1925، والمتمثلة في انهيار الحكم العربي في البلاد، وابتلاء الوطن بحكم إيراني عنصري مستبد بقيادة رضا خان البهلوي الذي التقت نزعاته الشوفينية وطموحاته الاستعلائية الجامحة مع مآرب الدول الاستعمارية الغربية ومصالحها في المنطقة، بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، في نقطة استراتيجية بالغة الأهمية والخصوصية، وهي إقامة دولة إيرانية قوية تشكل سدًا منيعًا أمام التغلغل الشيوعي إلى المياه الدافئة في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.
وكان ذلك بداية مرحلة مأساوية لم تكتفِ إيران البهلوي خلالها بضم الأهواز إلى سيادتها قسرًا، وبمعزل عن إرادة جماهيرنا، فحسب، بل بذلت كل ما بوسعها لانتزاع هويته القومية وإلغاء خصوصياته الثقافية وصهر عروبته في

بوتقة قومية فارسية مشبعة بتعصب بغيض ضد كل ما هو عربي، وتحويل أبنائه إلى مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، معتمدة على أساليب الترغيب تارة، والترهيب والتهديد، واستخدام سلاح القهر والبطش تارة أخرى.
وهكذا فقد تبخرت آنذاك آمال الشعب الأهوازي وطموحاته المشروعة في تقرير مصيره بنفسه، بل فُرضت عليه مواجهة غير متكافئة وصراع مرير من أجل الحفاظ على الوجود. وكان من أبرز سمات هذا الصراع تعمد الحكم البهلوي طمس معالم العروبة في الأهواز، من الاستعاضة عن الأسماء العربية التاريخية للمدن والقرى والشوارع بأسماء فارسية مختلقة، إلى منع التحدث باللغة العربية في المدارس والدوائر الحكومية، بل تجاوز ذلك كله إلى التهجير الجماعي واغتصاب الأراضي العربية وزرعها بمستوطنات فارسية، على غرار المستوطنات الاستعمارية المعروفة عبر التاريخ. وكانت الحصيلة النهائية لتلك السياسات العنصرية والممارسات التعسفية تخلفًا وتأخرًا شديدًا في الوطن الأهوازي على جميع الأصعدة: السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، على الرغم مما تحتويه أرضه من مصادر طبيعية، وثروة نفطية هائلة تشكل نحو تسعين في المائة من صادرات إيران البترولية، وبروز أزمة هوية لدى قطاعات كبيرة من الشعب الأهوازي ظلت تضغط بآثارها السالبة على الأوضاع الداخلية حتى اليوم.

وفي غياب أي اعتراف أو دعم دولي أو عربي حقيقي للقضية الأهوازية العادلة، فقد وجد الشعب الأهوازي نفسه مضطرًا لخوض نضاله المرير بأبسط الوسائل المتاحة، خاصة وأنه كان خلال تلك المرحلة الحالكة من تاريخنا يفتقد إلى تنظيمات سياسية ذات تأثير بالغ على مجرى الأحداث. وإلى ذلك؛

فقد أخفقت جميع الانتفاضات والحركات الاحتجاجية التي تفجرت على أرضه، في تحقيق أهدافها السياسية والنضالية، على الرغم من كل ما قدمته من تضحيات جسام. وللأسباب ذاتها لم تتمكن التنظيمات السياسية الأهوازية المناضلة التي أُنشئت منذ خمسينيات القرن الماضي من تغيير الواقع السياسي المأساوي في الوطن، أو جعل القضية رقمًا صعبًا في المعادلة السياسية في إيران أو المنطقة، على الرغم من أنها لم تتوانَ في سبيل أهدافها الوطنية عن تقديم قوافل من الشهداء والسجناء. ولكن مع ذلك فإنها قد ساهمت بدور أساسي في كسر حاجز الخوف، ورفع مستوى الوعي السياسي والقومي لدى الجماهير، كما أنها نجحت رغم كل ما كانت تواجهه من ظروف وأوضاع سياسية وأمنية قاسية، في تحقيق أحد أهم أهدافها المرحلية، ألا وهو إبقاء شعلة النضال الوطني متوهجة، وتسليم راية الكفاح الوطني إلى الأجيال الصاعدة من المناضلين.

أما بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، فإن سياسات حكام طهران تجاه الشعب العربي الأهوازى لم تتغير في جوهرها ومراميها، على الرغم من مساهمة الشعب الفاعلة في تفجير تلك الثورة وانتصارها، وعلى الرغم من كل ما كان يرفعه قادة الثورة ورموزها من شعارات إسلامية ثورية حول الحرية والعدالة الاجتماعية ورفع الظلم والتمييز، والدفاع عن حقوق المحرومين والمستضعفين، والقضايا العادلة في العالم.

فما إن رفع الشعب الأهوازي صوته مطالبًا ببعض من أبسط حقوقه الطبيعية المعترَف بها إسلاميًا ودوليًا، والتي طالما عمد نظام الشاه البائد إلى سحقها، حتى سقط القناع المصطنع من الدين والأخوّة الإسلامية عن

وجوه الحكام الجدد، حيث أنكروا أيًا من تلك الحقوق والمطالب العادلة، وأسرعوا باستخدام سلاح التهديد والقمع، والذي بلغ ذروته خلال المجزرة البشعة التي ارتكبها نظام الخميني في مدينة المحمرة، في يونيه/ حزيران عام 1979، والتي شكلت بداية مرحلة جديدة من نضال مرير فُرض على الشعب الأهوازي الذي أبدى كعادته صمودًا ومقاومة، ولم يتقاعس عن تقديم الغالي والنفيس في سبيل أهدافه الوطنية ومطالبه العادلة.

وهكذا لم تفشل الثورة الإيرانية في ردم الهوة الواسعة التي تفصل الشعب الأهوازي عن الدولة الإيرانية فحسب، بل قضت على جميع الفرص لبناء جسور بين الجانبين، مما دفع الأمور نحو مقاطعة تامة بين الجماهير الأهوازية ونظام ولاية الفقيه، خصوصًا بعد أن شرع النظام في تنفيذ ما يسمى بمشروع قصب السكر الذي جرى استخدامه كغطاء لاغتصاب أراضٍ عربية شاسعة، ضمن مخطط توسعي بالغ الخطورة والطموح يقضي بإقّامة مستوطنات فارسية على أراض انتُزعت من أصحابها العرب، كتلك التي أنشأها نظام الشاه السابق بالقرب من مدينة الحويزة، وأطلق عليها اسم (يزد نو).

وفي السياق ذاته، فلا بد من الإشارة إلى الحرب الإيرانية العراقية التي استطاع راكبو موجة الثورة من خلالها طرد منافسيهم من دائرة الحكم، والاستئثار بالنفوذ والسلطة في البلاد. فعلى الساحة الأهوازية استخدم النظام الإيراني الحرب وما رافقها من ظروف وأوضاع استثنائية لفرض أجواء بوليسية، وتصعيد العمليات التعسفية ضد حركات المقاومة . كما استغل ويلات الحرب ونتائجها المدمرة لتنفيذ عمليات تهجير جماعي للعرب خارج الوطن، ومصادرة المزيد من الأراضي العربية، غير أن كل ذلك لم يزِدْ

الشعب الأهوازي إلا إصرارًا على مواصلة التحدي والصمود، خاصة وأن تبعات الحربَ قد أسهمت بدور كبير في تنوير المجتمع الأهوازي سياسيًا وقوميًا، ومما عزز هذا التوجه الجماهيري الطفرة النوعية التي حققها الشباب العربي الأهوازي في مجال التعليم العالي خلال السنوات العشر التي تلت نهاية الحرب المذكورة.

أما بخصوص الحصيلة النهائية للحرب، وتبعاتها، فكان من الطبيعي أن يؤدي اضطرار نظام ولاية الفقيه لإنهائها، وفشله الذريع في تحقيق مشروعه التوسعي البالغ الطموح والمتمثل في ما يُسمى بـ (تصدير الثورة إلى الخارج)، إلى فتح الباب أمام تنامي تطلعات الشعب الأهوازي إلى تغيير واقعه المأساوي، خاصة بعد التطورات العاصفة التي جَدَّت على الصعيدين: الإقليمي والدولي، وفي مقدمتها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة الذي أدى إلى تغيير جذري في الخارطة السياسية للعالم.

ومما ساعد هذه النهضة على تعاظم بأسها واتساع دائرة نفوذها، الظروف الموضوعية التي جاءت بها تطورات سياسية واجتماعية بالغة الأهمية طرأت على الساحة الإيرانية بصفة عامة، والساحة الأهوازية بوجه خاص، خلال السنوات القليلة الماضية، وأهمها إيرانيًا تفاقم الصراع على السلطة في طهران، وفشل نظام ولاية الفقيه في تحقيق معظم شعاراته ومشاريعه الطموحة، واستفحال الأزمات السياسية والاقتصادية والمعيشية، وارتخاء هيمنة الدولة وتراجع المناعة الأمنية للنظام وتصاعد المد القومي لدى الشعوب غير الفارسية.

أما أهوازيًا فقد تدنَّى مستوى الخدمات إلى حد مريع في الإقليم، وتفشى

الفقر وارتفاع معدل البطالة إلى أرقام قياسية، وانتشار ظاهرة إدمان المخدرات وتلوث البيئة ومياه الشرب على نحو فظيع للغاية، وقيام نظام الملالي بوضع مخطط قصب السكر الاستيطاني موضع التنفيذ في المنطقة، وتحول المثقف العربي الملتزم إلى قوة فاعلة في المجتمع، من خلال ما يقوم به من دور مهم ومؤثر في تعميق الوعي الجماهيري حول الثقافة العربية، وتاريخ الأهواز العريق، وتفعيل الدور السياسي والاجتماعي للمجتمع الأهوازي.

وإلى ذلك، فقد تحولت هذه اليقظة القومية وما جسدته من قيم وآراء ومواقف سياسية واجتماعية إلى مرجعية مشتركة للشعب باتت تمهد الطريق نحو تصعيد النضال الوطني، وتطويره إلى مستوى يتصف بالقوة والتماسك والنضوج. ولا بد من الاستدراك هنا بأن المعطيات الإيجابية والمتغيرات الجذرية هذه برغم كل ما تحمله من أهمية بالغة، لا تشكل بالضرورة ضمانًا لتحقيق مطالب الشعب العادلة، وتطلعاته المشروعة إلى غد أفضل، طالما ظلت الحركة الوطنية تفتقد للأدوات الضرورية لتحقيق أهدافه المنشودة، وأهمها تنظيمات سياسية بالغة التأثير في مجرى الأحداث على الساحة الداخلية، والتي سبَّب غيابها فراغًا سياسيًا هائلًا ظلت القضية الأهوازية تعاني تبعاتها على جميع الأصعدة طوال العقود الثمانية الماضية .

الشيخ خزعل والشاه

كانت الإطاحة بالشيخ خزعل الكعبي، آخر حاكم عربي للأهواز، بداية للسيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية، على الشعب الأهوازي العربي في عربستان، حيث فرضت قوات رضا شاه سيطرتها، عندما أفاق أنصار الشيخ خزعل وحاشيته من صدمتهم، ووجدوا أنفسهم بين ليلة وضُحاها،

بدون زعيم والسلطات العسكرية الإيرانية تستبيح حرماتهم، وتعتدي على أعراضهم، فتجمعوا في يوليو/ تموز من عام 1925، وثاروا ضد التواجد البهلوي في عربستان، وقد عُرفت هذه الانتفاضة بانتفاضة (الغلمان)، نسبة إلى غلمان الشيخ وحراسه وحاشيته والمقربين منه، وخلالها هاجم المتنفضون حاميات الجيش الإيراني، واستمرت هذه الانتفاضة. عدة أيام، وحظيت بدعم الفئات الشعبية، وهذا ما أكده الحاج صالح الساجت المعاصر للشيخ خزعل، في مذكراته اليومية عن هذه الانتفاضة. إلا أن انتفاضتهم باءت بالفشل، وقُمعت من قِبل القوات الغازية بقسوة، وأعقبتها وفي عام 1928 انتفاضة أخرى، قادها الشيخ محيي الزيبق الشريفي، رئيس قبائل الشرفاء في منطقة الحويزة إحدى المناطق الأهوازية ، وقد جاءت هذه الانتفاضة، بعد ضغوط الحكومة الإيرانية المتزايدة، من أجل نزع سلاح المواطنين العرب، وقد سيطر المتنفضون في حينها على مدينة الحويزة، وبعض القرى المحيطة بها، كزين العابدين ، ومنطقة الشرفة، والرفيع، لمدة تزيد على ستة شهور، وقد لجأت السلطات البهلوية، إلى استخدام الطائرات، في إخماد هذه الانتفاضة ، وفي العام نفسه وقعت انتفاضة بني طرف ، وأثناءها قام الجيش البهلوي، باستخدام أسلحته كافة لإخماد انتفاضتهم، ولم يكتفِ بذلك، بل قام بإبعاد قسم من وجهائهم وزعمائهم، يرافقهم الأطفال والنساء والشيوخ وساقهم مشيًا على الأقدام بالضد من رغبتهم إلى طهران، ومن ثَم أسكنهم في المناطق الشمالية من إيران ، وخاصة في محافظة مازندران، مطبقين خطة القومي الفارسي المتطرف الدكتور أفشار الذي يقول : «إن الخطر الذي يمكن أن يحدق بإيران، هو إذا ما تأججت القومية العربية في خوزستان هو عن طريق

الحدود العراقية». كما اقترح أفشار على حكومته، خُططًا منها إلغاء وتقليص اللغة العربية كلغة متكلم بها في عربستان ، إعادة تنظيم المحافظات بحيث يمكن إخفاء المعالم العربية في عربستان، ونقل بعض القبائل العربية إلى مناطق اخرى من إيران ، وبذلك تحققت تنبُّوات الشيخ خزعل عندما خاطب رؤساء العشائر والقبائل وهو يحثهم للتصدي لمخططات رضا شاه قائلاً: «إن نيات هذا الرجل الشريرة بعد الاستيلاء على المنطقة، هي مصادرة أراضيها وأملاكها الزراعية ، وتغيير نسيجها السكاني والثقافي وإذا لم نواجه هذا الهجوم، ونتصدى له ستذهب جميع آمالنا أدراج الرياح». وفي عام 1930، انتفضت قبيلة كعب الدبيس بزعامة حيدر الطليل ، ولم تفلح انتفاضتهم ، فأعدم بعض رموز هذه الانتفاضة؛ وهم حيدر الطليل، ومهدي بن علي، وداود بن حمود، وكوكز بن حمد، وبريج الخزرجي.

ولم تتوقف نضالات الشعب الأهوازي عند هذا الحد، بل استمرت دون توقف وسكينة. وفي عام 1932، حدثت انتفاضة الغجرية، وقد التفت بعض الزعامات العشائرية حول الشيخ كاسب ابن الشيخ خزعل، وتمكنوا من دخول مدينة الأهواز، إلا أن تخاذل البعض، والتفوق العسكري الإيراني أفشل هذه الانتفاضة، وقد عُرفت هذه الانتفاضة بانتفاضة (الغجرية) نسبة إلى مدينة الغجرية التي تقع في الجنوب من الأهواز. وأعقب هذه الانتفاضة، تمرد واسع النطاق قامت به عشائر النصار بقيادة الشيخ مذخور وذلك عام 1946، وقد استخدم الجيش الإيراني الدبابات لإخماد هذا التمرد .

ومع اكتشاف البترول في عربستان، توجه البريطانيون لبناء مصفاة للبترول في منطقة عبادان وذلك عام 1908. ومقارنة مع ذلك، تكونت النواة الأولى

للطبقة العاملة بالإضافة إلى جمهرة من الموطفين والمستخدمين العرب وبلغ عددهم في عام 1920 ما يقارب الـ 20000 عامل، كما نشطت حركة التبادل التجاري. وفي عام 1912، ظهرت أول مطالبة من قِبل العاملين في الحقول والمنشآت البترولية لتشكيل تنظيم نقابي لهم من أجل تحسين أوضاعهم المادية، وظروفهم المعيشية وتحديد ساعات العمل، وزيادة الأجور وتحسين أوضاع السكن، وعندما أضرب العاملون توجه القنصل البريطاني من مدينة بوشهر ببارجة حربية، على رأس ثلة من الجنود الهنود إلى مدينة عبادان للقضاء على الإضراب. وفي عام 1946، دعا الشيخ عبد الله بن الشيخ خزعل إلى تشكيل لجنة الدفاع عن عربستان، وكان من بين أهدافها، جذب اهتمام الرأي العام والمحافل الدولية إلى قضية عربستان، كما تشكل في العام نفسه حزب عربي أطلق على نفسه اسم حزب السعادة، أظهر نشاطًا بين أوساط المثقفين والعمال والكسبة والتجار، وبين أوساط العشائر؛ داعيًا إلى قيام حكم ذاتي في الأهواز، والمحافظة على الهوية العربية للشعب الأهوازي. وشكل حزب السعادة الأهوازي له فروعًا، في أهم المناطق العربية، من ضمنها منطقة دشت ميشان ذات الكثافة السكانية العربية. وفي تقرير رفعه مدير الشرطة العام إلى وزارة الداخلية، مؤرخ في 29 حزيران/ يونيه 1946 برقم 1|3495|5234 أن عددًا من مشايخ بني طرف وزعمائهم ذهبوا إلى مدينة المحمرة (خرمشهر) بغية تشكيل حزب للعشائر في مدينة الخفاجية (سوسنكرد)، وقد رجعوا وهم الآن ينوون تشكيل حزب السعادة العشائري (حزب عشائري سعادت). وعلى الرغم من هذه المساعي الكبيرة فإن الحزب، لم يحقق النجاح في مسعاه، ومقارنة مع ذلك في تموز - مايو من عام 1946 ظهر (اتحاد المزارعين العرب)

الذي غيَّر اسمه فيما بعد إلى (الاتحاد العربي). ويمكن القول إن السبب الرئيس وراء إخفاق هذه الانتفاضات، (باستثناء لجنة العمل النقابي وحزب السعادة) هو محدوديتها وطابعها العفوي والعشائري، وفقدانها للعمل السياسي المنظم. فهذه الانتفاضات الأهوازية - رغم إخفاقاتها - فإنها مثلت الرفض الكامل لسلطة دولة الشاه البهلوي، وتفسر لنا التناقض الأساسي بين السلطة المركزية الوافدة، وبين أهل الوطن الأصليين في الأهواز.

ومثلت جسد المقاومة ضد السياسات الجديدة لإيران الشاه، من قَبيل مصادرة الأراضي الزراعية فهي ملك للدولة، وهذا يعني تجريد المواطنين العرب رعيةً وشيوخًا، من أراضيهم، كما قامت بتشكيل جهاز سياسي وإداري وتعليمي جديد، لا يعبرعن مصالح الجماهير الشعبية العربية، ويتعارض وتراث وثقافة المواطنين العرب في الأهواز، من قَبيل الإجراءات التالية:

1 - حرمان المواطنين من ارتداء زيهم الوطني.

2 - إجبارهم على ارتداء الزي الأوروبي، والذي يُطلق عليه محليًا الزي البهلوي.

3 - منعهم من التعليم بلغتهم القومية، من خلال فرض التدريس باللغة الفارسية.

4 - فرض التجنيس، والتجنيد الإجباري، وإبعادهم عن إشغال المناصب الرفيعة في جهاز الدولة.

5 - القبضة البوليسية والأمنية على الشعب الأهوازي ومنعه من المشاركة في حكم بلاده.

إذا أردنا البحث في مسببات انتفاضات الشعب العربي لا نرى أسبابًا أكثر مصداقية من هذه الأسباب، لذلك كانت فترة حكم رضا شاه والتي استمرت عشرين عامًا من 1921 - 1941 من احلك الفترات ظلمة في تاريخ شعب الأهواز المعاصر. ولا يفوتنا القول أن انتفاضات الشعب ليست هي الوحيدة التي لم تتمكن من تحقيق أهدافها وإنما هذا المصير كان نصيب الانتفاضات والثورات التي حدثت في عموم إيران بدءًا من ثورة غيلان بقيادة كوچك خان، التي استمرت من عام 1915 إلى عام 1921 ، وانتهاءً بإعلان جمهورية أذربيجان عام 1944 بقيادة السيد جعفر بيشهوري، وجمهورية مهاباد عام 1946 بقيادة قاضي محمد.

لقد فشلت هذه الثورات لأسباب عدة، منها فقدان النضوج السياسي وخاصة لدى الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وانحصار هذه الثورات في مكان واحد، وغياب الطبقة العاملة ، وفقدان الدعم الخارجي. وعندما خُلع رضا شاه وطُرد من البلاد، وتولى ابنه محمد رضا شاه السلطة من بعده، تحركت الجماهير الشعبية العربية، لتنتقم لكرامتها وحرياتها، التي صادرتها الحكومة البهلوية، فلا غرابة أن نرى أن الغالبية العظمى من الانتفاضات العربية، قد وقعت في السنوات الأولى، التى أعقبت تسلُّم محمد رضا السلطة؛ ولكن ووجهت بقمع شديد أمام بطش الدولة القومية الفارسية التي مكّنت لسياسات التمييز والقمع ضد الأقليات فيها، حتى يجوز تشبيهها بالنازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، في اعتمادها على الأسطورة وتزوير التاريخ والتغني بأمجاد شاهات إيران القدماء، وتمجيد العرق الآري، رغم ما شهده عهده من تحول إيران من التبعية لبريطانيا إلى التبعية للولايات

المتحدة التي كانت تعوِّل عليه كثيرًا، سواء كحليف استراتيجي أو كبلد غني بثرواته لا سيما النفطية منها، تستطيع الولايات من خلال تسليحه أن تجعل منه سدًا منيعًا لصد رياح الاشتركية السوفيتية نحو المياه الدافئة.

أول تنظيم سياسي أهوازي

بعد عودة الشاه من منفاه والهجمة الشرسة التي تعرضت لها القوى الوطنية والديمقراطية في إيران عمومًا، وفي الأهواز خاصة اختفت وتراخت التنظيمات والأحزاب التي كانت تعمل في الأربعينيات وحتى بواكير الخمسينيات، ونشأ عن ذلك ما يمكن تسميته بالفراغ السياسي، فأخذت نخبة من المخلصين من أبناء الشعب الأهوازى، والذين كانوا يحتلون مواقع متميزة في عملهم، وفي الوسط الاجتماعي، وسبق وأن عايشوا الأحداث السياسية، أخذوا في التفكير الجدي لتأسيس تنظيم سياسي، ذي أهداف وتوجهات سياسية، وأسفرت جهودهم في عام 1958 عن تشكيل تنظيم سياسي، أطلقوا عليه اسم «اللجنة القومية العليا» للدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الأهوازي، وهو ما وجد حماسًا واستحسانًا كبيرًا من أبناء الشعب العربي في الأهواز.

ولكن كان لاتساع هذا التنظيم مشكلة أخرى، حيث تضخمت قواعده مما جعل القيادة غير قادرة على توجيهه، الأمر الذي سهَّل عملية انضمام العناصر الانتهازية إلى مكانات عليا في هيكله التنظيمي، واكتشافه من قِبل الساواك، فألقي القبض على قادته وعناصره البارزين، ليُعدم بعضهم ويُحبس بعض آخر بينما يلوذ بعض ثالث بالهروب خارج البلاد. ومن أبرز أسماء رعيله الأول محيي الدين حميدان آل ناصر، وعيسى المذخور، ودهراب أشميل، الذين أُعدموا يوم الأحد الموافق 11|6|1963، بينما حُكم

على كل من سيد كاظم السيد موسى وعبد الزهرا السلامي بالأعمال الشاقة والسجن المؤبد، أما جليل المالكي، الحاج جبار البوغبيش، والسيد حيدر السيد طالب وسيد نور بن سيد طالب فحُكم عليهم بخمسة عشر عامًا، وأما سيد هادي الموسوي وراضي الحمداني ورضا محمدي وعلي الرملي وعبود حرداني، فقد صدر بحق كل منهما ثلاث سنوات سجنًا. وأما الباقون فقد أُطلق سراحهم، لعدم ثبوت الأدلة ضدهم، وكان من بين الذين اعتُقلوا هناك عناصر تسلقت التنظيم ووصلت إلى درجات متقدمة فيه ولكنها كانت تعمل لصالح السافاك وشهود زور في المحاكم الصورية الإيرانية أثناء محاكمة تنظيم اللجنة، وقد ثبتت إدانتهم من قِبل الشعب . وربما كان واحدًا من أهم أخطاء اللجنة أول تنظيم سياسي للعرب الأهواز هو التركيز على أسلوب واحد للنضال، وهو الانتفاضة الشعبية المسلحة، ولم تركز على أساليب النضال الأخرى، خاصة الأساليب السياسية والمطلبية كالإضرابات والمظاهرات، ولم تولِ الجانب الإيديولوجي والتثقيفي أهمية، ولم تحاول إيجاد تحالفات مع القوى الديمقراطية والتقدمية الإيرانية الأخرى، رغم عظيم دورها في استعادة الروح الوطنية والقومية الأهوازية في نفوس الشعب الأهوازي. وبالقضاء على اللجنة القومية العليا لم يسُدِ الصمت والهدوء السياسي ، منطقة الأهواز العربية وحسب، وإنما ساد عموم إيران وأجهزت السلطات الأمنية على كل بادرة أمل لدى الشعب، وامتلأت السجون بالمناضلين، وأصبح التعبير عن الرأي، في ظل نظام الشاه شبه مستحيل أو ضربًا من الخيال. من هنا لم يكن أمام التيارات الجديدة من الأجيال السياسية الإيرانية من وسيلة غير الكفاح المسلح، وأخذت تخطط لاستخدام السلاح، ولعل أبرز تعبيراته

اللاحقة ظهور منظمتَيْ «فدائيِّي الشعب الإيراني» ومنظمة «مجاهدي خلق الإيراني» اللتين انتهجتا أسلوب الكفاح المسلح، لإسقاط النظام الشاهنشاهي. وأهوازيًا، ظهرت تنظيمات أخرى بعد اللجنة القومية العليا، كان من أهمها في فترة الستينيات جبهة تحرير عربستان، وجبهة التحرير الأهوازية وغيرها من الجبهات.

وفي السبعينيات، وإثر اشتداد الخلافات بين العراق وإيران تأسست جبهة جديدة أُطلق عليها اسم الجبهة الشعبية لتحرير الأهواز، وأثناء تواجدها في الخارج نسجت الجبهة ولأول مرة في تاريخ العمل الوطني الأهوازي علاقات تعاون مشتركة مع بعض التيارات الإيرانية كمنظمة فدائيي الشعب الإيراني، والجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان الغربية، والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وحركة المثقفين الأتراك، ومع الأحزاب والحركات الوطنية والعربية ومع المنظمات الفلسطينية، وحضرت العديد من المؤتمرات الإقليمية والعالمية. وقد عُدَّت الجبهة ومن خلال برنامجها السياسي ونظامها الداخلي، على أنها جبهة تستوعب فصائل ثورية، تهدف إلى تحقيق حق تقرير المصير للشعب العربي في الأهواز وتؤمن بإسقاط النظام الشاهنشاهي في إيران، وإقامة نظام ديمقراطي، يعطي للشعوب الإيرانية كالعرب في الأهواز، والبلوش في بلوشستان والأكراد في كردستان، والترك في أذربيجان، وسائر الأقليات في إيران، حقوقها القومية بما فيه حقها في تقرير مصيرها بنفسها، وقد رفعت الجبهة راية الكفاح المسلح من أجل تحقيق أهدافها ، وقدمت في هذا المجال الكثير من الشهداء والسجناء، وقد استطاع الجناح التقدمي في هذه الجبهة أن يطور نفسه باستمرار وأن يناضل من أجل التحرر القومي،

والنضال من أجل التحرر الاجتماعي والسياسي، ومن هنا عُدَّ نضاله جزءًا لا يتجزأ من نضال الشعوب الإيرانية الأخرى.

وجاء سقوط حكم الشاه نتيجة لنضال الشعوب الإيرانية المستمر بعد عدة عقود من الزمن، وحُلمًا راودهم جميعًا، ولكن بعد إمساك رجال الدين بالسلطة، وإقامة جمهورية رجال الدين الإسلامية، أخذت الأمور تسير بالاتجاه المعاكس لرغبات الشعوب، فلم تمض إلا شهور حتى ظهرت بوادر الالتفاف على الثورة، وانتهج الحكام الجدد تجاهها أساليب أكثر وحشية وأكثر قمعًا من نظام الشاه السابق، فحدثت مذبحة الشعب التركماني، وتلتها مذبحة الشعب الكردي، ومذبحة الشعب العربي، ومطاردة الشعب البلوشي، ومن ثَمَّ التوجه إلى العمق الإيراني، لضرب القوى الوطنية والديمقراطية الإيرانية كافة.

معارضة الأهواز والثورة الإيرانية

كان الشعب العربي الأهوازي ينتظر سقوط النظام الشاهنشاهي الدكتاتوري، وإقامة نظام ديمقرطي في إيران، وقدمت في سبيل ذلك الكثير من الشهداء والجرحى والمُعوَّقين، وقد أعربت عن تأييدها لتوجهات النظام الجديد، وعن حُسْن نواياها حينما أعلنت أن النضال السلمي الديمقراطي هو خيارها الوحيد لتحقيق أهدافها.

وعندما استقر الأمر، وتشكلت أول حكومة مؤقتة، في مرحلة ما بعد الشاه، برئاسة السيد مهدي بازركان ، شاركتها الحركة الوطنية الأهوازية مختلف الفعاليات السياسية ، والاجتماعية كما جرت اتصالات بين الزعيم

الروحي للشعب العربي آية الله الشيخ الشبير الخاقاني، والسلطة المركزية في إيران، خاصة وقد قاد المقاومة ضد الشاه في الأهواز، وأدار شئونها بعد انهيار مؤسسات الدولة من خلال الجماعات العربية التي كانت تعمل وفق توجيهاته، حول حقوق ومطاليب الشعب العربي، وعرض مظلومياته من العهد السابق وسائر الشعوب الإيرانية الأخرى. وفي أعقاب المظاهرات المتتالية التي قام بها الشعب الأهوازى العربي للمطالبة بحقوقه، طلب الشيخ الشبير من الحكومة المركزية، إرسال من ينوب عنها إلى المنطقة ليطمئن الشعب الأهوازى على حقوقه، خاصة بعدما صدرت تصريحات من لدن بعض أصحاب القرار في طهران، تُعدُّ منافية لتطلعات الشعب لا بل تجاهلًا متعمَّدًا لتواجده في إيران، وهو ما استجابت له الحكومة فيما بعد. ونظرًا لحساسية الموقف ، قدِم إلى المنطقة رئيس الحكومة المؤقته السيد مهدي بازركان في مارس عام 1979، وتوجه على الفور إلى مدينة المحمرة للقاء الشبير في منزله، وقد ترافقت زيارة بازركان، مع مظاهرات عارمة اشترك فيها أكثر من نصف مليون عربي أهوازي، مطالبين بالاعتراف بحقوق الشعب الأهوازى العربي، وعدم تجاهل حقوقه القومية المشروعة، إلا أن بازركان صدم هؤلاء حيث توجه على الفور بعد لقائه بالشبير، إلى استاد عبادان الرياضي، وألقي خطابًا تجاهل فيه حقوق الشعب الأهوازي العربي، ورفض فيه الإفصاح عما دار بينه وبين الشيخ الشبير ، في الوقت الذي أعلن فيه الشيخ الشبير أنه اتفق مع بازركان على إرسال وفد إلى طهران، يحمل مطاليب الشعب الأهوازي ومن أجل التفاوض حولها، وكيفية التعاطي معها، والعمل على تلبيتها. وعلى ضوء ذلك، بدأ الشبير لقاءاته التشاورية

مع الفعاليات السياسية والثقافية العربستانية، من أجل الاتفاق معهم حول قائمة مطالب الشعب الأهوازي التي ستُرفع للحكومة، وكانت وجهة نظر الشيخ الشبير أن سقف هذه المطالب يجب ألّا يتجاوز ما يهدد وحدة الأراضي الإيرانية وسيادتها الوطنية في إطار نظامها الإسلامي الجمهوري. وبعد عدة أيام (في 9 مارس1979)، اكتملت مطالب الشعب الأهوازي، وصاغها المثقف الأهوازي السيد يوسف عزيزي بني طرف، وبعدها تقرر سفر وفد بها إلى طهران، حاملًا معه مذكرة تحتوي على اثنتي عشرة فقرة وهي مطالب الشعب العربي، وفي جملتها لا ترتقي حتى لأبسط مقومات الحكم الذاتي.

وفي سبيل إضفاء الشرعية على هذه المطالب، وكإعلان عن حسن النوايا سافر الشيخ الشبير إلى مدينة الأهواز والتقى جماهير الشعب العربي في استاد المدينة الرياضي. وفي خطابه الموجَّه للشعب الأهوازي، أكد الشيخ الشبير على حقوق الشعب، ومعربًا عن تأييده لتوجهات النظام الجديد، ومؤكدًا على وحدة الأراضي والسيادة الوطنية الإيرانية، طارحًا موضوع سفر الوفد الأهوازي إلى طهران.

ومقارنة مع ذلك أصدر المثقفون العرب الأهوازيون ، وبعد اجتماع لهم في مدينة الأهواز، أصدروا بيانًا عامًا يطالبون فيه النظام الجديد الاعتراف بحقوقهم القومية والثقافية، وختموا بيانهم بثلاث نقاط رئيسة، جاءت على النحو التالي:

1 – الاعتراف بالحقوق الثقافية والقومية للشعب العربي الأهوازي .

2 – مشاركة الشعب العربي في المجلس التأسيسي بنسبة تناسب عدد السكان فيه.

3 – الديمقراطية للجميع، بمَنْ فيهم الشعب العربي (الإيراني) الأهوازي .

وفي نهاية الجلسة طالب الحضور من وسائل الإعلام، استخدام لفظ الشعب العربي، بدلًا من العشائر العربية، وقد نُشرت هذه المطالب في جريدة كيهان اليومية في 14/ 12/ 1358 تقويم إيراني (1979)، وفي غيرها من وسائل الإعلام الإيرانية. وفي أواخر نيسان / أبريل من عام 1979، سافر وفد مكون من ثلاثين عضوًا، يمثلون الفعاليات السياسية والثقافية العربية كافة من الأهواز إلى طهران، يحملون المطالب الآتية للشعب العربي في الأهواز:

1 – الاعتراف بقومية الشعب العربي، ووضع ذلك في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2 – تشكيل مجلس للحكم الذاتي في الأهواز، ومشاركة الشعب العربي في إيران في المجلس التأسيسي، والمجلس الوطني وكذلك مشاركته في مجلس الوزراء للحكومة المركزية بما يناسب عدد سكانه.

3 – تشكيل محاكم عربية من أجل حل مشكلات الشعب العربي في الأهواز.

4 – اللغة العربية تكون اللغة الرسمية في منطقة الحكم الذاتي، مع التأكيد بأن اللغة الفارسية، هي اللغة الرسمية لعموم إيران.

5 – تأسيس مؤسسات تعليمية وجامعية باللغة العربية في الأهواز، والاستفادة من البعثات الدراسية للحكومة.

6 – التأكيد على حرية التعبير والنشر والإعلام ورفض الرقابة.

7 – حل مشكلات التوظيف وسائر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

للشعب الأهوازي، عبر تخصيص قدرٍ كافٍ من عائدات البترول في أرضه لتنميتها.

8 - تعريب جميع أسماء المدن العربية والمناطق التاريخية في الأهواز، بعد أن غُيِّرت في العصر البهلوي.

9 - مشاركة أبناء الشعب العربي في حكم بلادهم، بعد أن تم حرمانهم من تولِّي المناصب العليا في عهد الشاه.

10 - إعادة النظر في قانون الإصلاح الزراعي، وتقسيم الأراضي على الفلاحين، استنادًا إلى قوانين الجمهورية الإسلامية.

وبعد انتهاء اللقاء مع مهدي بازركان، التقى الوفدُ الخمينيَّ في مقره بـ«قم»؛ ولكنه لم يُسْمعهم ما يطمئنهم على قضيتهم ومطالبهم أو يُظْهر تعاطفًا معها، جرًا للجميع نحو سبحه الإيديولوجي والخطابي. وبعد عودة الوفد إلى عربستان، وجّه بيانًا للشعب، شرح فيه مفاوضاته مع السلطة المركزية، والتقط بعض الأمور الإيجابية فيها، التي حددها في سببين بشكل رئيس:

أولًا: الاعتراف الأول من الدولة المركزية في إيران بالمطالب العادلة والحقة للشعب الأهوازي وغيره من شعوب المنطقة.

ثانيًا: الاعتراف الكامل بحقوق الأهواز في ممارسة الحياة السياسية، والاعتراف بقومية الشعب العربي، ووضع ذلك في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ولكن ما عاد الوفد حتى نشطت في معاداته الاتجاهات العنصرية وبعض التابعين لها، وصار الحديث عن مؤامرة تُدار من الخارج من قِبل نشطاء عربستان،

وبمساعدة من الحرس الثوري نشطت دعوات لتقسيم المعارضة الأهوازية بعد الثورة، وتشتيت مؤسسات وتشويهها، وهو ما تزعمه الأدميرال البحري ومحافظ عربستان أحمد مدني بمساعدة مجموعة من الرموز القبلية والدينية العربية وغير العربية؛ بغية كبح جماح الوعي السياسي المتنامي لدى الشعب الأهوازي.

وقد سعى هؤلاء إلى تشكيل مؤسسات موازية متمثلة في مراكز عسكرية ثقافية، الغالبية العظمى من أعضائها من غير السكان الأصليين، مدعومة بالمال والسلاح، لمواجهة المراكز الثقافية، وشكلت ما يُسمى بـ«ستاد عشائر عرب» لمواجهة المنظمة السياسية، وهذا التنظيم تزعمه شخص عربي رجل دين يسمى الشيخ عيسى الطرفي، في مواجهة المنظمة السياسية.

وفي السابع من أيار/ مايو من عام 1979، أخذ مكتب التنسيق للحرس الثوري الإيراني في عربستان يسمم الأجواء ويرفع تقاريره الكاذبة إلى المسئولين، التي طالت الجميع بمَنْ فيهم الشيخ شبير الخاقاني- وعمره ثمانون عامًا حينئذ- الذي اتهمته بأنه يتردد بين الحين والحين في سيارته البليزر إلى الحدود لنقل السلاح، رغم أن هذا الشيخ كان شبه فاقد لبصره كذلك، كما اتهم حضور مجلسه من العلماء والشيوخ بالجهل والمؤامرة.

وجاء رد الفعل الأهوازي في تظاهرات شهر(أيار/ مايو 1979) بدعوة المنظمة السياسية في مدينة المحمرة، وفي المقابل أعلن المركز الثقافي العسكري والدوائر المرتبطة بمدني أن هذه المظاهرة تتم بدعوة من الشبير ونعتت المركز الثقافي وأعضاءه بالأمريكان وعملائهم، وبينما كانت المظاهرة تمر من أمام المركز الثقافي العسكري لم تتمكن الجماهير من السيطرة على مشاعرها وهي ترى استفزاز المُوالين للحاكم العسكري للأهواز، فوقعت اشتباكات مُبيَّتة

استغلها الحاكم أحمد مدني في استدعاء قوات من طهران لقمع ما وصفه بأنه انتفاضة انفصالية لعملاء ضد الثورة. ثم وجَّه إنذارًا إلى المواطنين بتسليم ما لديهم من سلاح، وفي الوقت نفسه طلب من بعض رجال الدين المناوئين للشيخ الشبير وبعض زعماء القبائل الوقوف إلى جانبه، وهو ما حدث بالفعل.

وفي الثامن والعاشر من أيار/ مايو عام 1979، خرجت مظاهرة أهوازية قوية في مدينة الأهواز وأخرى نسائية، أعلن فيها المتظاهرون المطالبة بحقوق الشعب الأهوازي وأصدروا في نهاية المظاهرة بيانًا من سبع مواد طالبوا فيه بإطلاق سراح السجناء العرب، وإيجاد تغييرات جذرية في وضع المحاكم الثورية، وطرد العناصر الانتهازية من اللجان والمؤسسات الحكومية، وتشكيل المجالس وغيرها. ولكن بالمقابل أعلن أحمد مدني في 22 أرديبهشت 1358 الموافق 12 أيار/ مايو 1979، اعتقاله لمجموعة من المناضلين العربستانيين، ادَّعى إنها عناصر انفصالية ومتآمرة وعميلة تسعى لبث الفتنة والتفرقة بين الشعب الواحد. وعلى الرغم مما نالته جهود الشيخ الشبير الخاقاني من تقدير واهتمام من بعض المسئولين في الحكومة - كان من بينهم المرشد الحالي علي خامنئي -فإن مدني نجح في النهاية في تنفيذ خطته وبرنامجه في تشويه القضية ورجالاتها والسيطرة عسكريًا وبوليسيًا على مدن الأهواز، رغم البيانات التي خرجت من القوى الأهوازية، وفي مقدمتها المركز الثقافي فرع الأهواز، الذي أصدر بيانًا من أربع نقاط ترفض هذه الاتهامات جملة وتفصيلًا:

1 - يؤيد الشعب العربي سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد طاهر آل شبير الخاقاني في مطالبته بالحكم الذاتي لمنطقة عربستان «خوزستان».

2 - يدين أية مؤامرة تتهم الشعب العربي المسلم بالانفصال، ويعلن تأييده

للمراكز السياسية والثقافية للشعب العربي.

3 - أن يُستبدل بالحاكم العسكري أحمد مدني حاكم آخر من أهل المنطقة يستطيع إدارة مشكلاتها واستيعاب مظلومياتها.

4 - تخصيص مساحة مقبولة من وسائل الإعلام من أجل تنمية الوعي الثقافي لدى الشعب العربي.

ولكن انتهت المباحثات والمفاوضات التي قادها الشيخ الشبير الخاقاني في مواجهة أحمد مدني وبحضور وفد من العاصمة طهران بتنفيذ أجندة مدني في النهاية، وإغلاق مختلف المراكز الثقافية ومؤسساته في الأهواز.

واستجلب في سبيل ذلك قوات من الحرس واللجان والملثمين الذين دخلوا على مدينة المحمرة، استعدادًا للهجوم الذي وقع صبيحة يوم الأربعاء التاسع من خرداد عام 1358م، الموافق للتاسع والعشرين من أيار/ مايو سنة 1979. وتم اقتحام مركز المنظمة السياسية ومقر المركز الثقافي في المحمرة، بأعداد كبيرة من قوات الجيش والحراس والمليشيات الدينية، واشتبك معهم المواطنون ووقع مئات الضحايا قتلى ومصابين، وفي النهاية أُعلنت حالة الطوارئ في مدينة المحمرة وفي مدينة عبدان، وفُرض حظر التجوال على المواطنين، كما عمدت السلطات إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى المدينتين، من أجل منع أية مساعدات قد تأتي إلى مدينة المحمرة من المدن الأهوازية الأخرى. ويقدر المراقبون المحايدون، أن عدد شهداء يوم الأربعاء الأسود هذا بلغ ما يقارب 817 قتيلًا؛ بالإضافة إلى ما يربو على 1500 جريح . وهكذا قُمعت الحركة الأهوازية، وبدأت الحرب الإيرانية العراقيه لتزيد

الطين بلّة وتهجّر الأهوازيين من بلادهم إلى العمق الإيراني لمدة 8 سنوات، وطوال تلك الفترة تقريبًا لم تشهد الأهواز حركة سياسية ملموسة، مثلها مثل سائر المناطق الإيرانية، حتى انتفاضة عام 2005 في عهد السيد خاتمي، والتي تظاهر الأهوازيون فيها احتجاجًا على الوثيقة التي تسربت من الحكومة الإيرانية، وكانت تفيد بأن للحكومة الإيرانية تهجير الأهوازيين من مناطقهم واستبدال الفرس بهم ..

خارطة المعارضة الأهوازية المعاصرة

التنظيمات الأهوازية يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول تنظيمات الداخل والفيدرالية : وهي من صنع الفكر الأهوازي ومستقلة وعقلانية واقعية، والتي تأسست على يد نخبة واعية من أبناء الشعب الأهوازي مستقلة الفكر والأُطر والتحرك، بعد أن فرضت عليها الظروف الموضوعية في إيران بعد الثورة ونتيجة لفشل المورث السياسي التقليدي من قبلها وعدم نجاحه، وسنعرض فيما يلي لها :

1 - حزب التضامن الديمقراطي الأهوازي: من أهم التنظيمات التي ظهرت على الساحة، ويُعد حزبًا براغماتيًا وإصلاحيًا في ما يخص المورث السياسي الأهوازي، فقام الحزب بدراسة نقاط ضعف الحركات الأخرى وتبنّى خطابًا يختلف تمامًا مع بقية التنظيمات الأهوازية، وأهم ما قام به وهو حزب فيدرالي- غير انفصالي- ونشط على الساحة الداخلية الإيرانية بشكل سري، وكذلك على الساحة الدولية ويحظى بتأييد واسع بين بين النخب الأهوازية، كما أنه الحزب الذي يشغل مقعد الشعب الأهوازي في تجمع

الشعوب غير الممثلة في الأمم المتحدة UNPO، وهو عضو مؤسس في مؤتمر شعوب إيران الفيدرالية الذي يضم 18 حزبًا تمثل القوميات الإيرانية، وله اتصالات بالأحزاب الإيرانية المعارضة التي تعترف بحقوق الشعوب غير الفارسية.

شكّل حزب التضامن الأهوازي تحالفًا واسعًا مع أحزاب الشعوب غير الفارسية، وتوّج هذا التحالف بانبثاق وتأسيس مؤتمر شعوب إيران الفيدرالية، الذي أصبح على الساحة الإيرانية رقمًا صعبًا في المعادلة في صفوف المعارضة. كما تميز حزب التضامن بالتحرك على الساحة الدولية، وأسهم في فضح الكثير من ممارسات الحكومة الإيرانية ضد الأهوازيين وهو الأكثر عُرْضة للهجوم من قِبل إعلام النظام الإيراني، رغم سلمية أدواته وممارساته. كما أسس أول تلفزيون أهوازي قبل انتفاضة 2005 بأشهر وأسهم التلفزيون في تنمية الوعي القومي في الأهواز وتعبئته سياسيًا، وهو ما اعترف به تقرير الحكومة لدراسة أسباب الانتفاضة هذا العام بقوله: « تلفزيون الأهواز وعناصر حزب التضامن لعبوا دورًا في التحريض على الحكومة وكان تأثيره فاعلًا على الجماهير..» (وكالة مهر الإيرانية 2005 عن لسان لجنة التحقيق الحكومية) .

2 - التيار القومي الوطني الأهوازي: هو تيار فيدرالي وينشط في الداخل بشكل سري، يرفض العنف ويدعو إلى النضال السلمي. ينطلق هذا التنظيم من الواقع الداخلي وهو تقريبًا وُلِد من بطن الوفاق، بعد ما ضاق الخناق على كوادر الوفاق وقمع نشطاء الوفاق في عهد أحمدي نجاد، كما يتفق التيار مع حزب التضامن تقريبًا في المرجعية والأهداف، إلا أنهم يختلفون بالتسمية

حيث التضامن يستند على الاسم التاريخي للاسم وهو «الأهواز»، بينما يتبنى التيار الأهوازي تسمية (الأهواز) مبررًا ذلك بأنّه اسم تبناه الأدب الثوري الأهوازي.

3 - حزب الوفاق: والذي كان يُعدُّ إلى حد ما الوجه العربي لحزب جبهة المشاركة الإصلاحية، التي تأسست في إيران بعد وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة، فقد رفع شعار الإصلاح من داخل النظام والمطالبة بحقوق الأقليات القومية في إيران تحت سقف الدستور، الا أن النظام، وبعد وصول أحمدي نجاد إلى السلطة، الذي قرر التخلص من كامل الإرث الإصلاحي والديمقراطي للمرحلة الإصلاحية ، تم حظر نشاط هذا الحزب وقام بالتضييق على قيادتها واعتقال البعض؛ في حين استطاع البعض الآخر الخروج من إيران باتجاه بعض الدول الغربية.

التنظيمات التحررية

وهي تنظيمات بدأت عملها في الخمسينيات، وانتهت - أو استمر بعضها - في اللحظة الراهنة، واستمرت بشكل متقطع حتى نهاية حرب الخليج الأولى، وغالبًا ما كانت تطالب بالتحرير وتتحرك خارج الأهواز أي في العراق وبقية البلدان العربية، ويمكن تحديدها فيما يلي :

1 - الجبهة العربية لتحرير الأهواز

في العشرين من أبريل/نيسان عام 1980، تأسست الجبهة العربية لتحرير الأهواز بعد مجزرة الأربعاء الأسود التى قامت بها الحكومة الإيرانية بأمر مباشر من الخميني ونفذت بقيادة الأدميرال أحمد مدني.

رأى أبناء الشعب العربي الأهوازي بعد هذه المجزرة بكافة تنظيماتهم العاملة وشرائحهم الدينية وشيوخ القبائل والمستقلون السياسيون ضرورة توحيد الصف السياسي، فتم تشكيل الجبهة العربية لتحرير الأهواز لتكون تنظيمًا سياسيًا موحدًا قويًا يدافع عن حقوق الشعب العربي الأهوازي ضد الاحتلال الإيراني.

الحركات والتنظيمات التى تشكلت منها الجبهة العربية لتحرير الأهواز

1 - المنظمة السياسية للشعب العربي الأهوازي - كان مقرها المحمرة.

2 - الحركة الجماهيرية العربية لتحرير الأهواز - جُلّ أعضائها من الجبهة الشعبية لتحرير الأهواز، التي ورثت جبهة تحرير عربستان بعد حلها في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن المنصرم.

3 - الجبهة السياسية العربية في الأهواز - كان مقرها مدينة عبادان.

4 - الحزب الطليعي العربي الأهوازي.

5 - حركة «فدائيو العرب» الأهوازية.

6 - حركة المجاهدين العرب في الأهواز.

7 - اتحاد العشائر العربية الأهوازية.

8 - مجموعة النشطاء السياسيين الأهوازيين.

الجبهة العربية لتحرير الأهواز مثلت الشعب العربي الأهوازي في الساحتين: العربية والدولية بمفردها لمدة ما يقارب العقدين؛ حيث كانت تُعد الممثل

الشرعي والوحيد للشعب العربي الأهوازي، تأثر عملها في عام 2003 في العراق بسبب النفوذ الإيراني في هذا البلد العربي؛ مما اضطُرّ الجبهة العربية إلى نقل قياداتها الميدانية إلى خارج العراق؛ وذلك بعد قيام أجهزة الاستخبارات الإيرانية بتصفية العديد من رموزها وقياداتها.

مؤسسات الجبهة العربية لتحرير الأهواز:

1 – الاتحاد العام لنساء الأهواز.

2 – الاتحاد العام لطلبة و شباب الأهواز.

3 – اتحاد المحامين الأهوازيين.

4 – مجلس الشعب الأهوازي.

5 – جيش تحرير الأهواز: تدرب هذا الجيش على الأساليب القتالية كافة في المدارس العسكرية العراقية، وتخرّج له العشرات من الضباط وضباط الصف في الكليات العسكرية هناك.

كانت أهم مهامه الدفاع عن أبناء الشعب الأهوازي، حيث شارك بمعارك دفاعية ضد الجيش الإيراني عندما حاول استهداف مخيمات اللاجئين الأهوازيين على الحدود في محافظتَي البصرة وميسان العراقيتين، كما قام جيش تحرير الأهواز بإنقاذ الآلاف من العوائل الأهوازية نهاية عام 1981 عندما قام الجيش الإيراني بالهجوم على السكان المدنيين الآمنين في مدن الخفاجية والبسيتين والقرى الحدودية التابعة لها بالقرب من الحدود العراقية ، كما قام ببناء مخيمات اللاجئين الأهوازيين اثناء الحرب العراقية – الإيرانية، وقدم هذا أكثر من ألف شهيد لحد الآن في الدفاع عن الأهواز أرضًا وشعبًا.

لقد شاركت الجبهة العربية لتحرير الأهواز في العديد من المؤتمرات العربية والعالمية، وعقدت العديد من اللقاءات مع بعض رؤساء الدول العربية والأوروبية والمؤسسات الدولية.

الجبهة عضو في منظمة (ناسيو) منظمة طلبة وشباب دول عدم الانحياز من خلال الاتحاد العام لطلبة وشباب الأهواز. عقدت الجبهة يوم السبت المصادف 16/ 6/ 2012 مؤتمرها العام الثامن في مملكة السويد بمدينة آرفيكا بحضور العديد من المستقلين والإعلاميين العرب والأهوازيين، والتنظيمات الأهوازية والعربية وممثلي الشعوب غير الفارسية في ما تُسمى جغرافية إيران، حيث أنهم الذين أشرفوا على عملية الانتخابات والتصويت. في هذا المؤتمر تم انتخاب قيادة جديدة للجبهة على رأسها الجنرال فيصل عبد الكريم «أبو ميثم» أمينًا عامًا، والطيار أحمد جاسم «أبو شهاب» نائبًا للأمين العام؛ بالإضافة إلى سبعة أعضاء. علمًا بأن النظام الداخلي ينص على إن الجبهة العربية تعقد مؤتمرها العام كل أربع سنوات مرة.

للجبهة العربية لتحرير الأهواز موقع رسمي واحد على الانترنت هو: صوت الأهواز، وفيما يلي برنامجها السياسي حسب مصادرها:

البرنامج السياسي للجبهة العربية لتحرير الأهواز

1 – الجبهة تنظيم سياسي يلتقي مع كل القوى الثورية والحركات التحررية في العالم لمحاربة التخلف السياسي والثقافي والاقتصادي.

2 – تسعى الجبهة لاستعادة حقوق الشعب الأهوازي القانونية والمشروعة

المغتصبة من قِبل إيران ، والدفاع عن النفس وفقًا للقوانين والقرارات الدولية المنصوص عليها في هذا الصدد.

3 – تسعى الجبهة لإقامة مجتمع تقدمي من خلال تحرير الأرض والإنسان.

4 – الجبهة تؤمن بضرورة احترام القوميات والأعراق الأخرى في الأهواز ومساواتها في حقوق المُواطَنة.

5 – تسعى الجبهة لتعميق أواصر الصداقة والعمل السياسي المشترك مع جميع القوميات في إيران، على أساس وحدة النضال المشترك ضد السياسات العنصرية و العرقية للحكومات الإيرانية المتعاقبة.

6 – تؤمن الجبهة أن المرأة نصف المجتمع ويجب أن تُعطى الحق في المشاركة في بناء الدولة والمجتمع.

7 – الجبهة تؤمن بضرورة القضاء على جميع أنواع الاضطهاد والتمييز العنصري في العالم.

8 – تؤمن الجبهة بالحق في إقامة السِّلْم الحقيقي والصداقة بين جميع شعوب العالم.

9 – تؤمن الجبهة بحق تقرير المصير لجميع شعوب العالم.

10 – الجبهة تؤمن بمبادئ حقوق الإنسان وتلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها في هذا الصدد.

11 – تؤمن الجبهة بضرورة مشاركة الشعب في اتخاذ القرارات من خلال الاستفتاء العام.

12 – الجبهة تلتزم بالقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

13 – الجبهة تسعى لفتح مجالات الدراسة في مختلف بلدان العالم؛ خصوصًا الدول العربية لمختلف مراحل التعليم لضمان المستوى الثقافي لأبناء الأهواز، وكسر الحصار الثقافي المفروض عليهم من قِبل السلطات الإيرانية المتعاقبة.

14 – تحارب الجبهة وترفض كل أنواع الإرهاب، كما تحارب التطرف الديني والعرقي.

15 – الجبهة تؤمن بالسلام والحياة الحرة للشعب الأهوازي وجميع شعوب العالم.

16 – الجبهة تكافح من أجل تجسيد العدالة الاجتماعية ومحاربة التخلف وتهميش المرأة في المجتمع ، وتؤمن بحقها في المشاركة في جميع مجالات الحياة.

17 – أن الجبهة العربية لتحرير الأهواز تحمل شعار الكفاح حتى التحرير، وتعنى بذلك:

أ – مقاومة المغتصبين لحقوق الشعب الأهوازي.

ب – مقاومة سياسة التطهير العرقي.

جـ – مقاومة التهجير القسري للسكان الأصليين من أجل استبدال المستوطنين الفرس بهم.

د – الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية.

هـ – مقاومة سياسات الظلم والاضطهاد.

و – مقاومة المحتل للأرض العربية الأهوازية.

فإن الهدف والغرض من اعتماد الجبهة العربية لتحرير الأهواز شعار الكفاح حتى التحرير، هو تحرير الأرض والإنسان من القيود والعبودية.

حركة النضال العربي الأهوازي

هي حركة نشأت بعد الإخفاقات التي مُني بها حزب الوفاق أو حركة الوفاق الإسلامي، وهي سياسية عسكرية نفذت عدة هجمات عسكرية طالت أهدافًا إيرانية مدنية وعسكرية واقتصادية، وقد تعرضت للقمع بعد كشف القسم الرئيس من تنظيمها، فأُعدم من أعدم وسُجن من سجن، ولها نشاط إعلامي خارج الوطن ويمثلها الآن السيد حبيب نبكان، وفيما يلي ملخص من برنامجها السياسي:

المبادئ العامة

1 - الأرض

الأهواز، موطن الحضارة العيلامية العريقة، وطن الشعب العربي الأهوازي بحدوده الواضحة المعالم، يحدُّه من الغرب الجمهورية العراقية، ومن الجنوب الخليج العربي وبحر عُمان من الشرق، ومن الشمال فارس(إيران) بحدود جبال زاغروس .

2 - الشعب

الشعب الأهوازي شعبٌ عربي وهو جزءٌ لا يتجزأ من الأمة العربية، تاريخًا ولغة وثقافة وانتماءً وهوية.

3 - العروبة والدين

العروبة والدين المكونان الثقافيان الأبرزان في حياة المجتمع الأهوازي؛

وينطبق ذلك على المسلمين الذين هم أغلبية المجتمع الأهوازي، مع احترام الأقليات الدينية الأخرى كالصابئة والمسيحية.

لقد كان للمشروع الصفوي الطائفي العنصري للنظام الإيراني الشوفيني الذي تستر بلباس الدين كذبًا ونفاقًا، دورٌ كبيرٌ في تحريف الإسلام ومبادئه السامية والسمحة. كذلك تحريف وتزوير وتشويه المذهب الشيعي الأصيل، وجعل هذا المذهب العلوي المبني على حب آل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسيلة لطعن الإسلام والعروبة، من خلال الترويج للمشروع الصفوي الطائفي واستهداف الرموز العربية والإسلامية وكل ما يمتُّ للعروبة بصلة، كالخلفاء الراشدين وكل من ساعد في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإيراني في الفتح الإسلامي الأول ونشر الرسالة السماوية في بلاد فارس آنذاك.

4 - الحرية والتحرر

إن حرية الإنسان الأهوازي لا تكمن فقط في التحرر من براثن الاحتلال الجاثم على صدره؛ بل من كل الرواسب والقيود الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية التي تَحول دون تقدمه في ميادين الحياة المختلفة؛ وبالتالي الإسهام في عملية الإنتاج الثقافي والحضاري عن طريق بناء مجتمع حر وديمقراطي مواكب لمتطلبات ومستجدات العصر. وانطلاقًا من هذا الفهم، على هذه الحركة باعتبارها حركة ثورية تضم بين صفوفها طليعة ثورية واعية، العمل الجاد لتخليص الشعب من هذه الأمراض بأساليب علمية وواقعية حتى يصبح سليمًا مُعافًى من كل ما علق به من أمراض.

5- الديمقراطية

في الواقع أنّ مفهوم الحرية يرتبط في عالمنا المعاصر وبشكل مباشر بمفهوم الديمقراطية، حيث إن الديمقراطية عملية سياسية واجتماعية وثقافية متكاملة غايتها الانتقال بالمجتمع التقليدي إلى مجتمع ديمقراطي حضاري، ولا يتم هذا الانتقال إلا من خلال المرور بخيارات المجتمع الحرة والمتعددة .

تتمثل هذه الخيارات في تقرير نمط الحكم السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع وتكويناته، ولا يتم ذلك إلا من خلال إقامة المؤسسات المدنية والديمقراطية والأحزاب والنقابات والجمعيات وغيرها. هذا ما يحتِّم علينا أن نعطي نضالنا الوطني بُعْدًا ديمقراطيًا على طريق الحرية والتحرر، فبدون الديمقراطية لا يمكننا فهم العالم الحديث والانفتاح على الأفكار والرؤى الجديدة وأخذ ما يفيدنا من تجارب العالم الديمقراطي حسب ما يناسب طبيعة مجتمعنا وتكويناته الاجتماعية؛ في خضم العولمة الاقتصادية والثقافية والحضارية المتسارعة.

الأهداف

1 - النضال لدحر الاحتلال

تناضل الحركة من أجل تحرير الأرض والإنسان الأهوازيّيْن من الاحتلال الفارسي، وكسب الاعتراف الدولي بحق الشعب العربي الأهوازي في استرجاع سيادته واستقلاله وحقوقه والعيش بكرامة وحرية.

ب - الدولة العربية الأهوازية المستقلة

بناء الدولة العربية الأهوازية على أساس نظام جمهوري برلماني ديمقراطي،

على أرض الأهواز، يتحقق فيها طموح الشعب العربي الأهوازي في حكم نفسه بنفسه، من خلال بناء المؤسسات الدستورية والقانونية والأحزاب والنقابات والجمعيات وتبادل السلطة بصورة سلمية وعلى أساس الانتخابات الحرة.

٢ - الاستراتيجية

أولًا:المقاومة بكل أشكالها الشرعية

مقاومة الاحتلال الفارسي وبكل الأشكال الشرعية بما فيها الكفاح المسلح، وهو حق مشروع كفلته كل القوانين الشرعية والوضعية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية:

أ- ميثاق الأمم المتحدة: نص القرار 2649 للجمعية العامة للأمم المتحدة على شرعية الكفاح المسلح في نضال الشعوب : « إن الجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والمعترَف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأي وسيلة في متناولها». وكما تشير «إن النضال المسلح ضد الاحتلال أو السيطرة الأجنبية هو نضال مشروع من وجهة نظر القانون الدولي مادام أعضاء التحرر الوطني يقومون باحترام القانون الدولي، كما إن مشروعية النضال المسلح مظهر للحق الثابت في تقرير المصير»(اتفاقيات جنيف لعامَيْ 1949 والفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي لعام 1977 والمادة الأولى (الفقرة الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة).

ب- الجامعة العربية: تأكيد الدول العربية في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب المُوقَّعة في القاهرة بتاريخ 22 نيسان/ أبريل 1998» حق الشعوب

في الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من اجل تحرير أراضيها».

ثانيًا: العمل الميداني

» العمل على تعبئة وتنظيم الشارع الأهوازي من أجل أن تأخذ الانتفاضات الشعبية منحاها المنظم وأن تخرج من الحالة العفوية للحيلولة دون تكبد خسائر جسيمة .

» تعبئة وتنظيم وتدريب أكبر عدد من الشباب الأهوازي المؤمن بقضيته للعمل الميداني المنظم.

» فتح المجال أمام أبناء أمتنا العربية المجيدة للمشاركة والقيام بواجبهم القومي في تحرير الأهواز وبناء الدولة العربية على أرضها الطاهرة.

» العمل على ترسيخ روح الثورة والرفض والتحدي في نفوس الأهوازيين وإبقاء جذوة الانتفاضة مشتعلة من خلال العمل الميداني الدءُوب.

» تعبئة وإشراك كل شرائح المجتمع الأهوازي في الثورة والمقاومة الشعبية وإعطاء المرأة الدور البارز في النضال ، فإنها الرفيقة والأخت والأم والزوجة والبنت.

ثالثًا: العمل السياسي (عربي - دولي)

» كسب الرأي العام الدولي لصالح القضية الأهوازية من خلال

الاتصال بالمؤسسات الدولية، مثل «منظمة الأمم المتحدة والدول الفاعلة فيها والمؤسسات التابعة لها؛ وكذلك الدول المناصرة لقضايا الشعوب المضطهدة وشرح القضية الأهوازية وأبعادها .

» الاتصال بالجامعة العربية وحكومات وشعوب ومؤسسات الدول العربية وتحميلهم المسئولية القومية إزاء ما يجري في الأهواز جراء التقاعس والإهمال والتناسي تجاه هذه القضية، ودعوتهم بإعادة النظر في توجههم نحوها وخاصة دول الخليج العربي، ولفت أنظارهم إلى المصلحة العربية المشتركة بتحرير الأهواز و تخليص المنطقة من الهيمنة الفارسية.

» العمل السياسي والإعلامي لأخذ المشروعية الدولية للمقاومة الأهوازية، وكسب الاعتراف الدولي بصيغة «الاحتلال» للوجود الفارسي على أرض الأهواز العربية.

» إعطاء القضية الأهوازية بعدًا دوليًا من خلال كشف الجرائم والمجازر التي يرتكبها الاحتلال الفارسي بحق أبناء شعبنا العربي الأهوازي.

العلاقات بين الشعوب المضطهدة في إيران

إن الشعوب غير الفارسية في إيران، كما الشعب العربي الأهوازي المحتل ، تعاني الشوفينية الفارسية والحرمان من الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وبناءً على المصلحة المشتركة في إطاحة النظام العنصري في طهران لتسهيل الوصول للهدف السامي وهو التحرير، تتعاون الحركة على

مختلف المستويات مع مختلف أحزاب وتنظيمات الشعوب المضطهدة والتي تؤمن بحق الشعب العربي الأهوازي في تقرير مصيره والتحرر من الاحتلال الفارسي. إن حركة النضال العربي لتحرير الأهواز، فصيل من فصائل الثورة الأهوازية الوطنية، تناضل إلى جانبها، وتحمل جزءًا من النضال الأهوازي على عاتقها، وتسعى إلى التنسيق في العمل الميداني المشترك مع التنظيمات الأهوازية الأخرى، كما تسعى لترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيزها ولا تعدُّ نفسها بديلًا للحركات الأهوازية الوطنية المناضلة في الداخل والخارج.

3 - منظمة حزم.. حركة النضال العربي لتحرير الأهواز

منظمة حزم هو تشكيل سياسي يضم مجموعة من نشطاء وحركات انفصالية أشرنا إليها مسبقًا تحالفوا؛ ومن ثَمّ حصل اختلاف بينهم وتفرقوا تقريبًا ما عدا عادل السويدي وطالب مذخور.

منظمة حزم قبل الاختلاف كانت تضم المجموعات الآتية:

» الجبهة العربية لتحرير الأهواز.

» حركة النضال العربي لتحرير الأهواز.

» المنظمة الوطنية الأهوازية (عربستان).

» الجبهة الديمقراطية الشعبية للشعب العربي في الأهواز (محمود أحمد الأهوازي وهو الأمين العام).

» الجبهة الوطنية الأهوازية.

» المقاومة الشعبية لتحرير الأهواز.

» مركز بن سكيت الأهوازي للأعمال الثقافية.

» الجمعية الثقافية الأهوازية في السويد.

» عدد من النشطاء في الدول الأوروبية والعالم الغربي.

****

الفصل الثامن

إيران وجيرانها

يشير تاريخ إيران وعلاقاتها الخارجية إلى أنها دولة لعبت أدوارًا مختلفة. ففي عصر الحضارات القديمة توسعت إيران على حساب الدول المجاورة ووصلت جيوشها إلى مصر الفرعونية واحتلتها مرتين. كذلك صمدت إيران أمام الغزو اليوناني الذي قام به الإسكندر الأكبر، كما أنها كانت دولة الشرق العظمى في مواجهة الروم في العصور الوسطى. وقد دخلت إيران الإسلام فعدلت الكثير وأضافت الكثير في الفقه والفكر الإسلاميين قبل عدة قرون من دخول المذهب الشيعي الإثنى عشري إليها في بداية القرن السابع عشر. ومن الناحية الجيو-سياسية تُعدُّ إيران دولة خليجية تمتد على طول الساحل الشرقي للخليج وتَسمَّى الخليج الفارسي، وهي التسمية التي أطلقها بعض الغزاة والرحالة قبل أن تتمسك بها إيران التي ظل اسمها فارس حتى عام 1936. وبذلك ينحصر تاريخ إيران بين الانكماش إلى الداخل في عصور الضعف والانحطاط أو الاتجاه إلى الخليج في عصور القوة. وقد ظلت إيران في العصر الحديث قوة مشلولة خاصة بعد أن قامت روسيا القيصرية وبريطانيا باقتسام النفوذ فيها في الشمال والجنوب، بعد أن تمكنت بريطانيا قبل ذلك بعدة عقود من السيطرة على الساحل العربي من الخليج وأكملت سيطرتها على العراق بعد هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى؛ فوضعت المشيخات العربية تحت حمايتها كما وضعت العراق تحت انتدابها حتى عام 1932. وظل

النفوذ البريطاني مدعومًا بالوجود العسكري في ظل السلام البريطاني في الخليج لأكثر من قرن ونصف القرن، حين قررت بريطانيا الانسحاب من شرق السويس نهائيًا في ديسمبر 1971.

وهكذا شُلَّت يد إيران بسبب الوجود البريطاني ثم أُطلقت يداها في ظل الهيمنة الأمريكية، عندما قام الشاه بدور بالغ الحيوية لمراقبة المناطق الجنوبية الصناعية في الاتحاد السوفيتي على امتداد 2500 كيلومتر.

وبقيام الثورة الإسلامية في إيران في فبراير 1979 ظن المراقبون أن إيران قد تحولت من دولة علمانية إلى دولة دينية وقدروا أن ذلك سوف يغير في نظرتها إلى الخليج، ولكن الذي حدث هو أن الطموحات الإيرانية في الخليج لم تتغير لأنها محكومة بالروح الفارسية وكذلك بقواعد الجغرافية السياسية، الفارق الوحيد هو أن بريطانيا ثم الولايات المتحدة قد تعاملتا مع الطموحات الإيرانية بما يتفق مع المصالح البريطانية أو الأمريكية خاصة في عصر الحرب الباردة؛ حيث سددت الثورة الإسلامية في إيران ضربة قاصمة للاستراتيجية الأمريكية في الخليج وفي المنطقة كلها. وقد رأينا كيف أن قيام هذه الثورة قد واجه تحديًا أمريكيًا وإنكارًا للوجه الديني لإيران حتى اليوم.

وقد واجهت إيران موقفًا استثنائيًا في رؤيتها لأمنها القومي عندما دفعت الولايات المتحدة صدام حسين لتأديب إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين، وهى الحرب التى قال عنها الدكتور هنرى كيسنجر، أشهر وزير للخارجية الأمريكية:

لأول مرة في التاريخ نريد من الحرب الإيرانية العراقية أن لا يخرج منها

منتصر أو منهزم فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتد تلك الحرب لأطول وقت ممكن. ولحسن حظ الولايات المتحدة. فإن موسكو قد تضامنت مع التحدي الأمريكي للثورة الإسلامية لاعتبارات ودواع مختلفة، فكان الهجوم العراقي على إيران استفتاءً عالميًا وإقليميًا على مدى تقبل المنطقة والعالم لهذه الثورة. وقد لاحظت إيران أن الهجوم العراقي عليها بذرائع قومية عربية وبغطاء أمريكي وعربي قد بعث برسالة خطيرة، وهي أن وجود إيران كدولة موحدة قد أصبح موضع التهديد. فلما انتهت الحرب الباردة وانتهت معها ملحمة الصراع العراقي الإيراني بدأ نجم إيران الاستراتيجي في السطوع، فلم يُزَل فقط الخطر العراقي وإنما تورط العراق في الكويت فتعرض لمسلسل الهوان والعقوبات، وانتهى الأمر إلى الغزو الأمريكي للعراق، وكلها تطورات إيجابية للغاية من وجهة النظر الإيرانية، فاندفعت إيران لكي تملأ الفراغ الذي سبَّبه سقوط نظام صدام حسين، فقدمت الولايات المتحدة لإيران بهذا الغزو وسوء الإدارة أكبر خدمة لإيران بحيث أصبحت إيران هي اللاعب الأساسي في الملفات العربية بداية بالعراق ثم في لبنان كما كسبت أوراقًا مهمة في فلسطين، وأصبح الفشل الأمريكي في هذه الملفات يُترجم إلى مكاسب إيرانية، فأنشأت إيران قوس التحالفات بين شيعة العراق وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين وسوريا. وقد فكرت إيران في تعظيم أوراقها في مواجهة الولايات المتحدة خاصة بعد فشل السياسة الأمريكية في احتواء إيران والعراق في قفص واحد، وذلك بالسعي للحصول على التكنولوجيا النووية واستخداماتها السلمية أملًا في التوصل إلى القدرات العسكرية النووية والدخول في النادي النووي. ومعنى ذلك أن الملف النووي الإيراني

موجَّه إلى الولايات المتحدة وليس إلى منطقة الخليج، في الوقت الذي توظف فيه واشنطن مخاوف هذه الدول ضد إيران. وتدرك إيران جيدًا ذلك ولكنها لا تبذل الجهد الكافي لتبديد مخاوف هذه الدول من الطموحات النووية الإيرانية، وتصر إيران على أنها تملك الجزر الثلاث في مدخل الخليج، وأنها تنازلت عن ملكيتها للبحرين عام 1970 مقابل موافقة بريطانيا على أيلولة هذه الجُزُر إليها.

ويبدو أن إيران تنظر إلى منطقة الخليج على أنها منطقة نفوذها الوحيدة وأن الجهود الإيرانية في هذه المنطقة تمنع تنفيذ المشروع الأمريكي، فإن الصراع الحالي بين البلدين هو في الحقيقة صراع على النفوذ في المنطقة، وقد ينتهي عسكريًا كما قد ينتهي إلى المفاوضات الشاملة وصولًا إلى اقتسام النفوذ. وهناك محاذير شديدة على الطريقين: العسكري والسياسي، وهو ما تنشغل به الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة الرئيس كارتر في بداية الثمانينيات حتى الآن.

يترتب على ما تقدم أن رؤية إيران لوضعها في الخليج لم تعد مقصورة على حدود الخليج بالمفهوم الجغرافي، لأن الخليج لم يكن في أي يوم مسألة محكومة بعوامل إقليمية وإنما تم تدويله على الأقل منذ القرن التاسع عشر، عندما تناوب النفوذ فيه بريطانيا ثم الولايات المتحدة فكان الخيار أمام إيران هو ألا تلعب أي دور كما حدث في ظل الهيمنة البريطانية، أو أن تلعب دورًا محدودًا تحت الرقابة الأمريكية كما حدث في عهد الشاه، أو أن يتم عزلها ومهاجمتها داخل أراضيها ومن حولها كما حدث منذ الثورة الإسلامية.

الجديد هو أن إيران تتعرض لمحاولات تقويض نظامها وتقليم أظافرها؛

ولذلك قدرت أنها لا بد أن تكون طرفًا نشطًا في تفاعلات المنطقة بأسرها، فأصبحت جميع القضايا الإقليمية محكومة بشكل أو بآخر بالعامل الإيراني فهو عامل حاسم في مستقبل العراق وفي إطار رؤية إيران لإرغام واشنطن على الرحيل مع غياب أي دور عربي على الإطلاق. وفي لبنان، تدعم إيران حزب الله لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني فأصبحت إيران لاعبًا أساسيًا في تفاعلات الساحة اللبنانية، وكذلك الحال مع حماس في مواجهة إسرائيل، رغم أن بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية لا تستقر على رؤية مشتركة بالنسبة للعامل الإيراني في القضايا العربية. فبينما تحاول السعودية أن تتحاور مع إيران حول مختلف القضايا العربية خاصة في العراق؛ فإن مصر التي انقطعت علاقاتها بإيران عام 1979 لا تزال مضطربة في رؤيتها لإيران.

وعلى الجملة، فإنه يمكن تلخيص الموقف في المنطقة على أنه صراع إيراني أمريكي على العالم العربي وساحته هي العالم العربي. أما الدول العربية فلم تعد طرفًا في هذه المعادلة بل إنها لم تتمكن في معظم الأحيان من المحافظة على حيادها، ولم تتمكن من الاتفاق على المصلحة العربية العليا في هذا الصراع والسبب في ذلك هو الهيمنة الأمريكية على قراراتها. وقد بلغت هذه الهيمنة أحيانًا حد الخطر عندما حاولت الولايات المتحدة توظيف الموقف العربي العام ضد إيران فأصبح عدو العالم العربي هو إيران لمجرد أن واشنطن تعادي إيران، أما إسرائيل العدو الحقيقي للعالم العربي فلم يعد كذلك. وأصبحت ثنائية إيران وإسرائيل محل جدل الكُتّاب العرب فانقسم في هذه النقطة إلى ثلاث فرق، الفرقة الأولى ترى أن إيران هي الخطر على العالم العربي، وعلى العكس ترى الفرقة الثانية أن إسرائيل هي الخطر الدائم؛ بينما يرى فريق ثالث

أن كليهما خطر في منطقته. وقد ظهر فريق رابع يرى أن الولايات المتحدة هي الخطر لأنها التي تساند إسرائيل وتستفز إيران. في ضوء هذه الحقيقة؛ فإن العالم العربي سوف يلحقه الضرر حتمًا بسبب موقفه السالب في كل الحالات، سواء تصادمت إيران والولايات المتحدة عسكريًا أو تصالحت الدولتان لاقتسام النفوذ والهيمنة في العالم العربي، وفي هذه الحالة يتضاعف الضرر؛ لأن القسمة سوف تشمل إسرائيل، بعد أن كان التوتر الإسرائيلي الإيراني أحد أهم سبل استنزاف القوة الإسرائيلية. ومن المهم الإشارة عند البحث في علاقات إيران مع الدول العربية إلى الأمور التالية:

- إن هذه العلاقات ليست واحدة. ولا يعود الأمر إلى غياب الموقف العربي الموحد فقط بل إلى المصالح المتباينة، وإلى التقدير المتفاوت لكل دولة من الدول العربية في حجم مصالحها مع إيران من جهة، وفي طبيعة مخاوفها منها من جهة ثانية.

- إننا لا يمكن أن نصف العلاقات العربية الإيرانية بالجيدة أو السيئة استنادًا إلى علاقات إيران مع هذه الدولة العربية أو تلك. فهي علاقات شديدة التفاوت، من الاستراتيجية (مع سوريا)، إلى الطبيعية (مع لبنان، والأردن وسلطنة عُمان والجزائر ودول أخرى)، إلى الباردة (مع السعودية)، إلى المتوترة (مع مصر). ويتغير توصيف هذه العلاقات بين مرحلة وأخرى. بحيث تتحول في فترة قصيرة البرودة إلى دفء، والتوتر إلى إشادة بأدوار إيران ومصر عندما يلتقي مسئولو البلدين في القاهرة أو في أي مؤتمر دولي.

- لعبت عوامل داخلية إيرانية وعربية أدوارًا مهمة في هذا الخط البياني من

العلاقات. بالإضافة إلى تأثير لا يمكن تجاهله للعوامل الإقليمية والدولية على العلاقات بين إيران وبين الدول العربية.

- ملاحظة الفروقات بين مواقف المثقفين العرب في هذه الدولة أو تلك، والتي قد تكون في كثير من الأحيان أشد قسوة تجاه إيران من مواقف وسياسات حكومات هؤلاء المثقفين. بحيث تعقد بعض الدول العربية اتفاقيات أمنية أو تجارية مع إيران، في الوقت الذي يدعو فيه بعض المثقفين في هذه الدول إلى مواجهة إيران باعتبارها خطرًا على «الأمة» أو عدوًا لها.

1 - بين إيران ولبنان:

مثل معظم العلاقات العربية الإيرانية، لم تشهد العلاقات بين لبنان وإيران وتيرة واحدة. السمة الأبرز لهذه العلاقات أنها بدأت بعد انتصار الثورة بشكل رسمي مع لبنان. أي مع حكومته ومع المسئولين كافة. وكانت استمرارًا لتلك العلاقات قبل انتصار الثورة. أي أن الثورة لم تغير في علاقاتها الرسمية مع لبنان.

الحدثان الاستراتيجيان المهمان اللذان سيغيران في طبيعة العلاقات بين لبنان وإيران لنحو عقد من الزمن أي منذ بداية الثمانينيات إلى بداية التسعينيات، هما:

» الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988).

» الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

الحدث الأول: جعل أولويات إيران هي الصمود في هذه الحرب والدفاع عن نفسها. وتراجعت وساءت بسبب هذه الحرب علاقات إيران مع معظم

الدول العربية، لوقوفها إلى جانب العراق ودعمها له بالوسائل كافة في هذه الحرب. وكان من الطبيعي ألا تهتم إيران كثيرًا بتطوير علاقاتها الرسمية مع لبنان لغياب أي دور لها في هذه الحرب على أي مستوى من المستويات. كما كان لبنان في هذه المرحلة لا يزال يعيش مخاض الحرب الأهلية. وكانت مؤسساته الرسمية أصلًا في حالة من الضعف والإنهاك.

الحدث الثاني: أي الاجتياح الإسرائيلي للبنان. قلب هذ الحدث المعادلات اللبنانية الداخلية رأسًا على عقب. فقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واحتل الإسرائيليون العاصمة بيروت. لكن على مستوى آخر شجعت إيران وأفتى قائد الثورة الإمام الخميني بتشكيل مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. بعد هذا التاريخ 1982 ستتركز علاقات إيران مع القوى غير الرسمية في لبنان- أي القوى المناهضة للاحتلال- من حزب الله الذي تأسس حديثًا كحركة مقاومة إلى الأحزاب اللبنانية الأخرى التي ستستقبلها طهران في زيارات عدة. كما سيستقبل مسئولو هذه الأحزاب والمنظمات في لبنان المسئولين الإيرانيين الذين سيأتون إلى لبنان. في هذه المرحلة كانت الدولة هي الطرف الأقل تأثيرًا وفاعلية. ومع اتفاق 17 مايو/ أيار ستقف إيران إلى جانب القوى المناهضة لهذا الاتفاق. ما سيؤدي إلى قطع العلاقات الرسمية معها.

تزامن اتفاق الطائف في لبنان مع توقف الحرب العراقية - الإيرانية. وتوّج هذا الاتفاق نهاية الحرب الأهلية، وبداية مسار جديد في العلاقات الإيرانية - اللبنانية. فبعد هذا الاتفاق ستصبح علاقات إيران أكثر وضوحًا و«ثباتًا» مع لبنان الرسمي. وسيوقّع لبنان عشرات الاتفاقيات مع طهران في

المجالات كافة. لكن إيران ستحتفظ بعلاقاتها مع القوى والأحزاب اللبنانية، وفي مقدمتها حزب الله على مستوى الدعم بأشكاله كافة. خصوصًا وأن «الاحتلال الإسرائيلي كان لايزال مستمرًا» لجزء مهم من الأراضي اللبنانية. وستحافظ العلاقات اللبنانية الإيرانية على المستوى نفسه من الاستقرار حتى اغتيال الرئيس الحريري عام 2005، لتتخذ السلطة في لبنان بعد الانقسام الذي حل بها مواقف متشددة من إيران تتهمها بالتدخل في شئونه، وبالرغبة في الهيمنة على المنطقة. وما تنبغي الإشارة إليه هنا أن تلك المواقف كانت تنسجم في تلك الفترة مع مواقف «دول الاعتدال العربي» من إيران. وكانت تلك الدول تدعم فريق السلطة الحاكم (قوى الرابع عشر من آذار).

عادت العلاقات اللبنانية الإيرانية إلى الاستقرار مجددًا بعد عودة التفاهم السوري اللبناني في عام 2010. وبعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، ما سيسمح بزيارات متبادلة للمسئولين في كلا البلدين وبتوقيع اتفاقيات في مجالات الطاقة والنفط والسياحة والثقافة والتعليم وسواها.

2 - إيران والإخوان وحماس والجهاد

الطبيعة الجغرافية لفلسطين جعلت هناك أنواعًا من الانقسامات المختلفة، كان من بين هذه الانقسامات الانقسام الجغرافي وهو ناتج أساسي من نواتج الاحتلال الإسرائيلي؛ غير أن الشعب الفلسطيني زاده بثقافته العشائرية فأصبح يطلق أهل غزة على أهل الضفة «ضفَّاويَّة» وسكان رام الله من الفلسطينيين «فلسطينيو 48»، وأطلق الآخرون على أهل غزة «الغَزَازْوَة» وتبادل كلا الطرفين التهم للآخر والنِّكات عليه، ثم جاء الانقسام الآخر وهو أن يصف الفلسطيني الذي هاجر من أرضه بـ«اللاجئ» وغير المهاجر

بـ«المواطن». وهناك انقسام العشائر فكان هناك البدوي والفلاح والمدني، وكل فئة من هذه الفئات لا تقبل أن تزوج الفئة الأخرى أو تتخالط أنسابها، ودائمًا ما كانت تهب هذه النزاعات فتحصد الأرواح. ولكن هل هناك انقسام مذهبي؟

بعد الانقسامات الكثيرة بين فتح وحماس أصبح هناك استقطابٌ كبيرٌ من دول عربية وغير عربية لكنها إسلامية للشارع الفلسطيني في غزة، وكلٌّ له أهدافه ومآربه، ولكن إيران هي الدولة التي كانت أكثر تأثيرًا على الصعيد المذهبي، فقد استطاعت استمالة البعض إلى مذهبها الشيعي، كان من أبرز هؤلاء الشيخ محمود جودة الذي أسس بداية حياته السياسية تنظيم التكفير والهجرة في فلسطين، وبعد الانقسام تلون إلى مذهب الشيعة ويُطلق عليه في غزة مذهب «آل البيت». جودة دائمًا ما يؤكد للمقربين منه أنه لا اختلاف بين معتقده وبين معتقد الشيعة في إيران ولبنان والعراق إلا في بعض الأمور البسيطة، مشبهًا هذا الخلاف بخلاف الطوائف السنية بعضها البعض، ونافيًا أن يكون فكره يكفر المذاهب الأخرى التي منها مذهب السنة على الأخص. ويردد إن المستقبل للشيعة وأن حزب الله هو من سيحرر فلسطين ولن يكون للسنة دور في هذا النصر.

أما عن أماكن المد الشيعى في غزة فهى تتمركز في منطقة رفح الفلسطينية. فقد استطاع بعض من دخلوا في المذهب الشيعى مؤخرًا بناء عدة مساجد تخدم أفكارهم ومبادئ مذهبهم، حتى أصبحت رفح مقر نزاع بين الجماعات المتشيعة حديثا وبين الجماعات السلفية، غير أن الجماعات السلفية لاقت دعمًا كبيرًا من حلفائها السلفيين في سيناء ومُدَّت بالمال والسلاح وربما أحيانًا

بالرجال، وبدأت السلفية بكتابة شعارات مندِّدة بانتشار التشيع في غزة وتهدد بهدم المساجد التي بناها الشيعة بل وتهدد بإراقة دم كل من يتبع هذا الفكر، ولأن حماس كانت تتلقى دعمها الكامل من إيران فهي لم تستطع أن تحارب مد الشيعة في رفح؛ فساندت الجماعات السلفية في التدريب والتطوير والتفكير ليكونوا في واجهة الأحداث بالنيابة عنها .

وقامت الجماعات السلفية بالهجوم عليهم وقتلت عددًا من قادة الجماعة الشيعية بتحريض من حماس، وقامت بهدم مسجد للشيعة في منطقة «النزهة» برفح وهو مسجد الإمام عليّ (كرم الله وجهه)، ومع كثرة الهجمات والتحريض الشعبي الكبير ضدهم وبعد مقتل العشرات من المتشيعين، بدءوا في العمل بشكل سري واجتماعاتهم برفح في منازل بعيدة عن الأعين .

على الرغم من أن إيران تدخلت لدى حماس عدة مرات لتخفيف الضغط عنهم؛ فكانت حماس تفرج عنهم ثم تعود فتعتقلهم مرة أخرى .

ومن أهم مساجد الشيعة بغزة مسجد على بن طالب بالنزهة برفح، ومسجد النور بمنطقة تل السلطان برفح ومسجد الهداية ببيت لاهيا. والجميع يعلمون أن هناك تشيُّعًا في غزة، خصوصًا أن إيران لها العديد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة في غزة وهي تسيطر على كثير من الأقلام والكُتَّاب والمفكرين، كما أن هناك من ربط بين حركة حماس وبين الجماعات السلفية في رفح في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبين حكومة حماس التي أدت لمقتل العشرات من السلفيين؛ على رأسهم الشيخ عبد اللطيف موسى وبين انتشار ظاهرة التشيع؛ فحماس عملت على تقوية الفكر السلفي ليحارب انتشار وتمدد الفكر الشيعي لكن الفكر السلفي خرج عن سيطرة

الحركة وبدأ يعمل على الحرب المباشرة مع الحركة بل والتفكير في السيطرة على القطاع وتحويله إلى إمارة إسلامية وهو ما ترفضه حماس، ومع تعاظم قوة التيار السلفي وزيادة عدائيته لحماس وتكفيره لعناصرها لم يكن أمام حماس سوى قتال هذه الجماعات؛ وبالتالي تحقق من ناحية ردعًا للمتشيعين ومن ناحية أخرى توقف خطرًا حقيقيًّا على وجودها.

عبد اللطيف القانوع الناطق باسم حركة حماس في شمال غزة نفي أن يكون هناك حركة تشيع في غزة من الأساس، أو تكون الحركة قامت بحرب خفية مع الجماعات المتشيِّعة أو حالفت مذهبًا على مذهب، معبرًا عن اعتقاده أن الفلسطينيين أوعى من الانجرار وراء مذاهب الهدف من انتشارها سياسي بحت، بل إن الشعب الفلسطيني عقلاني تمامًا.

واعتبر القانوع أن الخلافات الشديدة بين حماس والسلفية قبل أعوام والتي أدت لمقتل العشرات منهم، ومن بينهم الشيخ المعروف عبد اللطيف موسى، ترجع لأن الجماعة أعلنت تشكيل إمارة إسلامية في رفح وأن حرب حماس عليها جاء تنفيذًا لقول الرسول «صلى الله عليه وسلم»: «إذا جاءكم من يريد أن يشق عصاكم فاقتلوه».

ومن أكثر الحركات التى عُرف عنها بشكل واضح التشيع هى حركة الجهاد الإسلامي، وأصبح معروفًا لدى الأوساط الفلسطينية كلها أن هناك انقسامًا شديدًا في أوساط حركة الجهاد الإسلامي، فقادة كثيرون ممن أرسلتهم الحركة لإيران لينالوا التدريب العسكري والثقافي وتلقِّي المال لدعم الحركة تحولوا من المذهب السُّني للمذهب الشيعي، ولم تعارض الحركة هذا التوجه لدى قادتها لكنها فضلت أن يبقى توجهًا سريًا، غير أن قادتها اعتلوا المنابر ونادوا

في الخطب للولاء لمذهب التشيع مما أحرج الجهاد الإسلامي وقلل رصيدها الشعبي؛ مما دعا القادة لاتخاذ موقف بطرد هؤلاء من الحركة.

وأبرز قادة الجهاد الذين تحولوا للفكر الشيعي هو عبد الله الشامي مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في غزة والذي يخطب في مسجد بحي الزيتون، يتبع له شخصيًّا ولا يزال يصر على أنه أحد أبرز قادة الجهاد الإسلامي رغم أن الجهاد الإسلامي ترفض توصيفه على هذا الأساس، ولا زال الشامي يدعو في مسجده للتشيع رغم ضغط حماس عليه، ضغطًا مفعمًا بالحرج فالشامي كان رفيقا لقادة حماس في السجون والمعتقلات الصهيونية وكثير منهم يعرفه معرفة شخصية.

كذلك يأتي دور هشام سالم رئيس جمعية «الباقيات الصالحات» الذي أثر في مجموعة كبيرة من الشباب وكون مجموعة شيعية كبيرة هاجمتها حماس عدة مرات واعتقلتها كاملة، وكان من ضمن من اعتقلت هشام سالم الذي أصبح أخيرًا ومن شدة الضغط الحمساوي يتخفي ولا يظهر كثيرًا ويعقد اجتماعاته بشكل سري جدًّا. وقد قاموا بإحياء ذكرى قيام الثورة الإسلامية عدة مرات في رفح الفلسطينية . واعتادت حركة الجهاد الإسلامي أن تطرد أعضاءها المتشيعين كما فعلت مع الشهيد من دير البلح «أبو حسنين» الذي اعتنق الفكر الشيعي فنفته الحركة من صفوفها، ثم حين استُشهد أعلنت أنه أحد قادتها وأقامت له العديد من حفلات التأبين!

أما المفاجأة الكبرى فكانت من ناحية إيران، فهي بعد أن رأت موقف حماس المناوئ لها في سوريا بدأت تبحث عن بديل لحماس في فلسطين، لكن ضعف الجهاد الإسلامي وتشتُّته أعجزها أن تجعل منه بديلا، لكنها في

الوقت الحالي حاولت أن تؤسس بنفسها فصيلًا مقاومًا ضاغطًا على إسرائيل شبيهًا بحزب الله. ولكن يقظة الاستخبارات المصرية أجهضت هذا الفيلق قبل استكماله. لكن هذا لايعني أن الفكرة انتهت ولكنهم مازالوا يبحثون عن كيفية تنفيذها؛ وخاصة في رفح الفلسطينية بعدما تجمع فيها مئات من المتشيعين والذين بدءُوا في الإعداد لحسينية.

الحذر المصري الاستخباراتي الذي يرفض أن يكون على الحدود معه قوة تتبع لدولة أخرى قد تعاديه في حال اختلف مع هذه الدولة، هو أحد الأسباب القوية التي تؤجل ابتكار هذا البديل.

ونأتي للمشروع الأخطر والتحالف الخطر وهو ما بين إيران وجماعة الإخوان المسلمين. فالعلاقات الإخوانية الإيرانية قديمة، ترجع بداياتها إلى العام 1938 وحتى الآن، حيث قام عام 1938 السيد روح الله مصطفى الموسوي الخميني، بزيارة المقر العام لجماعة الإخوان، وتم لقاء خاصّ بين المرشد الأول للجماعة حسن البنّا والسيد روح الله مصطفى الخميني، الذي أصبح فيما بعد الإمام آية الله الخميني مفجر الثورة الإيرانية.

وعندما تبنى الأزهر الشريف سياسة التقريب بين المذاهب، زار رجل الدين الإيراني محمد تقي القمي مصر، والتقى حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان، وشارك الرّجلان في اجتماعات التقريب بين المذاهب.

كما زار «نواب صفوي»، مؤسس الحركة الشيعية الثوريَّة «فدائيان إسلام» المناوئة لحكم الشاه آنذاك- مصر بدعوة من الإخوان المسلمين.

منذ أن تكوَّنت الجماعة سعت للتقريب بين المذاهب الإسلامية والتي

أسهم فيها الإمام البنّا والإمام القمي- والتعاون قائم بين الإخوان المسلمين والشيعة، وقد أدّى ذلك إلى زيارة الإمام نواب صفوي سنة 1954 للقاهرة، ثم قال: «ولا غرو في ذلك فمناهج الجماعتين تُؤدِّي إلى هذا التعاون». وقد قوبل نواب صفوي بترحاب وحماس شديدين من قِبل الإخوان، الذين أرادوا توطيد علاقتهم بهذه الحركة الشيعية الإيرانية المناهضة للشاه في تلك الفترة.

وقد استمرت العلاقات جيدة بين الجانبين طول حكم الشاه، وعقب ثورة الخميني كان الإخوان أول المؤيدين لها؛ ما أتاح فرصة لقبول ظهور جماعة الإخوان في إيران- بدأ مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران ووصول رجال آية الله الخميني المتأثر بأفكار الإمام حسن البنا وسيد قطب إلى سُدَّة الحكم؛ مما جعل طهران تشكل دعمًا قويًا لجماعة الإخوان.

وبين الإخوان ونظام رجال الدين الحاكم بإيران العديد من القواسم المشتركة، في مقدمته التنظيم والكفاح السياسي، وهو الطريق إلى إعادة إحياء الأصل الإسلامي وبنائه من جديد، والنظرة إلى الحضارة الغربية بصفتها حضارة متقدمة ماديًا ومتخلفة روحيًا، وأن الإسلام هو صاحب رسالة عالمية ومؤهل لقيادة العالم.

التأسيس والنشأة

أدت العلاقات الوثيقة بين تنظيم الإخوان والنظام الحاكم عقب قيام الثورة الإسلامية إلى تأسيس جماعة الدعوة والإصلاح في إيران، والتي تمثل الإخوان المسلمين في بلاد فارس بداية انتصار الثورة عام 1979.

وتأسس فرع الجماعة على يد مجموعةٍ من الدعاة المتأثرين بالثورة الإسلامية

في إيران، في أوساط أهل السنة والجماعة، وعلى رأسهم الشيخ ناصر سبحاني والراحل الشيخ أحمد مفتي زاده، فقد أعدمت المخابرات الإيرانية الأول عام 1990، فيما قُتل الثاني مسمومًا في 1993م، بعد إطلاق سراحه من السجون الإيرانية، الذي قضى فيها نحو عشر سنوات.

ويصل عدد فروع الجماعة إلى 12 محافظة بإيران أغلبها محافظات سُنية، وتمارس نشاطاتها بشكل شبه رسمي ملتزمة بمنهج الوسطية، بعيدة عن التطرف وإثارة الخلافات بين المسلمين.

المنهج الفكري

- الاعتقاد بعالمية رسالة التوحيد.
- الاعتقاد بأن الإسلام هو الطريق الوحيد للحياة السعيدة.
- الاعتقاد بأن الإسلام يضمن حقوق الإنسان والحريات عامة.
- الاعتقاد بتعدد الآراء وتعدد الأحزاب على أساس حرية الفكر والتعبير في الإسلام.
- الاعتقاد بمبدأ الشورى والالتزام برأي الجماعة.
- الاعتقاد بوحدة الأمة الإسلامية والوفاق الوطني ومراعاة حقوق الأقليات.
- الإيمان بالاعتدال والوسطية في الفكر والعمل ونبذ التطرف والعنف.
- الإيمان بضرورة العمل الجماعي والتأكيد على مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأهداف

» حماية الحقوق والحريات الدينية والمذهبية والقومية.

» حماية الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية والسعي لتحقيقها.

» العمل من أجل التطور السياسي والثقافي والاقتصادي، ومحاربة الفقر والحرمان.

» العمل من أجل الاستقرار وتأكيد الشرعية في المجتمع.

» العمل من أجل ترسيخ العلاقات القائمة على الديمقراطية مع جميع الأحزاب والحركات والتنظيمات، بهدف التعاون والمشاركة المدنية.

» الاهتمام بالمساجد والمدارس الدينية وحماية المؤسسات الثقافية والتعليمية.

» العمل من أجل المحافظة على حقوق المرأة الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

» العمل من أجل الارتقاء والنمو الفكري والجسدي والأخلاقي للأطفال والناشئين والشباب.

» العمل من أجل المحافظة على رءوس الأموال الوطنية.

يُعد إخوان إيران من مواطني الجمهورية الإسلامية، ويعدُّون أنفسهم ملتزمين بالدستور الإيراني، وينشطون في إطار قوانين البلاد، آخذين في الاعتبار الخطوط الحمراء والحساسيات والنقاط الدقيقة لاستمرار وديمومة حياتهم التنظيمية.

جماعة الإخوان وعلاقتها بالنظام الإيراني

عقب وصول آية الله الخُميني إلى عرش إيران، عقب نجاح الثورة الإسلامية- بادرت أمانة سر التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، إلى الاتصال بالمسئولين الإيرانيين؛ بغية تشكيل وفد من الإخوان لزيارة إيران، للتهنئة بالثورة وتدارُس سبل التعاون المشترك.

وبالفعل، عينت إيران ضابطًا، للاتصال بالتنظيم الدولي للإخوان في لوجانو/ سويسرا، بتاريخ 14 مايو 1989؛ لدراسة القرارات السريعة، ومنها تشكيل وفد من الإخوان لزيارة إيران وتقديم التهاني بمناسبة نجاح الثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه، وفعلًا تمت الزيارة عقب وصول الخميني إلى طهران بعدة أسابيع برئاسة يوسف ندا، القطب الإخواني الكبير والمشرف وقتها على أموال الجماعة وعلى قسم الاتصال بالعالم الخارجي.

وصدر كُتيِّب عن الثورة الإيرانية لإبراز الإيجابيات الصادرة عن الثورة وقياداتها من أقوال ومواقف، وأحد البيانات الصادرة عن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين يصف الإمام الخميني بأنه «فخر المسلمين»، ولا ننسى- أيضًا- ذلك الموقف الذي وقفته جماعة الإخوان المسلمين في مصر ضد استقبال الشاه المخلوع، وإقامتها نُصُبًا تذكاريًّا للشهداء الإيرانيين الذين سقطوا برصاص قوات الأمن والجيش إبان الثورة.

وبناء صلات تنظيمية مع حركة الطلبة المسلمين في إيران، عن طريق الاتحاد العالمي للطلبة المسلمين وتنشيط عملية الترجمة من وإلى الفارسية، خاصة فيما يتعلق بكتابات الإخوان المسلمين.

عمر التلمساني

كتب عمر التلمساني، مرشد الإخوان الأسبق في مجلة «الدعوة» المصرية عام 1985 قائلًا: «إن التقريب بين المذهب السني والمذهب الشيعي يُعد الآن مهمة مُلحَّة للفقهاء»، وأضاف: «إن الاتصالات بين الإخوان المسلمين ورجال الدين الإيرانيين لم يكن الهدف منها أن يعتنق الشيعيون المذهب السني، ولكن الهدف الأساسي الالتزام برسالة الإسلام في توحيد الفرق الإسلامية والتقريب بينها قدر المستطاع».

وهناك نقاط كان التعاون فيها بين الإخوان وإيران أكثر وضوحًا وانفتاحًا، ففي عام 1988 – على سبيل المثال– وافق الإيرانيون، بناء على طلب من الشيخ محمد الغزالي، على الإفراج من جانب واحد عن جميع السجناء المصريين الذين حاربوا مع الجيش العراقي ضد إيران.

محمد مهدي عاكف

في 28 يناير 1982، صرح المرشد العام السابق للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف، في مقابلة له مع وكالة الأنباء الإيرانية– بأن الإخوان المسلمين يؤيدون أفكار ومفاهيم الجمهورية الإسلامية، وأضاف أن أفكار آية الله الخميني خصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، هي امتداد لتوجه الإخوان نحو مكافحة الاحتلال.

وامتدت علاقتهم في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، حيث اتفق الطرفان في معاداتهما لنظام مبارك، ووصفه بأنه حليف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكذلك رفضهما اتفاقية السلام مع إسرائيل، ودعم إيران لحركة حماس فرع الإخوان في قطاع غزة.

وعقب 25 يناير ازداد التقارب الفعلي بين جماعة الإخوان وإيران، من خلال توجيه آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران تحية إلى ثوار التحرير، واصفًا إياهم بأنهم أبناء حسن البنَّا، وهي إشارة صريحة وقوية إلى طبيعة العلاقة بين أبناء البنا وأبناء الخميني.

واعتبر الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني الأسبق والمستشار الأعلى لمرشد النظام الإيراني علي خامنئي، أن الإخوان المسلمين هم الأقرب إلى طهران بين المجموعات الإسلامية كافة.

وقال: «نحن والإخوان أصدقاء، ونقوم بدعمهم، وهم الأقرب إلينا عقائديًا بين جميع الجماعات الإسلامية».

وكانت إيران أول المهنئين بفوز الدكتور محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر، وقد كانت هناك خطب عديدة في صلاة الجمعة بإيران، وأغلبها تعبر عن موقف رسمي دعا المصريين إلى التقارب الإيراني المصري بانتخاب الدكتور مرسي باعتبار ذلك واجبًا دينيًا، لا يُعفى منه أحد.

وعقب وصول الإخوان إلى الحكم، رأى نائب وزير الخارجية الإيراني للشئون العربية حسين أمير عبد اللهيان، بأن طهران تشعر بالارتياح لوصول الإخوان إلى أماكن متقدمة في قيادة بعض الدول العربية، بعد اكتساحهم نتائج الانتخابات البرلمانية، كما حدث في تونس، ومصر، والمغرب.

وعقب ثورة 30 يونيه وسقوط حكم الإخوان، لا زالت وسائل الإعلام الإيرانية تعدُّ ما حدث في مصر انقلابًا على نظام حكم الإخوان!

الهيكل التنظيمي لإخوان إيران

يُعدُّ تأسيس الجماعة عقب الثورة الإيرانية، والتي جاءت نتيجة للعديد من المشاورات لعلماء أهل السنة بتشكيل جماعة الدعوة والإصلاح، لتحقيق طموحاتهم في العمل العام.

ووفقًا للمادة 6 من النظام السياسي لجماعة إخوان إيران، تتكون أركان الجماعة من: المؤتمر العام، الشورى المركزي، والمراقب العام، الهيئة التنفيذية المركزية، اللجنة الإدارية، وهيئة الرقابة والتحكيم.

ويبلغ أعضاء «الشورى المركزي» 11 عضوًا أصليًا و3 احتياطيين، ويتم اختيارهم بالتصويت الخفي، ويجب أن يحصلوا على ثلث أصوات أعضاء المؤتمر العام، ومدته القانونية 4 سنوات وفقًا للتقويم الإيراني.

مرشد الإخوان في إيران

ومن أهم صلاحيات الشورى العام وفقًا للمادة 17 من النظام الأساسي، اختيار المراقب العام والمسئول الإداري حسب الأكثرية النسبية للأصوات في أول اجتماع لها، توجيه الدعوة إلى الأعضاء وإقامة المؤتمر العام حسب النظام الأساسي، إعداد القوانين والنظم الداخلية والمصادقة عليها، وتبليغها إلى الجهات المعنية للتنفيذ، تأسيس لجان الجماعة ومؤسساتها حسب الحاجة أو حل أي منها، التخطيط للجان الجماعة ومؤسساتها، التخطيط للقضايا المالية والمصادقة على الميزانية السنوية المقترحة، إقامة الدعوى والقيام بالرد على الدعاوى المتعلقة بالشخصيات الحقيقية أو الاعتبارية ضد الجماعة عند جميع الجهات ذات الصلاحية، تقديم مندوبي الجماعة في المحافل

السياسية والثقافية والعلمية، تقديم مُسوَّدة «ميثاق المبادئ والقيم» و«النظام الأساسي» واستراتيجيات الجماعة إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها، الموافقة على المرشحين المقدمين من قِبل الأمين العام لترؤُّسهم الهيئات التنفيذية في المحافظات أو اللجان والمؤسسات المركزية أو رفضهم، إعداد وكتابة تقارير عن نشاطات الجماعة لتقديمها إلى المؤتمر العام، تقييم نشاطات الجماعة ومعرفة مَواطِن الخطر والخلل فيها، اتخاذ المواقف الفكرية والسياسية للجماعة، اتخاذ القرار بشأن أي نوع من أنواع الائتلاف أو التعاون مع الأحزاب أو الجماعات أو الفئات، وتأسيس اللجنة الإدارية للجماعة.

هذا وتأتي أهم شروط العضوية بالجماعة بأن يكون العضو إيراني الجنسية، دفع حق العضوية بمقدار 2 ٪ من معدل الدخل الفردي شهريًا، الالتزام بحقوق الأخوَّة الإيمانية وواجباتها، اجتياز المراحل التربوية، وليست له عضوية في الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى.

أعضاء الشورى المركزي

يتكون الشورى المركزي لإخوان إيران من 10 أعضاء من مختلف المحافظات الإيرانية، وخاصة في محافظة كرمنشاه، وكردستان إيران.

والجماعة تنتشر في إيران بشكل عام وخاصة بمناطق السُّنة، ومقر الجماعة بالعاصمة طهران، كما أن لها فروعًا في مختلف المحافظات، أهمها كرمنشاه، والتي تُعد ثقل جماعة الإخوان، وكردستان إيران، وخراسان، وفارس، وشيراز، وللجماعة تواجد ضعيف في إقليم سيستان بلوشستان شرق إيران، والذي غلب عليه الفكر السلفي.

وأصبحت الجماعة تضم مختلف شرائح المجتمع، كعلماء الدين، أساتذة الجامعات، المفكرين، المعلّمين، طلاب الجامعات، طلبة المدارس الشرعية الأهلية، السوقة، العمال، وغيرهم، ولها نشاط اجتماعي وثقافي كبير بين أهل السنة في إيران، بالإضافة إلى علاقاتها مع باقي المؤسسات والهيئات الحكومية والأهلية.

ومثل سياسة الإخوان الأم في مصر، والحرص على التواجد بالجامعات والنقابات المهنية، يوجد العديد من أعضاء جماعة الإخوان كأعضاء تدريس ببعض الجامعات الإيرانية، بالإضافة إلى تواجدهم في النقابات المهنية والعمالية.

وتدعم الجماعة مشروع التنمية السياسية، سعيًا لإيجاد مناخ يتيح للمواطنين الدخولَ في عملية المشاركة والمنافسة السياسية، واتخاذ خطوات لتحقيق التقارب بين أتباع المذاهب الإسلامية.

ويتشكل «الشورى المركزي» لجماعة الإخوان من المراقب العام لجماعة الإخوان بإيران، «المرشد» عبد الرحمن بيراني، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة طهران، ويدرس القانون بجامعة الخرطوم، وانتُخب بيراني في المؤتمرين: الأول والثاني للجماعة اللذين عُقدا في (2001م- 2006م)، أمينًا عامًا لجماعة الدعوة والإصلاح في إيران.

وأعضاء الشورى المركزي هم:

» سعيد صديقي عبد الهادي، نائب المراقب العام ومسئول لجنة

التربية والتعليم بالشورى، من مواليد 1968، محافظة فارس جنوب إيران، ويقيم حاليًا بمدينة شيراز، وهو حاصل على الماجستير في العلوم السياسية.

» محمد علي نور، عضو الشورى المركزي ومسئول اللجنة الاجتماعية، من مواليد 1959 محافظة سيستان بلوشستان، شرق إيران، ويقيم حاليًا في محافظة خراسان، وهو حاصل على بكالوريوس في الفيزياء، ويعمل في قطاع الثروة المعدنية.

» الستار آن بور أحمد، عضو الشورى المركزي، ومسئول لجنة التخطيط السابق بالجماعة وعضو لجنة التعليم حاليًا، من مواليد 1974 محافظة كرمنشاه، وحاصل على دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، ويعمل أستاذًا جامعيًا، وهو مسئول الجماعة بالمحافظة.

» محمد رسول أبو المحمدي كريم، عضو الشورى المركزي وعضو اللجنة الاجتماعية، من مواليد 1972 من كردستان إيران، وحاصل على لقب أستاذ علوم الشريعة «الفقه الشافعي»، ويعمل كإمام وخطيب بمحافظة كردستان، ولديه نشاطات تجارية بكردستان.

» مصطفى أربابي حسام الدين، عضو الشورى المركزي وعضو اللجنة الإدارية، من مواليد 1951 محافظة خراسان رضوي، يعمل مأذونًا شرعيًا وخطيبًا، وترجم حياة الإمام حسن البنا، وكتاب رسائل الإمام حسن البنا إلى الفارسية.

» الدكتور مقداد بير صاحب محمد سعيد، مسئول اللجنة الإدارية

بالشورى المركزي، من مواليد 1966 محافظة كرمنشاه، أستاذ بكلية العلوم الطبية بجامعة كرمنشاه، والمسئول الأسبق عن اللجنة الطلابية.

» حسين تباش ملا حسين، عضو الشورى المركزي، عضو اللجنة الاجتماعية وأمين التنظيم بمدينة أروميه، من مواليد 1967 مدينة أروميه بمحافظة أذربيجان الغربية، دراسات علوم الشريعة، ويعمل مأذونًا شرعيًا وإمامًا وخطيب مسجد خاتم النبيين بالمدينة.

» يوسف جمال أحمد، عضو الشورى المركزي، ومسئول التنظيم ببندر عباس، من مواليد 1974 بمدينة بندر عباس بمحافظة هرمزكان، أستاذ الفقه والشريعة، درس علوم أصول الفقه والشريعة بأحد المعاهد الدينية بمدينة بندر عباس جنوب إيران على الخليج العربي.

» كشف الدين محمديان هلال، عضو الشورى المركزي، مواليد 1960 محافظة كيلان، وهو مسئول التنظيم السابق بالمحافظة، وعضو مجلس محلي بالمحافظة.

» داود كل بك عضو الشورى المركزي، سكرتير اللجنة الاجتماعية، من مواليد 1980 بمحافظة سيستان بلوشستان، ويعمل في مجال الترجمة وترجم أكثر من 110 كتب.

وأما عن الرسالة التي تتبناها الجماعة، فإنها تعمل على الاستفادة من العلوم والتقنيات الحديثة في صناعة مستقبل أفضل، وتلتزم بالاعتدال والوسطية في

الفكر والعمل وإقامة العلاقات مع سائر الأحزاب والجمعيات والتعامل الديمقراطي معها.

وترى الجماعة أيضًا أن من أهم واجباتها السعي نحو رفع المستوى الصحي للمجتمع، والحفاظ على البيئة والاهتمام الجاد بحقوق الأعضاء كثروة إنسانية، والعمل على ارتقاء قدراتهم من خلال التعليم المستمر.

علاقات المَدّ والجَزْر بين إخوان إيران والنظام الحاكم

تُعدُّ جماعة الإخوان في إيران من أكثر الجماعات السُّنية التي تتمتع بحركة داخل المجتمع الإيراني، ولها علاقات واسعة مع النظام الحاكم هناك، حيث العلاقة الوثيقة بقيادات الحرس الثوري، والأجهزة الأمنية الإيرانية في التنسيق عند مواجهة التكفيريين والمتشددين من أهل السنة.

وقد وقف مؤسسو جماعة الإخوان بإيران ضد الشاه رضا بهلوي، وقام ناصر سبحاني والعلامة أحمد مفتي زاده، بالتأييد والمشاركة في الثورة عام 1979، وكان من ضمنهم قادة الإخوان أيضًا إبراهيم مردوخي، وهو من الدعاة البارزين للجماعة في إيران.

وقد أسهم العلامة أحمد مفتي زاده، عقب تأسيس التحالف في جمع أغلب أهل السنة في إيران من الكرد والبلوش والتركمان، ونادى بتأسيس الدولة الإسلامية؛ لذلك كانت له إسهاماته بهذا التحالف في الثورة على الحكم الإمبراطوري الشاهنشاهي، وكرس جهوده لدعم الثورة بتوعية أهل السُّنة والنهوض بهم؛ لمسايرة إخوانهم الشيعة في وجه الدكتاتورية الملكية، وعلى الرغم من الأخطار التي كانت تلاحقه من قِبل جهاز «السافاك» جهاز المخابرات الملكي، فإنه أصر على المضي في طريقه وإسقاط النظام، بعدما تم

التواصل مع رجل آية الله الخميني، ووعده بإعطاء حكم ذاتي لأكراد إيران، وقدم مفتي زاده وأهل السنة ومعهم جماعة الإخوان التي بدأت تتأسس حديثًا- إسهامًا فعالًا في الثورة الإسلامية، وقدموا في سبيل ذلك قافلة من الشهداء من خيرة أبنائهم، وقد وقف هذا التجمع موقف المعارض من العمليات العسكرية للتنظيمات الكردية الأخرى ذات الميول الانفصالية، كما كان أحمد مفتي زاده عضوًا في مجلس الثورة ومجلس الشورى الإسلامي في إيران.

وعقب تنصُّل قيادات الثورة الإسلامية في إيران من وعودهم لأهل السنة، وفي مقدمتهم مؤسس الجماعة ناصر سبحاني والعلامة أحمد مفتي زاده، بحكم ذاتي لأكراد إيران وتحسن أوضاع الأقليات، وخاصة أهل السنة- انقلب الخميني ومجلس ثورته على «سبحاني ومفتي زاده»، فقد أعدمت المخابرات الإيرانية الأول عام 1990، فيما قُتل الثاني مسمومًا في عام 1993م بعد إطلاق المخابرات الإيرانية سراحه من السجن، الذي قضى فيه نحو عشر سنوات، ولكن الأمر تغير مع وصول المرشد الحالي للجماعة في إيران عبد الرحمن بيراني، فقد تغيرت العلاقة بين الجماعة والنظام الإيراني من علاقات شبه عدائية إلى علاقة احتواء وتقارب بين الجانبين، حيث التصقت الجماعة بالتيار الإصلاحي وعقدت تحالفًا مع «منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية»، إحدى أبرز تنظيمات ما يسمى بالتيار الإصلاحي.

وقد التقى المراقب العام لإخوان إيران 29 أكتوبر 2013 على رأس وفد إخواني من أعضاء الشورى المركزي- حجة الإسلام علي يونسي مساعد رئيس الجمهورية حسن روحاني، في شئون القوميات والأقليات الدينية والمذهبية.

وأكد عبد الرحمن بيراني، خلال اللقاء على أن مطلب الجماعة إنما يتحقق بتحقق مطالب المجتمع الإيراني وأهل السنة وبقية الأقليات على وجه الخصوص، وأن الجماعة ليس لها مطالب تختص بها.

ونبه أيضًا على أن من حق أهل السنة أن يحصلوا على مناصب بمستوى الوزارات والسفارات والمحافظات، ولكن الأهم من التصدي للمسئوليات هو تغيير الرؤية إلى أهل السنة والأقليات، وأن يتم توزيع المسئوليات على الأفراد وتوظيفهم بحسب الكفاءات والاختصاصات، وألا تكون الانتماءات المذهبية أو القومية حائلًا دون الحصول على حقوق المُواطَنة المتساوية.

وأعرب عضو المجلس المركزي للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين عن تفاؤله من أن يمهِّد هذا الجو، الذي أصبح يسوده الأمل والاطمئنان، الطريق لتعزيز أواصر الأخوَّة والانسجام والوحدة والتقدم لجميع الناس، ويجب أن نحافظ على هذا الجو التفاؤلي حتى يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية، وفي هذا الصدد من الضروري أن يساعد السيد الرئيس الروحاني والزملاء وجميع أبناء الشعب الإيراني في إنجاح هذا المسار.

وفي ختام اللقاء أكد «بيراني» لمساعد الرئيس حسن روحاني، عن استعداد الجماعة لإسداء أي نوع من المساعدة في سبيل تحقيق المطالب المشار إليها، ويأتي اللقاء كنتيجة للقاءات سابقة، فقد كانت الجماعة متحالفة مع التيار الإصلاحي في الانتخابات البرلمانية السابقة، ودعمت حجة الإسلام حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية.

الإخوان والشارع السنّي الإيراني

مع ازدياد علاقة الإخوان بالسلطات الإيرانية، أصبحت من غير الموثوق بها

في الشارع السني الإيراني، فقد جاء إعلان إخوان إيران رفضهم تصريحات الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، عقب التحذير الذي أطلقه مؤخرًا وبيَّن فيه خطر التمدد السياسي الإيراني في البلدان العربية تحت عباءة التشيع، حيث رأت الجماعة في بيان لها أنه ما كان ينبغي للشيخ القرضاوي طرح مثل هذا الأمر، الذي يدخل في الإطار الخلافي الفكري عبر وسائل الإعلام على حد زعمها، وهو ما أدى إلى تراجع شعبية الجماعة بين الحركة الإسلامية لأهل السنة في إيران.

وهو ما أدى إلى تكوُّن حركة «جند الله»، وهي الحركة التي تتبع إيديولوجية الكفاح المسلح لاستقلال إقليم «سيستان بلوشستان» عن إيران وتصنيفها السلطات الإيرانية كحركة إرهابية، ما أكسب «جند الله» دور المُدافع عن أهل السنة بمختلف قومياتهم داخليًا وخارجيًا.

ولذلك في محاولة لسحب الإخوان البساط من تحت «جند الله» في الساحة الداخلية، أو في العالم العربي والإسلامي، سرَّب المراقب العام للإخوان بإيران في نوفمبر 2008 خبرًا عن تجميد إخوان المسلمين في إيران عضويتهم في التنظيم الدولي للإخوان، وذلك احتجاجًا على مساندته النظام الإيراني في أكثر من مناسبة.

وأرجع سبب التجميد إلى استياء إخوان إيران الشديد، لمناصرة الإخوان في مصر وقيادات التنظيم الدولي للنظام الإيراني، الذي لا يزال يصر على مطاردة إخوان إيران والتنكيل بهم باعتبارهم جزءًا من السنة في إيران الذين ترفض الحكومة الإيرانية بناء مساجد لهم في طهران، أو مساواتهم بغيرهم من مواطني إيران.

الأمر الذي دعا الرئيس المعزول محمد مرسي، عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان الأم في مصر وقتها، إلى أن يؤكد أنه ليس هناك أي تجميد أو مقاطعة من قِبل الإخوان لتنظيم الجماعة الأم، قائلاً: لم يصلنا أي شيء عن هذه المقاطعة.

وأوضح مرسى أن «إخوان مصر ليس لهم سلطان على أحد من أعضاء التنظيم خارج مصر أو داخلها في أي رأي يراه، فالبيراني ما زال يمارس عمله ونشاطه الفكري في التنظيم، وليست هناك حقيقة لمزاعم تجميد نشاطه كما قيل، بل ويشترك معنا في بعض القضايا الفكرية الخاصة بالشأن الإسلامي العام، ولم يصلنا أي شيء منه يشير إلى استيائه من التنظيم الدولي أو إخوان مصر».

وقد أخذ خبر التجميد حيزًا واسعًا في الإعلام العربي، بينما لم يلتفت إليه أحد في الداخل الإيراني وخاصة أهل السنة، وذلك لعدة أسباب، في مقدمتها علاقة مرشد إخوان إيران بالسلطات الإيرانية، وتمتعهم بميزات على ساحة العمل الاجتماعي والثقافي والسياسي بإيران وهو ما يخالف تصريحاتهم، والسبب الآخر أن جماعة الإخوان دأبت على وجود تنسيق مع السلطات الإيرانية، ومسك العصا من المنتصف؛ لذلك عُرفت بمواقفها المتذبذبة من السياسات الطائفية والعنصرية التي ينتهجها النظام الإيراني ضد أهل السنة.

واعتبار أن الجماعة أصبحت تسير في ركاب المسئولين الإيرانيين، وتبحث عن مصالحها الخاصة، وفقًا لرؤيتها وليس لرؤية أهل السنة في إيران.

إخوان إيران والجماعة الأم في مصر

تُعد جماعة إخوان إيران من أكبر الجماعات الداعمة للجماعة الأم في مصر،

والرافضة ثورة 30 يونيه، وفي اجتماع لمكتب الإرشاد في 19 ديسمبر الماضي، أكد الأمين العام لجماعة الدعوة والإصلاح أن الدكتور محمد مرسي حيكت ضده العراقيل والمؤامرات الداخلية والخارجية؛ لإعاقة تنمية مصر والنهوض بشعبها، لافتًا إلى أن عزل مرسي يمثل تدميرًا للتجربة الديمقراطية.

وتطرّق «بيراني» إلى تصريحات الشيخ راشد الغنوشي المفكر الإسلامي التي قال فيها:«إن عصرنا عصر السماوات المفتوحة، وكنا نحارب خلف القضبان ولكن اليوم نحارب في صناديق الاختيار»، وأضاف: «بعد قيام السلطات المصرية الآن بمصادرة جميع الأموال المنقولة والسائلة وغير المنقولة لقيادات وأعضاء الإخوان المسلمين- تبين أن ملايين من الفقراء والمساكين والمحتاجين كانت تعيلهم هذه الجماعة والمؤسسات المنتمية لها طيلة السنوات الماضية، وهذا يؤكد أن جماعة الإخوان كانت حريصة على تحمُّل مسئولياتها أمام الله وأمام الشعب».

كما أكد أن المستقبل للإسلام وحرية الأمم واستقرار الديمقراطية وزهوق الباطل وزوال المتكبرين المستبدين.

وعلى الرغم من ذلك فقد أكدت الجماعة تأييدها للجماعة الأم في مصر، وتنديدها لعزل محمد مرسي عن رئاسة الجمهورية، واعتباره التفافًا على إرادة الشعب المصري، ووصفته بالانقلاب.

وأكد أن اللجوء للقوة لتغيير موازين القوة والالتفاف على إرادة الشعب المصري لا يمكن تبريره بأي منطق أو حجة، بالتالي فإن جميع أبناء البشر المتحضرين والأحرار يرفضون هذا الانقلاب الغاشم ويندون به.

واتهم إخوان إيران في بيان لهم عقب عزل مرسي، دولًا عربية بالتدخل المالي والسياسي المباشر والمعلن لزعماء الدول العربية الثرية، والضوء الأخضر الغربي لعزل محمد مرسي، وهو ما عَدُّوه كشفًا لزيف القول بوجود تحالف بين الإخوان والولايات المتحدة الأمريكية أقوى من ذي قبل.

كما قام أعضاء الإخوان بقيادة «جليل بهرامي نيا» مسئول الهيئة التنفيذية لجماعة الدعوة والإصلاح، بتنظيم مظاهرات أمام مكتب رعاية المصالح المصرية في طهران، احتجاجًا على ما وصفوه بجرائم النظام الانقلابي في حق الشعب المصري الأعزل.

وقد قدم «جليل بهرامي نيا» شكره للقائمين على تنظيم هذه الوقفة الاحتجاجية الرمزية وجميع المشاركين فيها للتعبير عن دعمهم للحرية والعدالة، معربًا عن أمله في أن يكون هذا الحراك مقدمة واعدة لمواصلة الدعم العام لنشر العدالة والحرية على ضوء الإسلام.

وتابع «بهرامي نيا» قائلًا: جاءت هذه الوقفة من أجل نصرة مناضلين لقَّنوا من خلال طاعاتهم وعباداتهم وصمودهم وحركتهم الرافضة للعنف- درسًا للحاقدين الذين يروجون للإسلاموفوبيا.

وأضاف: «إن هؤلاء المناضلين من أجل الحرية يحملون رسالة تنقذ العباد من عبادة الإنسان إلى عبادة الله»، هذا هو أهم شعار منبثق عن الثقافة التوحيدية، موضحًا بأن المسلمين المحتجين في مصر أحبطوا دعايات الإمبراطورية الإعلامية الغربية، وأياديهم الداخلية ضد الإسلام من خلال إظهار الوجه الحضاري والسمح لهذا الدين الحنيف».

وأكد مسئول الهيئة التنفيذية لجماعة الدعوة والإصلاح في محافظة كرمانشاه على أن من واجب المسلمين تقديم الدعم والعون لإخوانهم المظلومين في مصر ماديًا وإعلاميًا ومعنويًا.

وخاطب «بهرامي نيا» المصريين بقوله: نحن لن نألوا جهدًا في دعمكم ونقدم الغالي والنفيس في سبيل قضيتكم العادلة.

كما خصصت جماعة الإخوان العديد من الأعداد ضمن إصدارها الشهري مجلة «إصلاح» للحديث عن فض اعتصام رابعة، وعزل الرئيس محمد مرسي، ومتابعة مظاهرات أعضاء الإخوان في مصر، حتى إعلانها جماعة إرهابية، في مصر ثم في السعودية.

وكتب في هذا العدد فهمي هويدي، والناشطة اليمنية توكُّل كرمان، والمراقب العام في إيران عبد الرحمن بيراني والدكتور علي قره داغي، عضو اتحاد العلماء المسلمين، ومحمد رضا تاجيك كاتب إيراني محسوب على الإصلاحيين.

مؤسسو الجماعة

ناصر سبحاني المرشد الروحي لإخوان إيران

ولد سبحاني عام 1951 في قرية (دوريسان) التابعة لمدينة (باوه) في كردستان إيران، وبعد إكمال دراسته المتوسطة تحول إلى دراسة العلوم الشرعية ودرس على يد العلماء الكبار في إيران وحصل على الإجازة العلمية.

وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران زار «سبحاني» قادة الثورة وآية الله الخميني عدة مرات، ونقل إليهم مطالب الشعب الكردي.

فالأكراد في إقليم كردستان إيران، وأهل السنة بشكل عام- يتعرضون للتمييز والاضطهاد، فعقب قيام ثورة 1979 لم تحصل المناطق السنية على تراخيص لبناء مساجد، وهي سياسة اتبعها الخميني مع أهل السنة، وكان يقوم بها شاه إيران محمد رضا بهلوي؛ لذلك دفع الداعية ناصر سبحاني إلى مقابلة قادة الثورة لبحث مطالب أهل السنة والأكراد.

ويُعد «سبحاني» واحدًا من كبار قادة جماعة الإخوان في إيران «جماعة الدعوة والإصلاح في إيران»، وهو أحد مؤسسي الجماعة ببلاد فارس، بمعاونة عدد من الدعاة في كردستان العراق وكردستان إيران، وقد أسهم في نشاطات إسلامية كثيرة في إيران.

سافر إلى خارج إيران عدة مرات، منها سفره إلى تركيا عام 1988، حيث شارك في المؤتمر التأسيسي لمنظمة «الرابطة الإسلامية الكردية»، التي عُقدت في إسطنبول والتي يترأسها حتى الآن الدكتور علي محيي الدين القرة داغي.

وعقب الهجوم الكيماوي من قِبل الرئيس العراقي السابق صدام حسين، على قرية «حَلَبْجة»، كتب رسالة مهاجمًا فيها النظام العراقي السابق، والنظام الإيراني الحالي وكذلك حكومة تركيا، في رسالة مسجلة أسماها، «رسالة الآلام من أرض البلايا إلى معشر الأنبياء والمرسلين»، موجهًا شكواه إلى الأنبياء، معبرًا عن أحوال قومه الكارثية ويأسًا من إصلاح البشر.

وجاء في الرسالة: «إليكم حديث شعب طالما نُسيت رحمهم.. يذبح أبناؤهم وتُستحيا نساؤهم، سوم سوء عذاب، أولئكم (الكرد): شعب العلماء المفسرين والمحدثين والفقهاء والنُّساك والأمراء الصالحين، شعب قدم

صدقًا في نصر الله والدفاع عن المستضعفين، وأما الكرد، فإن أرضهم قُطعت خمس قطع؛ احتل قطعة منها الكفر الروسي، ووضعت قطعة أخرى في يد الارتداد الأتاتوركي، واختطف قطعة ثالثة، بل احتفظ بها المكر اليهودي الكسروي، وتركت الاثنتان الباقيتان لعمالتين كان من المقدر لهما أن تئولا فيما بعد إلى فرعون الارتداد البعثي».

فأما أهل القطعة التي في قبضة مَرَدة الروس فإنهم صاروا في دينهم وفي شعبيتهم كالنِّسْي المنسيّ، وأما أهل القطعة التي في براثن الذئب الأتاتوركي، فإن كونهم من الكرد بعد كونهم من أهل الإسلام جعل عذابهم ضعفَيْ عذاب أهل الإسلام من جيرانهم الترك، وأما أهل نصيب المكر الإيراني، فكان هذا النصيب قد اقتُطع من أرض الإسلام.

والرسالة جعلت «ناصر سبحاني» مستهدفًا من قِبل قائد الثورة الإسلامية، والحرس الثوري الإيراني؛ ما أدى إلى اعتقاله في ظروف غامضة في يونيه 1989 في مدينة «سننذج» عاصمة إقليم كردستان إيران، وبقي في السجن قرابة عام، حتى أعلنت السلطات الإيرانية خبر إعدامه في يوم عيد الأضحى المبارك 1990.

من مؤلفاته: فتاوى معاصرة حول المستجدات الراهنة في إيران والعالم كله، وشرح تهذيب مدارج السالكين لابن القيِّم الجوزية، الولاية والإمامة باللغتين: العربية والفارسية، رسالة في علوم الحديث، رسالة الآلام من أرض البلايا إلى معشر الأنبياء والمرسلين، زُبْدة كتاب الاعتصام للإمام الشاطبي، وإثبات وجود الله بالفارسية.

أحمد مفتي زاده

رئيس التجمع في الحركة الإسلامية في إيران، ولد عام 1933م في عائلة عريقة في الدين، وكان والده وعمه من أكابر علماء كردستان إيران.

أنشأ محضنًا للجيل المسلم باسم مكتب القرآن، فالتف حوله شباب منطقة كردستان وعموم شباب إيران من أهل السنة والجماعة.

كان أحد المفكرين والساسة الدينيين المؤثرين بين أكراد إيران، عُرف بدوره القيادي في مطالبته بحقوق الكرد القومية وحقوق السُنّة الدينية في إيران أثناء الثورة الإسلامية في إيران.

ترك جامعة طهران وبدأ يزور عدة مراكز ذات تأثر ديني في مدن حلبجة، وبياره، وخانقين في كردستان العراق بسبب القيود المفروضة على المدارس الإسلامية السنية في إيران.

كان مفتي زاده خطيبًا لصلاة الجمعة في مدينة سنه (سننذج) في كردستان إيران عام 1970، حيث بدأ يكتسب تأييد المتدينين الكرد من حوله؛ لأنه كان يعترض على المعاملة السيئة لكل من الكرد كأقلية قومية والسُّنّة كأقلية طائفية في إيران.

واكتسب أيضًا تأييد الكرد الذين لم يكونوا راضين عن مستوى أداء الحركات القومية الكردية في إيران أثناء فترة الاقتتال الداخلي، حيث كان يدعو إلى نبذ العنف وعدم اقتتال الأحزاب والمليشيات فيما بينها. حُبس مفتي زاده وبعض مؤيديه في فترة حكم الشاه عام 1979، بعدما أصبحت حركته السياسية معروفة للسلطات المحلية، ولكن تم إطلاق سراحهم بعد أقل من شهر من الاعتقال.

وقاد مفتي زاده أحد التشكيلات السياسية الكردية الأساسية الثلاثة في إيران أثناء الثورة الإسلامية، فقد أسس مجلس شورى أهل السنة والجماعة «شمس»، واشتهر بمنحاه السلفي، ونجح في توضيح أن أهل السنة في إيران ليسوا فقط من الأكراد، لكن هناك البلوش والتركمان، والطوالش، وأهل السنة في خراسان.

وكانت الوعود المقدمة لهم بأن عهد الفُرْقة والظلم قد ولَّى واقترب عهد النور والسعادة، ولكن نُبذت العهود من قِبل آية الله الخميني الذي كان وراء الظهور، وزَجَّ بمفتي زاده وأتباعه في السجون.

في بداية الثورة، وبعد الإطاحة بحكم الشاه شعر الشيخ أحمد مفتي زاده بأن الثورة تتحرك في غير نهجها الأصلي، وخاصة عند تدوين الدستور، ولم يصرح برفع التمييزات المذهبية والقومية، كما كانت ترجى من قبل، فقام فضيلته بمطالبة الحكومة بإزالة بعض المواد من الدستور الجديد، حتى تتحقق المساواة وتلغى التفرقة المذهبية بين الشعوب، إلا أن ذلك لم يتحقق، والحكومة الإيرانية تمسكت بخطها، ولم تتجاوب مع مطالب أهل السنة، ما أدى إلى سجنه.

واعتقلت قوات الحرس الثوري مفتي زاده و200 آخرين من أعضاء الحركة الإسلامية الكردية عام 1983؛ بحجة أنه كان يشكل خطرًا على الأمن القومي، وأصدرت المحكمة لاحقا حكمًا عليه بالسجن 5 سنوات، وبعد انقضاء السنوات الخمس طلبت السلطات منه أن يقدم تعهدًا خطيًا بأنه لن يكون له أي نشاط ديني أو سياسي، لكنه رفض كتابة التعهد ولبث في السجن 5 سنوات أخرى، ولم تعلن أية جهة حكومية أية تهمة محددة ضد مفتي زاده.

حُبس مفتي زادة في زنزانة منفردًا ولم يُسمح له بالاختلاط بالسجناء الآخرين، ووردت تقارير عن تعرضه للتعذيب الشديد المستمر أثناء فترة الحبس على يد السلطات.

وبعد أن دخل السجن حُكم عليه بالسَّجْن خمس سنوات، وقد تعرض خلال سجنه لأقصى أنواع التعذيب النفسي والبدني، فمرت عليه الشهور والشهور في زنازين الخميني المظلمة التي لا يدخلها شعاع الشمس، وحُجز لأربعة أشهر متوالية في دورة المياه ثم تُرك يقاسي آلام مرضه دون تخفيف أو معالجة، حتى أصبح لا يستطيع أن يحرك يديه للصلاة، وحتى قال الأطباء: إنه على مقربة من الموت، ورضي لنفسه أن يحاور وأن يناظر أو يُدعى إلى محاكمة علنية، واتُّهم ولم يسمح له بالدفاع عن نفسه ولم يسمح لأحد بزيارته.

وأخيرًا فقد أُفرج عنه بعد قضاء 10 سنوات في السجن، وكان قد اشتد عليه المرض وأُصيب بالعمى حتى توفاه الله عام 1993م.

إيران وحماس

أما علاقة إيران بالجناح العسكرى للإخوان المسلمين وهي حركة حماس، فهي علاقة معقدة إلى حد كبير تتشابك فيها الخيوط وتشتد العلاقة أحيانًا وأحيانًا أخرى ترتخي وتبرد على حسب مصالح إيران الخارجية حيث تلتقي «حماس» وإيران بمصالح متبادلة، فمن جهة تحتاج إيران لـ«حماس»، ليس فقط كما يروج إعلاميًا كورقة ضغط في وجه إسرائيل، بحكم أن «حماس» لديها منظومة عسكرية قادرة على إقلاق إسرائيل بضربات موجعة بيدٍ «حمساوية» موجهة من صانع القرار القابع في طهران، لاسيما أن «حماس»

ترفض عملية «السلام»، وتتبنى المقاومة كخيار استراتيجي ومنضوية تحت لواء ما يُسمى بـ«الممانعة» بزعامة إيران. وما «حماس»- والحالة كذلك - إلا يد إيران الضاربة في خاصرة إسرائيل الجنوبية. وتحتاج «حماس» إلى إيران كرافعة وسند في مواجهة جبهتين تنظر إليهما «حماس» كعدوين، وهما: إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ومن ورائها حركة «فتح». وفي الوقت الذي وجدت «حماس» نفسها محاصرة والأبواب العربية موصدة أمامها، وفي الوقت ذاته تستفيد السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» من الدعم العربي، تحرم «حماس» من هذا الدعم بعد فوزها الكبير في الانتخابات التشريعية الثانية في يناير 2006. لذا؛ تجد «حماس» أن علاقتها مع إيران وسورية مهمة لها لكي توازن علاقة السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» مع أطراف عربية كمصر والسعودية. لذا؛ تصبح إيران مهمة بالنسبة إلى «حماس» كي تتكئ عليها وتستقوي بها في إطار صراعها الداخلي وكذلك لمساومة محور ما يسمى بـ «الاعتدال» العربي، خاصة أن هذا المحور قاطع «حماس». وفي الحقيقة أن الدعم الإيراني لـ»حماس» ليس هذا هدفه، أي إقلاق إسرائيل وتشكيل نتوء يوخز خاصرتها كالنصل المسنونة، واختراق المجال الحيوي لإسرائيل، فالهدف أعمق وأشمل من ذلك، لا سيما أن «حماس» لا تشكل رافعة لإيران ولا مصدر قوة يمكن أن تتكئ إيران عليها في حال وصل التناقض إلى ذروته مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في ما يخص المسألة النووية، بل إن الدعم الذي تحتاجه إيران أكبر من قدرات «حماس» أو أي تنظيم فلسطيني آخر.

فلإيران أهداف استراتيجية كبرى من جراء دعمها لـ«حماس»، أبعد من استعمال الأخيرة كورقة كما يروج. فلإيران دور إقليمي تسعى إليه بما يتواءم مع إمكاناتها وقدراتها كدولة محورية في المنطقة، لذا فهي ترى نفسها تستحق دورًا إقليميًا متميزًا وإن لم يُعترف بهذا الدور فستعمل على انتزاعه عنوة.

وعليه، فإن أي دور لأية دولة في منطقة المشرق العربي لا بد أن يكون العبور إليه من خلال البوابة الفلسطينية، ودعم إيران لـ«حماس» يهدف إلى الدخول لهذه البوابة التي ستفتح آفاقًا لها في المشرق العربي كون القضية الفلسطينية هي «قضية العرب الأولى». «فقضية فلسطين واستمرار الاحتلال والغطرسة الإسرائيليَيْن هي بوصلة القيادة الإقليمية. شئنا أم أبينا، مللنا من القضية أم لم نمَلَّ، طالت أم قصُرت، برزت قضايا وحروب أخرى «تنافس» على ترؤُس الأجندة الإقليمية أم لم تبرز، تظل قضية فلسطين (طالما لم تُحلّ) هي البارومتر الذي يحكم من خلاله الرأي العام وغيره على أهلية ودور وموقع هذا البلد أم ذاك» (خاضت الحروب، حتى لا يصل جدار غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية). وهذا ما تقوم به تركيا، فـ «التشدد التركي حيال إسرائيل لقي استحسانًا جماهيريًا، ونخبويًا عربيًا، ولو من الباب العاطفي والشوق العربي إلى قيادة عربية أكثر جرأة في مواجهة الإذلال المتواصل الذي تمارسه إسرائيل حيال الفلسطينيين والعرب».

وبالتالي؛ فإن الدعم الإيراني لفلسطين من خلال «حماس» ما هو إلا تعبير رمزي ليس إلا. ومن هنا فالدعم الإيراني-كما تريد إيران- لـ«حماس» أصبح رمزًا دالًا على مقاومة المشروع الصهيوني في المنطقة، ورفض الهيمنة الأمريكية، والدفاع عن القضية الفلسطينية، والقدس، والشعب الفلسطيني المغبون، كل

ذلك له مكانته المقدسة لدى العرب والمسلمين، وبذا تحصل إيران على المكانة التي ستجنيها من جراء ذلك.

وهكذا؛ فإن الدعم الإيراني لـ«حماس» ما هو إلا تعبير رمزي تريد إيران أن تظهر من خلاله بأنها رمز يدل على القوة والعظمة الإيرانية، لأنها تسير بخط مناقض لاتجاه المشروع الصهيوني، وهو أمر مرغوب عند الشعوب العربية. وتريد إيران أيضًا أن تظهر من خلال هذا الدعم أنها حاملة المشروع «النضالي المقاوم والممانع» ضد الوجود الصهيوني والشيطان الأكبر، وحامية حِمَى القدس والمِلَّة، في وقت خذلان النظام العربي، من تقديم أي دعم للمقاومة وتعزيز صمود الفلسطينيين. وتصبح إيران-والحالة كذلك- رمز «المقاومة» والصمود في المنطقة، مقابل تراجع واستسلام وتخاذل النظام العربي. ورمز التحدي والقوة، مقابل الرضوخ والضعف، ورمز الجرأة والمبادرة والفعل، مقابل الجبن والبقاء كطرف مفعول به.

وبالتالي تكتسب إيران رصيدًا وأهمية في الشارع العربي؛ حين يبدو أنها تتبنى «قضية العرب الأولى» التي تخلت عنها الأنظمة العربية والتفتت لقمع شعوبها. في الوقت الذي تبدو فيه طموحات إيران النووية رامية عمومًا لأن تصبح لاعبًا رئيسًا على الساحة الإقليمية، وتتبوأ لقيادة العالم الإسلامي (أم القرى بالتعبير الإيراني) على نطاق أوسع. وهذا ما يفسر ميل الشارع العربي إلى إيران، وهو ميل ليس حبًا في إيران بقدر ما هو تأييد لها كتعبير رمزي أيضًا مبعثه الشعور بالغبن في عالم يتجاهل العرب وقضاياهم، في عالم يناصر الأنظمة العربية التسلطية ويغض الطرف عما تفعله بالشعوب التي

تتحكم بها، في ظل مجتمعات عربية مكبوتة، مهانة، محتقرة، وأمراض تنخر في أحشائها.

والهدف الآخر من الدعم الإيراني لـ«حماس»، هو تجسير الفجوة بين المصلحة القومية الإيرانية وإيديولوچيا الثورة الإسلامية المتجسدة في النظام الحاكم(الثيوقراطي). إن السياسة الخارجية الإيرانية تأسست على ركيزتَي المصلحة الوطنية والإيديولوچية الإسلامية داخل إطار الإرث الإمبراطوري التاريخي ضمن أفق للتطلع للعب دور الدولة الإقليمية المهيمنة. والفكرة الرئيسة هنا أن أحد المرتكزات الرئيسة للسياسة الخارجية الإيرانية- كما ينص الدستور الإيراني- هو الدفاع عن المستضعفين والعداء للمستكبرين، والدفاع عن وحدة الأمة الإسلامية. المشكلة هنا أن السياسة لا تعمل ولا تتحرك من منطلقات أخلاقية ومبدئية، فالسياسة هنا هي فن الممكن، وهي تقوم على أساس المصلحة أولًا وقبل كل شيء. وهذا صحيح فجميع الأنظمة تتعامل مع الأحداث والصراعات والخلافات السياسية من منظور المصلحة السياسية، وأن مصالح الأمن هي أكثر ما يحرك الدول، ويستنهض هِممها، لذا فإن الدول تهتم أشد الاهتمام بالمحافظة على قواتها وتعزيزها. وبالتطبيق على إيران التي تحاول أن تجمع بين مصلحتها القومية وإيديولوچيتها الإسلامية، نجد في سياستها الخارجية الكثير مما يخالف هذه الرؤية، أي إيديولوچيتها الإسلامية، فالعراق وأفغانستان يمثلان الدليل الناصع على ذلك . لذا؛ تكون فلسطين أو بالأحرى «حماس» والمنظمات الفلسطينية الأخرى التي تتلقى الدعم الإيراني، حلاً لهذا الإشكال. فمن خلال دعمها لـ«حماس» تؤكد إيران التزامها الإيديولوچي(العَقَديّ) تجاه القضية الفلسطينية، ويشكل ذلك

الأنموذج لنشاطها المرتكز على البعد الإسلامي للصراع. وهكذا تثبت إيران أنها ملتزمة بمرجعيتها الدينية في أهم قضية إسلامية، ألا وهي القضية الفلسطينية. وبذا تعطي لنفسها الحق في الاعتراض على كل من يدعي أن ما يحرك سياستها هو مبدأ مصلحي أناني فقط منزوع من أي بعد إسلامي عقدي، فبدعمها لـ«حماس» تثبت إيران العكس.

جدلية الدولة والأمة في فكر الإمامين البنّا والخُميني:

في أواخر 2010، أُرسل عبر البريد الإلكتروني إلى نشطاء «حماس» في قطاع غزة وإلى أعضاء مختارين من الجماعة في الضفة الغربية وغيرها، كُتَيِّب مكون من ثلاث وأربعين صفحة باللغة العربية، عنوانه: ««الإخوان المسلمون» والثورة الإسلامية في إيران». وتمثل هذه النشرة الجديدة أهم محاولة جرت حتى الآن لربط التعاون المتنامي بين حركة «حماس» ومعلميها الإيرانيين، إلى الانتماءات الدينية أكثر من النفعية السياسية. والفكرة في جوهرها هي أن جماعة «الإخوان المسلمين» – حيث «حماس» هي فرعها الفلسطيني –هي شريك طبيعي لإيران حيث تشاطر معها مجموعة مشتركة من القيَم ورؤية مشتركة لإحياء الخلافة، رغم الانقسام الذي يفصل تاريخيًا السنة عن الشيعة وغالبًا ما يضعهم ضد بعضهم البعض.

والعنوان الفرعي للكتيب هو «جدلية الدولة والأمة في فكر الإمامين البنا والخميني».

مؤلف الكتيب هو الكاتب الدكتور أحمد يوسف؛ إن سُمْعته كـ «معتدل» هي التي جعلت تصريحاته الأخيرة مثيرة للاهتمام وذات مغزى على حد

سواء. وقد أوضح أن اعتماد «حماس» على إيران ليس زواج مصلحة عَرَضيًا كما يدعي قادة آخرون في الحركة في كثير من الأحيان، لكنه شراكة حتمية ترتكز على التطلع المشترك لـ «الدولة الإسلامية» الربانية المثالية. ويتهم «السلفيين والوهَّابيين في الخليج» وكذلك حكومات خليجية لم يذكرها بالاسم، بالمسئولية عن الفترات الطويلة من التوتر الحاد بين جماعة «الإخوان المسلمين» والجمهورية الإسلامية على مر السنين، وعلى هذا النحو يشير إلى أن صداقة إيران اليوم هي أكثر أهمية بالنسبة لـ «حماس» من الدعم السعودي، ورغم أن دعم إيران لنظام الأسد في سوريا –الذي سحق التمرد المسلح لجماعة «الإخوان المسلمين» هناك عام 1982 –قد أضاف إلى العداء المتبادل بينهما؛ إلا أن يوسف يقول إن إيران و«حماس» لديهما سجل حافل من التعاون، وقاعدة راسخة من المعتقدات الدينية المتشابهة، وإن لم تكن متطابقة بالضرورة.

نقاط يوسف الرئيسة وتاريخ العلاقة بين إيران وحماس:

يقول يوسف إنه بعد إلغاء الخلافة العثمانية عام 1924، كان تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر من قِبل الشيخ حسن البنا عام 1928 و«انتصار» الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، أهم حدثين في التاريخ الإسلامي الحديث. وتهدف جماعة «الإخوان المسلمين» – التي هي منظمة دولية – إلى إقامة دولة إسلامية، وقد أنشأت الحركة الخمينية بالفعل أول دولة إسلامية حديثة، مخالفة بذلك المعتقد الشيعي التقليدي بأن الدولة الإسلامية يجب أن تنتظر عودة ظهور المهدي؛ إن كلًا من البنا والخميني قد رأى الدولة الإسلامية ليست كغاية في حد ذاتها ولكن أداة لتحقيق رسالة الدين. ويخلُص يوسف إلى أن :«هناك مساحة واسعة مشتركة بين الرؤيتين تشكل

أساسًا متينًا لاعتبار إيران – الدولة – نقطة انطلاق نحو الدولة الإسلامية العالمية»، ورغم تحفظات جماعة «الإخوان المسلمين» حول بعض جوانب النموذج الإيراني، منها على سبيل المثال أن الفارسي فقط هو من بإمكانه أن يصبح رئيسًا- ينصح يوسف بالتغلب على تلك الاختلافات بقوله: «إنها فرصة كبيرة لتطبيق قواعد الشريعة... ولا مفر من التغلب على الصراعات بين السُّنة والشيعة.... وهذه الصراعات لا تصل إلى حد التناقض الديني». وعلاوة على ذلك، يوصي يوسف القارئ «بأن لا يرى (هذه الصراعات عائقًا أمام إقامة وحدة إسلامية مبنية على أسس مشتركة ومتفق عليها تتعلق بطبيعة النظام». وعن الاختلافات بين السنة والشيعة يوصي بـ«ترك قضايا الفقه ومسائل الأحوال الشخصية جانبًا لكي يتمكن الناس من التعامل معها وفقًا لمذاهبهم الخاصة».

ووفقًا ليوسف؛ فإن العلاقات الفاترة بين إيران وجماعة «الإخوان المسلمين» -وهي نتاج أربعة عشر قرنًا من التناحر السني الشيعي -ينبغي، على أقل تقدير، أن تستعيد دفئها السابق. ويتتبع يوسف بداية التفاعل بين الاثنين حتى جهود جامعة الأزهر في 1948 التي شارك فيها كل من البنا وآية الله محمد تقي القمي -لجسر الخلافات بين المذهبين: السني والشيعي. ويشير أنه في عام 1954 رحب «الإخوان المسلمون» في كل من القاهرة ودمشق بقائد حركة «فدائيي الإسلام» الإيرانية نواب صفوي، الذي أُعدم لاحقًا من قِبل الشاه. ويُذكِّر يوسف أيضًا جمهوره بالاتصالات بين البنا وآية الله كاشاني الذي أيد رئيس الوزراء المُعادي للغرب محمد مصدق في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي؛ لكي يثبت أن تحالفًا كان قد بدأ بالفعل في التشكل في تلك المرحلة

المبكرة، ويشير إلى أن المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي كان نفسه قد ترجم كتابات سيد قطب -أحد زعماء جماعة «الإخوان المسلمين» الذي تم شنقه في النهاية من قِبل الرئيس جمال عبد الناصر -من العربية إلى الفارسية. ويُعدُّ قطب على نطاق واسع الأب الروحي للجهادية الحديثة كما تتمتع تعاليمه بشعبية خاصة بين أعضاء «حماس». ويقول يوسف إن علاقة «الإخوان المسلمين» مع إيران قد عانت نكساتٍ خطيرةً منذ الدعم الأوّلي الذي أظهره «الإخوان» للثورة الإسلامية. ومن بين الأسباب التي عدَّدها كانت الحرب بين العراق وإيران، وهزيمة «الإخوان المسلمين» في سوريا، والدعاية السلفية ضد الشيعة «الكفار» وإيران.

ويؤكد يوسف أن مرحلة جديدة من بناء الجسور قد بدأت في السنوات الأخيرة، لأن إيران وجماعة «الإخوان المسلمين» لديهما مواقف متشابهة حول المشكلة الفلسطينية وترفضان أية تسوية مع إسرائيل. وتعارض كلتاهما أيضًا الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وتدعمان قضايا المسلمين في أماكن أخرى مثل البوسنة. كما خففت إيران من نبرة خطابها الشيعي الطائفي للتأكيد على دعواتها للوحدة الإسلامية، وبالتالي تساعد على نزع المخاوف بأنها كانت تسعى للسيادة على المسلمين الآخرين. وتقوم كل من إيران بوصفها جمهورية إسلامية، وجماعة «الإخوان المسلمين» من خلال استيلائها على السلطة في دول عربية وإسلامية آسيوية في المستقبل، بدعم قضية «جمهوريات القرآن والسلطان».

الدعم الإيراني لحماس:

نقلت صحيفة «التلغراف» البريطانية، في تقرير لها مؤرَّخ 2 / 6 / 2013

أعده مراسلها في غزة ونشرته على موقعها الإلكتروني، عن أحد القيادات السياسية لحركة حماس، أن إيران قطعت ما يصل إلى 15 مليون جنيه إسترليني شهريًا في تمويلها لحماس؛ عقابًا لها على دعم الحركة للثورة في سوريا.

وأفاد التقرير أن التعاون العسكري بين الحليفين السابقين قد توقف أيضًا، لتنتهي بهذا فعليًا العلاقة الدافئة، بعد أن كانت طهران تقدم الأسلحة، الخبرة التقنية والتدريب العسكري لمقاتلي حماس.

وأرجع كاتب التقرير «القطيعة» بين الحركة وإيران إلى رفض حماس أن تنصاع للخط الإيراني الملزم بدعم بشار الأسد في حربه على الثورة السورية.

وقد وصف غازي حمد، نائب وزير الخارجية في حكومة حماس، العلاقات مع إيران بصراحة في مقابلته مع مراسل صحيفة «التلغراف» البريطانية في غزة، بأنها «سيئة» قبل أن يضيف: «دبلوماسيًا، لا بد لي من استخدام كلمات أخرى».

وردًا على سؤال حول التمويل الإيراني، أجاب قائلاً: «أستطيع أن أقول إنه ليس كالسابق، ولا أستطيع أن أعطيك المبلغ بالتحديد. فقدنا كثيرًا لدعمنا الثورة السورية».

«لا أستطيع أن أنكر أنه منذ العام 2006 دعمت إيران حركة حماس بالمال والعديد من الأشياء الأخرى، ولكن الوضع اليوم ليس كالماضي. لا أستطيع أن أقول إن كل شيء طبيعي». وأضاف: «لا أستطيع أن أقول إن هناك تعاونًا عسكريًا».

ونقل كاتب التقرير عن الدكتور عدنان أبو عامر، أستاذ مساعد في العلوم

السياسية في جامعة الأمة بمدينة غزة، أن إيران أعطت حماس ما يُقدر بقرابة 13 إلى 15 £ مليون جنيه إسترليني شهريًا بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006، أي ما يكفي لتغطية ميزانية إدارتها للقطاع.

وأضاف إن طهران لا تزال ترسل «كمية ضئيلة» للحفاظ على العلاقات وتسويق دعمها للقضية الفلسطينية، لكن جميع أشكال العلاقات قُطعت عمليًا.

وكان التعامل مع مكتب حماس في طهران، قُبالة الشارع الرئيس في المدينة، منذ أمد طويل، يتم على اعتبار أنه سفارة مستقلة، أما اليوم فما عاد لحماس ممثل دائم هناك.

«كان الدعم الإيراني للأسد قُبلة الموت للعلاقة»، كما قال الدكتور أبو عامر، المقرب من حماس. وأضاف: «لقد فقدت حماس بسبب الخلاف (حول الموقف من الثورة السورية) الدعم الإيراني لها، ماليًا وعسكريًا، وحتى الآن لا أحد قد عوضه».

هكذا رأى المحللون التقارب «الحمساوي الإيراني»..

وفقًا لمحللين، فإن تلك الأسباب وغيرها تدفع حماس للبحث عن حليف آخر لها.

إن ما يُشاع حول نقل مقر قيادة حماس لإيران يظل في إطار الشائعات حتى تصدر تصريحات رسمية من قِبل إيران أو حماس.

يرى المحلل العسكري لصحيفة «هآرتس» عاموس هرئيل، أن «عودة العلاقات بين حماس وإيران لا تأتي بهدف إظهار دعم إيران لإيديولوجية

حماس بالذات، وإنما تشكل جزءًا من الصراع السياسي الواسع حول التأثير في الشرق الأوسط».

ويضيف إن القطيعة المصرية لحماس، وما تتعرض له الحركة من اتهامات في بعض دول الخليج، تعزز عودة حماس إلى أحضان إيران.

ويشير إلى ما أعلنته إيران نهاية الأسبوع، عن استعداداتها لاستقبال خالد مشعل، بعد قرابة عامين من القطيعة الكاملة بين الطرفين.

وحسب رأيه؛ فإن قطر هي التي تقف وراء تجديد العلاقات بين إيران وحماس، ويشير الكاتب إلى تدهور العلاقات المتواصل بين مصر وحماس منذ بدأ الجيش المصري في تدمير الأنفاق وفرض الحصار على قطاع غزة وحظر حماس قانونيًا وتجميد ممتلكاتها في مصر، بعد اتهامها بالتعاون مع حركة الإخوان المسلمين ضد المصالح المصرية، وكذلك اتهامها بأنها ساعدت مرسي وقادة الحركة في بداية انقلاب 2011 على الهرب من السجون المصرية، وكذلك اتهامها بالمساعدة على قتل 19 ضابطًا مصريًا في أغسطس/ آب 2012.

كانت قطر قد سارعت قبل عامين إلى محاولة مساعدة حماس في التغلب على أزماتها الاقتصادية، وأعلنت تبرعها بمبلغ 400 مليون دولار للتطوير في غزة، لكنه تم صد هذا التبرع بعد تدهور الأوضاع بين مصر وقطر على خلفية دعم قطر للإخوان المسلمين، وبقيت تركيا هي الوحيدة التي تدعم حماس حاليًا.

ويقول هرئيل إن عودة حماس إلى إيران يمكنها أن تضع إسرائيل ومصر أمام تحديات جديدة، خاصة أن أيًا منهما لا تملك تأثيرًا على سلوك حماس في غزة، ورغم أن طرق الوصول إلى غزة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية والمصرية، فإن

إيران ستسيطر على أحد مراكز القوى التي يمكنها التأثير على نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، والأهم من ذلك التأثير على التزام حماس باتفاقياتها غير الرسمية مع إسرائيل، ولكن العودة إلى أحضان إيران قد تحتِّم على حماس التراجع عن موقفها من القيادة السورية، وبذلك تقر بفشل عودتها إلى الحضن العربي الذي توقعت منه احتضانها بعد وقوفها ضد النظام السوري، والواضح أن ما تتعرض له حماس من حصار مصري بسبب موقف مصر من الإخوان المسلمين أساسًا، جعل حماس تبحث عن مكانها خارج الدائرة العربية.

الطريق مغلق أمام حماس:

من جانب آخر، فقد ذكر الكاتب والمحلل السياسي من غزة «طلال عوكل»، إن وجود حماس بقطر كان خيارًا مؤقتًا لها، خاصة أن حماس في الآونة الأخيرة شعرت بأن قطر محرَجة أمام دول الخليج بسببها، ما دفع خالد مشعل لطلب نقل مقر إقامته لكن قطر رفضت ذلك .

وأشار عوكل في حديث خاص لشبكة PNN ، إن نقل مقر حماس لإيران سيؤدي إلى إعادة بناء العلاقة مع إيران وحزب الله، وسيترتب عليه أن تجد حماس طريقة للتوفيق بين علاقتها معها وعلاقتها بسوريا التي ربما ستعود ولو بعد حين، خاصة أن الأوضاع السورية تجري لصالح النظام السوري.

وأوضح عوكل أن حماس تعاني أزمة في علاقتها بالأوضاع الإقليمية كمصر والسعودية، مشيرًا إلى أن الطريق إلى الدول السابقة الذكر مغلق أمامها، فليس لها خيارات أخرى إلا إيران بانتظار أي تطورات جديدة.

3 - سوريا وإيران:

تبدو العلاقات السورية الإيرانية الأكثر ثباتًا؛ فقد بدأت بعد انتصار الثورة مباشرة. وكان الأبرز فيها الانحياز الاستراتيجي السوري إلى إيران في حربها مع العراق. وشكلت سوريا في هذه المرحلة بوابة إيران إلى المنطقة العربية؛ وخصوصًا إلى لبنان عبر الدعم المباشر لحزب الله. كما شكلت سوريا مع إيران نواة لما سيُعرف لاحقًا بمحور الممانعة الذي سيقف إلى جانب حركات المقاومة في المنطقة خصوصًا في لبنان وفلسطين.

ساهمت إيران في مرحلة الثمانينيات في دعم سوريا؛ خصوصًا على المستويات النفطية. ويتبادل البَلَدان المصالح والعلاقات التجارية والاقتصادية. وهي علاقات مستقرة إلى حد كبير. وقد باتت العلاقات السورية مع إيران أكثر رسوخًا بعد غياب الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات الذي كان حليفًا لسوريا في مواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.

تتعاون سوريا وإيران في مواجهة مشكلات وأزمات بلدان المنطقة وقضاياها. (المحكمة الدولية في لبنان، تشكيل الحكومة في العراق، المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، بالإضافة إلى الدعم الثابت لحركات المقاومة). لم يبدل التباين في وجهات النظر بين البلدين تجاه بعض القضايا من تحالفهم الاستراتيجي ومن ثبات هذا التحالف. وقد أصبح دور سوريا خصوصًا بعد تراجع دور مصر ، أكثر محورية في الشرق الأوسط بفضل هذا التحالف مع إيران ومع حركات المقاومة. وقد تعرضت سوريا لمحاولات إضعاف نظامها ولمحاولات فك تحالفها مع إيران وللحصار؛ ولكن ذلك كله فشل في تغيير ثوابت التحالفات السورية. علمًا بأن سوريا لم تجعل علاقاتها مع

إيران بديلًا لعلاقاتها العربية. فقد حرصت دومًا على دورها في جامعة الدول العربية. كما حرصت على استعادة علاقاتها مع المملكة السعودية (مشروع التفاهم السوري-السعودي لحل أزمة القرار الظني ضد حزب الله) من دون أن يكون ذلك في الوقت نفسه على حساب علاقاتها مع إيران؛ على الرغم من كل المحاولات الغربية وحتى العربية للفصل بين سوريا وإيران.

4 - دول الخليج وإيران:

أبرز هذه العلاقات هي بين المملكة السعودية ودولة الإمارات من جهة وبين إيران من جهة ثانية. الأولى على المستوى السياسي، والثانية على المستوى الاقتصادي.

بالنسبة إلى المملكة، فقد تفاوتت علاقاتها مع إيران مثل معظم الدول العربية. ولا يزال الخلاف والتباين قائمًا في ظل «حرب باردة» بين البلدين حول الأدوار ومواقع النفوذ لكلٍ بلد. وحول ملفات المنطقة الساخنة من لبنان إلى فلسطين والعراق وصولًا إلى اليمن. الطابع السياسي لهذا الخلاف يكمن في تعارض وجهات النظر حول هذه الملفات، خصوصًا حول المواقف مما يجري في فلسطين لجهة دعم المقاومة، أو دعم التسوية والسلطة الفلسطينية. وفي العراق حول دعم الحكومة الحالية، وحول عودة المالكي أو عودة علاوي. وبالأساس حول النفوذ الإيراني عمومًا في العراق. وفي اليمن حول تأييد إيران للحوثيين، في مقابل دعم المملكة الرئيسَ اليمني السابق علي عبد الله صالح. ولا يخفَى الطابع المذهبي المباشر حينًا وغير المباشر حينًا آخر لهذا الخلاف. وكذلك طموحات كلا البلدين لزعامة العالم الإسلامي.

وما يزيد من المخاوف المتبادلة بين الطرفين التنامي المُطَّرد لقدرات إيران العسكرية وبرنامجها النووي من جهة، وصفقات الأسلحة السعودية مع الولايات المتحدة، وقواعد هذه الأخيرة في الخليج والتنسيق الأميركي مع المملكة من جهة أخرى. وما يختصر ذلك كله بالأمن في الخليج «إيران تريده أمنًا خليجيًا مشتركًا، ودول الخليج تريده أمنًا تضمنه أو تحميه الولايات المتحدة». وفي الوقت نفسه، ثمة مسارات مفتوحة من البحث عن التفاهم ومن تجنب التصعيد ومن المخاوف من الفتنة المذهبية بين البلدين.

من ذلك على سبيل المثال، تأييد إيران المساعي السورية السعودية لحل الأزمة في لبنان (قرار المحكمة الظني) وامتناع إيران عن الهجوم على صفقات التسلح السعودية. واعتبار وثائق ويكيليكس «وثائق شيطانية»، بمعنى أنها تهدف إلى الإيقاع بين الدول. وتجنب التصريحات الاستفزازية من مسئولي البلدين، (دعوة دول مجلس التعاون في قمتهم في 7 كانون الأول (ديسمبر) 2010 إلى حل أزمة البرنامج النووي بالطرق السلمية).

على صعيد دولة الإمارات تبدو دُبيّ العاصمة الاقتصادية، صاحبة الدور الأبرز في العلاقة مع إيران. وفي الوقت الذي يفترض فيه أن تنفذ هذه العاصمة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على إيران في حزيران/ يونيه 2010 ومارست الولايات المتحدة الضغوط المباشرة لتطبيق تلك العقوبات، فإن حجم التبادل التجاري بين إيران وبين دول الخليج، قد زاد مع بعض هذه الدول خلال السنوات القليلة الماضية.

ومَردُّ ذلك إلى «القرب الجغرافي مع دول الخليج والأسعار المناسبة وسهولة الترخيص وقلة الضغوط بالمقارنة مع الغرب فيما يتعلق بالعملية المصرفية

وسهولة التحويلات والتعاملات المالية». حيث يصل حجم المبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي إلى أكثر من 12 مليار دولار في العام، ويبلغ حجم التصدير وإعادة التصدير من دول الخليج إلى إيران قرابة 5,8 مليار دولار، فيما تصل قيمة الصادرات الإيرانية لدول الخليج إلى مليارى دولار.

حتى إن بنك الكويت المركزي دعا في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010، المصارفَ والمؤسسات المالية إلى تطبيق العقوبات على إيران. أي بعد مضي نحو أربعة أشهر على فرض مجلس الأمن لتلك العقوبات، لكن قطر دعت في الوقت نفسه « إلى توثيق العلاقات مع طهران».

أصبحت دبي منذ سنوات أهم مركز للنشاطات التجارية خارج إيران. وعلاوة على موقعها الجغرافي القريب من الجمهورية الإسلامية، فإن الاقتصاد الإيراني يستفيد كثيرًا من النشاط الذى تقوم به الشركات الإيرانية في المَهْجَر القريب. وبحسب معظم التقارير والدراسات، يعيش في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو أربعمائة ألف إيراني. ومعنى ذلك أن كل عاشر مواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة هو من أصل إيراني.

وفى دبي على سبيل المثال، كل رابع أو خامس شخص ينحدر من إيران. وإذا احتسبنا الجنسيات الأجنبية الأخرى من الفيليبين وباكستان والهند وسواها، لأصبح عدد الإيرانيين أكبر بكثير قياسًا إلى السكان الأصليين، وهذه معضلة ديمغرافية استراتيجية تعاني منها دول الخليج عمومًا وتشكل أحد مصادر قلقها المستقبلي.

وقد تأسست الشركات الإيرانية في دبي قبل الثورة بسنوات طويلة. وثمة من يتحدث عن أكثر من 8000 شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة معظمها في دبي، التي تُعد أفضل مكان للإيرانيين حيث يستقر فيها رجال الأعمال ويوفرون لأولادهم فرص الالتحاق بجامعات أمريكية وأسترالية لها فروع في الإمارة. وينفق الإيرانيون في دبي مبالغ كبيرة، ويقدر حجم الاستثمارات الإيرانية في الشركات والعقارات بنحو 300 مليار دولار، ما يعنى أن نسبة 15 بالمائة من العقارات في دبي مملوكة لإيرانيين. وتسهم كل أزمة داخل إيران في زيادة حجم الاستثمارات الإيرانية في دبي، إذ بعد أيام قليلة على فوز محمود أحمدي نجاد بمنصب رئيس الجمهورية في يونيه عام 2005 وصل إلى دبي 200 مليون دولار من إيران.

إذًا تبدو العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دبي قوية وراسخة على الرغم من الخلافات السياسية والأمنية الإيرانية – الخليجية عمومًا، وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية للتقيد بالعقوبات المفروضة على إيران. ولعل هذه العلاقة الاقتصادية وهذا الحجم الكبير والمؤثر للشركات الإيرانية في دبي هو الذي يمنع أي توتر بين البلدين أن يدوم طويلًا.

ينبغي إذًا أن نقرأ العلاقات الإيرانية العربية من أبعاد عدة: اقتصادية وسياسية وأمنية، ومن المواقع والمصالح المختلفة لهذا البلد أو ذاك في علاقته مع إيران. فما يصح على دبي، قد لا يصح على الكويت، أو على المملكة السعودية، أو على البحرين. ومخاوف هذه الأخيرة قد تكون على العكس من ذلك محل اطمئنان بالنسبة إلى الكويت الذي ربما لن يسمع بعد اليوم من حكام العراق الجدد (حلفاء إيران) من يطالب بالمحافظة السابعة عشرة لضمها إلى العراق.

كما ينبغي أن نقرأ تطور العلاقات العربية – الإيرانية في إطار التحولات التي شهدتها إيران خصوصًا بعد الحرب مع العراق وبداية مرحلة إعادة الإعمار وصولاً إلى مرحلة أحمدي نجاد التي ترافقت مع مشروع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة. ولعل احتلال العراق عام 2003 كان المتغير الاستراتيجي الأبرز بالاضافة إلى نتائج الحروب الإسرائيلية على لبنان وفلسطين في 2006، و2008، و2009.. التي ستبدل مشهد صعود القوى وتراجعها ومشهد المخاوف والمصالح ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة. لكن على الرغم من كل ما سبق من علاقات معقدة ومتفاوتة البرودة والسخونة بين بلدان الخليج وإيران؛ فإن هناك نارًا تحت الرماد ما بين الاثنين. ففي النهاية، هناك مجموعة من أسباب الصراع الخفى أحيانًا والظاهر أحيانًا أخرى تعود إلى الأوضاع الداخلية في إيران، سواء ما يرتبط منها بالصراع الدائر بين المحافظين والإصلاحيين، أو ما يتعلق بالتحولات في مراكز القوة في بنية النظام السياسي الإيراني، وصولاً للمشكلات الداخلية المتعلقة بالأوضاع المعيشية للشعب الإيراني. ولا شك في أن الأطراف العربية تتحمل مسئولية في قيام هذا الوضع. فرغم وضوح الخلل في التوازن العربي – الإيراني، منذ فترة ليست بالقصيرة، فإن الجانب العربي لم يقُم باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهته بما لا يغري أى طرف بتجاهل المصالح العربية. كما أن عدم الاهتمام بإعادة بناء العلاقات العربية – العربية وعدم التوصل إلى آليات ملائمة لإدارة الخلافات العربية – العربية أدى إلى ازدياد حدة الاستقطاب في هذه العلاقات، وهو ما أتاح الفرصة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، بما فيها إيران، للتدخل في الشئون

العربية ومحاولة توظيفها والتأثير عليها، بما لا يتلاقى بالضرورة مع المصالح العربية .

مظاهر التوتر بين إيران ودول الخليج العربية:

1 - تصريحات إيرانية بشأن مملكة البحرين:

ليست التصريحات الإيرانية بشأن مملكة البحرين بالجديدة، ومعظم هذه التصريحات تدور حول أن البحرين كانت تخضع للسيطرة الإيرانية، وتشكك في استقلال المملكة وانتمائها العربي. هذه الادعاءات الإيرانية لا تستند إلى أسانيد قانونية أو تاريخية، خاصة أن استقلال المملكة قد تم حسمه من خلال استفتاء شعبي بإشراف وتنفيذ الأمم المتحدة، واكتسب سنده الشرعي والقانوني من خلال اعتراف المجتمع الدولي بدولة البحرين كدولة مستقلة وذات سيادة، وبالتالي حصلت على عضوية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وقد اعترفت الدولة الإيرانية باستقلال البحرين وتبادلت التمثيل السياسي والدبلوماسي معها، وتمت إقامة لجنة مشتركة بين البلدين تُعقد سنويًا وبشكل دوري في عاصمتَي الدولتين. كما وقَّع البلدان العديد من الاتفاقيات التي تنظم العمل في مجالات التعاون المختلفة بينهما، بما في ذلك الجانب الأمني والتزام الجانبين بهذه الاتفاقيات على المستوى الرسمي. وبرغم التزام مملكة البحرين بسياسة حُسْن الجوار، وعدم التدخل في الشئون الداخلية الإيرانية، فإن بعض الأوساط الإيرانية قد دأبت على إثارة هذا الموضوع من فترة إلى أخرى. وقد شهدت الفترة محل البحث ازديادًا واضحًا في معدل إثارة هذه الادعاءات، فبعدما كانت تأتي على فترات متباعدة، فإنها تكررت بشكل متلاحق ومتكرر على مدى زمني محدود. كما أن مصدرها قد تغير من أشخاص يمكن القول

إنهم من خارج النظام إلى مصادر ذات صلة واضحة برأس النظام، المرشد العام للثورة الإسلامية، أو من عناصر من داخل النظام الإيراني ذاته. ففي الحادي عشر من يوليو 2007، أدلى شريعت مداري، مستشار المرشد العام، بتصريحات صحفية تحدث فيها عن التبعية التاريخية للبحرين لإيران، وأن البحرينيين يتحسرون على فوات فرصة العودة لإيران. وقد كرر النائب البرلماني الإيراني، داريوش قنبر، المعنى نفسه في مطلع عام 2009، حيث ادعى بأن الشعب البحريني لو استُفتي فسيختار الانتماء إلى إيران، وهو الأمر الذي أثار اعتراضًا واضحًا في الأوساط السياسية بمملكة البحرين، خاصة على المستوى البرلماني. وقد قام عدد من النواب البحرينيين بالرد على ما جاء على لسان النائب الإيراني، فقد قال النائب محمد المزعل، في سياق رده، إن على قنبري أن يكفَّ عن التبجح القومي، فالشعب البحريني لا يختار غير الانتماء إلى الأمتين: العربية والإسلامية، وهو شعب ينظر باحترام إلى كل الشعوب الصديقة، ومنها الشعب الإيراني، لكن ذلك الاحترام لا ينبغي أن يُساء فهمه على أنه قبول بالتدخل الأجنبي في شئوننا الداخلية أو التشكيك في ولائنا الوطني أو الإساءة إلى سيادتنا على أراضينا. وأوضح المزعل أن الاختلاف السياسي الداخلي في البحرين لا ينبغي فهمه على أنه مجال للتدخل في الشئون البحرينية أو التفريط في السيادة الوطنية أو قبول التشكيك في الولاء الوطني. فلكل نظام في العالم توافقاته واختلافاته، لكن له ثوابته التي تعلو على كل الاختلافات، ومنها الانتماء الوطني والقومي. ثم جاء حديث ناطق نوري، مستشار المرشد العام والمفتش العام في مكتب قائد الثورة الإسلامية، والذي تناول فيه ما رأى أنه روابط سكانية ومذهبية

وطائفية تربط بين الشعب البحريني وإيران، مشيرًا إلى أن البحرين كانت المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وأن النظام الشاهنشاهي السابق قد تنازل عنها. وقد أثار حديث نوري ردود أفعال قوية على الصعيد البحريني والعربي والدولي، الأمر الذي دفع الإدارة الإيرانية إلى التحرك السريع والمكثف لاحتواء الأزمة. وأشار نوري في تصريحات صحفية لاحقة إلى أن كلامه قد تم نقله بعيدًا عن السياق الذي قيل فيه، في حين أكدت السلطات الإيرانية أن ما قاله نوري لا يعبر عن الموقف الرسمي الإيراني، مؤكدة احترام إيران لسيادة واستقلال البحرين، وحرصها على علاقات أخوية وصديقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والعمل المشترك .
وتصف المحللة البحرينية فوزية رشيد هذه التصريحات بقولها: إن المسافة بين تصريح شريعت مداري عام 2007 وتصريح ناطق نوري عام 2009 قد تم ملء الفراغ بينهما بعدد من الكتابات الصحفية وتصريحات وتحليلات إيرانية، تنمُّ عن أنه لا فرق بين عقلية بعض الذين كانوا في زمن الشاه وعقلية من ينتمون إلى فكر جمهورية إيران الإسلامية، حيث طموحات التاريخ تريد استعادة نفسها اليوم بمقولات تبعية البحرين لإيران والمراهنة مجددًا على ولاء وانتماء شعبها، رغم انتهاء صلاحية تلك النيات منذ استفتاء الأمم المتحدة عام1970، الذي أجمع فيه الشعب البحريني بسنته وشيعته على عروبة البحرين، وعلى ولائه وانتمائه لهويتها الصحيحة.

2 – استمرار الخلاف الإيراني – الإماراتي حول الجزر:

لعل أهم الخلافات الإيرانية الخليجية تتمثل واضحة في احتلال إيران للجُزُر الإماراتية الثلاث؛ وهي:

طنب الكبرى : هي جزيرة تقع في شرق الخليج العربي قرب مضيق هرمز، وتبلغ مساحتها ما يقارب 9 كيلومترات مربعة ويسكنها 700 نسمة. الجزيرة كانت تتبع لرأس الخيمة قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، واحتُلت عن طريق إيران في 1971 تحت غطاء خطة بريطانية مثيرة للجدل لإعادة توزيع واستقلال لمستعمراتها في الخليج العربي. تطالب الإماراتُ العربية المتحدة دولةَ إيران بالانسحاب من جزيرة طنب الكبرى؛ مستندة إلى أدلة تاريخية لأصل الجزيرة العربي.

جزيرة أبو موسى: تتبع إمارة الشارقة وهي ضمن الجزر المتنازع عليها مع إيران. وقد احتلتها إيران عام 1971، وتبلغ مساحة جزيرة أبو موسى 12 كيلومترًا مربعًا وتقع على مسافة شبه متساوية من إيران ودولة الإمارات، وهي تُعد مهمة بفعل موقعها الاستراتيجي واحتياطها النفطي المفترض.

طنب الصغرى : هي جزيرة متنازع عليها بين إيران والإمارات العربية المتحدة .تُعرف في بعض المصادر باسم جزيرة (نابيو)، وتقع هذه الجزيرة على بعد ثمانية أميال غرب جزيرة طنب الكبرى، وهي مثلثة الشكل ويبلغ قطرها قرابة 2,25 ميلًا .. ويبلغ طول الجزيرة ميلًا واحدًا وعرضها ثلاثة أرباع الميل.

جزيرة طنب الصغرى ذات أرض رملية وصخرية وتتكاثر فيها الطيور البرية والبحرية ولا تتوافر فيها مياه الشرب العذبة؛ ولذلك لا يسكنها أحد من البشر ولكنها كانت بمثابة مستودع ومخزن للمعدات والأمتعة، وتعود ملكية هذه الجزيرة لإمارة رأس الخيمة. ومنذ عام 1971 وهي محتلة من قِبل إيران.

احتلال الجزر:

في 29 نوفمبر 1971، دخلت القوات الإيرانية بعد انسحاب البريطانيين من هذه الجزر، وكان ذلك قبل إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بأيام قليلة، حيث طالبت بها الحكومة الإماراتية، ولكن الحكومة الإيرانية تصر على أنها جزر إيرانية كانت قد احتُلت من قِبل البريطانيين في السابق، واكتفت الإمارات بالوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة تفاديًا لتصعيد النزاع بينها وبين إيران. كان استيلاء إيران على هذه الجزر الثلاث جزءًا من صفقة تقاسُم نفوذ بين إيران وبريطانيا حصلت بموجبها إيران تحت حكم شاه إيران على الجزر الثلاث وأعلنت البحرين كدولة مستقلة. فمع الإعلان البريطاني عام 1968 والقاضي بالانسحاب من شرقي السويس بنهاية عام 1971، بدأت المشاورات لإقامة دولة اتحادية في منطقة الخليج العربي، وقد تمخضت هذه المشاورات عن الإعلان في 2 ديسمبر 1971 عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من سبع إمارات؛ وهي: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفُجَيرة ورأس الخيمة.

وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة فور قيامها إلى جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها العديد من الوكالات المتخصصة، وانتهجت منذ قيامها سياسة خارجية ترتكز على مبادئ التعايش السلمي، وحسن الجوار، ونبذ سياسة اللجوء للقوة، أو التهديد بها والالتزام باتباع الوسائل السلمية لحل الخلافات في علاقاتها الدولية؛ إيمانًا منها بالقيم والمبادئ السامية التي نادى بها الإسلام، وأيضًا تلك المبادئ التي جسدها ميثاق الأمم المتحدة وسائر المواثيق والأعراف الدولية.

الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى

قبل 48 ساعة من إعلان قيام الاتحاد تعرضت جزيرتا طنب الكبرى، وطنب الصغرى، التابعتان لإمارة رأس الخيمة لعدوان سافر من قِبل نظام شاه إيران نجم عنه احتلال الجزيرتين، وبعد مقاومة باسلة من قِبل قوة الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة المتواجدة على جزيرة طنب الكبرى للقوة المعتدية دفاعًا عن سيادة الإمارة على الجزيرة، سقط قتلى وجرحى من الجانبين وأُجبر السكان على المغادرة إلى الإمارات تاركين وراءهم منازلهم وممتلكاتهم.

ومنذ وقوع العدوان وحتى الآن استمرت دولة الإمارات، وفي مناسبات عديدة وبأساليب متنوعة في استنكار ورفض هذا العدوان، وفي المطالبة بإزالته وإعادة الجزيرتين لسيادتها.

الآثار المترتبة على احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى

إن الاحتلال الإيراني العسكري لجزيرتَيْ طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ 29 نوفمبر 1971 يُعد خرقًا واضحًا لمبادئ وأحكام القانون الدولي، وتحديًا صارخًا لمبادئ التعايش السلمي وحسن الجوار بين الشعوب والدول، والتي أرسى دعائمها ميثاق الأمم المتحدة وغدت ركائز لصرح العلاقات الدولية. كذلك فإن استعمال القوة العسكرية لاكتساب حقوق وامتيازات، إجراء نبذه المجتمع الدولي وحرَّمته قيم ومبادئ الشرعية الدولية المقننة في اتفاقية لاهاي، والمكرسة بنصوص وأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي أكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراريها المشهورين:

القرار رقم (2625) (الدورة 25) الصادر في عام 1970 عن مبادئ القانون

الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم (3314) (الدورة 29) الصادر في عام 1974 بشأن تعريف العدوان، وقد أضحى ذلك من القواعد الآمرة في القانون الدولي ومن الأسس الراسخة للعلاقات الدولية المعاصرة.

وضع جزيرة «أبو موسى»

أما عن جزيرة «أبو موسى» والتابعة لإمارة الشارقة، فقد احتلت القوات الإيرانية جزءًا منها بموجب مذكرة التفاهم المبرمة بين حاكم الشارقة والحكومة الإيرانية تحت إشراف الحكومة البريطانية في نوفمبر عام 1971. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم بنصها الصريح لا تمس ادعاء الطرفين بالسيادة على الجزيرة ولا تتجاوز كونها مجرد ترتيبات لإدارة الجزيرة مؤقتًا، فإنها وقِّعت دون رغبة حقيقية من جانب إمارة الشارقة في ظل ظروف قاهرة ومُلحَّة تمثلت في:

1 - تصميم بريطانيا على الانسحاب من المنطقة في الموعد المحدد وسحب مظلة الحماية عن الإمارات.

2 - تهديد إيران بأنها سوف تحتل الجزر الثلاث بالقوة المسلحة ما لم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها قبل قيام الدولة الاتحادية المقترحة.

3 - تهديد إيران بعدم الاعتراف بالدولة الاتحادية المقترحة؛ بل ومعارضتها لقيام هذه الدولة ما لم تتوصل إلى تسوية حول الجزر تتلاءم مع رغبات إيران.

سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاثة

إن رفض دولة الإمارات العربية المتحدة للعدوان على جزرها ومطالبتها

بإزالته، ينبع من إيمانها الراسخ بحقها الذي لا يدانيه أي شك في سيادتها على الجزر المشار إليها.

وإيضاحًا للأمر فإننا سنلقي مزيدًا من الضوء عليه من خلال النقاط التالية، والتي ستجمل الأسانيد والأدلة الدامغة والمعزِّزة لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وممارستها الفعلية لأعمال السيادة عليها عبر السنين الطويلة:

- أن سكان هذه الجزر (أبو موسى، طنب الكبرى وطنب الصغرى)، عرب ولغتهم العربية، وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربي للخليج، ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل قبائل السودان وآل بومهير وبني حماد والشوامس وبني تميم وغيرهم، وهم يدينون بالولاء لحكام الشارقة ورأس الخيمة.

- تؤكد الحقائق التاريخية أن هذه الجزر كانت تابعة للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة، على الأقل منذ القرن الثامن عشر وحتى عند مجيء بريطانيا إلى المنطقة وإبرامها عدة اتفاقيات مع حكام الإمارات، ومنها الاتفاقية الاولى في عام 1820؛ فإن ذلك لم يؤثر على سيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على تلك الجزر، حيث كانت الإمارتان آنذاك إمارة قاسمية واحدة، وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في بداية القرن العشرين آلت جزيرة «أبو موسى» إلى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة، كانت حيازة الإمارتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر عام 1971 وكانتا تمارسان من أعمال السيادة على الجزر الثلاث ما يتناسب مع طبيعتها الجغرافية ومساحتها وكثافتها السكانية. وليس ثمة ما يثبت أن الإمارتين قد تخلتا عن سيادتهما على الجزر الثلاث أو كفتا عن الاهتمام بمجريات الأمور

فيها. وبالمقابل، فإن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أيٍّ من الجزر الثلاث، كما أن مطالبتها المتقطعة بالجزر لم تمر دون معارضة أو منازعة، ومن المستقر قانونًا أن الادعاءات الورقية لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم.

وقد تجلت مظاهر ممارسة السيادة في التصرفات التالية:

أ) أن الجزر الثلاث ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبق قوانينها وأنظمتها وأعرافها، كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارتين.

ب) وجود ممثلين لحاكمَي الإمارتين في الجزر بصفة مستمرة.

ج) استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسومًا سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها سكان الجزر، كالصيد والغوص ورعي الماشية.

د) وجود مرافق عامة تابعة لإمارتَي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرتَي «أبو موسى» وطنب الكبرى. أما طنب الصغرى فنظرًا لصغر حجمها ولافتقارها لمصادر المياه العذبة فإنه لا يوجد بها مرافق، وكانت تخضع للرقابة والإشراف المباشرين من قِبل ممثل حاكم رأس الخيمة في طنب الكبرى والذي كان يزورها من وقت لآخر.

هـ) قيام إمارتَي الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية. ومثال على ذلك، فقد منح حاكم الشارقة امتيازاتٍ للتنقيب عن أوكسيد الحديد في »أبو موسى« لشركات مختلفة في أعوام 1898 و1923 و1935 وكانت فترة الامتياز الأخير 21 عامًا، كما منح حاكم الشارقة أيضًا امتيازات للتنقيب عن

النفط في «أبو موسى» في عام 1937 لشركة الامتيازات البترولية المحدودة، وفي عام 1970 لشركة بيوتس.

أما بخصوص جزيرتَيْ طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد منح حاكم رأس الخيمة امتيازًا للتنقيب عن أوكسيد الحديد في عام 1952، كما منح الحاكم امتيازًا للتنقيب عن النفط لشركتين أمريكيتين في عام 1964.

وقد أثارت إيران ادعاءات متقطعة حول الجزر، بيد أن تلك الادعاءات افتقرت إلى الأسانيد والأدلة القانونية المعززة لها، كما أنها تعارضت مع سلوك إيران اللاحق والمتمثل في طلب الحكومة الإيرانية لشراء جزيرتي طنب من حكومة رأس الخيمة عبر الحكومة البريطانية في عام 1929، إلا أن حاكم رأس الخيمة رفض هذا العرض جملة وتفصيلًا مهما كان الثمن، وقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران رفضَ حاكم رأس الخيمة للعرض.

وفي أكتوبر عام 1930، اقترحت الحكومة الإيرانية على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة 50 عامًا، وفي عام 1971 طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزر طنب ورفض حاكم رأس الخيمة الطلب الإيراني.

ويشكل سلوك إيران هذا أساسًا لتطبيق المبدأ القانوني المستقر دوليًا والذي يقضي بأنه: إذا اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفًا يخالف مخالفة بيِّنة الحق الذي يدعيه، فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق.

وقد عبَّرت الحكومة البريطانية في أكثر من مناسبة من خلال الوثائق والمراسلات الرسمية منذ القرن التاسع عشر، عن اعترافها بسيادة قواسم الشارقة ورأس الخيمة على الجزر، ومعارضتها للادعاءات الإيرانية، حتى إن

الحكومة البريطانية في سبتمبر عام 1934 وجَّهت تحذيرات للحكومة الإيرانية بعدم المساس بالأوضاع القائمة في الجزر، حيث اعتبرت أن المزاعم الإيرانية لا أساس لها من الصحة وهددت بمقاومة أي تدخل من جانب إيران في الجزر.

التكييف القانوني لمذكرة التفاهم بين إيران وامارة الشارقة حول جزيرة «أبو موسى» عام 1971م

كما أشير سلفًا إلى ظروف الإكراه والتهديد باستعمال القوة التي سبقت وواكبت إبرام مذكرة التفاهم، فإنها لا تعدو كونها مجرد ترتيبات إدارية مؤقتة قصد منها إتاحة الفرصة للطرفين لإدارة الجزيرة واستثمار بعض ما بها من ثروات إلى أن يُحسم موضوع السيادة عليها.

ويمكن إجمال مضمون مذكرة التفاهم في النقاط التالية:

أ) إن إمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة «أبو موسى» أو على أي جزء منها.

ب) إن مذكرة التفاهم لم تنقل لإيران السيادة على جزيرة «أبو موسى» أو على أي جزء منها.

ج) إن وجود القوات الإيرانية في جزء الجزيرة المحدد في الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم لا سند له سوى مذكرة التفاهم؛ ولذلك فإن أثره مقيد ببنودها.

د) إن مذكرة التفاهم تسبغ على إيران ولاية كاملة فقط وفي حدود المنطقة

المتفق على احتلالها من قِبل القوات الإيرانية والمحددة بموجب الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم.

هـ) إن مذكرة التفاهم لا تعطي إيران الحق أو الاختصاص أو السلطة في التدخل، بأية طريقة وتحت أي ظرف، في جزء الجزيرة الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة.

انتهاكات إيران لمذكرة التفاهم

منذ مطلع الثمانينيات وحتى الآن، أقدمت إيران على العديد من التصرفات التي تشكل انتهاكًا صارخًا لمذكرة التفاهم وتدخلاً سافرًا في الشئون الداخلية لدولة الإمارات، وأن الدولة لا تجد تفسيرًا لهذه التصرفات سوى رغبة إيران في ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها.

ومن أمثلة هذه التصرفات:

أ) التعدي على الأراضي التابعة لدولة الإمارات والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للوجود العسكري الإيراني؛ وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

ب) التدخل في الحياة اليومية لمواطني دولة الإمارات المقيمين في الجزيرة؛ وذلك بمنعهم من إقامة مبانٍ جديدة أو ترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

ج) إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيراني.

د) فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم.

هـ) قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع دولة الإمارات العربية المتحدة.

و) عرقلة عمل شرطة دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب الشوارع والأسواق.

ز) إنشاء بلدية في «أبو موسى» تابعة لمحافظة بندر عباس، ومحاولة ربط الخدمات البلدية للسكان مع الخدمات البلدية للجزء المخصص لإيران في الجزيرة.

ح) إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.

ط) دخول مخفر الشرطة وتوجيه إهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة.

ي) اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلهون أمام منازلهم في الجزيرة.

ك) طرد 60 عاملًا من الجزيرة في مارس 1992، وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيًا.

ل) منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول في الجزيرة في نهاية أغسطس 1992، وقطع مرساة السفينة التي كانت تقلهم.

م) اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم.

استمرار مطالبة الإمارات لسيادتها على الجزر

بمجرد نزول القوات الإيرانية في الجزء المخصص لها في جزيرة «أبو موسى» بموجب مذكرة التفاهم، والاحتلال العسكري لجزيرتَيْ طنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية نوفمبر 1971 قامت المظاهرات والاحتجاجات في جميع الإمارات منددة بالاحتلال الإيراني للجزر ومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقًا للاتفاقيات التي كانت تربطها بها والتي كانت سارية المفعول آنذاك. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بيانًا اعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث، ولسقوط الضحايا فوق الجزر.

وقد تحركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في 2 ديسمبر 1971 على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية؛ مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولي حَثّ إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر.

- في 6 ديسمبر1971، طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة ودول عربية أخرى من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصالَ بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر في إجراءاتها بشأن الجزر.

- في 9 ديسمبر 1971، عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب دولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت دولة الإمارات العربية المتحدة عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S /PV.161 المؤرخة في 9 ديسمبر 1971).

- في 17 يوليو 1972، تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة مع دول أخرى

برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر، وأنها جزء لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقم S /10740 المؤرخة في 18 يوليو 1972م).

- في 5 مايو 1972، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة رقم (27) أنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سيادة الإمارات (الوثيقة رقم S /PV /2055 بتاريخ 5 أكتوبر 1972م)، ومنذ ذلك التاريخ درجت الدولة عبر وزير خارجيتها على إعادة التأكيد على موقفها الثابت هذا تجاه مسألة جزرها الثلاث المحتلة من قِبل إيران في الدورات الاعتيادية للجمعية العامة سنويًا.

- في 20 فبراير 1974، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بيان لها في مجلس الأمن بأنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمارات، وأكدت على أن الاستقرار في منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها، وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقم S /PV /1763 بتاريخ 20 فبراير 1974م).

- في 19 نوفمبر 1975، أكدت الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة، موقفها من أنها لا تعترف بأية سيادة على الجزر سوى سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة (الوثيقة رقم A /C.I / PV.2092 بتاريخ 19 نوفمبر 1975م).

- في 6 أغسطس 1980م، بعث وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة

الإمارات العربية المتحدة رسالة إلى الأمين العام أكد فيها سيادة الإمارات على الجزر الثلاث، وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

- في 1 ديسمبر 1980، بعثت دولة الإمارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث.

ولم تتوانَ دولة الإمارات العربية المتحدة عن تأكيدها لسيادتها على الجزر والمطالبة بالانسحاب الإيراني، إلا أنه مراعاة للظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة في الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقي للكويت، وحرصًا على تجنيب المنطقة المزيد من التوتر وإيمانًا منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول- فقد اتبعت دولة الإمارات سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف، وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيراني وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يبدر من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على تجاوبها في هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة عام 1971 حول «جزيرة أبو موسى»، على الرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها الدولة سعيًا لتسوية هذه المسألة سلميًا.

وتأكيدًا لحسن نيتها ورغبتها في تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة اتصالات مع المسئولين الإيرانيين، وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع في أبوظبي بين ممثلي

حكومتَي البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الاجتماع الثنائي في مدينة أبوظبي في الفترة ما بين 27 – 28 سبتمبر 1992.

وقد طرح جانب الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية:

1 – إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتَيْ طنب الكبرى وطنب الصغرى.

2 – تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة «أبو موسى».

3 – عدم التدخل بأية طريقة وتحت أي ظرف وبأي مبرر في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها في جزيرة «أبو موسى»، بموجب مذكرة التفاهم.

4 – إلغاء كافة التدابير والإجراءات التي فرضتها إيران على أجهزة الدولة وفي جزيرة «أبو موسى»، وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

5 – إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة «أبو موسى» خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرار الجانب الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ورفضه كذلك اقتراح دولة الإمارات إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية؛ فقد بات من المتعذر إحراز أي تقدم عبر المفاوضات الثنائية.

وتكريسًا للنهج السلمي الذي التزمت به دولة الإمارات العربية المتحدة منذ بداية النزاع، حرص وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطاباته

السنوية أمام الدورات الاعتيادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، على إبداء استعداد دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. كما حرص أيضًا وفي جميع هذه المناسبات على مناشدة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للعمل على الاستجابة لتسوية هذه المسألة بتلك الطرق السلمية؛ التزامًا بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.

ونظرًا لروابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين وعلاقة حسن الجوار التي حرصت الإمارات على مراعاتها دومًا؛ فإن دولة الإمارات العربية المتحدة يحدوها الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي ممثلًا في الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد، بما يصون الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة مع الأخذ في الاعتبار المبدأ المستقر في القانون الدولي، ومؤداه أن الاحتلال العسكري لا يغير الوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يُكْسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.

تطور المفهوم الإيراني من قضية الجزر العربية الثلاث

1 – الأهمية الجيوستراتيجية للجزر

تحتل الجزر العربية الثلاث الواقعة في الخليج العربي موقعًا استراتيجيًا مهمًا، خصوصًا من ناحية إشرافها على مضيق هرمز، هذا المضيق الذي يمر عبره البترول العربي. وتشكل الجزر العربية جزيرة «أبو موسى»، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى»، مركزًا للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران

والسعودية، وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية جزيرة «هرمز» بالنسبة للمضيق، أو طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، أو عدن في مدخل البحر الأحمر، والذي يسيطر على هذه الجزر يسيطر تقريبًا على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل والخارج للخليج العربي.

جزيرة «أبو موسى»: تقع على بعد 94 ميلًا من مدخل الخليج عند مضيق هرمز، تبعد قرابة 67 كم عن الساحل الإيراني، و42 كم عن الساحل العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة «إمارة الشارقة»، مساحتها 20 كيلومترًا مربعًا، أقصى طول لها 5 كم، وأقصى عرض 9 كم، وهي جزيرة مستطيلة الشكل، يتكون سطحها من سهول رملية مغطاة بأعشاب جافة، يبلغ ارتفاعها 360 قدمًا عن مستوى سطح البحر، تتوافر فيها المياه الصالحة للشرب، وتحتوي على خامات بعض المعادن مثل الأكسيد الأحمر، يصل عدد سكانها إلى 1000 نسمة وهم من العرب، وفيها مدرسة ومسجد كبير، ويعمل السكان بالصيد والرعي والزراعة.

طنب الكبرى: تقع على بعد 59 كم جنوب غرب جزيرة قشم، وتقع إلى الشمال الغربي من جزيرة «أبو موسى» وتبعد عنها 24 ميلًا، وتبعد عن رأس الخيمة 35 كم، دائرية الشكل قطرها 3,5 كم، ومساحتها 9 كيلومترات مربعة، تتوافر فيها المياه العذبة، وسكانها قرابة 700 نسمة، وهم من العرب، فيها مدرستان ومركزان للصحة ومركز للشرطة.

طنب الصغرى: تبعد 90 كم عن الساحل العربي، و28 كم عن جزيرة «طنب الكبرى»، شكلها مثلث يبلغ طولها 2 كم، وعرضها كيلومترًا واحدًا، وهي خالية من السكان، وترتفع 116 قدمًا عن مستوى سطح البحر.

٢ - نظرة تاريخية للصراع على الجزر حتى عام ١٩٧١

كانت إيران منذ مطلع القرن الحالي تطالب بمجموعة من الجزر العربية في الخليج العربي مثل جزيرة مسرى في البحرين، وجزر طنب الكبرى والصغرى، وجزيرة «أبو موسى»، وكانت بريطانيا تؤيد طوال القرن التاسع عشر حق العرب في السيادة على الجزر، وقد استطاعت إيران عام 1887 السيطرة على جزيرة «مسرى» برفع العلم الإيراني عليها، وقد عارضت بريطانيا في البداية هذا الأمر، لكنها أذعنت للسيطرة الإيرانية على الجزيرة.

وفي عام 1904، أنزل الإيرانيون الأعلام العربية عن «أبو موسى» و«طنب الكبرى والصغرى»، ورفعوا العلم الإيراني بالقوة، لكن بريطانيا طالبت بإنزال الأعلام الإيرانية - باعتبارها هي المستعمرة لإمارات الخليج العربي.. ونتيجة للضغط البريطاني انسحبت قوة الحراسة الإيرانية بعد فترة وجيزة لاحتلالها الجزر. لكن إيران عادت وطالبت بالجزر عام، 1923؛ لكن مساعيها باءت بالفشل.

في عام 1928، طردت إيران شيخ جزيرة هنجام وهي جزيرة تقع مقابل الشاطئ الجنوبي لجزيرة قشم، وسكانها عرب من قبيلة بني ياس، وكانوا قد استقروا في هنجام منذ عام 1926 بإذن من سلطان مسقط. وقد رفع حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم عَلَمه على جزر طنب عام 1929، وبذلت إيران مساعيَها الحثيثة لاستئجار جزر طنب من حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان، لكنه رفض الطلب، وكانت بريطانيا تحث الشيخ على رفض الطلب، لأن ذلك يتعارض ومصالحها.

وبالنسبة لجزيرة «أبو موسى» فقد بقيت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية عليها، وفي عام 1935 منح حاكم الشارقة شركة بريطانية امتيازًا باستخراج الأوكسيد الأحمر لمدة 6 شهور.

وفي عام 1964، احتلت إيران جزيرة «أبو موسى» ولاقى الاحتلال احتجاجًا شديدًا؛ فصرح وزير خارجية إيران بأن الإنزال الإيراني في الجزر كان مناورة حربية طارئة اشترك فيها الأسطولان الإيراني والأمريكي وليس القصد الاحتلال، وانسحبت القوات الإيرانية بعد عشرين يومًا من الإنزال.

وعادت إيران في العام 1964 بتقديم طلب لحاكم رأس الخيمة للتخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات؛ لكنه رفض الطلب الإيراني. لكن في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1971 وقَّع الشيخ خالد بن محمد القاسمي، حاكم الشارقة اتفاقًا مع إيران وبوساطة وليم لومس المبعوث الشخصي في الخليج للسير إليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية البريطاني، وقد تم الاتفاق على أن تمارس الشارقة السيادة الفعلية على جزيرة «أبو موسى»، وأن يكون المواطنون في الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، وأن يُرفع علم الشارقة على الجزيرة، وأن يتم اقتسام دخل البترول إذا تم اكتشافه مناصفة، وأن يُسمح لإيران بأن تصل قواتها إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين، مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني ولمدة تسع سنوات.

٣ - الاحتلال الإيراني للجزر، ١٩٧١، وردود الفعل العربية

استغلت إيران إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي في نهاية عام

1971 وقامت في صباح يوم الثلاثاء الموافق 29 من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1971، باحتلال الجزر العربية الثلاث، حيث قامت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتَيْ «طنب الكبرى وطنب الصغرى» واحتلتهما بعد معركة بين رجال الشرطة التابعين لإمارة رأس الخيمة، والقوات الإيرانية؛ مما أدى إلى استشهاد 6 أشخاص، ومقتل 3 أفراد من القوات الإيرانية.

وقدمت رأس الخيمة احتجاجًا شديد اللهجة للحكومة البريطانية المسئولة عن حماية هاتين الجزيرتين، حيث أن بريطانيا لم تنسحب بعد من الإمارات العربية، حيث أعلنت إنها ستنسحب في الثاني من شهر ديسمبر/ كانون الأول 1971؛ لكن بريطانيا لم تكترث لموضوع الاحتلال الإيراني للجزر، ولم تحرك ساكنًا، وأكملت القوات الإيرانية في اليوم نفسه احتلالها لجزيرة «أبو موسى» وقامت بطرد السكان العرب من الجزر الثلاث. وقام الشعب في الشارقة ودبي ورأس الخيمة بمظاهرات استنكرت الاحتلال الإيراني للجزر وطالبت بالانسحاب، وهاجمت المصالح التجارية البريطانية والإيرانية في الإمارات الساحلية.

وكذلك وقفت الدول العربية موقفًا رافضًا للاحتلال الإيراني للجزر، حيث قطعت العراق علاقاتها الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، وطالبت بانعقاد مجلس الأمن لبحث مسألة الاحتلال الإيراني للجزر العربية، وقامت ليبيا بتأميم شركة بريتش بتروليم البريطانية، وسحبت ودائعها من البنوك البريطانية ردًا على تواطؤ بريطانيا مع إيران باحتلالها للجزر، واحتجت كل من سوريا والكويت ومصر بشدة على الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث،

وطالبت بالدخول في مفاوضات لحل المسألة، وتأييدًا لموقف الإمارات بهذا الخصوص حرص مجلس التعاون لدول الخليج العربية على إدراج قضية هذه الجزر ضمن بنود جداول أعماله الرئيسة، كما اتخذ موقفًا مبدئيًا وثابتًا تجاهها تجسَّد في مساندة موقف الإمارات وتكرار مطالبته للحكومة الإيرانية بالانسحاب من هذه الجزر الإماراتية.

٤ - موقف جمهورية إيران الإسلامية من الجزر ١٩٧٩ - ١٩٨١

بقيت مسألة الجزر العربية مجمدة على الرف إلى أن وقعت الثورة الإسلامية الإيرانية في بداية عام 1979، وعادت مسألة الجزر العربية تطفو على السطح من جديد، وقد تفاءل الكثيرون وتوقعوا بأن تقوم حكومة إيران الإسلامية بإعادة الجزر العربية الثلاث إلى السيادة العربية كبادرة حسن نوايا من جانبها، لكن شيئًا من هذا لم يحدث.

فقد أذاع راديو طهران بأن القوات الإيرانية لن تنسحب من الجزر الثلاث، وأكد الرئيس أبو الحسن بني صدر ذلك بقوله إن إيران لن تعيد الجزر العربية الثلاث التي احتلتها عام 1971، ونسبت إليه مجلة النهار العربي والدولي قوله: «لا ننوي إعادة هذه الجزر، بل بالعكس أنوي تنظيف الخليج من الوجود الأمريكي ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة». وأضاف: «إنه يوجد في طرف الخليج العربي مضيق هرمز الذي يمر عبره النفط وهم خائفون من ثورتنا، فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على الممر، أي أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة؟»

وقام وزير خارجية إيران السابق، قطب زادة، بمهاجمة تصريحات أدلى بها أبو الهول أحد القادة الفلسطينيين، حول الجزر، وطالب قطب زادة من منظمة التحرير الفلسطينية تقديم إيضاح رسمي حول تصريحات أبي الهول التي قال فيها إن الجزر الثلاث يجب أن تعود للسيادة العربية بعد إجراء مفاوضات مع الثورة الإيرانية، وأضاف زادة، إن مثل هذا التصريح يدعو للأسف الشديد.

وكذلك طالب وزير خارجية العراق سعدون حمادي في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت ڤالدهايم بالانسحاب الإيراني من الجزر العربية، لكن قطب زادة عاد وقال: على العالم أن يعرف أننا لن نتخلى حتى عن سنتيمتر واحد من أراضينا.

وذكرت الأنباء أن الجزائر ستتوسط بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإعادة الجزر، لكن أحد أعضاء الوفد الجزائري الذي زار الإمارات العربية في أواخر عام 1980 برئاسة وزير الخارجية الجزائري محمد بن يحيى قال: بأنه يستحسن تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، وذكرت الأنباء أن إيران تؤيد المسعى الجزائري، وتوافق عليه.

وطالبت دولةُ الإمارات العربية المتحدة إيرانَ بتسوية موضوع الجزر بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة على الشرعية الدولية، وذلك في رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة، وأعلن راشد عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث، وقال: لقد طالبنا مرارًا بهذه الجزر بالطرق الدبلوماسية، ونحن نسعى بالطرق السلمية للوصول إلى حقنا. ولا نريد غير هذا الحق. وفي رأس الخيمة أعلن صقر القاسمي حاكم الإمارة، بأن اتصالات بطرق خاصة قد حصلت مع

الإمام الخميني بشأن الجزر، وأن موافقة مبدئية على التفاهم بشأن الجزر قد أبداها الإمام الخميني. وقال إن مسئولية الجزر هي مسئولية الدولة والأمر يخص الدولة ولا يعني الإمارة فحسب. وقد أيد المجلس الوطني الاتحادي الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الجزر، ودعا إلى البدء في مفاوضات بين الطرفين لإنهاء أزمة الجزر.

لكن رغم ذلك لم تُبْدِ إيران تجاوبًا ملموسًا إيجابيًا بل على العكس، فقد قامت مؤخرًا بتعزيز نشاطها في الجزر، حيث ترابط سفينة حربية إيرانية إلى جانب جزيرتَيْ طنب، وكذلك توجد طائرات الهيلوكبتر هناك.

وفي بداية عام1981، صرح الدكتور علي شمس أردكاني السفير الإيراني في الكويت بأن الجزر إيرانية ولا نقبل التفاوض بشأنها. بل إن إيران قد ذهبت إلى تحذير وتهديد الإمارات العربية المتحدة من إثارة موضوع الجزر أو المطالبة بها، وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمي الإيراني بهزاد نبوي حيث حذر الإمارات من التورط فيما أسماه بـ «المؤامرات الإمبريالية بالمنطقة»، وتعلل إيران عدم انسحابها من الجزر بالخوف من التدخل الأمريكي.. حيث قال وزير المواصلات الإيراني موسى كلافتري، الذي زار دمشق مؤخرًا إن المسئولين الإيرانيين أجروا محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حول جزر طنب الكبرى والصغرى، و«أبو موسى»، وأضاف بأن الإيرانيين يرون أن انسحابهم من الجزر سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكي فيها وأشار إلى أن القوات الإيرانية باقية فيها حتى لا تُستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة.

لكن المصادر الرسمية لدولة الإمارات العربية قد نفت بشدة أي اجتماع بين

المسئولين الإيرانيين والمسئولين في دولة الإمارات العربية وعلى أراضيها بشأن الجزر العربية الثلاث.

عروبة الجزر

تُعدُّ الجزر الثلاث عربية تاريخيًا وسياسيًا وقانونيًا وسكانيًا، فبريطانيا الدولة المستعمِرة للمنطقة تعترف بأن الجزر الثلاث هي جزر عربية، ويقول لوريمر واضع كتاب «دليل الخليج» إن تبعية جزر «أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى» تعود إلى حاكم الشارقة. وقد مارست رأس الخيمة والشارقة سيادتها الفعلية على الجزر فيما يختص بالشرطة والتعليم، وكان العلم العربي يرفع على الجزر.

وكذلك؛ فإن الجزر الثلاث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة، والتي تمتد حتى نقطة الوسط في الخليج بحيث تقسم منطقة الخليج أفقيًا وطوليًا بشكل متساوٍ من قِبل الدول المستفيدة من مياه الخليج. والجزر هي أقرب إلى المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الإقليمية الإيرانية.

وسكانيًا فإن سكان الجزر هم عرب، وقد استوطنوا هناك منذ زمن يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر.

وأخيرًا؛ فإن الاحتلال لا يُعدُّ سندًا قانونيًا لتمارس إيران سيادتها على المنطقة المحتلة، وكذلك فإن تبريرات السلطات الإيرانية للاستمرار في احتلال الجزر بدعوى منع التدخل الأمريكي سبب واهٍ وغير قانوني، حيث أن دولة الإمارات العربية المتحدة ترفض التدخل الأجنبي على أراضيها.

وردًا على المطالبة العربية بإعادة الجزر إلى دولة الإمارات إذا كانت تلك الدول التي تقع على ساحل الخليج مستقلة فإننا عندئذ سنعيد الجزر إليهم؟

ففى أغسطس 2008، قامت وزارة الخارجية الإماراتية باستدعاء القائم بالأعمال الإيرانى وسلمته مذكرة احتجاج على قرار إيرانى بإنشاء مكتبين للأعمال البحرية في جزيرة أبى موسى المتنازع عليها بين البلدين، إضافة إلى جزيرتَيْ طنب الصغرى والكبرى. وأعربت الإمارات عن أسفها للقرار معتبرة إياه انتهاكًا لا يساعد على ترقية العلاقات بين البلدين، وأضافت أن الوضع في جزيرة أبى موسى لا تزال تحكمه مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر 1971، معتبرة أن إنشاء مكتبين للإنقاذ البحري وتسجيل السفن البحرية على الجزيرة أعمال غير مشروعة وانتهاك صارخ لمذكرة التفاهم.

وفي مطلع عام 2009، شن نائبان في مجلس الشورى الإيراني هجومًا شديدًا على دولة الإمارات، حيث رأى النائب حيدر بور أنه من الوقاحة أن تدعي الإمارات ملكية أراض إيرانية، والأكثر وقاحة أن يجد هذا الادعاء من يؤيده، في إشارة إلَى دعم دول مجلس التعاون والدول العربية لموقف الإمارات في المطالبة باستعادة الجزر الثلاث.

كما حذر النائب داريوش قنبرى من أن مطالبة الإمارات بالجزر الثلاث بمثابة إعلان حرب على بلاده، مهددًا بأن دعوة من هذا النوع من شأنها أن تؤدي بالفعل إلى اندلاع حرب بين البلدين، مشيرًا إلى أن الحرب العراقية - الإيرانية قد اندلعت بسبب مطالبات على الأرض.

وقد وجه موقع تابناك الإلكتروني - التابع لأمين مجلس تشخيص النظام الإيراني الجنرال محسن رضائي - اتهامًا للإمارات بالعمل على طرد عدد من

رجال الدين الشيعي. وقال إن السلطات الإماراتية امتنعت عن تجديد إقامة رجل الدين الإيراني، حجة الإسلام مختار حسني، وحجة الإسلام كشميري، ممثل المرجع الشيعي الأعلى آية الله على السيستاني. وأكد أن الإمارات تواصل الإجراءات لطردهما، وطالب بعض النواب الإيرانيين باتخاذ إجراءات تُلزِمْ السلطات الإماراتية بحسن معاملة المواطنين الإيرانيين الذين يترددون عليها، زاعمين أنهم يتعرضون لانتهاكات. كما اتهمت إيرانُ الإمارات باستغلال الوضع في غزة لتحريض مجلس الأمن على إصدار قرار لتشديد العقوبات على إيران وتكرار المطالبة بالجزر، معتبرةً أن الموقف الإماراتي يدخل في إطار السعي للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة.

والواقع، أن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال ما تقدم يتمثل في اللهجة الحادة التي اتسمت بها الانتقادات الإيرانية لدولة الإمارات، وكثافة هذه الانتقادات على المستوى الزمني. كما أن مصدرها لا يمكن القول إنهم من خارج النظام. فمنهم نواب من مجلس الشورى الإيراني الذي يسيطر عليه المتشددون الموالون للمرشد العام الذي يمثل رأس الدولة في إيران. كما أن المصدر الآخر لهذه الانتقادات هو الموقع التابع للأمين العام لمجلس تشخيص الدستور الإيراني. وقد تكون هذه الآراء مختلفة عن الموقف الرسمي الإيراني المعلن تجاه الإمارات، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه نمطًا من أنماط التفكير والرؤى القائمة في نطاق بنية النظام الإيراني، والتي يمكن أن تبرز عندما تتوافر الظروف الملائمة.

3 - إيران والمملكة العربية السعودية:

يمكننا تحديد أهم مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية - السعودية في الآتي:

– محاولة إيران اختراق دول مجلس التعاون الخليجي للتأثير على توجهاته بما يتلاءم ومصالحها، وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية، وترى أنه يتعدى على نفوذها الاستراتيجي في نطاق دائرة الجوار المباشر للمملكة.

– التغلغل الإيراني في المنطقة العربية واتساع نطاق تأثيره على العلاقات العربية – العربية وعلى الملفات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع بالعراق، وهو ما ترى فيه السعودية محاولة للتأثير السالب على الدور السعودي في الدائرة العربية، كما ترى أنه يُلْحق أضرارًا بالمصالح العربية.

– كما ترى السعودية أيضًا في إيران منافسًا على زعامة العالم الإسلامي، وأنها تحاول إضعاف الدور السعودي في نطاق هذه الدائرة المهمة بالنسبة للمملكة.

– الدور الإيراني المباشر أو غير المباشر في إثارة القلاقل الداخلية في المملكة السعودية، وذلك من خلال تشجيع وتبنّي أطروحات ومواقف قوى المعارضة الشيعية، والتضخيم والتهييج الإعلامي لبعض الأحداث الداخلية التي قد تقع بالمملكة، ويكون من أطرافها طرف من أبناء الشيعة السعوديين. وقد بدا هذا واضحًا في الأحداث التي وقعت بين بعض المعتمرين من الشيعة وسلطات الأمن السعودية، والتي تحركت على أثرها قوى المعارضة الشيعية السعودية – على نحو غير معهود – حيث أصدرت بيانات الاحتجاج ونظمت المظاهرات في القطيف وبعض مدن المنطقة الشرقية. كما أصدر بعض المراجع الشيعية بقم ولبنان بيانات طالبوا فيها حكومة المملكة بحماية أبنائها من الشيعة. كما وقَّع عدد من وجهاء وفقهاء المنطقة الشرقية عريضة تضمنت المطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة المسئولين عما حدث من

رجال الأمن وجماعة الأمر بالمعروف، كما تضمنت العريضة مطالب سياسية من النظام السعودي. وأصدر ما يُسمى بحزب الله الحجاز بيانًا شديد اللهجة يشتمل على تحريض واضح لشيعة السعودية، موجهًا نقدًا لحكومة المملكة، ومطالبًا بما سماه بالحقوق السياسية للشيعة بالسعودية. كما طالبت بعض البيانات بتدخل المجتمع الدولي وبقيام القوى الشيعية بتنظيم حملة إعلامية وحقوقية دولية للضغط على المملكة من أجل الاستجابة لمطالبهم. واللافت للانتباه أن التغطية الإعلامية المكثفة والموسعة لهذا الحدث قامت بها قناة العالم الرسمية الإيرانية، التي تملكها الحكومة الإيرانية، وتوجه إرسالها باللغة العربية للدول العربية، وقد استخدمت في هذه التغطية البث المباشر وموقعها على الإنترنت.

٥ – النفوذ الإيراني في العراق:

تبدو العلاقات الإيرانية – العراقية الأكثر عُرْضة للتساؤل والنقد بالنسبة إلى الكثيرين في العالم العربي. لكن التحول الاستراتيجي الكبير الذي حصل بسقوط نظام صدام حسين عام 2003، نقل العلاقات الإيرانية العراقية إلى مرحلة جديدة لم تعرفها في تاريخ البلدين منذ أكثر من نصف قرن إلى اليوم. فقد شكل العراق حاجزًا استراتيجيًا قويًا في وجه إيران بعد انتصار الثورة، وقد اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية الاحتواء المزدوج للبلدين لمنع بروز أية قوة إقليمية في المنطقة. لكن الحرب التي استمرت ثماني سنوات، ثم الحصار الذي تعرض له العراق بعد احتلال الكويت، إلى إطاحة النظام، سمح لإيران بالتخلص من هذا العبء الاستراتيجي بحيث تحول العراق بعد سقوط نظامه إلى ساحة لإيران مارست من خلالها المواجهة مع الولايات

المتحدة، وعملت بقوة على دعم قيام نظام موالٍ لها، من خلال شبكة علاقات وتحالفات معقدة واسعة، بحيث لا تستعيد بأيٍّ شكل من الأشكال تجربة النظام السابق. ويكفي أن نذكر أن العراق وقَّع مع إيران أكثر من مائة وسبعين اتفاقية في المجالات كافة؛ لندرك ما بلغته العلاقة بين البلدين. ناهيك عن التجارة على أنواعها بين الشركات والمؤسسات الخاصة غير الحكومية من كلا البلدين، كما بلغ حجم التبادلات التجارية عام 2009 نحو 7 مليارات دولار. ويسعى البَلَدان إلى تنمية المبادلات التجارية مثل تسهيل منح تأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين. ويتوقع أن يصبح العراق البلد الثاني الذي توقِّع معه طهران اتفاقية للتجارة الحرة. كما وافق العراق على مد أنبوب لنقل الغاز الإيراني عبر الأراضي العراقية إلى سوريا وصولًا إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت الذي تترقب فيه واشنطن تنفيذ العقوبات ضد إيران، تتوقع طهران أن تتجاوز قيمة صادراتها إلى العراق ثمانية مليارات دولار وتُعد إيران الشريك التجاري الرئيس للعراق وتُعد من أكبر المستثمرين في البلد منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة وأطاح بنظام الرئيس السابق صدام حسين في 2003.

هكذا استطاعت إيران أن تحقق نفوذًا سياسيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا، واسعًا في العراق بحيث باتت هي الطرف الأقوى الذي ترغب الولايات المتحدة في الحوار معه بشأن مستقبل العراق، ومستقبل قواتها وجنودها فيه. كما أسهم الغياب العربي عن المعادلة العراقية والاعتماد الكلي على خطط واشنطن لمستقبل العراق ولمواجهة إيران، في مثل هذا الازدياد في نفوذ إيران. بحيث باتت دول الجوار العربي الأكثر تأثيرًا في ما يجري في العراق هي: إيران، وسوريا، وتركيا.

وهذا يكشف على صعيد آخر أهمية ودور التعاون السوري – الإيراني في إضعاف النفوذ الأميركي من جهة، وفي تعزيز نفوذ كلا البلدين بالتفاهم مع تركيا في كثير من قضايا المنطقة من لبنان إلى فلسطين، والعراق، إلى ملف إيران النووي، بعد توثيق العلاقات على معظم المستويات بين هذه البلدان الثلاثة. وتتمتع إيران بنفوذ واضح وواسع النطاق في العراق. ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، أهمها الروابط القوية مع القوى السياسية المسيطرة على مقاليد الحكم بالعراق، كالمجلس الإسلامي الأعلى وحزب الدعوة وغيرهما. وقد اكتسبت إيران نفوذًا في المجتمع العراقي الشيعي عبر قيامها بإنشاء المساجد والحسينيات ومحطات توليد الكهرباء في جنوب العراق، بالإضافة إلى أنها قامت بتنفيذ برامج استثمارية ضخمة في كردستان العراق، كما وفرت التدريب والتسليح والتمويل للعديد من الميليشيات العراقية. وتشير العديد من الدراسات إلى وجود درجة عالية من النفوذ الإيراني في العراق وقدرة عالية على التأثير في الأوضاع العراقية وعلى الرغم من هذه العلاقات القوية، فهناك أيضًا اعتراضات عراقية على بعض السياسات الإيرانية. وقد عبَّر عن ذلك وزير الخارجية العراقي – في حديث صحفي في التاسع من مارس 2009 نشر بصحيفة الشرق الأوسط – إذ قال إن هناك خلافًا كبيرًا بين العراق وإيران حول تثبيت وترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية، ولدينا مشكلات مع إيران حول شط العرب الذى انحرف عن مساره. وأضاف الوزير أن العراق تحاول منذ مدة إقناع الجانب الإيراني بضرورة وأهمية البدء بالتحرك لتفادي المشكلات التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الوضع. وقد رد السفير الإيراني في بغداد على تصريحات الوزير

العراقي بقوله، إنه في إطار المعاهدة الحدودية بين البلدين، فقد تم تشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البرية والنهرية، وإن الفرَق الفنية التابعة لهذه اللجان في حالة تكوين، وستقع على عاتقها مسئولية تنفيذ تفاصيل المعاهدة. والواضح من هذا أنه رد مفتوح لا يحدد موعدًا للانتهاء من تشكيل هذه اللجان ولا موعد بدء عملها، الأمر الذى يمكن تفسيره على أساس أن الوضع سيظل على حاله لمدًى زمني مفتوح، خاصة أن حالة السيولة القائمة، وفى ظل الأوضاع العراقية القائمة، تتيح لإيران تحقيق مكاسب مهمة، خالقة وضعًا جديدًا على الأرض يصعب على العراقيين تغييره في ظل المعطيات القائمة. وتشير بعض المصادر العراقية إلى امتداد السيطرة الإيرانية على بعض أجزاء من بعض حقول النفط العراقية، الأمر الذي أوجد حالة من الشراكة الإيرانية – العراقية على بعض هذه الحقول لم تكن معروفة من قبل. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن الضغوط الإيرانية على الحكومة العراقية كانت أحد أسباب التأخر في الحصول على موافقة البرلمان العراقي على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة، وأن خلافًا قد نشب بين حكومة المالكي وطهران نتيجة لذلك، وأن بعض المسئولين العراقيين القريبين من إيران قد بدءُوا يشكون من التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي. إلا أن الإشكالية التى تواجه المسئولين العراقيين في هذا الشأن تتمثل فيما تملكه إيران من أوراق مؤثرة على الأوضاع السياسية والأمنية.

وتوضح بعض الدراسات أن أغلب الشيعة في العراق، ورغم اتجاهاتهم الدينية وارتباطاتهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، فإنهم لا يريدون أن يعطوا انطباعًا بأنهم مجرد ألعوبة بأيدي الفرس . كما أن قطاعات كبيرة منهم

لا تؤيد نظرية ولاية الفقيه، ومن ثَمَّ فإنهم وإن كانوا يقبلون بعلاقة تعاون قوية مع إيران، فإنهم يرفضون التبعية لها.

وعلى ذلك، فإن النفوذ الإيرانى في العراق يمثل تهديدًا ذا طابع استراتيجي، لأنه يستهدف إحكام السيطرة على مجريات الأمور في العراق بحيث يظل حليفًا تابعًا لأطول فترة زمنية ممكنة.

مسببات ودوافع السلوك الإيراني:

لا يمكن تفسير السلوك الإيراني تجاه دول الخليج العربية بمعزل عن علاقة إيران بالولايات المتحدة. وتُجمع معظم الدراسات الامريكية المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الجديد أوباما على أنه يواجه ثلاث قضايا أمنية رئيسة وعاجلة، هي الانتشار النووي، والحرب في العراق، وتأزم الأوضاع الأمنية في أفغانستان، وأن العامل المشترك الذي يجمع بين هذه القضايا الأمنية الثلاث هو إيران. وترى هذه الدراسات أنه من غير الممكن تأجيل الملف النووي للعديد من الاعتبارات، ومن ثم فإن الأمر يتطلب تغييرًا في المقاربة مع إيران بشأن هذه الملفات. ويتمثل هذا التغيير في قبول الولايات المتحدة بحث الملفات الثلاثة مع الجانب الإيراني كحزمة واحدة، بدلًا من الإصرار على بحث كل ملف على حدة، كما فعلت وأصرت على ذلك إدارة بوش. والواقع أن هذا التغيير يتوافق مع ما كانت تطالب به إيران من قبل، حيث إن تناول هذه الملفات كحزمة واحدة يتيح للجانب الإيراني مساحة واسعة للحركة والقدرة على المناورة في مفاوضات محتملة مع الجانب الأمريكي . وتذكر إحدى الدراسات أنه إذا أراد أوباما إثناء إيران عن السعي لإنتاج القنبلة النووية، ويشركها في بناء استراتيجية أمنية إقليمية ناجحة في العراق

وأفغانستان، فلا بد من بلورة مقاربة شاملة للتعامل مع إيران بشأن هذه القضايا الحساسة. وتقترح الدراسة الأسس التالية التي يمكن أن تقوم عليها هذه المقاربة:

- يجب على الطرفين الاعتراف بترابط هذه المسائل، وإن النجاح في أيٍّ منها يعزز الثقة اللازمة للمُضيّ قُدُمًا في معالجة باقي هذه المسائل.
- التشاور مع بقية الأطراف الإقليمية والدولية وإشراكها.
- إنشاء منتدى إقليمي لمناقشة هذه القضايا.

والواقع أن هذا الطرح يتوافق إلى حد كبير مع الرؤى الإيرانية، ويحقق لها العديد من أهدافها الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في بناء وإدارة الترتيبات الأمنية في المنطقة. إلا أن الجانب الإيراني لا يكتفي بذلك، وإنما يريد اعترافًا من الولايات المتحدة وحلفائها، خاصة من دول المنطقة، بأنها القوة الإقليمية الرئيسة، إن لم تكن المهيمنة في المنطقة. هذه المسألة كانت محل الاختلاف الرئيس بين الجانبين: الأمريكي والإيراني في الاتصالات السرية التي جرت بينهما خلال الفترة الأخيرة. إن الطموح الإيراني لبلوغ مرتبة القوة الإقليمية الرئيسة يمكن الاستناد إليه في تفسير هذا التطور الذي شهدته التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربية، في محاولة لإبراز عناصر قوتها وقدرتها على التأثير على الأوضاع في المنطقة للجانب الأمريكي. وتشير إحدى الدراسات إلى نماذج من التصريحات والمقولات الصادرة عن مسئولين إيرانيين وباحثين، تعبر عن طموح الهيمنة، منها ما قاله حامد زهري، مسئول حكومي سابق، من أن إيران هي بالفعل

قوة عظمى في المنطقة، وإنها احتلت المكانة الصحيحة، ولا مجال للعودة إلى الوراء. وقول محسن رضائي، القائد السابق للحرس الثوري، لماذا لا تكون إيران هي حامل راية السلام والتنمية والديمقراطية في المنطقة؟ إن المنطقة لا يمكن أن تنعم بالأمن والاستقرار في غياب إيران وكل الدول بحاجة إلى الوجود الإيراني؛ حتى الأمريكيون.

الانسحاب الأمريكي من العراق وتوازن القوى الإقليمي:

على الرغم من أن الولايات المتحدة سوف تُبقي ما يتراوح بين خمسة وثلاثين وخمسين ألف جندي في العراق حتى نهاية عام 2011 – وفقًا لما هو معلن – فإن الانسحاب الأمريكي سوف ينتج عنه فراغ استراتيجي تسعى إيران إلى إقناع الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية على قدرتها على ملئه. ولعَل في هذا ما يفسر الجهود الإيرانية المتوالية في مجال تطوير وإنتاج الأسلحة وإجراء المناورات والتدريبات العسكرية بشكل شبه مستمر، والإعلان عن ذلك من خلال وسائل الإعلام، بالإضافة إلى سعيها المستمر لعقد صفقات من الأسلحة المتطورة من المصادر المتاحة كافة لتجارة السلاح. وكل ذلك من شأنه أن يولِّد المزيد من الخلل في توازن القوة العربي – الإيراني لصالح إيران، الأمر الذي يساعدها في تحقيق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، ويجعلها في وضع يسمح لها بمطالبة دول الجوار العربية بالمزيد من التنازلات.

وتسعى إيران إلى الحيلولة دون حدوث أي تحالفات إقليمية – إقليمية، وإقليمية – دولية من شأنها أن تعوق حركة الصعود الإيراني. ولعل في هذا ما يفسر الديناميكية السياسية الإيرانية في التدخل المباشر وغير المباشر مع الملفات العربية الساخنة؛ لإبقائها على درجة ما من التوتر.

كما يفسر الدور الإيراني في تشجيع انقسام الدول العربية بين دول معتدلة ودول مُقاوِمة أو ممانعة، بالإضافة إلى محاولة إضعاف كل من الدور المصري والسعودي.

وتسعى إيران إلى الحفاظ على وضعها المسيطر في العراق، حيث يرى الإيرانيون أن ما حدث في العراق، وتحوله من دولة معادية إلى دولة صديقة، كان تحولًا أساسيًا في موقع إيران الأمني في المنطقة. وفي إطار هذا الهدف، يعوِّل الإيرانيون كثيرًا على العامل الشيعي الذي يرى بعض كبار المسئولين الإيرانيين أنه عامل أساسي في استراتيجية إيران الإقليمية وهذا ما يفسر التحركات الإيرانية في نطاق المجتمعات الشيعية – العربية، ومحاولة الادعاء بأن الدولة الإيرانية هي الممثل والمُدافع عن أبناء الطائفة الشيعية، وهو الأمر الذي لا يقبل به قطاع كبير من الشيعة العرب الذين يعتزون بانتمائهم العربي .

نحو رؤية عربية للتعامل الفعال مع التهديدات الإيرانية:

بدايةً، لا بد أن نشير إلى أن تعرض الدول لتهديدات ذات مصادر خارجية، دولية كانت أو إقليمية، هو من الأمور الطبيعية في المجال السياسي، ويتمثل الطريق إلى مواجهتها في التعرف على أسبابها ودوافعها، وتحديد الآثار التي يمكن أن تنتج عنها، ومدى خطورتها، والتوصل إلى السياسات والآليات الملائمة للتعامل معها. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل تهديد بقدر ما يحمل من مخاطر فإنه يتضمن قدرًا من الفرص الكامنة التي يمكن، من خلال التفكير العلمي الخلاق الكشف عنها، وتوظيفها بما يتلاءم والأهداف والمصالح الاستراتيجية.

إن نموذج العدو والصديق، الذى قامت على أساسه العلاقات الدولية في مراحل تاريخية سابقة، لم يعد هو النموذج الملائم لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة، وذلك مع استثناء قابل للنقاش بالنسبة لبعض الصراعات المستمرة والموروثة عن مراحل تاريخية سابقة. والنموذج الذي نراه ملائمًا لإدارة العلاقات الدولية المعاصرة هو نموذج نطلق عليه اللا عدو واللا صديق، طبقًا للمقولة المعروفة إن العلاقات بين الدول لا تعرف صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، وإنما تعرف وتقوم على المصالح دائمًا. إن إيران دولة رئيسة من دول الإقليم تدخل بتاريخها، وحضارتها، وثقافتها، وروابطها الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية في نطاق النسيج الاجتماعي والسياسي للإقليم. وهي بهذا تختلف عن إسرائيل، الكيان الاستعماري الاستيطاني المُختلَق، الذي قام على طرد وتهجير سكان الأرض الأصليين. وهو وإن كان قد نال الاعتراف به كأمر واقع، واستنادًا إلى القوة الغاشمة، فإنه لم يحظَ بشرعية القبول من جانب شعوبَ المنطقة. ومن ثَم، لا يمكن المقارنة بين إسرائيل وإيران، حتى لو حدثت بعض التجاوزات من الجانب الإيراني، وأي تفكير في استبدال العدو الإيراني بعدو إسرائيلي هو تفكير يجانبه الصواب .

وهناك ضرورة للتمييز بين الجوانب السياسية والمذهبية في إدارة العلاقات العربية مع إيران من أجل التوصل إلى حلول ممكنة وموضوعية، بعيدًا عن العواطف والانفعالات والتشنجات الناتجة عن التمترس المذهبي .

ومن الواضح أن حسم الملفات المعلقة بين إيران والأطراف الدولية – إما سِلمًا عن طريق التفاوض، أو بالقوة – سوف تنتج عنه أعباء على الجانب

العربي. إلا أن الأعباء المترتبة على الحل السلمي يمكن التحكم والتأثير فيها من خلال المشاركة النشيطة والبناءة في العملية التفاوضية، ومن خلال القدرة على خلق مساحات من الأرضية والمصالح المشتركة بين العرب وباقي الأطراف، وصولًا إلى صيغة ملائمة لتقاسم الأعباء.

وعلى الرغم من وجود بعض أوجه الخلاف بين العرب وإيران حول أسلوب إدارة الصراع مع إسرائيل، فإنها تمثل تحديًا مشتركًا بينهما، وتهديدًا مباشرًا للوجود العربي والإيراني. ومن ثَم، فيجب إجراء حوار مع إيران حول هذا الموضوع، استنادًا إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى التهديد الذي يواجه إيران والعرب على السواء، وما تتطلبه مواجهة هذا التهديد من ضرورة حل الخلافات العربية – الإيرانية، التي من شأنها إثارة المخاوف والشكوك بين الجانبين، ووقف الحملات الإعلامية، وتجنب القضايا الخلافية.

إن النزاعات بين الدول العربية وإيران تستنزف عناصر قوتهما لصالح إسرائيل، وهي طرف تتناقض مصالحها مع مصالحه تناقضًا جذريًا. إن الإطار التعاوني والتكاملي بين الدول العربية وإيران هو الذي يضمن تحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة لأكبر وقت ممكن، لذلك يجب التوصل إلى مشروع مشترك لإعادة إعمار المنطقة التي أنهكتها الحروب على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود، يتم من خلاله بناء شبكة من المصالح المشتركة بين أبناء المنطقة، الأمر الذي يجعل من تكلفة أي صراع محتمل فوق قدرة أي طرف على التحمل.

إن دائرة التفكير التي نراها ملائمة في بناء رؤية عربية للتعامل مع إيران، هي دائرة تقوم على أساس البحث عن المجالات التي تتوافر فيها أرضية ومصالح مشتركة، بما يؤدي إلى إحداث تغيير نوعي في رؤى وتصورات أطراف العلاقة

لطبيعة العلاقات التي يمكن أن تقوم بينهما. وقد يرى البعض في ذلك قدرًا من الخيال، قياسًا على الواقع القائم. ولكننا نقول إن قدرًا من الخيال مطلوب للوصول إلى بدائل غير تقليدية، يمكن من خلالها أن نصل إلى تعامل فعال ومثمر مع ظروف وأوضاع غير تقليدية.

أذرُع إيران الطويلة

واكب انتشار المد اليساري بين الدول اللاتينية خلال العقدين الماضيين ظهور نبرة معادية للولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت هذه النبرة في الازدياد والتناغم مع كل تحول جديد حتى سار لحنًا تتغنى به معظم حكومات بل وشعوب دول القارة. ومع هذا التحول اليساري ظهر توجه في أكثر من دولة في المنطقة، على رأسها البرازيل وفنزويلا، يتبنى سياسة خارجية نحو الجنوب في محاولة للاستقواء بتلك الدول في مواجهة الهيمنة الأمريكية، ومن ثَم توجهت السياسة الخارجية اللاتينية نحو الدول العربية ولكن دون أي جدوى من الجانب العربي؛ الذي لم يتلقَّ طرف الخيط ويقوم بنسج علاقات عربية لاتينية قوية بل قابله بتجاهل تام. وأمام هذا الفتور العربي وجدت أمريكا اللاتينية غايتها في إيران.

ويمكن القول بأن دول القارة في أغلبها تشترك في هذا التوجه نحو تعزيز علاقاتها مع إيران وتأييد الملف النووي الإيراني، وتتراوح بين التأييد القوي في دول البديل البوليفاري (فنزويلا، كوبا، بوليفيا، نيكارجوا، والإكوادور) إلى تأييد متوازن كما هو الحال في البرازيل التي تؤيد امتلاك طهران لتكنولوجيا نووية سلمية وليس لسلاح نووي، وترفض فكرة العقوبات من قَبيل أنها تؤدي إلى مشكلات أكبر من نفعها. ولكن على جانب آخر هناك كولومبيا التي تمثل

استثناء القاعدة اللاتينية، حيث تتمتع بعلاقات ثنائية جيدة جدًا مع الولايات المتحدة تصل إلى حد وجود قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، تتخذ موقفا مغايرًا تمامًا من التواجد الإيراني؛ في القارة بل وغالبًا ما تؤيد السياسات الخارجية الأمريكية. فالسلوك الأمريكي يؤدي إلى التمدد الإيراني؛ فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ولعقود طويلة تتعامل مع دول أمريكا اللاتينية باعتبارها الفناء الخلفي لها -كما دأبت على استخدام تلك التسمية-، وكان هذا يعني فرض وصاية دائمة على حكومات تلك الدول ومتابعة مستمرة لضمان عدم وصول حكومات يسارية من الممكن أن تكون مناوئة لها على غرار النموذج الكوبي. وواكب هذا استغلال شديد لموارد وثروات شعوب المنطقة وهو ما عُرف باسم «الشرايين المفتوحة»، وهو مصطلح يدل على الانتقال غير الشرعي لمقدرات تلك الشعوب إلى الجار الشمالي مما تسبب في مزيد من الفقر والتدهور لسكان دول القارة الجنوبية، بالإضافة إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول يصل إلى حد تأييد الانقلابات العسكرية ضد نظم الحكم كما حدث في الأرجنتين وشيلي وغيرها، والتي كان آخرها هندوراس، حيث اتُهم تحالفُ «البا» بشكل رسمي الولايات المتحدة بدعم الانقلاب العسكرى الذى وقع في يونيه/ 2008 وأطاح بالرئيس المنتخب «مانويل سيلايا». ولكن في العقدين الماضيين انغمست الإدارات الأمريكية المتعاقبة في منطقة الشرق الأدنى والشرق الأوسط في أفغانستان والعراق وبقية المنطقة العربية سواء على المستوى العسكري أو حتى السياسي، في الوقت الذي تغيرت فيه معالم النظم السياسية في دول أمريكا اللاتينية إلى نظم ديمقراطية يسارية. وقد أدى الانشغال الأمريكي إلى جانب تنامي مشاعر الكراهية والرفض تجاه واشنطن، سواء على

المستوى الرسمي أو الشعبي، إلى السماح بالتمدد الإيراني داخل دول القارة. وقد بدأت إدارة أوباما في محاولة ترميم علاقاتها مع دول المنطقة وخاصة بعد التحولات اليسارية المتتالية؛ وذلك من خلال إبداء قدر من التحول في طبيعة العلاقات لتكون علاقات تعاون وليس تبعية وعدم اللجوء إلى تبنِّي فكر الانقلابات المفتعلة داخل القارة، وذلك في محاولة لامتصاص حالة الغضب الشعبي والحكومي تجاهها. وفي الوقت نفسه، كثفت إسرائيل في السنوات القليلة الماضية من اهتمامها بالمنطقة في محاولة منها لمواجهة التواجد الإيراني الحثيث، حيث أن إسرائيل تعدُّ أن الملف النووي الإيراني هو خطر موجَّه لها بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس فقد أدركت إسرائيل أنه من المهم جدًا كبح جماح التمدد الإيراني داخل القارة، والذي كان من نتائجه خلق تيار لاتيني قوي يؤيد هذا الملف ويرفض فرض العقوبات على طهران، وإن كان هذا الاهتمام قد جاء متأخرًا إلى حد ما. وعلى أية حال، تجتمع المصلحة الأمريكية الإسرائيلية على هدف تقليص المد الإيراني داخل القارة اللاتينية؛ وذلك لأنها بمثابة لعبة صفرية يخصم كل مكسب لأي طرف من الأطراف من رصيد الطرف الآخر، ولكن عناصر اللعبة لا تتوقف فقط على قدرات كل من الطرفين وإلا كان الطرف الأمريكي/ الإسرائيلي هو الرابح لا محالة لكنها ترتبط كذلك بحكومات وشعوب المنطقة، ولهذا فإنه في الوقت الراهن تبدو الكفة الإيرانية هي الراجحة.

مصالح إيران من التواجد في القارة

تعود بداية العلاقات الإيرانية اللاتينية إلى اندلاع الثورة الإيرانية في 1979، فمنذ ذلك التاريخ نشأت علاقات ثنائية قوية بين إيران الثورة وكوبا كاسترو

على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي القوى بين الطرفين، إلا أن النظامين وجدا عاملًا مشتركًا قويًا ألا وهو العداء القوي للولايات المتحدة الأمريكية. لكن النقلة النوعية الحقيقية كانت مع بداية حكومة «أحمدي نجاد» في 2005 والتي تزامنت مع التحولات اليسارية المتتالية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية. وهكذا أخذت العلاقات الإيرانية اللاتينية خطواتٍ نحو التوسع والنمو والتنسيق بدرجات عالية، على الأصعدة كافة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وقد بدا ذلك واضحًا من خلال تصريح الرئيس الإيراني في مايو 2009 حين قال: «عندما كانت دول الغرب تحاول عزل إيران، ذهبنا إلى الفناء الخلفي للولايات المتحدة، ووصل الأمر إلى أنني ألقيت خطابي الأقوى ضد الولايات المتحدة في نيكاراغوا».

وعند الحديث عن أسباب هذا التوجه الإيرانى في توطيد علاقاتها مع دول القارة في السنوات القليلة الماضية، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: أسباب سياسية

يُعدُّ هذا التقدم في دور الخارجية الإيرانية نحو دول أمريكا اللاتينية كجزء من تغير في بنية منظومة السياسة الخارجية الإيرانية الكلية، وخاصة بعد وصول «أحمدي نجاد» إلى سُدَّة الحكم في البلاد، والتى تبنت فكرة تغيير شكل النظام العالمي القائم والذي تسيطر على قيادته الولايات المتحدة الأمريكية، وبصرف النظر عن مدى صحة نظرية الهيمنة الأمريكية على النظام العالمى من عدمه، إلا أن هذا هو ما تبدو عليه القناعة الإيرانية وتتبنى فكرة تغييره، ومن

ثَمَّ يمكن تفسير هذا النشاط في السياسة الخارجية الإيرانية نحو دول أمريكا اللاتينية كجزء من التوجه نحو الجنوب والتحالف مع قُوًى دولية متوسطة؛ من أجل كسر أو -على الأقل- خلخلة قواعد النظام الدولي الراهن وخلق شكل جديد يسمح لها بوضع أكثر تأثيرًا.

كسر حالة العزلة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى توثيقها على إيران، سواء بسبب ملفها النووي أو حتى بسبب اتهامات أمريكية لإيران بمساندة الإرهاب وجماعاته، والتي كان آخرها اتهام إيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة وما تبع ذلك من تحركات أمريكية وإسرائيلية لفرض مزيد من العقوبات المؤلمة على طهران. وعلى هذا يمكن تفسير التقدم الإيراني نحو أمريكا اللاتينية كجزء من سياسة خارجية عامة تهدف إلى توسيع دائرة الدول الصديقة وتضييق دائرة الدول العدوة إلى أضيق الحدود الممكنة، وذلك يكون من شأنه كسب مزيد من التأييد في المحافل الدولية سواء فيما يخص مواجهة مزيد من العقوبات ضد إيران أو فيما يخص ملفها النووي. وقد بدا ذلك عندما صوَّتت كل من فنزويلا وكوبا إلى جانب سوريا في 2006 ضد قرار وكالة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة القاضي بتحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن.

الوصول إلى الامتداد الاستراتيجي والجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية، ففي الوقت الذى ثبتت الأخيرة دعائم وجودها السياسي والعسكري والاقتصادي في دول الجوار الإيراني والمتمثلة في دول عربية مختلفة ذهبت إيران إلى الفناء الخلفي للولايات المتحدة، من أجل ترجيح كفتها في حربها الباردة معها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأدوات الإيرانية في تحقيق سياستها

الخارجية التقاربية بالدول اللاتينية من هذه الزاوية تختلف عن الزاويتين السابقتين، حيث أنها استخدمت فيما يخص كسر حالة العزلة وكسب التأييد في المحافل الدولية بالإضافة إلى تحقيق مشروع تغيير النظام الدولي، آليات دبلوماسية تمثلت في عمل دءوب لمؤسسة الخارجية الإيرانية في هذه البقعة من العالم، أما فيما يخص قضية الضغط على الطرف الأمريكي في تلك الحرب الباردة بين الطرفين فاستخدمت إيران آلياتٍ عسكرية ومخابراتية سيأتي ذكرها بقدر أكبر من التفصيل لاحقًا.

ثانيًا: أسباب اقتصادية

كذلك أيضًا يمكن إرجاع السياسات التقاربية بين إيران ودول القارة اللاتينية إلى أسباب اقتصادية مهمة جدًا يمكن إجمالها في نقطتين، وهما:

» الاستفادة من وجود حلفاء لها داخل منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، وتُعدُّ فنزويلا على رأس هذه الدول حيث تعد خامس مُصدِّر للنفط على مستوى العالم، وقد نجحت إيران في خلق علاقات وطيدة بينها وبين فنزويلا تسمح لها بتنسيق سياستهما في مواجهة بعض الدول العربية، مثل السعودية التي ترضخ لطلبات واشنطن.

» تُعدُّ دول أمريكا اللاتينية بمثابة سوق واسعة لتسويق المنتجات الإيرانية.

مظاهر العلاقات الإيرانية اللاتينية التعاونية القوية

– العلاقات العسكرية

تصل العلاقات الإيرانية ببعض دول القارة إلى حد إسهامها في إعادة بناء جيوشها وهذا هو الحال مع بوليفيا وفنزويلا ونيكارجوا، كما أعلن وزير الدفاع الإكوادوري «خافيير بونسي» عن نية بلاده شراء السلاح الإيراني معللًا ذلك بقوله: «أن واشنطن تسلح كولومبيا التي لدينا معها نزاعات ونحن سنراهن على السلاح الإيراني».

من جهة أخرى، تشير الكثير من التقارير الأمنية الإسرائيلية إلى خطورة التنسيق العسكري الإيراني الفنزويلي الذي وصل إلى حد إنشاء قاعدة عسكرية على الأراضي الفنزويلية تُدار بواسطة ضباط صواريخ إيرانيين إلى جانب الضباط الفنزويليين، كما تشير هذه التقارير إلى أن نشر صواريخ (شهاب – 3) الإيرانية في فنزويلا سوف يمكّنها من الوصول إلى الأراضي الأمريكية. كما ذكرت «يونايتد پرس إنترناشيونال» أن مستشارين من الجيش الإيراني قد دُمجوا في قطاعات القوات الفنزويلية.

– العلاقات الدبلوماسية

قدمت إيران نموذجًا رائعًا للعمل الدبلوماسي النشيط مع الدول اللاتينية، سواء في أمريكا الجنوبية أو الوسطى. ففي 2007 قام الرئيس الإيراني بثلاث زيارات للقارة كانت الأولى في يوليو لفنزويلا، ثم في سبتمبر لفنزويلا ونيكاراجوا والإكوادور، ثم في اكتوبر لفنزويلا مرة ثالثة وبوليفيا، وفى المقابل استقبل العديد من رؤساء تلك الدول وعلى رأسهم صديقه المقرب شافيز وموراليس وأورتيجا وكوريا ولولا دا سيلفا وغيرهم. ولم تقتصر الزيارات

المتبادلة على مستوى القمة فقط، وإنما تواصلت على مستوى الوزراء بشكل دوري طوال السنوات الست الماضية، فترة حكم الرئيس أحمدي نجاد.

- العلاقات الاقتصادية

أحرزت إيران تقدمًا قويًا على المستوى الاقتصادي في علاقاتها مع الدول اللاتينية في السنوات القليلة الماضية؛ حيث أبرمت إيران أكثر من 300 اتفاقية تشمل المجالات التعاونية كافة وهي في غالبها اقتصادية وتجارية ومالية، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن هذا الرقم يفوق مجمل الاتفاقيات التى وقّعتها الدول العربية مجتمعة مع دول القارة خلال السنوات العشر الأخيرة. وعلى سبيل المثال؛ فإن إيران قدمت عرضًا للإكوادور التي تعاني مشكلاتٍ ماليةً كبيرة بتمويل مشروعاتها لإنتاج الطاقة الحيوية في 2008 ، وفي هذا الإطار وقعت الدولتان معاهدات مالية من شأنها تسهيل عمليات التجارة ونقل الأموال بينهما وهو الأمر الذى يمثل إزعاجًا شديدًا لواشنطن وخاصة لأن الإكوادور تستخدم الدولار الأمريكي عملة رسمية لها، وهو الأمر الذي يسهِّل على إيران عمليات غسيل الأموال وفقًا للادعاءات الأمريكية. ومن جانب آخر تسمح مثل هذه المعاهدات المالية بين إيران والإكوادور وغيرها من دول القارة إلى عدم قدرة الولايات المتحدة على إحكام رقابتها على الأموال التى تدخل في عملية تمويل برنامج إيران النووى؛ وخاصة وجود عدد من البنوك داخل دول لاتينية يُعتقد أنها في حقيقة الأمر ما هي إلا بنوك إيرانية تحت مسميات أخرى، مثل بنك «بانكو إنترناثيونال دي ديساروير Banco Internacional de Desarrollo وهو فرع «بنك إيران لتنمية الصادرات» الواقع في كراكاس عاصمة فنزويلا . والأمثلة عديدة على القروض الإيرانية

لتلك الدول بالإضافة إلى المشروعات التجارية الكبيرة المشتركة؛ حتى وصل الأمر إلى تأكيد وزير الخارجية الإيراني «علي أكبر صالحي» في سبتمبر الماضي استعداد طهران للانضمام للسوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (ميركوسور).

إيران في أمريكا الوسطى

إيران لم تتوقف فقط عند إقامة علاقات قوية بالدول اللاتينية الواقعة في قارة أمريكا الجنوبية مثل البرازيل وفنزويلا والإكوادور وبراغواي وبوليفيا وغيرها، بل وصلت كذلك إلى مناطق أقرب لواشنطن وهي تلك الدول الصغيرة الواقعة في أمريكا الوسطى، فقد بدأت مع كوبا كاسترو كما سبقت الإشارة إلى هذا؛ ولكنها ما زالت توطد العلاقات حتى وصلت إلى توقيع اتفاقية لدعم الاقتصاد الكوبي بـ 500 مليون يورو في سبتمبر الماضى. بل وصل المد الإيراني إلى حد جزر الكاريبي الصغيرة سانت ڤنسينت والجرينادينز حيث قامت بتمويل بناء مطار فيها، وفي المقابل رفضت الأخيرة التصويت ضد إيران في الأمم المتحدة فيما يخص قضية انتهاك حقوق الإنسان في 2009. حتى إن الاتهامات الأخيرة لإيران بمحاولة اغتيال السفير السعودي داخل واشنطن وعلى الرغم من التشكيك الكبير في صحة هذا الخبر ووصفه بأنه مختلق، فإنه بُني على أساس وجود معلومات سابقة تم الكشف عنها أكثر من مرة من قِبل السلطات المكسيكية، تفيد بوجود بنية تحتية استخباراتية إيرانية داخل الأراضي المكسيكية.

العمل الاستخباراتي والبِنَى التحتية الإيرانية في القارة من خلال خلايا حزب الله

إلى جانب كل مظاهر التواجد الإيراني القوي السابق ذكرها داخل دول أمريكا اللاتينية، إلا أن الأخطر هو التواجد على المستوى المخابراتي. وقد جاء حادث محاولة اغتيال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة وما تبعه من توجيه الاتهام إلى طهران، حلقة من حلقات الاتهامات والمزاعم الأمريكية لإيران باستفحال وجودها المخابراتي وانتشار خلايا حزب الله التابع لها داخل أراضي القارة اللاتينية.

وفي سياق هذا الاتهام أو الحديث عن مجمل قضية حقيقة البنية التحتية المخابراتية الإيرانية في تلك المنطقة، يمكن طرح رؤيتين تقف كل منها على نقيض الأخرى:

الرؤية الأولى:

تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم على أساس وجود تغلغل حقيقي لخلايا حزب الله والحرس الثوري الإيراني وجيش القدس في أكثر من دولة في أمريكا اللاتينية؛ حتى وصل هذا التواجد إلى أقرب نقطة من الولايات المتحدة وهي المكسيك التي تُعد جغرافيًا جزءًا من قارة أمريكا الشمالية، وتدلل عليها دومًا بالتقارير والدراسات العلمية العديدة الصادرة غالبًا من مراكز دراسات وجامعات أمريكية أو مصادر أمنية إسرائيلية وفى بعض الأحيان تعتمد على مصادر من داخل دول القارة نفسها، فعلى سبيل المثال التفجيرات التي شهدتها العاصمة الأرجنتينية بيونس أيريس في 1992 داخل

السفارة الإسرائيلية ثم تلتها تفجيرات مركز الجالية اليهودية في نفس المدينة في 1994 مُخلِّفة وراءها 85 قتيلًا ومئات الجرحى من اليهود، ثم ما تبعه من توجيه السلطات الأرجنتينية الاتهام إلى خلايا إيرانية في هذا الخصوص؛ بل واستخرجت مذكرة توقيف بحق وزير الدفاع الإيراني «أحمدى وحيدي».

بل تذهب تلك الرؤية إلى أبعد من ذلك وتطرح فكرة الارتباط الوثيق بين خلايا حزب الله وبين مافيا المخدرات المنتشرة في أنحاء دول أمريكا اللاتينية، بهدف إيجاد مصادر لتمويل عملياتها سواء داخل منطقة الشرق الأوسط أو خارجه. فعلى سبيل المثال، أعلنت كولومبيا أكثر من مرة عن كشفها لشبكات تهريب المخدرات لها صلة بحزب الله. كما أعلنت الإكوادور أيضًا في 2005 عن تفكيكها لعصابة دولية للمخدرات تعمل لصالح حزب الله. أما رئيس مكتب مكافحة المخدرات في المكسيك، فيعدُّ ضلوع حزب الله في تجارة المخدرات أمرًا محسومًا. بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه الرؤية أن البوابة الفعلية لدخول وتغلغل تلك الخلايا المخابراتية في المنطقة، هي دولة فنزويلا وسياسات رئيسها «هوجو شافيز»، والذي تعدُّه واشنطن عدوها الأول في فنائها الخلفي، بل وتعتمد هذه الرؤية على تقارير ودراسات عديدة تصل إلى درجة اعتبار وزير الداخلية الفنزويلي «طارق العصيمي» - من أصل سوري- هو مفتاح تلك البوابة، حيث تعدُّه قد ساهم بشكل مباشر في تحويل فنزويلا إلى مرتع لخلايا حزب الله، عن طريق استخراج جوازات سفر وبطاقات هوية فنزويلية لعناصر من الحرس الجمهوري الإيراني وحزب الله

الرؤية الثانية:

تقوم الرؤية الثانية على أساس نفي كل ما جاء في الرؤية الأولى، وتعتبر أن حادث محاولة اغتيال السفير السعودي ليس دليلًا على وجود خلايا حزب الله والمخابرات الإيرانية، بل هو حادث مختلَق جاء بعد فترة من العمل الأمريكي الدءوب المتمثل في تلك الدراسات والتقارير الأمنية الأمريكية والإسرائيلية، بل وأحيانًا التقارير الحكومية من داخل دول القارة نفسها. فوفقًا لهذه الرؤية يمكن تصور حملة أمريكية منظمة ضد إيران وحزب الله وموجَّهة بالأساس للداخل الأمريكي قبل أن توجه للعالم، فالإدارة الأمريكية تريد تهيأة الوعي العام الأمريكي إلى أن الخطر الإيراني يقف على بعد خطوات منها، بل وينتشر في مناطق عديدة في دول أمريكا اللاتينية حتى المكسيك، وقد كانت النتيجة المنطقية لهذا التواجد هو تنفيذ العملية الإرهابية التي استهدفت السفير السعودي في واشنطن، والتي اتُّهم فيها مواطن من أصل إيراني تزعم واشنطن إنه على علاقة بخلايا استخباراتية مقرها المكسيك. وفي الوقت الذي استنكر العديد من المحللين هذه القصة الأمريكية وعَدّها لا ترقَى إلى مرتبة التصديق، إلا أنه بالنسبة للمواطن الأمريكي فإن تصديقها أمر منطقي بعد كل هذا العمل المنظم في وسائل الإعلام ومراكز الدراسات؛ بل وكذلك في مناقشات الكونجرس.

وعلى أية حال، حتى وإن سلمنا بفكرة التضخيم الأمريكي لحقيقة البنية التحتية المخابراتية الإيرانية في القارة اللاتينية، لكنه يبقى من الصعب الجزم بعدم وجودها على الإطلاق. وهكذا تبقى اللعبة ما بين أن تنجح إيران في استخدام ذلك التواجد إلى جانب علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية القوية مع دول القارة للضغط على الولايات المتحدة فيما يخص ملفها

النووي. وبين أن تستخدم الولايات المتحدة هذا التواجد استخدامًا إعلاميًا محترفًا بهدف تجهيز الوعي العام الأمريكي لتقبل فكرة الحرب على إيران، كما حدث قبيل الغزو الأمريكي للعراق حين ربطت إدارة بوش بين صدام حسين والقاعدة، حتى استقر في الإدراك الأمريكي أن كلاهما خطر واحد يجب حربه وهزيمته لحماية أمن المواطن الأمريكي داخل الولايات المتحدة.

مما سبق يمكن أن نجد علاقة طردية بين التحول اليساري في دول أمريكا اللاتينية وبين المد الإيراني داخل القارة، ولعل خير دليل على ذلك النموذج الإكوادوري، فحين وصل «رافائيل كوريا» إلى سُدَّة الحكم في 2006 انزعجت واشنطن لهذا، حيث أنها وحتى هذا التاريخ كانت تمتلك قاعدة عسكرية على الأراضي الإكوادورية بموافقة الحكومة اليمينية، وهو الأمر الذي جعل الرئيس الفنزويلي «شافيز» يعلن من طهران مع نظيره الإيراني، تشكيل محور الوحدة ضد الولايات المتحدة والإكوادور. وبعد فترة وجيزة ومع وصول «كوريا» إلى الحكم، أعلن في حوار تلفزيوني له: «سأعمل على بقاء هذه القاعدة في حالة واحدة فقط هي موافقة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على إنشاء قاعدة عسكرية للإكوادور في ولاية ميامي الأمريكية» وهكذا تحول العدو إلى صديق. وهذا يعني أن تغير النظام السياسي داخل دولة من دول القارة بحيث يجعلها أكثر قربًا من الولايات المتحدة قد يؤثر سلبًا على علاقاتها ومعاهداتها ومواقفها من إيران والعكس صحيح، وهذا لأن سلوك دول أمريكا اللاتينية تجاه إيران هو «متغير تابع» مبني على متغير آخر وهو السلوك السياسي نحو الولايات المتحدة «متغير مستقل».

ومن جانب آخر، فإن المتابع لشئون دول أمريكا اللاتينية يرى أنه من المتوقع

أن يستمر اليسار في الصمود فترة طويلة قادمة لأسباب داخلية وخارجية عديدة؛ وكذلك أيضًا ليس من الممكن أن تعود القارة إلى سابق عهدها كمنطقة تابعة ومنهوبة ومستسلمة للإرادة الأمريكية كما كان في الماضي؛ لأن دول المنطقة قد مرت بمرحلة التحول إلى الديمقراطية وتخلصت من فترات الحكم المستبد التابع للجار الشمالي، ولم يكن التحول على المستوى الرسمي فقط ولكن على المستوى الشعبي أيضًا ومن ثَمّ لا يمكن الرجوع إلى الخلف من جديد، لكن تبقى اللعبة الصفرية قائمة.

أي أنه كما أن إيران تقوم بدور نشيط جدًا داخل القارة، فإنه لا يمكن إغفال إمكانية أن تقوم أمريكا أو إسرائيل أو أي فاعل دولي آخر، مثل روسيا أو الصين أو حتى فاعل عربي بالنزول إلى هذه الساحة والحد من الرصيد الإيراني فيها. ولكن على أية حال؛ فإن السياسة الخارجية الإيرانية تتصرف بقدر عالٍ من الذكاء بحيث تستغل كل الفرص المتاحة في اللحظة الزمنية الراهنة وتُغير كذلك من سياساتها وفقًا للتغيرات الطارئة، وفي نفس الوقت تُبقى على قدر من العلاقات التحتية التي لا تتأثر غالبًا بالتغيرات السياسية الرسمية التي تأتي بها صناديق الانتخابات، وهذه البنية التحتية السرية من الممكن أن يتم استخدامها بشكل مؤلم لواشنطن في حالة توجيه الأخيرة ضربة عسكرية محتملة ضد طهران، وهو الأمر الذي يمكن معه تصور بعض المناطق في تلك القارة ساحة للحرب الإيرانية / الأمريكية المقبلة.

كانت دول أمريكا اللاتينية وخاصة فنزويلا والبرازيل ترغب في إنشاء حلف سياسي دولي مع الدول العربية، في محاولة لإسماع صوت الجنوب في المنتديات والمؤسسات العالمية التي تهيمن عليها دول الشمال ومن أجل عالم

متعدد الأقطاب، غير أن العالم العربي إما أنه لم يستوعب المبادرة وبُعْدها الاستراتيجي مستقبلًا أو خضعت بعض دوله الرئيسة كمصر والعربية السعودية للضغط الأمريكي لتفادي هذا التحالف، وهو الرأي الأرجح.

وأمام الانكماش العربي وجدت أمريكا اللاتينية ضالتها في إيران التي تبحث عن آفاق أوسع لنفوذها كدولة ناشئة، وأصبحت من المخاطبين الجدد سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا لهذه المنطقة. هذا التطور الجديد جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تدقان ناقوس الخطر ولا تترددان في التحذير العلني مما تعدُّه «الغزو الإيراني لأمريكا اللاتينية».

وتُعدُّ أمريكا اللاتينية من المناطق في العالم التي شهدت وتشهد خلال العقد الحالي تغييرات هيكلية وجذرية، فبعد انتشار الديمقراطية وبمستويات مختلفة في كل دول المنطقة (باستثناء كوبا)، بدأت تبحث لنفسها عن موقع في الخريطة السياسية العالمية مراهنة على التعاون جنوب – جنوب ونسج علاقات قوية مع دول أخرى قوية مثل روسيا والهند والصين، وهو ما جعل أحد مفكري اليمين اللاتيني، مويسيس نعيم، يعلق على تلك «الصداقات الجديدة لأمريكا اللاتينية»، في إشارة إلى خطورة هذه الصداقات.

والبرازيل التي تتصاعد أسهمها في الخريطة السياسية العالمية منذ وصول لولا دا سيلفا إلى الحكم بادرت بعقد القمة بين أمريكا اللاتينية – والعالم العربي التي احتضنتها العاصمة برازيليا يومَيْ 10 و11 مايو 2005 وجرى خلالها الاتفاق على عقد القمة كل سنتين، وكان العالم العربي هو المكلف باحتضان القمة الثانية، لكن القمة لم تُعقد حتى الآن. وفي أعقاب التماطل الذي تبديه بعض الدول العربية في عقد القمة وعدم تحمسها للدفع بالتعاون

الثنائي بين الطرفين وتهميش الجامعة العربية للعلاقات مع أمريكا اللاتينية، وأمام «الفتور العربي المُتعمَّد» اعتبرت بعض دول أمريكا اللاتينية أن العالم العربي غير مؤهل في الظروف الحالية لكي يتحول إلى قطب سياسي فاعل في الخريطة السياسية طالما لا يمتلك استقلالية قراره السياسي، وكان الرهان على الدول الإسلامية الكبرى مثل ماليزيا وإيران كما ستراهن مستقبلًا على تركيا.

وأدركت إيران خيبة أمل أمريكا اللاتينية في العالم العربي، فقدمت نفسها كبديل خاصة وأنها تمتلك الكثير من المؤهلات وتشترك مع أمريكا اللاتينية في الرؤية الاستراتيجية للمستقبل، المتجلية في عالم متعدد الأقطاب وحضور متميز لدول الجنوب في الخريطة الجيوسياسية العالمية وسياسة مناهضة للولايات المتحدة، وإن إيران تعدُّ نفسها دولةً عظمى عالمية ناشئة وذات مصالح تتعدى الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي لا زالت فيه العلاقات بين العالم العربي وأمريكا اللاتينية لا تتعدى التبادل التجاري الكلاسيكي وفي مستويات دنيا، تكون إيران قد أقدمت على خطوات استراتيجية مذهلة، نذكر منها التنسيق بين إيران وفنزويلا في مجال النفط ضمن أوبك، حيث يكون هذا التنسيق في مواجهة بعض الدول العربية مثل السعودية التي ترضخ لطلبات واشنطن بالرفع من الإنتاج والتخفيض من الأسعار.

التنسيق العسكري بين إيران وعدد من الدول ومن ضمنها بوليفيا وفنزويلا والإكوادور، فوزير الدفاع الإكوادوري خافيير بونسي زار طهران وأعلن نية بلاده شراء أسلحة إيرانية الصنع لتجهيز الجيش الإكوادوري، وقال إن «واشنطن تسلح كولومبيا التي لدينا معها نزاعات ونحن سنراهن على

السلاح الإيراني وليس فقط الأسواق الكلاسيكية مثل الألمانية والفرنسية».
وتساعد إيران بوليفيا وفنزويلا ونيكاراغوا في إعادة بناء جيوشها، والتنسيق الاقتصادي بالتعاون في عدد من المجالات الاجتماعية والاقتصادية وأبرزها الاتفاقية التي منحت طهران بموجبها بوليفيا قرضًا قيمته مليار ومائة مليون دولار لتطوير القطاع الزراعي والصناعات الخفيفة والمناجم، واتفاقية مماثلة مع الإكوادور بقيمة 200 مليون دولار. ووقَّعت إيران أكثر من 300 اتفاقية مع دول المنطقة في ظرف سنوات قليلة تشمل جميع المجالات، وهو رقم يتجاوز جميع الاتفاقيات التي وقَّعتها الدول العربية مع أمريكا الجنوبية خلال السنوات العشر الأخيرة، بل إن التبادل التجاري بين إيران ودول المنطقة كان ضعيفًا سنة 2005 وانتقل إلى مليارات الدولارات في نهاية 2008، وهو رقم مهول للغاية. كما قام الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بأكبر عدد من الزيارات إلى أمريكا الجنوبية خلال ثلاث السنوات الأخيرة، في حين أن المسئول العربي الوحيد الذي زار المنطقة خلال السنوات الأخيرة هو ملك المغرب محمد السادس وأمير قطر.

إيران تُرسّخ وجودها السياسي والاقتصادي في أمريكا اللاتينية، التي تُشكل «الساحة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية، وتستغله للقيام بحملات تشيّع وتصدير الثورة الإسلامية، ما يشكل تحديًا للولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل، تقيم إيران بِنًى تحتية استخباراتية وإرهابية وإجرامية بواسطة حزب الله وتعززها. إن هذه البنى التحتية قد يتم استغلالها أيضًا لتنفيذ الأجندات الإيرانية وعقد صفقات مع الولايات المتحدة على حساب الدول العربية وخصوصًا دول الخليج، وذلك لتخفيف الضغط الامريكي والدولي

على إيران في حال اعتدت إيران أو تدخلت في الشؤون الداخلية لتلك الدول وأثارت اضطرابات، كما حصل في اليمن منذ انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا لإيران في شهر أغسطس 2005. يُلاحَظ تحسن ملحوظ على علاقات إيران مع عدد من دول أمريكا اللاتينية، وفي مقدمتها فنزويلا وبوليفيا. إن القاسم المشترك للعلاقات الآخذة بالتوثق والتوطد هو الإيديولوجية والسياسة المناوئة لأمريكا والرغبة في طرح بديل ثوري جديد ومستحقّ للاستعمار الأميركي. تستغل إيران هذه العلاقات لتوسيع وطأة قدمها في أمريكا اللاتينية (بما في ذلك بواسطة حزب الله)، وترسيخ وجودها ونفوذها السياسي والاقتصادي والديني والاستخباراتي- الإرهابي في المنطقة.

إن «المحرك» لترسيخ النفوذ الإيراني في أمريكا اللاتينية هو رئيس الفنزويلا، هوغو تشافيز الذي يقود سياسة مناوئة ومتحدية لأمريكا. وسبق أن التقى تشافيز لمرات عدّة في طهران وكاراكاس مع محمود أحمدي نجاد، وفي الواقع فتح أمام الإيرانيين النافذة إلى الفنزويلا ولاحقًا أمام بوليفيا والنيكاراغوا والإكوادور. إن زعماء أمريكا اللاتينية الذين كانوا حتى انتخاب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد شبه غير معروفين في طهران، قد تحولوا خلال السنوات القليلة الماضية إلى وجوه معروفة فيها وعلاقاتهم مع إيران تتواجد في مرحلة من التوسع والتعزيز.ترويج الإسلام الشيعي بصيغته الإيرانية- الخمينية وسط الجاليات غير الإسلامية التي تقطن في دول أمريكا اللاتينية وبالمقابل، ترويج أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية والنفوذ السياسي الإيراني وسط الجاليات الإسلامية عامةً والشيعية اللبنانية خاصةً (كجزء من عمليات مماثلة تقوم بها إيران في مختلف أنحاء العالم). بما يُشابه أنماط العمل التي

تعتمدها في الشرق الأوسط، هكذا أيضًا تستخدم إيران في أمريكا اللاتينية سلاح الإرهاب والتآمر السياسي بغيةَ المُضيّ قدمًا في تحقيق مجمل أهدافها، كما هو الوضع في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى في أنحاء العالم، فإن الذراع الإيرانية المنفّذة التي تُمارس هذه النشاطات هي الحرس الثوري الإيراني. إن هذه الذراع تُساعد حزب الله الذي سبق نشاطه ووجوده لما هو عليه في عهد محمود أحمدي نجاد وتستعين به في إقامة البنى الإرهابية. إن حزب الله يقوم بتدبير الأموال اللازمة لتمويل نشاطاته في لبنان ولصيانة الشبكات الإرهابية وإقامة العلاقات المتواصلة مع المنظمات الإجرامية العاملة في مختلف أنحاء أمريكا الجنوبية، مثل تلك العاملة في منطقة المثلث الحدودي البرازيل - الأرجنتين- الباراغواي وفي جزيرة مارغيتا في الفنزويلا ووسط كارتيلات المخدرات في كولومبيا والمكسيك.

يقطن في أنحاء أمريكا اللاتينية قرابة 10ملايين من المسلمين غالبيتهم من السنة وأقلية من الشيعة اللبنانيين والعراقيين، وكذلك جالية يعود أصلها إلى الهند وإندونيسيا والباكستان الجاليتان تتمتعان بمكانة اجتماعية واقتصادية عالية نسبيًا، واستيعابهما ثم تأقلمهما السريعان في الدول المختلفة يُشكلان عنصرًا مهمًا في طابع الجالية الإسلامية والتعامل معها.

إن التجمعات السكانية الإسلامية وخاصةً الشيعية منها التي يعود أصلها إلى لبنان تُشكل مرتعًا خصبًا بالنسبة لإيران وحزب الله، من حيث الإمكانات القائمة للعثور على أشخاص من شأنهم المساهمة في تطوير أهداف إيران الثورية وإقامة بنى تحتية إرهابية في الدول المختلفة.

تُدير إيران نشاطات وفعاليات اجتماعية وثقافية ودينية تهدف إلى ترويج

الإسلام الشيعي الراديكالي، الذي يستمد أُسُسه من فكرة ولاية الفقيه وسط جماهير وأنواع مختلفة من السكان في أرجاء القارة كافة. إن عملية الأَسْلَمة الشيعية يتم تنفيذها أيضًا على أيدي منظمة أهل البيت (جمعية مرتبطة بترويج التشيّع في العالم)، والمراكز الشيعية الأخرى التي تعمل في أمريكا اللاتينية أحد الأمثلة لمجموعة عرقية كانت قد تأثرت من الدعاية الإيرانية وحزب الله هي مجموعة أبناء الوايو (Wayuu). إنها قبيلة من الهنود الحُمْر تقطن في المناطق المتواجدة في شمال كولومبيا وشمال- غرب الفنزويلا على شواطئ البحر الكاريبي. تُدير إيران ومنظمة حزب الله خلال السنوات القليلة الماضية وسط قبيلة الوايو نشاطات حثيثة تُشجّع اعتناق (التشيّع) بواسطة رجال الدين الشيعة الذين يضعون في رءوس أبناء القبيلة الأفكار. وعلى خلفية ذلك يقف الفقر المضني السائد وسط أبناء تلك المناطق واستمالتهم بالمساعدة المادية وتواطؤ حكومة تشافيز؛ خصوصًا وأن الكثير من أبناء أمريكا اللاتينية ممن يعدُّون المسيحية والاستعمار وجهين لعملة واحدة، وأن تلك المنطقة التي على حدود مع كولومبيا تُعدُّ معسكر تدريب للمجموعات الإرهابية التابعة لحزب الله التنظيم الدولي. من أجل تطوير وتحقيق أهدافها في مجال تصدير الثورة والدعوة إلى اعتناق الإسلام الشيعي الإيراني، تعمل إيران على بثّ الرسائل الإسلامية إلى أمريكا الجنوبية بواسطة البثّ الإذاعي من الراديو بالتعاون مع النيكاراغوا وبوليفيا. واجتمع رئيس هيئة الإذاعة الإيرانية، عزة الله زرغمي في يناير2007 في النيكاراغوا مع رئيسها، دانييل أورتيغا، وتباحث معه في توسيع التعاون في مجال البثّ الإذاعي والأنشطة الإعلامية وقال أورتيغا إنه سيسرّه بثّ برامج إذاعية إيرانية من أراضيه. إن زرغمي الذي قام ذلك الحين بزيارة إلى الفنزويلا ودول أخرى في أمريكا

الجنوبية قال، إنه سوف يُمكن في الآونة القريبة مشاهدة أفلام وبرامج تلفزيونية إيرانية في كوبا والفنزويلا والنيكاراغوا، وإن هيئة الإذاعة الإيرانية (IRIB) سوف تبثّ لعدّة ساعات باللغة الإسبانية على قناتها التلفزيونية المتعددة اللغات «ساحار» Sahar. وأضاف زرغمي: «هيئة الإذاعة الإيرانية تعرض نفسها لخدمة الأمم الثورية كافة في مختلف أنحاء العالم»؛ مؤكدًا على أن إيران على استعداد لتُشاطر مع أصدقائها تجربتها المتراكمة في المجالين: التقني والفني.

يُوجد في أمريكا اللاتينية مواقع ومفكرات ومُدَّونات على شبكة الإنترنت باللغة الإسبانية تدعم الصلة مع إيران وحزب الله اللبناني وتتعاطف معهما على الأقل على الصعيد الإيديولوجي. ومن عادة هذه استعمال الرموز والملصقات والمصطلحات التي تتميز بها الدعاية التي تُديرها إيران ومنظمة حزب الله اللبناني، والتي تتضمن الرسائل المناوئة لإسرائيل والغرب.

إن إيران تقوم بتفعيل موقع نشيط جدًا adlroom.com على شبكة الإنترنت الذي يهتم بحركات التحرير المختلفة في مختلف أنحاء العالم. ويُكرّس هذا الموقع قسطًا وافيًا للحركات في الدول الثورية في أمريكا الجنوبية، ويُمكن من خلال الموقع قراءة خطابات لفيدل كاسترو وهوغو تشافيز والأخبار التي تأتي من فنزويلا وكوبا وبوليفيا؛ بالإضافة إلى ذلك يخدم الموقع الدعاية الإيرانية ويحتوي على رابط يُوجّه إلى موقع حزب الله على شبكة الإنترنت. بهذا الشكل تَربط إيران في نَفَس واحد بين مختلف الثوريين من أمريكا الجنوبية والثورة الإسلامية الإيرانية والمنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط.

****

الفصل التاسع

العلاقات الإيرانية الأمريكية

هناك نقطة مهمة ومحورية في سياسة إيران الخارجية وهي علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يكشف تاريخ التحولات السياسية الاجتماعية في إيران أن السيطرة الأجنبية تمثل أحد العناصر المُعوِّقة للتنمية السياسية في البلاد، وهو العنصر الذي اكتسب في القرنين السابقين سرعة وازديادًا كبيرين، فتدخُّل روسيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي هي مشاهد سوداء ولكنها واقعية في تاريخ إيران، وهي تدخلات تسببت في خلق حالة من التشاؤم لدى الرأي العام الإيراني ومجمل الثقافة السياسية الإيرانية . وهنا نجد أن الثورة الإسلامية الإيرانية لم تعمل فقط على تقصير أيدي القوى العظمى عن إيران، بل أثرت أيضًا على الشعوب والبلدان الأخرى بالمنطقة فيما يتعلق بمقاومة السيطرة الأجنبية .

وبقدر ما كان قيام الثورة دليلًا على معارضة الشعب الإيراني بأكمله لسياسات الشاه الداخلية، كان دليلًا على عدم رضاه على سياساته الخارجية أيضًا ، وكان هجوم معارضي الشاه على سياساته الخارجية مرتكزًا على تحالفه الفعلي مع الولايات المتحدة ، ومن هنا كان يلقَّب بالشاه الأمريكي . فطوال فترة حكم محمد رضا شاه والتي بلغت 37 عامًا كانت الولايات المتحدة، فضلًا عن تصدير رؤوس الأموال، تستغل الشركات التجارية والبنوك كغطاء وأداة مهمة لتنمية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيران . ونتيجة

هذه السياسات الأمريكية في إيران فقدت إيران البنية التحتية التجارية والزراعية والصناعية وتحولت إلى مجرد سوق لتصريف البضائع الغربية . كما بلغت تبعية المؤسسات الحكومية الإيرانية للولايات المتحدة إلى حد أن أصحاب أعلى المناصب كانوا يتحركون وفقًا لرأي الأمريكيين .

أثبت انقلاب 1953 للعديد من الإيرانيين أن الشاه إذا لم يكن أداة في يد الإنجليز فإنه دُمْية في يد الأمريكيين . كما استمرت التحولات السياسية في إيران بعد الانقلاب حتى أدت إلى ازدياد النفوذ الأمريكي الشامل في مختلف المجالات، سواء السياسية أو الثقافية أو العسكرية . وطوال ربع قرن كانت الحكومة الإيرانية بالفعل عميلًا للولايات المتحدة وخاضعة لها تمامًا ولم يكن لها أي عمل سوى تلبية المطالب الأمريكية ، فطوال هذه السنوات كان يتدفق على إيران موجات من المستشارين الاقتصاديين والعسكريين الأمريكيين للمحافظة على أركان النظام ولتنفيذ سياسات وأوامر واشنطن ، وكانت النتيجة أن تحولت إيران إلى العميل الأول لتنفيذ السياسات الأمريكية في المنطقة؛ وكذلك إلى سوق كبيرة لتسويق البضائع التجارية والعسكرية الأمريكية، وأيضًا إلى مسرح لترويج الثقافة الأمريكية بحيث لم يكن هناك أي مكان في العالم يضمن مصالح كبرى وحيوية اقتصادية وعسكرية للأمريكيين بقدر ما كانت إيران . وكان من الطبيعي في ظل هذه الظروف أن يسود الاستبداد السياسي في المجتمع الإيراني؛ حتى إن العديد من المحللين كانوا يصفون النظام الإيراني في فترة ما بعد الانقلاب بالحكومة العميلة.

منذ النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي ازدادت علاقات محمد رضا شاه مع الولايات المتحدة؛ ولكن تحالفه الفعلي معها كان نتيجة أحداث

السبعينيات حيث تضخمت عائدات النفط بصورة كبيرة وازدادت رغبة الشاه في شراء الأسلحة من الولايات المتحدة وكان الكثيرون من الإيرانيين يرون في هذا مظهرًا لتبعية الشاه الكاملة للولايات المتحدة وانعدام استقلال إيران تمامًا ، وفي النهاية صار هذا الإحساس العام أحد أسباب الهُوَّة العميقة والسخط الشعبي ضد نظام الشاه ، وتلاشى المجتمع المُتغرِّب والنظام العميل على يد حركة إسلامية نبعت من عمق كيان المجتمع . والواقع أن سخط الشعب الإيراني على الولايات المتحدة كان راجعًا إلى تصور الشعب أنها أهانت الشعور بالعزة والكرامة والاستقلال لدى الإيرانيين، بدعمها العسكري والسياسي والاقتصادي لنظام الشاه . ولذلك، فإن شعارات الموت للشاه والموت للولايات المتحدة تضم نوعًا من العلاقة الداخلية، فعندما كان الإيرانيون يهتفون مرددين شعار الموت للولايات المتحدة كانوا يعنون ضمنًا الموت للشاه والعكس صحيح . ففي فترة الثورة وما تلاها كان شعار الموت للولايات المتحدة يأتي بعد شعار الله أكبر يتردد على ألسنة المواطنين في مواقف مختلفة ، ويمكن إدراك الارتباط الداخلي بين شعار الموت للشاه وشعار الموت للولايات المتحدة من خلال أحاديث الإمام الخميني بعد عودته إلى إيران حيث قال : «إننا نعارضهم لأنهم خانوا جيلنا وأعطوا كل نفطنا للولايات المتحدة ، إننا نمتلك النفط وهم أقاموا لنا قاعدة حيث اشتروا الأسلحة رغم أن جيشنا لا يستطيع أن يستخدمها ، إننا نعيش في اختناق منذ خمسين عامًا ليس لدينا صحافة وليس لدينا إذاعة ولا تليفزيون ، هذا السيد لا يقبل أن الشعب لا يقبله والجيش لا يقبله والولايات المتحدة فقط هي التي تدعمه» . ويمكن أن ندرك مصداق كلمات الإمام بوضوح في قول الشاه المعروف بعد انقلاب

1953 حيث قال : إنني أدين بعرشي إلى الله وإلى شعبي وإليكم (أي للولايات المتحدة).

لذلك فلإدراك جذور العلاقات العدائية بين إيران الإسلامية والولايات المتحدة؛ فإننا يجب أن نشير إلى تاريخ إيران المعاصر وعلاقة التبعية بين النظام البهلوي وبين الأمريكيين من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن نرجع إلى فكر ونضال الإمام الخميني ، فأحاديث الإمام وكتاباته في مراحل نضاله المختلفة تشير إلى أن إحياء الإسلام يمكن أن يقلل من نفوذ المستبدين والأجانب، فالإمام الخميني يرى أن الدول الغربية كان لديها دوافع متشابهة ضد إيران والعالم الإسلامي، ولكن نظرًا لأن النفوذ السياسي الأمريكي كان أقوى من بقية النظم الاستعمارية فإن الخميني ركز هجومه الحاد على الولايات المتحدة منذ ستينيات القرن الماضي؛ بحيث جعل النضال ضد الشاه عن طريق مهاجمة التدخل الأمريكي تكتيكًا لزعزعة النفوذ الأمريكي والأجنبي بوجه عام، ومن هنا وصفت الولايات المتحدة بوصف « الشيطان الأكبر» وكانت هذه الكلمة تعني أن الولايات المتحدة ومعها الغرب تؤدي دورًا مؤثرًا كعنصر إغواء بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، وكانت هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام وظهور بعض الدول المعارضة للإمبريالية وتجربة الرأسمالية في إيران من أهم العوامل المحددة بالنسبة للإمام الخميني والتي أدت بشكل مباشر إلى ظهور الحركة الإسلامية في إيران. وبعبارة أخرى لم يكن في ستينيات القرن الماضي أهم من نضال الإمام المباشر ضد الرأسمالية وتضخيم الدور الإسرائيلي؛ لأنه فيما يتعلق بهذه الدول وعلاقاتها مع إيران كان الإمام يقول : «يجب أن تدوسنا أمريكا بالأقدام لأننا شعب ضعيف ولا نملك الدولارات ، والولايات

المتحدة أسوأ من بريطانيا، وبريطانيا أسوأ من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي أسوأ من كليهما ، وكلهم أسوأ من بعضهم البعض ، ولكن قضيتنا اليوم مع الولايات المتحدة». وكان الإمام الخميني يرى أن من أهم مميزات الحكومات الشيطانية التوسل إلى الخديعة والكذب واستغلال أية وسيلة ممكنة لتحقيق الأهداف ، وكان يرفض الحكومات الشيطانية الدكتاتورية الظالمة؛ فقد كان يفسر سياسات القوى العظمى وأفعالها من حيث الاستيلاء والسيطرة على البلدان الضعيفة بالتوجه الشيطاني . وكان يرى أن هذه القوى العظمى التي أسميناها بالقوى العظمى قد حشدت كل قواتها معًا وسخَّرتها لأغراضها الحيوانية والشيطانية، وكل هدف أولئك المجرمين هو الحصول على القوة لقمع كل من يقف أمامهم ولن يحققوا هذا بالطبع . كان الإمام الخميني في ظل هذا الاعتقاد يُظْهر دور ومكانة الولايات المتحدة مستخدمًا مصطلحات تعبوية وهجومية ذات طابع ديني وإسلامي من جهة ، ومن جهة أخرى ذات طابع قومي ووطني لأنه حدد أهدافه بافتراضين مبدئيين: أولهما يقوم على أن العناصر الأجنبية تتحكم في البناء السياسي الإيراني وتسعى إلى ترسيخ مكوناتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في إيران ، والافتراض الثاني يقوم على أنه كلما ازداد معدل السيطرة الغربية في إيران تناقص نفوذ الشريعة الإسلامية والأحكام الإسلامية؛ ولذلك تمسك بقوة بضرورة النضال ضد السيطرة الأجنبية من أجل ترسيخ دعائم الأحكام الإسلامية والمحافظة على الثقافة الإسلامية .

وهكذا كان هدف الإمام الخميني من النضال السياسي في الداخل هو الحفاظ على الأحكام الإسلامية وتطبيقها . وفي أول الثورة الإسلامية كانت

الولايات المتحدة الحليف الأول لنظام الشاه ترى أن السبيل لمواجهة هذه الثورة هو تقليص سلطة الشاه والاتجاه بإيران نحو «الحكم وفقًا للدستور» وأوصت الشاه بالتحرك نحو الديمقراطية والليبرالية . بينما وضع الإمام الخميني زعيم الثورة أساس النظام الشاهنشاهي نفسه موضع الاتهام وجعل من مواجهة الولايات المتحدة أول اهتماماته السياسية .

في سنوات ما بعد انتصار الثورة وفي فترة الحرب مع العراق كان الإمام الخميني يطلق على الولايات المتحدة « الشيطان الأكبر»، لأنه كان يرى أن الحكومة الأمريكية بوصفها أقوى دول العالم لا تتوانى عن بذل أي جهد لابتلاع ثروات الدول التي تسيطر عليها فهي العدو الأول للشعوب المحرومة والمستضعفة في العالم، وهي لا تتورع عن ارتكاب أية جريمة في سبيل السيطرة على العالم التابع لها سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا وعسكريًّا . وهي تستغل الشعوب المظلومة في العالم عن طريق الدعاية الضخمة التي تنظمها الصهيونية العالمية ، وهي تمص دماء الشعوب المشردة عن طريق أيديها الخفية المجرمة وكأنه لا يحق لأي أحد في العالم أن يعيش سوى هي وذيولها . وهاهي إيران التي أرادت قطع علاقاتها كافة مع هذا الشيطان الأكبر تُفرض عليها هذه الحرب ، فقد شجعت الولايات المتحدة العراق لكي تضعفنا عن طريق الحصار الاقتصادي ويجب على الشعوب المسلمة أن تدرك أن إيران دولة تحارب الولايات المتحدة فعليًّا ، وأن شهداءنا شباب وبواسل الجيش يدافعون عن إيران والإسلام العزيز ضد الولايات المتحدة .

لم يكن الصمود والنضال ضد الولايات المتحدة والقوى العظمى مجرد شعار بالنسبة للإمام الخميني ، وإنما كان يثبت هذا النضال عمليًّا في مراحل

تاريخية مختلفة، والمثال الواضح على هذا يمكن أن نلمسه في حديثه في فترة أزمة الرهائن مع مجلة تايمز اللندنية، فعندما سأله الصحفي عن إمكانية تراجعه عن مواقفه قال بكل وضوح وجدية: « إننا نريد أن نثبت للعالم كله أن القوى العظمى أيضًا يمكن أن تنهزم أمام قوة الإيمان . إننا نقاوم في مواجهة الحكومة الأمريكية بكل قوتها ولا نخشى أية قوة .. إننا نعرف الولايات المتحدة جيدًا ونعرف أننا نستطيع مقاومتها دفاعًا عن شرفنا ، يجب أن نتغلب على الولايات المتحدة ونهزمها في المنطقة كلها ولن نستسلم للظلم ولن نقف إلى جانب الظالمين. إننا نستطيع الصمود أمام العدوان الأمريكي ومن الممكن أن تهزمنا الولايات المتحدة ولكنها لا تستطيع أن تهزم ثورتنا لهذا أنا واثق من النصر»؛ وكذلك عندما أعلن كارتر قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران أعلن الإمام ترحيبه بهذا القرار وعَدَّه في صالح المسلمين . والواقع، أن مقاومة الإمام الخميني للولايات المتحدة وضغوطها الدبلوماسية قد خلقت روح المقاومة ضد القوى العظمى .

هناك العديد من التصرفات الأمريكية العدائية والانتقامية التي قامت بها الولايات المتحدة ضد إيران ، ومنها دعوة جيمي كارتر للشاه المخلوع للسفر إلى الولايات المتحدة، وحادثة طبس والعدوان العراقي على إيران وتأييد الولايات المتحدة للعراق في الحرب، وقطع العلاقات الأمريكية مع إيران والهجوم على طائرات الركاب الإيرانية، والهجوم على مواقع النفط الإيرانية، وتأييد جماعات التخريب المعارضة ضد الجمهورية الإسلامية، والعمل على عزل إيران في المحافل الدولية ووضع إيران في قائمة محور الشر .

ومما سبق يتضح أن الولايات المتحدة حتى في مرحلة قطع الاتصال تعمل

دائمًا على إيجاد مساحة كبيرة من الانشغال لدى السياسيين الإيرانيين، ومن جهة أخرى لا يمر يوم دون أن يصدر بيان حول إيران من جانب زعماء البيت الأبيض وكبار المسئولين بوزارة الخارجية وغيرها من مراكز السلطة في الولايات المتحدة . ولهذا نجد في مرحلة استقرار نظام الجمهورية الإسلامية أن الخطب الرسمية والسياسية في المساجد كافة قد استمرت في إطلاق شعار الموت للولايات المتحدة، كما أن المجتمع السياسي الإيراني لا يزال يصف الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر . وهذا يدل أكثر من أي شيء على العمق الإيديولوجي للنزاع بين طهران وواشنطن .

مع تولِّي حسن روحاني منصبه في حزيران/ يونيه من العام الماضي كانت إيران تواجه العديد من المشكلات؛ كان أهمها علاقات إيران المتوترة مع الغرب؛ خصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بسبب برنامج إيران النووي، إضافة إلى الاقتصاد الذي تدهورت حالته.

تبحث هذه الورقة في أبعاد التغيير الذي أجراه روحاني في مسار السياسة الخارجية الإيرانية، وتتناول ببعض التفصيل التوجهات السائدة في الساحة السياسية الإيرانية فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ضمن مدارس فكرية تقسمها هذه الورقة إلى ثلاث.

يعتقد روحاني -والعديد من الاقتصاديين في إيران-أن سوء الإدارة من قِبل الفريق الذي عمل مع الرئيس أحمدي نجاد كان مسئولًا جزئيًّا عن حالة تدهور الاقتصاد الإيراني، كما كان للعقوبات المفروضة على إيران -أيضًا- تأثيرها العميق.

استنادًا إلى هذا الرأي فقد قام روحاني بشكل اتسم بالبساطة؛ ولكن بشكل فعال بشرح برنامج حملته الانتخابية لجماهير الشعب، التي نادت بالتغيير بعد ثماني سنوات مضطربة من رئاسة أحمدي نجاد، وقال روحاني معلقًا في سياق حملته الانتخابية: «إنه لأمر جيد أن تدور عجلات جهاز الطرد المركزي (تخصيب اليورانيوم)؛ ولكن عجلات المصانع الإيرانية يجب أن تدور كذلك».

وفي أعقاب فوز روحاني الساحق أيَّد المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي مفهوم «المرونة الشُّجاعة» في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بعد سنوات من المعارضة لإجراء محادثات مباشرة مع الأمريكيين خصوصًا منذ عام 2003.

تزامن عزم المعتدل حسن روحاني على إجراء تغيير في مسار السياسة الإيرانية الخارجية من المواجهة إلى التعاون مع دعم آية الله خامنئي الحَذِر في التعامل مع الولايات المتحدة؛ الأمر الذي مهد الطريق لعقد اجتماع غير مسبوق بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية.

المدارس الفكرية الإيرانية تجاه الولايات المتحدة

هناك ثلاث مدارس فكرية في النظام السياسي الإيراني فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة.

المدرسة الفكرية الأولى: تعتقد المدرسة الفكرية الأولى -التي ينتمي إليها آية الله خامنئي -أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن سياساتها القائمة على الهيمنة؛ ونتيجة لذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية ترفض هذه

الهيمنة الأمريكية، وتعتقد أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو إسقاط النظام القائم في إيران وإقامة نظام جديد؛ مثل نظام الشاه الذي كان يقبل العلاقة بين «الراعي والعميل».

وبسبب عدم الثقة العميقة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن دعاة هذه المدرسة ينظرون بمنتهى الريبة إلى أية جهود مصالحة ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولكن هذه المدرسة -أيضًا- لا ترفض رفضًا قاطعًا انفراج العلاقات بين البلدين.

وقد صرح آية الله خامنئي في مارس/ آذار 2013 أنه لا يعارض إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة؛ ولكنه -أيضًا- عبر عن عدم تفاؤله.

وفي 9 من يناير/ كانون الثاني 2014، أعاد التأكيد قائلًا: «كنا قد أعلنَّا في وقت سابق أننا إذا شعرنا أن ذلك مناسبٌ، فإننا سنتفاوض مع الشيطان لردع شره».

فيما يتعلق باستعادة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، فإن آية الله خامنئي قد قال علنًا: «نحن لم نقل: إن العلاقات ستظل مقطوعة إلى الأبد. ولا شك فإن اليوم الذي تكون فيه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية مفيدة للأمة الإيرانية، سوف أكون أول مَنْ يوافق على ذلك». وقد أكد ذلك في عدة تصريحات مماثلة، وهذا يوضح بشكل حاسم أنه لم يغلق الباب أمام الحوار، حتى أمام استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة.

إن تشاؤم آية الله خامنئي بشأن نتائج المحادثات والتعاون مع الولايات المتحدة لم يأتِ من فراغ، ويرجع بشكل أساسي إلى تجربته في تاريخ العلاقة بين البلدين.

ما قبل وبعد أحداث سبتمبر/أيلول المأساوية

في سبتمبر/ أيلول 2001، أجرت إيران محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن المحادثات تركزت حول الوضع في أفغانستان سعت إيران إلى فتح حوار وتعاون مع الولايات المتحدة، وقد تم توجيه محور المحادثات بعد 11 من سبتمبر/ أيلول تجاه التعاون بين الحكومتين، بهدف الإطاحة بحكومة طالبان؛ وذلك من خلال حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، والجماعة المسلحة المعارضة لطالبان، التي تم تجهيزها وتمويلها بواسطة إيران.

تعاونت إيران بشكل فعَّال مع القوات التي تقودها الولايات المتحدة من أجل إسقاط حركة طالبان، وفي جهود لاحقة لإقامة حكومة جديدة في أفغانستان كان لمساهمة إيران الدور الحاسم في هذا الأمر.

وقد تحدث السفير جيمس وبينز - رئيس وفد الولايات المتحدة- عن الدور الذي قام به نائب وزير الخارجية الإيراني وقتها ووزير الخارجية الحالي جواد ظريف: «تمكن ظريف من تحقيق الانفراج النهائي، الذي من دونه لم يكن ممكنًا لحكومة كرزاي أن تتشكل».

ولكن بعد بضعة أسابيع فقط أدرج الرئيس الأمريكي بوش إيران في قائمة «محور الشر»، وفي عام 2003 ألمحت إيران بشكل غير رسمي لحكومة الولايات المتحدة بإمكانية إحداث صفقة كبرى في سياق جهود أخرى؛ وذلك من أجل التقارب كهدف لحل جميع القضايا المتنازع عليها بين الدولتين، وقد تم رفض ذلك -أيضًا-من قِبل الإدارة الأمريكية، وفي وقت لاحق في عام 2003 برز

الخلاف الكبير بين البلدين بسبب برنامج إيران النووي كخلاف مركزي.

كان كاتب هذا المقال يعمل نائبًا لسكرتير مجلس الأمن الإيراني وقتها -حسن روحاني- إضافة إلى أنه كان المتحدث باسم فريق التفاوض النووي الإيراني ما بين عامَيْ 2003 و2005 في المفاوضات مع مجموعة الاتحاد الأوروبي الثلاثية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)، كانت العقبة الرئيسة أمام التوصل إلى اتفاق هو إصرار الولايات المتحدة على فكرة عدم تخصيب اليورانيوم داخل إيران، وقد شرح الوضع جيدًا وزير الخارجية البريطاني وقتها جاك سترو، الذي قال معلقًا في جلسة نقاشية على تلفزيون بي بي سي في يوليو/ تموز 2013: «لقد وصلنا لنقطة ما باحترام، وبعدها تعقدت المسألة؛ سحب الأمريكيين البساط فعلًا من تحت أقدام الرئيس محمد خاتمي، وحصل الأمريكيين على ما لم يكن يريدونه».

أدت هذه التجارب إلى اعتقاد آية الله خامنئي أن الأمريكيين ليسوا على استعداد لتقديم أي تنازلات؛ أقلَّ من «تغيير النظام»؛ فيما كان لديه مرارًا وتكرارًا الرغبة في فتح الأبواب للمصالحة؛ ولكن دون جدوى.

المدرسة الفكرية الثانية: التي ينادي بها الراديكاليون؛ ويؤكد هؤلاء أن هناك عداءً متأصلًا بين نظام إيران الإسلامي والغرب، ويقولون: إن الطريق إلى النجاح الكبير هو المقاومة؛ حتى تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بإيران، وتحترم هويتها كما هي، ومن وجهة نظرهم فإن التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية يعني قبول الهزيمة؛ ولهذا يجب اعتبار ذلك خطًا أحمر.

ويجادل حسين شريعتمداري - أحد أنصار هذه المدرسة- بقوله: «تصر

الولايات المتحدة على جلب إيران إلى طاولة المفاوضات من أجل تدمير مكانتها باعتبارها «حامل لواء النضال ضد الهيمنة العالمية»». ويقول شريعتمداري: «إن المقاومة الإيرانية للولايات المتحدة أصبحت تمثِّل نموذجًا لجميع المقاتلين من أجل الحرية في العالم الإسلامي».

ويتابع قائلًا: «إن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي كسر شوكة هذا النموذج بصرف الأنظار؛ من خلال التفاوض مع إيران؛ إنهم يريدون إعطاء هذا الانطباع إلى الحركات في العالم الإسلامي أن جمهورية إيران الإسلامية حليفكم الاستراتيجي والإيديولوجي تتحاور مع الولايات المتحدة الأمريكية (بعد سنوات طويلة من المقاومة)، وأنه ليس هناك خيار آخر غير الجلوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتحدث معها.

المدرسة الفكرية الثالثة: ويمثلها المعسكر المعتدل؛ ومن أبرز رموزها الرئيس الإيراني الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، والرئيس الحالي حسن روحاني، وروّاد هذه المدرسة يتفقون مع فكرة أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تغيير النظام إذا استطاعت إلى ذلك سبيلًا؛ ومع ذلك فإنهم يعتقدون بتواجد مصالحٍ مشتركة كثيرة، اقتصاديًّا وسياسيًّا، وأن هذه المصالح المتبادلة تعاني العراقيلَ نتيجة للعلاقات العدائية بين البلدين؛ وعلى سبيل المثال فهم يرون أن الجهاديين والمتطرفين يمثلون عدوًّا مشتركًا وخطيرًا لكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة؛ لذا ينبغي أن يتم التعاون من أجل استئصالهم، أو على الأقل احتوائهم.

ويعتقد أنصار هذه المدرسة أنه من خلال المفاوضات الجادة والمشاركة؛

فمن الممكن بالفعل الاستفادة بتفعيل المصالح المشتركة، وإعادة تشكيل موقف الولايات المتحدة تجاه النظام الإيراني.

في مقابلة معه أثناء حملته الانتخابية، قال روحاني: «قبل ثماني أو عشر سنوات كان يمكن أن نتحدث عن تخفيف حدة التوتر مع الولايات المتحدة... والآن ونحن في مرحلة العداء... يجب علينا أولًا أن نقلل من حدة هذا العداء إلى حالة التوتر؛ ومن ثَمَّ محاولة نزع فتيل الأزمة».

وعلى مدى السنوات الـ (25 الماضية) أي منذ وفاة آية الله الخميني، تأرجحت مواقف المدرستين: الأولى والثالثة بين التعاون والرفض، في حين بقي المعسكر الثاني يسعى دون كلل لمنع أي محادثات، وأية فكرة لتحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة.

موقف روحاني في السياسة الإيرانية

يُعدُّ روحاني من السياسيين القلائل الذين يمتلكون المؤهلات والخلفية عن حقيقة الأوضاع فيما يتعلق بالسياسة الإيرانية؛ فخلال الحرب الإيرانية مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي كانت لدى روحاني علاقات وثيقة مع قادة الجيش الإيراني وحرس الثورة الإسلامية (الفيلق الثوري)؛ حيث كان يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، وخدم لمدة ثماني سنوات رئيسًا للجنة السياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، وخدم 16 عامًا أمينًا عامًّا لمجلس الأمن القومي، وكذلك كان كبير المفاوضين للبرنامج النووي الإيراني بين عامَيْ 2003 و2005؛ الأمر الذي جعله ضمن مجموعة محدودة للغاية من الشخصيات السياسية التي تمتلك الفهم العميق لسياسة إيران الخارجية،

والإلمام بأدق التفاصيل حول أزمة الملف النووي الإيراني، هذا إضافة إلى أنه قد خدم لمدة 23 عامًا دون انقطاع ممثلًا لآية الله خامنئي في مجلس الأمن القومي، وحتى انتخابه في يونيه/ حزيران الماضي كان روحاني على اتصال مع كل مفاصل السلطة في إيران.

هذه الصفات جعلت روحاني في وضع يتيح له فرصة التفاوض مع النخبة الحاكمة؛ بمَنْ في ذلك المرشد الأعلى، كما أنه كان يتفاوض -أيضًا- مع القوى العالمية بشأن الأزمة النووية الإيرانية.

ونتيجة لجهود روحاني ومهاراته التفاوضية؛ فقد تم التعليق المؤقت والطوعي لتخصيب اليورانيوم بين عامي 2003 و2005؛ وذلك على الرغم من أن آية الله خامنئي كان مترددًا في عملية تعليق التخصيب.

ولهذا؛ فإنه من الحكمة قول: إن روحاني اليوم كشخصية معتدلة عازم على إنهاء القضية النووية، والتحرك نحو انفراج العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدعم من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وبدعم كبير من الشعب الإيراني، فضلًا عن مكانته الخاصة في السياسة الإيرانية.

وعلى الولايات المتحدة أن تضع في حساباتها موقف روحاني وجهوده المخلصة، إذا كان عزمها الحقيقي هو فك العقد المستعصية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي من خلال العملية السياسية.

التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية - الإيرانية

ونظرًا إلى عمق فقدان الثقة بين البلدين وخصوصًا من الجانب الإيراني، فسيتم بلا شك تحديد مصير ومسار مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة

وإيران؛ وفقًا لنتائج اتفاق جنيف المعروف باسم: «خطة العمل المشترك».

ونظرًا إلى مواقف البلدين؛ فلن يكون هناك تنشيط لأية مشاركة ثنائية ما لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن القضية النووية، والسبب بسيط؛ هو أن روحاني وفريقه - بمن في ذلك وزير خارجيته جواد ظريف - لا يمكنهم إقناع المرشد الأعلى وأتباع المعسكر الأول، إنه حتى لو كانت نية الولايات المتحدة في نهاية المطاف هي إسقاط النظام؛ فإنه يمكن إعادة تشكيل هذه النوايا من خلال محادثات ومفاوضات صادقة وجادة، وتدابير لإعادة بناء الثقة بين الطرفين.

وتأكيدًا لوجهة النظر هذه؛ فإن الاجتماع الذي عُقد بين وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ونظيره الإيراني جواد ظريف على هامش مؤتمر الأمن في ميونخ في فبراير/ شباط 2014 يؤكد أن الوضع في واشنطن مشابه تمامًا للوضع في طهران؛ لأن أوباما لا يستطيع إقناع الكونغرس وجماعات الضغط بإجراء مساومة مع إيران.

ووفقًا للتقارير وردًّا على وزير الخارجية الأميركي جون كيري - الذي أثار موضوع سوريا حاثًّا إيران على إظهار استعدادها تأدية دور بنَّاء وفعال في وضع حدٍّ للصراع في سوريا، قال ظريف: إنه «ليس لديه تفويض لمناقشة الوضع في سوريا، وإن التركيز في الاجتماع على المفاوضات النووية ويمثل ذلك ردًّا واضحًا على سياسة الولايات المتحدة لمنع إيران من المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني حول الأزمة السورية؛ ولكن إيران كانت مستعدة للمشاركة في المحادثات متعددة الأطراف دون شرط من أجل إيجاد حلول لإنهاء المأساة في سوريا».

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أكد المرشد الأعلى دعمه لفريق التفاوض الإيراني؛ مستخدمًا لهجة قوية؛ حيث قال: «لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن فريق التفاوض؛ فهؤلاء هم أبناء الثورة... نحن نؤيد بقوة فريق دبلوماسيتنا».

وعلى الرغم من هذا الدعم القوي، لا تزال هناك انتقادات متفرقة من المتشددين للطريقة التي ينتهجها ظريف وروحاني في معالجة القضية النووية.

ولكن يبقى التحدي الرئيس لاتفاق جنيف المؤقت في نهاية المطاف؛ هو أن الحل السلمي للأزمة النووية الإيرانية يأتي من الخارج، خصوصًا من الولايات المتحدة.

يصر اللوبي المؤيد لإسرائيل وبعض أعضاء الكونغرس على أن فرض الضغوط على إيران هو السبيل الوحيد لإحداث التغيير في سلوكها؛ و يُعدُّ السيناتور منديز الراعي الرئيس لمشروع قانون العقوبات المعروف باسم: «قانون إيران الخالية من الأسلحة النووية»، وهو من الناحية العملية الحظر النفطي الكامل على إيران.

ويقول منديز: «العقوبات الحالية جلبت إيران إلى طاولة المفاوضات، والتهديدات بفرض العقوبات في المستقبل يستوجب من إيران التعاون والعمل بحسن نية على طاولة المفاوضات». ولكن هذه الرؤية المَعيبة ارتكزت على أن العقوبات كانت السبب الوحيد في إقناع الإيرانيين بالتوقيع على اتفاق جنيف المؤقت، وقد اعترف الرئيس الأميركي أوباما أن الإصرار على عدم تخصيب اليورانيوم داخل إيران أمر غير واقعي، وغير قابل للتحقيق.

يمكن القول بوجود دلائل تشير إلى أن الإدارة الأمريكية لا تزال تخطئ في

قراءة الوضع، وتسعى لفرض المطالب التي قد تهدد بفشل اتفاقية جنيف».

في جلسة استماع في مجلس الشيوخ يوم 4 من فبراير/ شباط 2014 قالت ويندي شيرمان -رئيسة الوفد الأميركي المفاوض في المباحثات مع إيران: «نحن نعلم أن إيران لا تحتاج أن يكون لها منشأة تخصيب محصنة تحت الأرض؛ مثل فرادو، أو مفاعل الماء الثقيل في أراك؛ من أجل أن يكون لها برنامج نووي سلمي».

تُعدُّ هذه المطالب الضمنية من المُهدِّدات لفشل الاتفاق؛ إن إغلاق هذه المنشآت من شأنه أن يعطل الاستثمارات البشرية والمالية الضخمة التي بُذل فيها الكثير من الجهد لعدة سنوات؛ تحقيقًا لرغبة قوى أجنبية، ويُعد هذا مناقضًا تمامًا لأحد أعمدة الثورة ومقاومة النظام الإيراني للهيمنة الأجنبية.

في الواقع؛ فإن مقاومة إيران للتخلي عن تخصيب اليورانيوم ينبع من النظرة العالمية نفسها؛ إضافة إلى ذلك فإن الخضوع لمثل هذه المطالب سيتسبب في تكبُّد تكاليف سياسية عالية لصناع القرار في إيران، الذين يرتبط عندهم استمرار البرنامج النووي بمفهوم الاعتزاز الوطني، وسيجعلهم عُرْضة لاتهامات ببيع كرامة البلاد. كان رد جواد ظريف سريعًا على تصريحات ويندي شيرمان؛ حيث أكد أن إغلاق المنشآت النووية الإيرانية يُعدُّ من «الأمور المستحيلة».

وقال: إن «التكنولوجيا النووية الإيرانية غير قابلة للتفاوض، وإن التعليقات حول المنشآت النووية الإيرانية لا قيمة لها». ويجب على السيدة شيرمان التمسك بالواقع، وعدم الحديث عن أشياء مستحيلة؛ حتى لو كانت للاستهلاك المحلي؛ لأن مثل هذه الكلمات لا تخدم إمكانية التوصل إلى حل.

والواقع أن تفاصيل أنشطة إيران النووية - مثل مستوى ومدى تلك الأنشطة، وتنفيذ المراقبة والتدابير اللازمة للتأكد من أن إيران قد لا تعمل على تحويل برنامجها النووي نحو التسلح- أمر قابل للتفاوض؛ ولكن للأسباب المذكورة سابقًا ليس ذلك بإغلاق منشآتها.

وفي الوقت ذاته؛ فإن الأساس المنطقي وراء طلب الولايات المتحدة إغلاق تلك المنشآت يبدو ضعيفًا؛ لأنه ليس هناك دولة قامت بتطوير القنبلة النووية وهي عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA وتحت إشرافها. حتى إن جمهورية كوريا الشعبية (كوريا الديمقراطية) قد انسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي في عام 2003 قبل اختبار أول قنبلة نووية لها بعد ثلاث سنوات.

اختارت الحكومة الإيرانية البقاء بصفتها دولة موقِّعة على معاهدة حَظر الانتشار النووي، وإذا كانت تسعى إلى تطوير أسلحة نووية كان بإمكانها الانسحاب من المعاهدة قانونًا بعد إعطاء إشعار لمدة ثلاثة أشهر للوكالة؛ ومن ثَمَّ إعادة تكوين برنامجها لإنتاج الأسلحة النووية، على الأقل دون عواقب قانونية.

إذا كانت إيران تعتزم الحصول على أسلحة نووية سرًّا؛ فلماذا كانت تبحث القيام بذلك في المنشآت المعروفة بأنها تحت تهديد الإغلاق؟ ولماذا الدعوة إلى فرض عقوبات شديدة القسوة بالإصرار على استمرار الأنشطة النووية العلنية؟ ولو كانت إيران لا ترغب حقًّا في النشاط النووي السلمي، لكان بإمكانها إغلاق المنشآت المعترف بها؛ لتُظهر الاستسلام لمطالب الأجنبي، والعمل سرًّا وفي الخفاء.

آفاق نجاح وفشل الاتفاقية

يُعدُّ الاتفاق النووي عاملًا محوريًّا في تحديد مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. والحقيقة أن الوصول إلى اتفاق بين إيران ومجموعة 5 + 1 يتأثر بشكل كبير بالاتفاق بين إيران والولايات المتحدة؛ ولأنه منذ سبتمبر/ أيلول 2003 تاريخ بداية الأزمة النووية الإيرانية وحتى سبتمبر/ أيلول 2013، قامت الولايات المتحدة بإغلاق الطريق أمام أية صفقة واقعية، وإذا فشل الجانبان في التغلب على خلافاتهم فلن يكون هناك اتفاق، وإذا نجح الطرفان في الغالب فسيلقَى ذلك في الغالب ترحيب الآخرين.

إن النجاح في التوصل إلى اتفاق بشأن القضية النووية من شأنه إغلاق صفحة مريرة في العلاقات المضطربة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وسيفتح الأبواب أمام التقدم في مناطق النزاعات الأخرى؛ وربما الأهم أن يتم التعاون بين البلدين، والعمل على تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الذي يعاني الأزمات من لبنان في الغرب إلى أفغانستان في الشرق. جنبًا إلى جنب مع حلفائها في المنطقة -وبتعاون الولايات المتحدة مع إيران- يمكن تشكيل نظام أمني إقليمي لمحاربة التهديد الأمني الكبير والوشيك لمصالح وأمن جميع الأطراف المعنية.

إن صعود التطرف والجماعات الجهادية في ظل الظروف الراهنة يحتِّم على الولايات المتحدة وإيران ألا يكونا في حالة عداء؛ - لأن المستفيد من هذا الوضع هو الجماعات الإرهابية، ويصب في مصلحة صعودها، وامتدادها من بلد إلى آخر.

ثم ماذا لو فشل اتفاق جنيف المؤقت؟

في مثل هذا الاحتمال، فإن الولايات المتحدة على الأرجح سوف تقوم بفرض عقوبات أكثر صرامة على إيران؛ ونتيجة لذلك فإن التواصل والحوار بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية سيتوقف، ويعودان إلى تبادل نمط السنوات الماضية، أي تبادل عبارات التهديد، والوصول مرة أخرى إلى ذروة العدائيات؛ وهذا الوضع يدفع حتمًا السياسات المعتدلة الحالية من قِبل إيران إلى الهامش، ويؤدي إلى عودة السياسات الراديكالية.

إن السياسات غير المتوافقة والمتصارعة من الجانبين لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى، ويوضح التاريخ أنه عندما تفشل الحكومات في التغلب على خلافاتها من خلال الحوار؛ يكون البديل الوحيد هو السعي إلى حل عسكري.

إذا كان هدف الولايات المتحدة هو التأكد من سلمية أنشطة إيران النووية، فإن ذلك يمكن تحقيقه من خلال ضمان أقصى مستوى من الشفافية، ومراقبة التدابير في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.

نظرًا إلى الحالة غير المستقرة في الشرق الأوسط؛ فإن المنطق يفرض اعتماد نهج واقعي تجاه الأزمة بشأن البرنامج النووي الإيراني؛ الأمر الذي سوف يحول دون أي انهيار مؤسف لاتفاق جنيف المؤقت، الذي يرى كثيرون أنه الفرصة الأخيرة للتوصل إلى تسوية دبلوماسية.

تأثير التقارب الإيراني-الأميركي على الدول العربية المجاورة لإيران

هناك حاليًا مدرستان فكريتان في الدول المجاورة فيما يخص علاقاتها مع إيران؛ معسكر بقيادة الصقور في المملكة العربية السعودية وبعض الدول

العربية الأخرى، وهؤلاء ينتابهم القلق من أي تحسن في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، ويرون أن ذلك من شأنه أن يُقوِّض وزنهم في المنطقة لصالح إيران؛ ولذلك يرون أنفسهم في منافسة مستديمة مع إيران.

وهناك المعتدلون في الدول العربية؛ بقيادة سلطنة عمان، وتعتبر هذه المدرسة الفكرية الثانية أن علاقات أفضل بين إيران والولايات المتحدة من شأنها أن تخدم المصالح المشتركة لجميع البلدان في المنطقة.

وهم يرون أن السلام بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد يفتح الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام بين إيران وجيرانها، وبشكل أهم مع المملكة العربية السعودية؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها؛ فضلًا عن إيران، إضافة إلى ذلك – وربما الأهم- أن يعمل على خلق قوة موحدة للقضاء على عدو مشترك هو الإرهاب والتطرف.

تتسق العقلية الإيرانية المعتدلة بدعم من المرشد الأعلى مع وجهة النظر العُمَانية، التي تنادي بتشكيل علاقات إيران الخارجية مع جميع الدول، ولاسيما الدول المجاورة لإيران في المنطقة بما يحقق المصالح المشتركة.

فإذا تحسنت علاقات إيران مع الولايات المتحدة؛ فمن العقلانية أن نتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بحثِّ المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى الحليفة على التخلي عن سياسات المواجهة تجاه إيران، وهذا مهم جدًّا؛ ليس لأن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط فقط هو الذي يحتِّم ضرورة التعاون بين إيران والمملكة العربية السعودية كقوتين إقليميتين؛ ولكن أيضًا

لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنتهج سياسة خارجية متماسكة إذا كانت المملكة العربية السعودية حليفتها الاستراتيجية في صراع مستمر مع إيران؛ بينما تسعى الولايات المتحدة للتعاون مع إيران في التعامل مع أزمات المنطقة الممتدة من لبنان إلى أفغانستان.

وبالتالي؛ فمن الأسلم أن نفترض أن تحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة -على الرغم من أن ذلك لم يكن في التصور سابقًا- قد يجعل الولايات المتحدة تلعب دور الوسيط الفعال بين إيران والمملكة العربية السعودية وغيرها من حلفائها العرب؛ لفتح صفحة جديدة في العلاقات التي ظل يشوبها التوتر لسنوات عديدة.

إذا كان بإمكان الولايات المتحدة وإيران إحداث تحولات استراتيجية في علاقاتها، لماذا لا يمكن لإيران والمملكة العربية السعودية أن تحذُوا حذوها؟ إن مثل هذا التحول من شأنه أن يسهل في إنشاء نظام للتعاون الإقليمي في المنطقة وخارجها.

****

الفصل العاشر

العلاقات الإيرانية الإسرائيلية

في منطقة لا يزال تاريخها يقبع خلف سياساتها، كرؤيا من جهة ومحرّض تجيش به الشعوب من جهة ثانية، تجلس إيران وإسرائيل على كراسٍ متجاورة، تعملان من أجل المنظور الاستراتيجي للمجموعات الحاكمة في البلدين.

فإسرائيل تستحضر من التاريخ أساطير ممالكها وأنبيائها وما وعد الله اليهود في التوراة المقدسة، من أجل اغتصاب فلسطين وإنشاء الدولة الصهيونية على حساب شعبها وأرضها، تستحضر أيضًا العلاقة الفارسية - اليهودية من أعماق التاريخ لتُسقطها على استراتيجيتها المقررة للعلاقة الإسرائيلية - الإيرانية اليوم، فصحفها وكُتّابها كثيرًا ما تحدثوا ولا زالوا عن الإمبراطور «قورش» الذي هزم البابليين وخلّص اليهود، بعد أن هدم البابليون (أجداد العراقيين الحاليين بحسب معتقدات الإسرائيليين) هيكلهم وساقوهم أسرى إلى برجهم المشهور، كما يذكرون إحدى أبطال الأساطير اليهودية قدّيستهم «أستر» ملكة فارس اليهودية وزوج الملك «هامان» التي أنقذتهم من تصفية كان أعداؤهم قد خططوها لهم، ولا يزال يُعتقد أن قبرها موجود هناك. تلك الحكايات التاريخية وغيرها التي أطلت من تصريحات حديثة، أمثال ألكسندر إدلر، المؤرخ الصهيوني المحافظ والصحافي الفرنسي، حين قال في حوار مُتَلْفز مع «المركز المِلّي العَلْماني اليهودي»: «الشعب الإيراني هو الأقرب إلى الشعب اليهودي، وإذا كان ثمة بلد محصّن ضد العداء للسامية فهو إيران».

أما الإيرانيون فهم لا يزالون يتحدثون عن العصور التي حكم الأباطرة فيها

من ليبيا غربًا إلى إثيوبيا واليمن جنوبًا إلى بلغاريا وأواسط آسيا شمالًا، حتى دقّوا أبواب الهند، ومن يتابعهم يشعر بارتباطهم الوثيق بالماضي الزرادشتي، فالدولة تُعطل رسميًا أطول عطلة في مناسبة السنة الفارسية الجديدة وعيد النيروز، كما كانوا قبل ثلاثة آلاف سنة، متجاوزةً في مدتها عُطَل الأعياد الدينية الإسلامية والثورية جميعًا، ثم إن من يقرأ ما كتبه مُفكّرو الطرفين وساستهم يلاحظ بوضوح التشابه في نظرتها الاستعلائية لمحيطها العربي، فهما ورثة الحضارات التي صنعت فيها بعد ما يُسمى - بحسب آرائهم - بالحضارة العزبية، والتي ليس لها من الحضارة إلا اللغة بفضل الغلبة التي حققها العرب المسلمون الأوائل باسم الرسالة الدينية التي حملوها. كما يتفقان بالقناعة بأن أرض المشرق العربي قسمة بينهما، فعلى واجهة الكنيست الإسرائيلي كُتب «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل»، وحلينجي ميرزا رئيس وزراء إيران قال في مذكرة وجّهها إلى وزير خارجية بريطانيا لابردين عام 1840 محتجًا على المعاهدة البريطانية مع البحرين: «إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانئه وبدون استثناء ينتهي إلى فارس، بدليل أنه خليج فارسي وليس عربيًا». ثم تأتي الثورة الإسلامية الإيرانية لتكرّس تلك القسمة باسم الدين والإيمان: ينقل أمير طاهري عن رئيس تحرير صحيفة كيهان عام 1982 قوله: «إن الحكومة الإيرانية هي المصدر الوحيد للشرعية والقانون وإدارة شئون المؤمنين، وإن جميع الحكومات الأخرى هي شيطانية، وإن الحكام الذين يرفضون الاستسلام للإمام يجب أن يعاملوا بالسيف وأن يرسلوا إلى الجحيم حيث يُشوون». ومن المعروف أن تلك الصحيفة المقربة

من النظام الحاكم في إيران لا تزال تشنُّ حملات عداء شنيعة ضد الثورة السورية.

في هذا الموضوع لا بدّ أن نرصد عوامل أربعة رئيسة توجّه العلاقة الإيرانية-الإسرائيلية:

(1) الطرفان (إيران وإسرائيل)،

(2) الولايات المتحدة صاحبة الهيمنة على المنطقة وذات المصالح الاستراتيجية فيها،

(3) ثم بالطبع العامل العربي صاحب الأرض،

(4) وعمود الميزان والذي هو في نظر الثلاثة الآخرين الرجل المريض الذي يلفظ أنفاسه والذي لا يعارض الشرق والغرب إعلان وفاته إلا في حالة واحدة، هي حفظ ما تبقى من المصالح التي لم يُحسب لها حساب في تسويات تقاسم النفوذ. تلك العوامل اضطربت وتنوعت صعودًا وهبوطًا، تحالفًا وتناقضًا، حسب المصالح السياسية لكلٍّ منها، ومن خلالها ماجت العلاقة الإيرانية-الإسرائيلية بين مصالح ثابتة وأخرى متحولة - بعيدة عن الإيديولوجيا الدينية التي تختبئ سلطة الملالي خلفها.

في عهد الشاه

كانت الاستراتيجية الإسرائيلية تعتمد على تجاوز المحيط العربي المُعادي لها بإقامة تحالفات مع المحيط الأبعد الذي يعادي أيضًا المحيط العربي نفسه، أو بأسوأ الأحوال لا يقيم صداقة معه: إيران، تركيا، إثيوبيا. وقد وجدت أن موقع إيران في هذا المحيط شديد الأهمية لمصالحها بسبب اختلافها المذهبي

ومنازعة العرب على الخليج وشط العرب، وكان الشاه يحاول أن يقيم توازنًا دقيقًا بين علاقاته العربية -إذ كان على قناعة بأنه لم يكن من مصلحته الصدام معها وبخاصة مع العراق- وبين علاقاته مع إسرائيل، التي كان يُعدُّ وجودها كدولة غير عربية موالية للغرب يعزز أمنه.

في المرحلة الأولى كانت العلاقة سرّية بين الشاه وإسرائيل، وكان حريصًا على أن يُبْقي العلاقة بينه شخصيًا وبين مسئولين إسرائيليين غير مباشرين خارج نطاق وزارة الخارجية الإيرانية، مع أن إسرائيل ضغطت بشدة عليه للاعتراف بها وتحويل العلاقة إلى علنية وسرّبت من أجل ذلك أخبارًا إلى الصحافة، إلا أنه رفض رفضًا قاطعًا الاعتراف بوجودها كدولة، مؤثرًا عدم استفزاز جيرانه العرب. لكن العلاقة ما لبثت أن تطورت بسبب نشاط الطائفة اليهودية الإيرانية، التي تُعدُّ من أعرق الطوائف اليهودية في المنطقة وأكثرها عددًا ونفوذًا في الدولة. في تلك المرحلة قدّم الشاه لإسرائيل خدمات من خلال تسهيل هجرة اليهود الإيرانيين والعراقيين إليها عبر الخط التركي، في الوقت الذي كانت فيه في أشد الحاجة إلى تعديل الميزان الديمغرافي المائل بوضوح إلى الجانب الفلسطيني، وبالمقابل دعمته -كما كان يأمل- في الأوساط السياسية الأمريكية والغربية عامة.

تطورت العلاقة شيئًا فشيئًا، وقويت أكثر أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عندما نشب النزاع بينه وبين العراق حول شط العرب، فاستفاد الشاه من التقدم التقني والعسكري الإسرائيلي، وتوصلت إسرائيل إلى إيجاد بعثة إسرائيلية غير مُعلَنة في طهران تشرف على بعثات الضباط الإيرانيين إليها للتدريب العسكري، واستقبال الضباط الإسرائيليين لتدريب أجهزة

الأمن الإيرانية (السافاك) على كيفية استجواب المعارضين لحكم الشاه والمتهمين... جرى كل ذلك بسرية، حتى إن الشاه أبقى زيارات مسئوليه طيَّ الكتمان، وكانت إسرائيل تراعي عدم إحراجه فلا تختم جوازاتهم عند دخولهم إليها أو خروجهم تاركة الختم التركي وحده عليها (وإلى اليوم ومع حكومة الملالي فإن اليهود الإيرانيين يتبعون الطريق نفسه). أما البعثة الإيرانية في إسرائيل فهي، كمثيلتها الإسرائيلية، مثّلت سفارة غير رسمية حملت اسمًا رمزيًا للتمويه وإبعاد النظر عن إيرانيتها.

لكنّ أزمة غير متوقعة نشبت بين الشاه ومصر عبد الناصر، بسبب تصريح للشاه يعلن فيه اعترافه بإسرائيل، اشتدّ بعدها توتر العلاقات بينه وبين الدول العربية ولا سيما الخليجية منها. وخاف الشاه من هجوم عراقي بدعم مصري تسهّله دول الخليج، فمتّن التحالف مع إسرائيل ونسّق معها عسكريًا، ولم يهدأ التوتر إلا بعد مجيء السادات وبروز علاقته الغربية وابتعاده عن السوفيت وإرساله إشارات إيجابية إلى الشاه. وبعد توقيع معاهدة الجزائر مع العراق لتقاسم مياه شط العرب، شعر الشاه بأهمية علاقته مع جيرانه العرب فبدأت علاقاته بإسرائيل تفتر وتقتصر على تنمية ترسانته العسكرية، والاعتماد عليها في تحقيق الطموح الإيراني للسيطرة على المنطقة.

ملاحظات على مرحلة الشاه

1) حاولت المعارضة الإيرانية -ولاسيما اليسارية منها- الاستفادة مما عُرف عن علاقة الشاه بإسرائيل لفتح قنوات مع منظمة التحرير الفلسطينية، واحتضنت منظمة «فتح» مجموعات منها في الجنوب اللبناني ودرّبتها في

معسكراتها كأصدقاء عالميين مساهمين في النضال ضد الإمبريالية وعميلتها إسرائيل. ترك ذلك تأثيرًا على العلاقة الخمينية بمنظمة التحرير مستقبلًا.

2) بعد مجيء السادات وتراجع الخطر المصري، شعر الشاه أنه في موقع يسمح له بامتلاك القول الفصل في القرارات الإقليمية والعالمية، معتمدًا على تغيُّر موازين القوى، فقد ازداد النمو الاقتصادي الإيراني بفضل عائدات البترول، واكتسب جيشه أوائل السبعينيات تطورًا ملحوظًا جراء صفقات الأسلحة الأمريكية الضخمة له، والتي كانت مؤشرًا واضحًا على تحقق علاقة قوية بالولايات المتحدة أغنته عن الحاجة لإسرائيل. فتحوّلت العلاقة إلى منافسة للسيطرة على الخليج وشرق المتوسط، ومال الشاه إلى التقرُّب من موقف العرب في صراعهم مع إسرائيل، وحاول جاهدًا إخفاء التعاون العسكري الإيراني-الإسرائيلي. وبعد وقت قصير من انتهاء حرب 1973، طرحت مصر وإيران في الأمم المتحدة مشروعَ قرارٍ مشتركٍ بجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية، وبوضوح كان الهدف إسرائيل.

3) لكنّ الخطر العراقي ظهر من جديد، خصوصًا بعد اتفاقيات بغداد مع الاتحاد السوفيتي وتسليح الجيش العراقي، وبروزه في دفاعه عن دمشق في حرب 73 كمارد، يهدد إيران وإسرائيل معًا ويعيدهما إلى مقاعد اتفاق المصالح، ويحجّم طموحات الشاه بالهيمنة.

4) بسرعة انتهزت إسرائيل فرصة التوتر الإيراني-العراقي وعرضت على الشاه دعم الأكراد العراقيين لاستنزاف الجيش العراقي، من خلال الصّدام مع البشمركَة التي كانت تدربها. لكنّ الشاه تردد، خوفًا من تداعيات المسألة الكردية على إيران. إلا أن الموساد الإسرائيلي كان يرى مصلحته مع الأكراد

أكثر منفعة من مصلحته مع إيران، مُظْهِرًا دعمهم المطلق وبدون شروط حربًا أو سلمًا، ولذا سعى جاهدًا ليوجد قاسمًا مشتركًا بين أكراد العراق وإيران، وهكذا قادت إسرائيل معارك البِشمركَة منسّقةً عملها مع كتيبة دفاع جوي وأخرى مدفعية إيرانية.

5) توقّف الدعم الإيراني للأكراد، وسُحبت الكتائب الإيرانية فجأة بعد اتفاقية الجزائر عام 1975 حول تقاسم مياه شط العرب بمسعًى من الرئيس بومدين، مما أثار الإسرائيليين الذين عَدُّوا موقف الشاه في ذلك جنونيًا وغير مبرر.

6) تباعدت المصالح بين إيران وإسرائيل، فقد اكتسبت إيران بين عامَيْ 1972 – 1977 قوّة عسكرية كبيرة، مكّنت الشاه من اتِّباع سياسة مستقلة دعمت شكوك واشنطن وتل أبيب في طموحات إيران الخطرة للهيمنة. فتحوّلت العلاقة بينهما من التحالف إلى تعاملات حذرة يحكمها الطموح الإيراني لقيادة المنطقة.

7) استمرّ الشاه في محاولة بناء قوة إيرانية مستقلة، احتاج من أجلها إلى صواريخ أرض-أرض لدعم ترسانته العسكرية ولمواجهة صواريخ سكود العراقية. لكنّ إدارة كارتر رفضت طلبه، فاقترحت تل أبيب تعاونًا يوظّف الأموال الإيرانية والمعرفة التكنولوجية الإسرائيلية في تطوير الصواريخ. ووقّع الطرفان على مشروع «الزهرة» في أبريل / نيسان 1977، إلى جانب خمسة عقود أخرى لشراء النفط مقابل السلاح (بلغ مجموعها مليار دولار) وستضخه إيران من جزيرة خَرْج الخليجية. كما بنت إسرائيل منشأة لتجميع الصواريخ وسط إيران الجنوبي. وللحفاظ على العلاقة الإيرانية مع العرب،

طلب الشاه تطمينات بعدم استعمالها إسرائيليًا ضد أية دولة عربية، ووافق بيغن على طلبه معللًا بسعيه الجاد لسلام معهم.

8) وهكذا جاءت الثورة الخمينية ونهر العلاقة الإيرانية-الإسرائيلية يتهادى لمصبّه دون أية عوائق.

مرحلة الخميني

بدأ العهد الجديد بسياسات مناقضة تمامًا لسياسة الشاه، ولا سيما علاقته بالغرب وإسرائيل. فأجليت البعثة الإسرائيلية من طهران واقتحم الثوار مكتبها وأحرقوه، وقطعت حكومة بازركان العلاقات كافة مع إسرائيل، بما في ذلك مبيعات النفط والرحلات الجوية، ورأى الثوريون المتدينون بأن إسرائيل مُغتصِبة لأرض إسلامية والواجب الديني يفرض على كل مسلم محاربتها، أمّا الثوريون اليساريون فكان موقفهم مشابهًا للمتدينين من خلال رؤيتهم لإسرائيل على أنها المخفر الأمامي للإمبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط. ولأن الخميني تبنّى نظرية الولي الفقيه فقد حافظ على البعد الديني للقضية الفلسطينية، ولم يهتم بالبعد الفلسطيني ومأساته كثيرًا، فإسرائيل في نظره عدوة الإسلام، والمصلحة الوطنية الفلسطينية تستوعبها الأفكار الدينية ولا تحظى بأهمية خاصة عنده. بسبب ذلك لم يرحّب كثيرًا بأبي عمّار (ياسر عرفات) الذي فاجأه بزيارة لم يُدع إليها بعد أسبوع من انتصار الخميني مصطحبًا عددًا من مسئولي منظمة التحرير فاق الخمسين عضوًا (وهم الذين تربطهم صداقات خاصة مع الإيرانيين الذين كانوا معهم في جنوب لبنان)، ثم أمر الخميني بإغلاق المكاتب التي افتتحتها منظمة التحرير بالمحافظات الإيرانية جميعها؛ بسبب خلافه الإيديولوجي مع عرفات بعد مقابلة طويلة

بينهما (لأن هذا الخلاف لا يسمح بسيطرة الخميني على منظمة التحرير).

استبدل الخميني بالنضال الفعلي ضد إسرائيل نظريةَ تصدير الثورة، ورأى الاستراتيجيون الإيرانيون أن إسقاط صدام وإقامة جمهورية إسلامية تستلهم نظرية الخميني (عالمية الإسلام بحسب المذهب الشيعي) سيضمن الهيمنة على الشرق الأوسط بأكمله، لأن مرجعيات الأنظمة ستكون في طهران وزعيمها الولي الفقيه، وبذا يخدم الفكر الديني المصالح السياسية، وتنتهي خلافات الإيرانيين الداخلية من خلال توجههم لتحقيق الحلم الإمبراطوري.

سارعت السلطة الإيرانية الجديدة لاستفزاز نظام صدام من خلال تسليط قنوات إذاعية وتلفزيونية متعددة تخاطب الشيعة العراقيين بخاصة، تحثّهم على الثورة ضد نظامه، كذلك أرسل الخميني رسائل بالمعنى نفسه لرجال الدين الشيعة المتواجدين في العتبات العراقية المقدسة الذين كانت للخميني علاقات معهم عندما كان مقيمًا في النجف. وبما أن صدام كان معتدًّا بقوة الجيش العراقي فقد أعلن البدء بحرب استباقية تُجهض الطموحات الإيرانية-الخمينية بالهيمنة على المنطقة، وشجّعه موقف الولايات المتحدة المعادي للسلطة الخمينية كرد فعل على اعتبارها «الشيطان الأكبر» بسبب دعم السياسة الأمريكية للشاه. أيضًا لم يمانع الاتحاد السوفيتي ذلك الإعلان لأنه الحليف التاريخي للعراق وتاجر سلاح جيشه شبه الوحيد، إضافة إلى الحالة غير الصديقة بينهما بسبب الاختلاف الإيديولوجي من جهة، ومن جهة أخرى لاحتلاله لأفغانستان واقتناصه جزءًا من أرض فارس التاريخية، كما يعتقد الإيرانيون.

كان الجيش الإيراني -الذي حقق تفوقًا ملموسًا أيام الشاه بسبب امتلاكه

السلاح المهم جدًا ونتيجة البذخ في شرائه والعمل على تطويره- في حالة فوضى وتفكك واضطراب. أما الجيش العراقي فكان في حالة تضخم ملحوظ حتى فاق الجيش الإيراني عددًا وتسليحًا.

وهكذا بدأت الحرب العراقية-الإيرانية واستمرت ثماني سنوات، حدثت فيها تغيرات كثيرة في التحالفات وخطط النفوذ الإقليمية والدولية.

كانت إيران مُحاصَرة بدول معادية أو غير صديقة من جهاتها جميعًا، ففي الشمال والشمال الشرقي قوة عظمى (الاتحاد السوفيتي) يبغضها الخميني (للأسباب السابقة) ولأنها -كما يعتقد- تحاول الوصول إلى مياه الخليج الدافئة على حساب إيران، وباكستان الحليف التقليدي للشيطان الأكبر، وفي الغرب العدو العراقي، أما الجنوب فدوله (دول الخليج العربي) بحالة ترقب وخشية، والدولة العربية الأهم في نظر الخميني (مصر) رفض مدّ اليد إليها بسبب توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل.

أدرك سياسيو الثورة الخمينية أن وضعهم الجيوسياسي يضعهم في أزمة خانقة، ويفرض عليهم التفتيش عن مَخْرَج مشرِّف، وبخاصة أن الجيش الإيراني بات بحاجة إلى أسلحة سوقها الوحيدة الولايات المتحدة، وكانت إسرائيل حريصة كلّ الحرص -على الرغم من الإيديولوجيا الجديدة الإيرانية- على علاقاتها معها، لتُعيد ما وصلت إليه أيام الشاه من مراتب متقدّمة، ولأنّ سياسيّيها مازالوا يؤمنون بالمبدأ المحيطي كاستراتيجية حامية لها من العداء العربي. وساعدتها العزلة المفروضة على إيران بعد احتجاز الدبلوماسيين الأمريكان كرهائن في طهران وتجميد أرصدتها المالية، فاستغلت الحاجة الإيرانية وتجاهلت الخطاب الإيراني العنيف تجاهها، فإيران -بالنسبة لإسرائيل

وقتئذ- شريك طبيعي في مواجهة التهديد العراقي. في هذه الظروف أرسلت إسرائيل رسالة لسياسيِّي الثورة الإيرانية تفيد بإمكانية مساعدتها في تحسين علاقتها بالأمريكيين ودعمها عسكريًا وفك العزلة الدولية عنها. ردّت إيران بترحيب حذر. وهكذا أُعيد فتح القنوات الإسرائيلية-الإيرانية مجددًا. في الوقت نفسه، رفض العراق في شخص طارق عزيز -وزير الخارجية آنذاك- تسلُّم رسالة مماثلة حملها رامسفيلد إلى صدام حسين.

عادت القنوات الدبلوماسية عن طريق وسطاء وعن طريق شخصيات إما إسرائيلية من يهود إيران، وإما غربية مقرّبة من الجانبين. وبُحثت إمكانية بيع إسرائيل الأسلحة لإيران، وأخبر ابن الخميني أباه بالصفقات الموعودة فلم يعترض عليها. وهكذا تحققت نظرية الإسرائيليين في صحّة القوانين الجيوسياسية، عبّر عن ذلك مسئول إسرائيلي لصحيفة مانشستر غارديان عام 1986 بأن «تلك القوانين أثبتت صحّتها منذ أيام سيروس وحتى وقتنا الحاضر... كلٌّ من إسرائيل وإيران بحاجة إلى الآخر، لطالما كان الأمر على هذا النحو وسيبقى على هذا النحو... المصالح الجيوسياسية الأساسية التي أمْلَت في الأصل وجود رابط إسرائيلي-إيراني كانت أبعد ما يكون عن مجرد نزوة لدى الشاه... وستبقى هذه المصالح موجودة...». كما كُلّف السيد عدنان خاشقجي (تاجر السلاح والملياردير السعودي) بأن يعمل مع الإسرائيليين لصالح الانفتاح الإيراني من أجل التوصل إلى التسليح الأمريكي للجيش الإيراني. وهكذا توصّل الإسرائيليون إلى عقد اجتماع في جنيف عام 1985 بين كرّوبي 1 وكيمشي 2 للحديث عن المصالح المشتركة بينهما عام 1987. وتوسّعت قنوات الاتصال الإيراني-الأمريكي، فاستقبل الساسة الإيرانيون

الثوريون في طهران وفدًا أمريكيًا رافقه مستشار السيد بيريز لشئون الإرهاب أميرام نير، وتتالت التصريحات الإيجابية للمسئولين الإسرائيليين مرحّبة بالتوجه الجديد، واضعة الاختلاف الإيديولوجي جانبًا (كما قال بيريز)، بل إن اسحق رابين عدَّ في تصريح له عام 1987 أن «إيران هي أفضل صديق لإسرائيل»، وقال: «نحن لا ننوي تغيير موقفنا فيما يتعلق بطهران». وكان رابين (وزير الدفاع الإسرائيلي) يذكّر بالخطر العراقي لتبرير الحاجة إلى مدّ اليد لطهران. في تلك الأجواء تسرّبت أخبار فضيحة الكونترا «إيران-غيتْ» (صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران بمسعًى إسرائيلي)، وقد حاول الخميني التغطية عليها بالهجوم على منظمة التحرير الفلسطينية لاعترافها بإسرائيل وقبولها التفاوض معها.

ما بعد الخميني

تُوفِّي الخميني عام 1989 والعلاقة الإيرانية-الإسرائيلية مستمرة على حالها: علاقة مصالح متبادلة معادية للمحيط العربي سرًّا، وصوت عالٍ (مقاوم وممانع) علنًا. من الجهة الإسرائيلية، أشار يوسي ألفير مستشار رابين في مقابلة تلفزيونية بعد بضعة أيام من وفاة الخميني إلى أن العدو الحقيقي لإسرائيل «هو العراق والدول العربية الأخرى، في حين يوجد لدى إيران الأسباب كافة التي تجعلها صديقة لإسرائيل... هي تملك النفط وتضم يهودًا، وهي أسباب جيدة لتجديد الاتصالات مع إيران بغَضِّ النظر عن النظام الحاكم فيها». وبالفعل، فقد أبلغت وزارة الخارجية الإسرائيلية نظيرتها الأمريكية بأن إسرائيل استأنفت مشترياتها من النفط الإيراني، في الوقت الذي كان فيه حزب الله يحتجز ثلاثة من أسرى الحرب الإسرائيليين.

مرحلة رفسنجاني

علي أكبر هاشمي رفسنجاني رجل دين من الحلقة الأولى للثورة الخمينية، شغل منصب رئاسة الجمهورية لدورتين متتاليتين، وجاء بنهج سياسي مختلف داخليًا وخارجيًا: فداخليًا نادى بإعطاء السُّنة دورًا أكبر في الحياة العامة، وخارجيًا أراد الانفتاح أكثر على العالم الغربي ودول الخليج العربي بخاصة، وصرّح بأن تحسين السياسة الخارجية الإيرانية هو مفتاح حلّ المشكلات الإيرانية. ثمّ وجّه الإعلاميين والمسئولين لتخفيض لغة العداء تجاههم، وتجاوب الخليجيون مع نهجه الجديد إلى درجة أنهم أقروا بحق إيران في المشاركة في أي نظام أمني إقليمي في المستقبل.

لكنّ حادثين جديدين مهمّين غيّرا المعادلة الدولية المحيطة بإيران باتجاه تحقيق طموحاتها ومصالحها، الأول هو انهيار الاتحاد السوفيتي، الداعم التاريخي للعراق، والثاني فخّ الكويت الذي وقع صدّام فيه ودفع ثمنه العراقيون شعبًا ودولة ومجتمعًا، ولا زالوا كذلك إلى وقتنا هذا. هذا إضافة إلى خروج مصر من الحلبة بسبب كامب ديفيد وتوقيع منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو. هذا التحوُّل في المعطيات الدولية والإقليمية أزاح عدو إسرائيل المخيف (العراق) من خارطة العداوة والقوة، وأضعف الجبهة الشرقية بحيث لم تعُد إسرائيل تحسب حسابًا جدّيًا لها، وسمح ببروز إيران كقوة منافسة على النظام الإقليمي المستقبلي، متباهيةً بالنصر المعنوي الذي أحرزته، وبخاصة تحول الولايات المتحدة من حليف لصدام إلى قيادة تحالف دولي وجّه ضربة عسكرية قصمت ظهره.

كان اهتمام السياسة الإيرانية في انتفاضة الشيعة العراقيين محدودًا بعد

هزيمة صدام، مع أنها بذلت جهدًا كبيرًا في تحريضهم قبل الانتفاضة. لكنها اتجهت لتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة، من جهة، وللمطالبة بعدم تفرّد الأمريكيين بالوجود العسكري في مياه الخليج من جهة أخرى. ونتيجة تخوُّف الخليجيين من الإلحاح الإيراني على أن يكون الخليج تحت حماية إقليمية فقط (مما يعني إيرانية)؛ أسرعت دول التعاون الخليجي لمحاولة موازنة القوّة الإيرانية بقوة عربية مؤلّفة من مصر وسورية. لكنّ سياسة الابتزاز التي يجيدها النظامان المصري والسوري، وبالتأكيد أمور أخرى ترتبط بالقوى العظمى المرابطة بالخليج، أفشلت تلك المحاولة (وضيّع العرب فرصة نادرة لن تتكرر للإمساك بقرارهم الوجودي المستقل).

أما حزب العمل الإسرائيلي الحاكم وقتذاك، فقد رأى أن طهران يمكن أن تلعب دور المهيمن الإقليمي بعد خروجها منتصرة من حرب الخليج، وهو الدور الذي تتطلّع إليه إسرائيل. وهكذا تحوّلت الأمور بينهما، وأصبح كل مكسب إيراني خسارةً لإسرائيل، وتحوّل عمل الساسة الإسرائيليين وعلى رأسهم بيريز ورابين من العمل على تحسين العلاقة الإيرانية-الأمريكية إلى اعتبار إيران الخطر الجديد في المنطقة. وقد عبّر كتاب «الشرق الأوسط الجديد» لبيريز عن ذلك التحول عندما اقترح الهيمنة الاقتصادية بدلًا من الهيمنة العسكرية. ودفعت إسرائيل الإعلام العالمي -بما تمتلكه من نفوذ فيه- إلى شنّ حملات شديدة اللهجة تحذّر الولايات المتحدة وأوروبا من الخطر الإيراني. وفي كلمة لرابين ألقاها في الكنيست عام 1992 قال: «إن إيران تعاني جنونَ العظمة، وهي تسعى لتكون القوّة الرائدة في المنطقة»، وأضاف بيريز في موضع آخر: «إن إيران مجنونة، والخمينية هي الإيديولوجيا الوحيدة المتبقية

التي تؤمن بأن الغاية تبرر الوسيلة (...) وإن إيران وإسرائيل دولتان تتمتّعان بالقوة الكافية لصياغة النظام الجديد للشرق الأوسط، وهذا في حدّ ذاته يضع هاتين الدولتين غير العربيتين القويتين على مسار تصادم».

على الرغم من تلك الهجمات الإسرائيلية اللاذعة، فقد وُجد في إسرائيل من حاول التهدئة، إذ صرّح أوري سافاي رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية علنًا: «إن إيران لا تشكل تهديدًا لأن برنامجها العسكري يستهدف جيرانها المباشرين وليس إسرائيل». كذلك استبعد مفكرون إسرائيليون ضرب إسرائيل بالصواريخ الإيرانية، فقد قال يوسي ألفير، الضابط السابق في الموساد ومستشار باراك المفضل، «إن الإيرانيين ربما يتحدثون عنا، ولكننا لسنا همّهم الاستراتيجي الأول ولا حتى الثاني، كما أننا لسنا سببًا يدفعهم إلى تطوير أسلحة نووية». كما ظهرت مشاعر الإحباط في الصحف الإسرائيلية بسبب التعاون السابق بين إيران وإسرائيل، ففي مقابلة نشرتها «هآرتس» عام 2004 قال سيكيف (وهو من أبرز المؤرخين الإسرائيليين، ويوصف بالاعتدال): «بالنسبة إلى إيران لم تكن إسرائيل رصيدًا في حدّ ذاتها، وإنما سلعة قابلة للاستهلاك، فالعلاقة بينهما تكتيكية قصيرة الأمد يمكن أن تقلل من الخطر الذي يحيق بإيران فيما تعمل على حماية هدفها الاستراتيجي الحقيقي، وهو تولِّي القيادة الإقليمية».

إيران ومعاهدة أوسلو الفلسطينية

كان لإيران مصلحة جيوسياسية في معارضة الجهود الرامية للوصول إلى معاهدات سلام مع الفلسطينيين والسوريين، لأن تلك المعاهدات تسحب من اليد الإيرانية مبرر وجودها في لبنان وسوريا؛ وبالتالي تقلص نفوذها

في المنطقة. من هذا المنطلق عارضت إيران بشدّة اتفاقية أوسلو، ودعمت الجهاد الإسلامي وحماس من بعده، وزادت معوناتها لحزب الله ودفعته لتوتير الأجواء الإسرائيلية اللبنانية، وأعلنت الصحف شبه الرسمية الإيرانية الفرحة والابتهاج بمقتل رابين قائد جناح الحمائم في إسرائيل. ومما يلفت النظر في هذه المرحلة التقارب بالتفكير بين سياسة حزب الليكود الإسرائيلي المعادية للعملية السلمية والسياسة الإيرانية، فقُبيل الانتخابات الإسرائيلية عام 1996 أعاد الليكوديّون الدفء للعلاقة بين البلدين وهدأت أصوات الانفجارات والتهديد المتبادل بين الطرفين، ذلك الدفء لم يكن مستقرًا، فكان يتراجع حينًا ويتقدّم أحيانًا، فقد تبنّى نتنياهو بعد نجاحه سياسة تخفيف التوترات مع إيران. لكن ذلك لم يدُم طويلًا، إذ لم تنل إيران فيه ما تطمح إليه، وبدأت إسرائيل تشعر بخطر الصواريخ الإيرانية التي قد تصل إليها في يوم ما، وأخذت مسألة احتمال امتلاك إيران للأسلحة النووية والصواريخ البالستية الأهمية الأولى التي استندت إليها إسرائيل في إقناع الغرب بالخطر الإيراني ودفعه لتنفيذ ضربات استباقية تُضعف طموحها ذاك. وقد صرّح بيريز بوضوح بأن رابين يضغط على كلينتون للقيام بعمل ضد إيران، وكانت إسرائيل تكرر رسالتها «إيران ليست خطرًا على إسرائيل وحدها وإنما على العالم الغربي بأكمله».

والسؤال: لمَ لَمْ تعمد إسرائيل بقواها الذاتية للقيام بضرب المفاعل الإيراني، كما فعلت معَ المفاعل النووي العراقي سابقًا، وكما فعلت وتفعل مع سوريا؟! والإجابة عند السياسيين الإسرائيليين أنفسهم والذين يتفقون في هذا مع السياسة الأمريكية، فحسب قولهم هم لا يريدون توحيد العالم الإسلامي وتحويل الصراع إلى إسلامي–إسرائيلي.

وسؤال آخر أيضًا، تستدرجه الحالة: هل يمكن أن يتغير الموقف الإسرائيلي الآن، فتقوم منفردةً بعمل ما ضد إيران، بعد الشرخ الكبير الذي حدث بين إيران والشعوب العربية والإسلامية بسبب مواقفها من قضايا الخليج ومن الثورة السورية؟! أم أن تطور الأسلحة الإيرانية والشكوك الإسرائيلية في أنها أوشكت أو وصلت إلى القنبلة النووية التي قد تدفع الصلف والغرور الإيرانيين إلى الفعل، يمنعانها من ذلك؟

مرحلة خاتمي

في عام 1997، انتخب الإيرانيون محمد خاتمي رئيسًا، لهم بعد انتهاء ولاية هاشمي رفسنجاني، فكان الرئيس الخامس للجمهورية ومن أبرز وجوه التيار الإصلاحي، فمن أهم بنود برنامجه الانتخابي: نظام سياسي منفتح وتحسين العلاقات مع العالم الخارجي، كما فعل رفسنجاني قبله. ولتحقيق ذلك حدث تقارب ملموس بين إيران والدول العربية بخاصة، بعد فشل عملية السلام، ففي بيان مشترك لوزيرَي الخارجية السعودي–الإيراني، قيل: «هناك توافق على أن السياسات الإسرائيلية تعيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». رحّب العرب ولا سيما دول الخليج بإعلان إيران التراجع عن سياسة تصدير الثورة، التي سببت الحروب مع الجيران العرب، وأعلن خاتمي عام 1998 عدم تنفيذ فتوى الخميني بقتل سلمان رشدي، مما أزال عقبة كبيرة من أمام العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. وهكذا ظهرت المصلحة القومية سافرة الوجه منتصرة على العقيدة الدينية، بعد عقدين تقريبًا من السنوات، حيث كانت متخفّية وراءها. وقد سعى نتنياهو في هذه الفترة إلى تفاهم مع إيران من خلال تشجيع اللقاءات بينهما في المنظمات الدولية والمنتديات الفكرية

الأوروبية واتحاد البرلمانيين. أما الإيرانيون فقد أنكروا تلك الصلات بعد افتضاحها، بل مضى نتنياهو أكثر من ذلك بمحاولة توسيط الكازاخستانيين والروس لتحسين العلاقة بينهما. كما لقي انتصار الليكود في الانتخابات الإسرائيلية ترحيبًا في الأوساط الإيرانية، وكما في السابق ظلا متقاربين في الموقف من أوسلو، كلٌّ يعارضها من جهة مصالحه. بل إنّ نتنياهو فضّل العلاقة مع إيران على العلاقة مع عرفات غير الموثوق به، والذي يسعى في النهاية لتدمير إسرائيل، ثم ترجم نظرته الاستراتيجية تلك بموقفين: أحدهما حثّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا لمنع إيران من تطوير برامج أسلحة نووية؛ وباليد الأخرى كان يرى أن التحالف مع إيران محبّذ على الاستراتيجية التي تعمل لسلام مع القيادة الفلسطينية، ولذلك عمل جاهدًا على إفشال أوسلو وإنهاء صيغة الأرض مقابل السلام. إيران من جهتها ردّت على ذلك الموقف بتخفيض التوتر مع إسرائيل، وضغطت على حزب الله لكي يوافق على وقف إطلاق النار بعد عملية عناقيد الغضب عام 1996، وقاد علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية الأسبق حملة دبلوماسية مكثّفة للتوصل إلى هدنة بين حزب الله وإسرائيل، كما قدّم عددًا من الاقتراحات منها التقليل من دعم حزب الله في مقابل رفع الضغط الإسرائيلي على روسيا والذي يهدف إلى وقف تعاونها النووي مع إيران، كما أبدت الأخيرة استعدادها للتعاون في البحث عن الطيار الإسرائيلي المفقود رون آراد؛ كذلك ساعدت في إنجاز صفقة تبادل الأسرى وإعادة رُفات الجنود الإسرائيليين؛ مما جعل إسرائيل تثني علنًا بلسان وزير دفاعها موردخاي: «أود أن أشكر كلّ جهة قامت بهذا العمل الإنساني، بلبنان وسورية وإيران». وبهذا، توصل الطرفان بالتعاون مع رفيق الحريري إلى ما عُرف بتفاهم نيسان بين حزب الله وإسرائيل.

وضّحت إيران لقنوات اتصالها مع إسرائيل أنها تريد تحسين علاقتها معها واشنطن، ولا تهدف إلى إقامة تحالف استراتيجي معها كما كان نتنياهو يعتقد، فإيران لا تريد حصتها من الكعكة المتوسطية كلامًا وإنما تريدها أكلًا، وهي جائعة وفي عجلة من أمرها، لكنها في الوقت نفسه حريصة على إبقاء ركوبها لعربة معاداة إسرائيل أمام الرأي العام العربي؛ فهي أكثر ربحًا في تجارة سياساتها الدولية.

أعلنت إيران في وسائل إعلامها بأشكال مختلفة رغبتها في إقامة أفضل العلاقات مع أمريكا، وأَسِف خاتمي بنفسه لحادث الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران وحرق العلم الأمريكي (كتقليد في المظاهرات الإيرانية). ردّ الأمريكان على التحية بأحسن منها وأسفت أولبرايت وزيرة خارجية كلينتون للانقلاب الذي دبّرته CIA ضد محمد مصدق عام 1953، واقترحت خريطة طريق لتقارب أمريكي-إيراني، كما عبّر كلينتون نفسه في أحد مؤتمراته الصحفية عن «الاعتراف بأن إيران تتعرّض بحكم أهميتها الجيوسياسية الفائقة للكثير من الإساءات من جانب الدول الغربية»، كما بثّ كلمة قُبيل بدء مباراة كرة القدم بين فريق إيراني وآخر أمريكي، أظهر فيها سروره بتلك المباراة وبالعمل مع الرئيس خاتمي «لمساعدة مواطنينا على فهم أفضل للحضارة الغنية للشعب الآخر». كانت أبرز النتائج لهذه المرحلة تخفيف القيود على إصدار تأشيرات السفر.

جُنّ جنون إسرائيل لهذا التقارب، ودفعت بمنظمة «الإيباك» الأمريكية اليهودية إلى حشد الدعم ضدّ الشروع في حوار مع إيران، وأمرت دبلوماسيِّيها

بمقاطعة المؤتمرات التي يعقدها مسئولون إيرانيون بالولايات المتحدة، وأرسلت بطرق مختلفة رسائل شديدة اللهجة لواشنطن تتضمن استياءها من ذلك التقارب. فالسياسة الإسرائيلية لا تقبل أبدًا بأي تقارب بين الأمريكيين وبين دول الشرق الأوسط، إلا عبرها وبعد أن تقبض ثمنها.

عندما أدركت السياسة الإسرائيلية أن إيران تخطط للسيطرة على المنطقة والتحول إلى قوة عالمية، رسمت طريقًا جديدة لنفسها واتجهت إلى الإحاطة بالعرب وإيران معًا من خلال إقامة صداقات مع تركيا والهند ودول أواسط آسيا، واعتبرت أن العلاقة الإيرانية الإسرائيلية أصبحت علاقة عدائية في ظل البرنامج النووي الذي قد يتحول إلى برنامج مسلح ينتج قنبلة تغيّر ميزان القوى بالمنطقة، إذ ستقوّي حزب الله وتحدّد المناورات الإسرائيلية، وقد تجبر إسرائيل على تقديم تنازلات لا تقبلها في ظرف آخر.

مع كل ما سبق، لم تفقد إسرائيل الأمل في حوار منتج مع إيران، فقد صرَّح يهوشو أميري رئيس جمعية الصداقة الإسرائيلية الإيرانية (والعربية!) لصحيفة چيروزاليم بوست «إذا كانت إسرائيل ستعطي إيران منزلة قوة إقليمية فيمكن أن تحدث تكاملًا في المصالح». ومما يلفت النظر أن إسرائيل، التي مارست ضغطًا هائلًا على الإدارة الأمريكية لمنعها من إقامة علاقات مع إيران، وقَّعت شركاتُها عقودًا متعددة لشراء الفُستق الإيراني وموادّ كيماوية ومعدات عسكرية وسلع تجارية أخرى.

في تلك الأثناء صرّح خاتمي بقبول حل الدولتين وقبول الوجود الإسرائيلي على أرض فلسطين، وتحوّلت النظرة الإيرانية إلى القضية الفلسطينية إلى «ما يقبله الفلسطينيون»، كغيرهم من الحكام العرب. بل إن خاتمي نفسه لم

يشكِّك في حق إسرائيل في الوجود. ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن جلالي (سفير إيران باليونسكو) قال لباكشيدورون، وهو كبير الحاخامات الإسرائيليين، عندما التقاه في أحد المؤتمرات، إن «إيران ليست العراق وهي لن تهاجم إسرائيل أبدًا»، كان ذلك عام 1998. كذلك صرّحت معصومة ابتكار نائبة الرئيس الإيراني للصحيفة السابقة أن إيران سترحب بالدخول في حوار مع إسرائيل، وأنها عاكفة على مراجعة سياستها تجاه إسرائيل. لكنها أنكرت الحديث في وقت لاحق. كما أنكر الساسة الإيرانيون ما نشرته «هآرتس» بأنهم طلبوا التفاوض مع الإسرائيليين على معاهدة حول الصواريخ، وأكّدوا في الوقت نفسه أن بناء ترسانتهم العسكرية ليس موجّهًا إلى إسرائيل. وكانوا ينتهزون المقابلات العامة لإيصال السياسة الجديدة للمسئولين الإسرائيليين، فقد قال جواد ظريف مندوب إيران بالأمم المتحدة: «إن إيران لا تعترف رسميًا بإسرائيل لكنّ ذلك لا يعني القيام بأي عمل ضدّها، وأن أي حل يتوصل إليه الفلسطينيون سيرحب الجميع به».

نتيجة للضغط الصهيوني على واشنطن، وعلى الرغم من السياسة الإيرانية المرنة مع إسرائيل، فإن واشنطن لم تقابلها بالتساهل نفسه، مما سبَّب الإحباط للرئيس خاتمي وطاقم عمله. أما حزب العمل الإسرائيلي الذي عاد إلى السلطة، فقد أبعد إيران نهائيًا من برنامجه وفضّل الاهتمام بالفلسطينيين والسوريين باعتبارهم أصل استراتيجيات دول المنطقة. وترجمةً لتلك الرؤيا انسحب باراك من جنوب لبنان عام 2000 انسحابًا دون اتفاق من جانب واحد، وكان هدفه إبعاد إيران عن العملية السلمية الجارية مع الفلسطينيين بجدول أعمال الوضع النهائي، إضافة للكلفة العالية للاحتفاظ بالجنوب

وكذلك مطالبة الناخبين الإسرائيليين بالانسحاب. وكان هدف باراك واضحًا، فقد صرّح بن عامي «بفك الارتباط مع حزب الله ترَكْنا الإيرانيين بدون قاعدة تؤهلهم للاستمرار في تلك السياسة». وقد اعترف الإيرانيون بالتأثير السالب لهذا الانسحاب على خططهم، تمامًا كما قدّر باراك، وموّهوا ذلك بالمبالغة بالاحتفالات والتكبير والتهليل للمقاومة. وتأكيدًا لذلك؛ نصح خاتمي حافظ الأسد بعدم الخوف من فقدان ورقة حزب الله والعمل على إبعاد حزب الله عن الأضواء «حتى لا يُلحق ضررًا بالمكانة الأخلاقية العالية التي بلغها».

نأى خاتمي بسياسته الفلسطينية عن المحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية في كامب ديفيد (2) واكتفى بانتقادها المعتدل إعلاميًا. لكنّ الموقف من انتفاضة الأقصى أظهر التأثر الإيراني بالاعتبارات الجيوسياسية أكثر من تأثره بالعقيدة الدينية. ولم يُخفِ الإعلام سعادته بفشل المحادثات، وتحدّث الخامنئي كثيرًا عن تحرير فلسطين لكنهم عمليًا لم ينفذوا شيئًا من وعودهم، لا بالمال ولا بالأسلحة، مما سبّب خيبة أمل واضحة على تنظيمَي حماس والجهاد الإسلامي.

الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول وأفغانستان

استغلت إيران خاتمي أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول لإعادة العلاقة مع أمريكا، وقدّمت عروضًا سخية للتعاون معها، وكان لها دور حاسم في تشكيل حكومة أفغانستان وتوقيع معاهدة بون مع الوجوه الأفغانية المعادية لطالبان. لكن على الرغم من تحقيق أمريكا فوائد كبيرة من هذا التعاون، فإن اللوبي المُوالي لإسرائيل قابل المساعدة الإيرانية بالتجاهل والتهميش، واشترط لتحسين العلاقة الأمريكية-الإيرانية أن تمرّ أولًا عبر

إسرائيل، كما حدث سابقًا، حتى لو كانت مصلحة أمريكا تقتضي العكس. كان التوتر متصاعدًا قبل 11 أيلول بين شارون وكولن باول والرئيس بوش، وبخاصة عندما قدّم باول اقتراحًا لحل القضية الفلسطينية، بإنشاء دولة فلسطينية على أن تكون القدس عاصمة مشتركة، مما أثار الإسرائيليين الذين شنّوا هجومًا لاذعًا على الرئيس بوش دفع صحافة البيت الأبيض للتصريح بأنه عمل غير مقبول.

هل يمكن استنتاج أن هذه التوترات شكّلت بيئة صالحة لأحداث 11 أيلول؟

ارتفع الخط البياني للعداء الإيراني- الإسرائيلي بعد المكيدة الإسرائيلية التي حاكتها حول السفينة «كارين إيه»، فقد أعلنت عن اكتشافها بالبحر الأحمر وادّعت أنها محمّلة بأسلحة إيرانية متجهة إلى المجموعات الإرهابية الفلسطينية، مما دفع بوش الابن إلى إدخال إيران في محور الشر عندما ألقى خطابه المشهور الذي صنّف فيه العالم إلى فسطاطين: خير وشر. وصل التوتر حينها للتهديد بضرب المنشآت النووية، وبالطبع ردّ الإيرانيون بتحريك حزب الله وبالتهديد بالمثل.

استراحت إسرائيل من إمكانية تطوّر العلاقة الإيرانية-الأمريكية بعيدًا عنها، لكنّ الأمريكان الذين يفهمون السياسة الإسرائيلية جيدًا طلبوا من شارون في الشهر التالي التخفيف من حدّة التوتر ومن اللهجة حيال إيران، فاستجابت السياسة الإسرائيلية وصرّح عوزي دايان، الجنرال المتقاعد ورئيس مجلس الأمن القومي سابقًا والعضو المؤثر في حزب الليكود، «أنّ

إيران ليست عدوًا، ولكن علينا التأكد من عدم تمكين إيران من اقتناء أسلحة دمار شامل».

هل لهذا علاقة بحرب 2006 التي زعم حزب الله أنها لتحرير الأسرى؟ وهل الرد الإسرائيلي-الأمريكي كان متناسبًا مع فهمهم للرسالة الإيرانية؟ وهل كان بإمكان إيران الرد في أفغانستان لكنها لم تفعل لعلمها أن من دبّر المكيدة هي إسرائيل؛ ولذلك عليها أن تدرك أن إيران تطالها مباشرة من رأسها الشمالي بواسطة تنظيم حزب الله الذي أنشأته من أجل ذلك؟

واصلت إيران إحياء العلاقة مع أمريكا، وبخاصة بعد ما برهنت على حرصها عليها من خلال التعاون المهم الذي قدمته في غزو العراق وخوفها من وصول الغزو إلى أراضيها، كما كان شارون يتخيل عندما حثّ شارون بوش الابن على غزو العراق ووظّف «الإيباك» (المنظمة الصهيونية-الأمريكية) لتضغط عليه من أجل ذلك. كان يرى أنّ غزو العراق خطوة ضرورية لمواصلة الحرب ضدّ إيران، ويبدو أنّ إيران كانت تحسب لذلك حسابها، فكثّفت الاتصالات مع الأمريكان، وانتهى الأمر إلى لعبها دورًا شديد الأهمية في غزو العراق، إذ أمرت أتباعها من الجماعات الشيعية بالتعاون مع الاحتلال الأمريكي والمشاركة في ما اصطلح عليه «إعادة الإعمار»، الذي كان الطريق الأوسع لنهب الثروات العراقية كما صرّح عدد من الباحثين والسياسيين الأمريكان، تمامًا كما فعلت بأفغانستان (الإيديولوجيا الآن في خدمة المصالح الجيوسياسية).

فهم كثير من الاستراتيجيين الأمريكان أنّ غزو العراق كان لخدمة المصالح الإسرائيلية، وأنّ ذلك الدفع كان من اللوبي الصهيوني وأصدقائه المحافظين

الجدد، بل إنّ عسكريين ومدنيين تدفّقوا على الولايات المتحدة لمنعها من ارتكاب خطأ تاريخي لا يُصحح ولا يُغتفر، وكانوا يعتقدون أنّ صدّام، المتعب المنهك، لم يعد يشكّل خطرًا على إسرائيل، وأنّ الخطر الأكبر يكمن في الصواريخ البالستية الإيرانية، وأنّ الاستخبارات الإسرائيلية قادرة على جلب المعلومات بدقة حول العراق وإيران من خلال علاقتها المعروفة مع عشيرة البرزاني (التي تمتّع الإسرائيليون بتعاون طويل ومثمر معها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وقد كان لإسرائيل اليد الطولى في تدريبهم في شمال العراق بالقرب من الحدود الإيرانية). بالمناسبة؛ إسرائيل تعدُّ نفوذها بكردستان العراق يوازن النفوذ الإيراني في جنوب لبنان.

مرحلة محمد أحمدي نجاد

مع ارتفاع صوت الولي الفقيه الخامنئي والملالي الذين يسيرون على نهجه، وقمع الثورة الخضراء، والانتخاب المشكوك بديمقراطيته لأحمدي نجاد، استمرّت المساومات الإسرائيلية-الإيرانية- الأمريكية، وقدّمت إيران عروضًا سخية لإبعاد الخطر الأمريكي عنها. في الصفحة 339 من كتاب «حلف المصالح المشتركة» يذكر تريتا بارسي: «في حوار حول الاحترام المتبادل، عرض الإيرانيون وقف دعمهم لحماس والجهاد الإسلامي والضغط على المجموعتين لكي توقفا هجماتها على إسرائيل. وفيما يتعلق بحزب الله، عرض رجال الدين دعم عملية نزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي صرف. كما عرضوا على الأمريكان إمكانية المشاركة الكثيفة في البرنامج النووي. وأيضًا التعاون الكامل في مواجهة المنظمات الإرهابية كافة وأهمها القاعدة (بل قبلوا بتسليم عناصر القاعدة المتواجدين لديهم). وفيما يتعلّق بالعراق، تحدّثوا عن دعم الاستقرار

السياسي في العراق وإقامة مؤسسات ديمقراطية وتشكيل حكومة غير دينية فيه. وبالنسبة للقضية الفلسطينية: الموافقة على مبادرة العاهل السعودي التي تتحدث عن إبرام سلام جماعي مع إسرائيل مقابل العودة إلى خطوط 4 يونيه / حزيران والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقد منع آية الله المسئولين الإيرانيين كافة –بعد التصريح اللاهب لنجاد حول المحْرَقة اليهودية– من الحديث حولها باللغة نفسها.

كانت الحرب على العراق خطيئة كبرى ارتكبها الساسة الأمريكان لصالح إسرائيل بمعونة إيرانية، لكنّ الرابح الأكبر كانت إيران، التي قطفت ثمرة العراق الشهية بعد أن قُدّمت لها على طبق من ذهب دون أن تدفع أي ثمن بشري أو مادّي، مما جعل وزير النفط الإيراني يقول: «لقد ساعدت أمريكا إيرانَ على جعلها القوة الإقليمية الأكبر بعد هزيمة صدّام وطالبان»، وأردف وهو يبتسم: «لم يكن العراق ليتحوّل إلى وضع أفضل من الوضع الذي تحوّل إليه بالنسبة لنا»، مما جعل يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانية الأسبق يتساءل: «مَنِ الذي يسيطر على الشرق الأوسط؟ إيران أم الولايات المتحدة؟».

في نظري، لايمكن تبرير تعاون إيران المهم جدًا ومنعها إعادة الطائرات التي أودعها صدام لديها ومشاركتها الفعالة في إدخال الفرَق العراقية الشيعية المدربة عسكريًا ثم تحطيم الدولة العراقية والمجتمع العراقي؛ إلا إذا كان تعاونها مع أمريكا وإسرائيل مقدّمًا في رؤيتها الاستراتيجية على أية إيديولوجيا دينية. كذلك لا يمكن تبرير الحقد الإسرائيلي في تحطيم العراق، طالما أنّ الصواريخ الإيرانية والمشروع النووي الإيراني وحزب الله متواجدون، إلا إذا كان الإسرائيليون مطمئنين إلى عدم عداوة إيران، كما عرضنا في تصريحات

متعددة لمسئولي الطرفين. وبالفعل، فإن عشرات اللقاءات والتصريحات من الجانب الإيراني تشير إلى تلك الإمكانية، وليس آخرها ما قام به الجنرال محسن رضائي القائد السابق للحرس الثوري والمشرف على استراتيجية حزب الله، إذ قدّم خطة تسوية للعلاقات الإيرانية–الإسرائيلية اشترط فيها احترام كلٍّ من البلدين منطقة نفوذ الآخر وعدم الاصطدام بينهما، وأكّد على إمكانية التجارة بين البلدين عبر الولايات المتحدة مؤقتًا بحيث تكون إسرائيل قادرة على بلوغ أهدافها؛ لأنهم لا يستطيعون في هذه المرحلة الاعتراف بها علنًا.

أين العرب هنا؟

إنهم مغيبون عن السياسة الإقليمية والدولية!

اطمأنت إيران –أواخر الدورة الأولى للرئيس نجاد وخلال الدورة الثانية– إلى امتداد نفوذها من أفغانستان إلى البحر المتوسط، وشعرت أنها ابتلعت لبنان بواسطة سلاح حزب الله (الذي أعدّته لتحرير فلسطين!) والذي اختطف طائفيًا معظم شيعة لبنان وأخضعهم –إيديولوجيًا– للولي الفقيه الإيراني، وسيطرت على السلطة السورية في عهد الأسد الابن، وأنهت السدّ العراقي وحطّمته، فارتفع صوتها عاليًا بعدما استطاع الخامنئي أن يُحكم السيطرة على هيكلية الدولة الإيرانية وأصبح هو الآمر الناهي الفرد، بحيث تحوّلت صلاحيات رئيس الجمهورية إلى صلاحية وزير داخلية لا أكثر. وعادت الإيديولوجية الخمينية لتهيمن على السياسة الإيرانية داخليًا وخارجيًا، لكنها كالعادة هيمنة شكلانية تُكثر من الكلام والإعلام وتخفي ما يريده كسرى الجديد من أمجاده التاريخية، وهو عندما يربط التبشير الشيعي بولاية الفقيه الإيراني يصنع عمليًا موالين للسياسة الإيرانية على طريقة الاستعمار الغربي في

القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وتصبح المعادلة لديه: كلُّ فرد يدخل في مذهب التشيّع –كما يراه هو – يصبح موطئ نفوذٍ للسياسة الإيرانية. من هنا تعود الإيديولوجية الدينية فتلتحم بالمصالح الاستراتيجية، ولذا يجتهد الملالي بتأليف تفاصيل خاصة بمذهب التشيع الإيراني الرسمي، مختلفة قليلًا أو كثيرًا عن بدايات المذهب أو في أثناء تطوره (ذلك المذهب الذي عَدَّته لجنة الأزهر لتقريب المذاهب الإسلامية في أوائل ستينيات القرن الماضي المذهب الخامس للسُّنة)، وستضمن تلك التفاصيل ولاء الشيعة العرب وغير الإيرانيين للولي الفقيه الإيراني. من هنا؛ فإن كل حديث عن «المقاومة والممانعة» هو محض خداع واحتقار لعقول شعوب المنطقة، وتحايل على مصالحها، واستلاب لحقها في الكفاح والتوحّد لتحرير ذاتها، فإذا سمعنا ضجيجًا وقرعًا للطبول الإيرانية لحرب إسرائيل عندئذ علينا أن ندرك أن صفقةً ما تُحاك وراءها، إما لفرض دور إيراني أكبر في رسم نفوذها كدولة عظمى إقليميًا وعالميًا، أو لمنع إسرائيل من عرقلة فتح القنوات الأمريكية، أو الإصرار على الاشتراك الفعّال في مؤتمرات السلام الإسرائيلية–الفلسطينية لتحصيل فوائد خاصة بها... إلخ.

إن تلك الوقائع لا تسمح بأي انطباع أو توقع بتغيُّر سياسة النظام الإيراني الحاكم بعد انتخاب السيد روحاني، على الرغم من اشتهاره بالاعتدال. فاستبداد أصحاب الفكر الديني لا يسمح بمساحة كافية لأي تغيير حقيقي.

إن الثابت في السياسة الإسرائيلية هو تشكيل قوة – بالاعتماد على ذاتها – قادرة ليس على حمايتها فقط وإنما على فرض ما ترتئيه من مصالحها على العالم. والثابت أيضًا في السياسة الإيرانية مماثل لذلك، بحيث تضمن مصالحها

الاستراتيجية وفق المنظور الجيوسياسي لمكانتها الإقليمية والدولية، أما الإيديولوجيا (بصفتها الأفكار الدينية ذات المرتسم السياسي) فهي الأداة التي تغطي حقيقة مواقفها وتبررها إعلاميًا.

نتائج وخلاصات

1) إن غلبة المصالح الاستراتيجية الإيرانية على الدعوة الدينية هي الخط الرئيس والأساسي للسياسة الإيرانية، وبخاصة في تعاملها مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

2) لم يعُد هناك شك في أن الشعارات التي يرفعها حزب الله وصاحبه الإيراني (المقاومة والممانعة) هي بروباغندا لا أكثر، أداة للمساومات الإيرانية–الإسرائيلية، توظّفها أحيانًا عنفًا وتساوم عليها سرًا لتصل إلى مكاسب سياسية أكبر.

وليس معنى وجود علاقة إيرانية–إسرائيلية ألا يحدث بينهما صدامات عنيفة، كلامًا أو حربًا، فالمساومات الدولية كثيرًا ما تتطلّب تلك التكتيكات الجدّية. لكن الأمر بينهما لا يرقى إلى صراع على الوجود كحالتنا.

3) إن الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية هو الموقف نفسه من القضايا الأخرى، فهي تحاول السيطرة عليها باسم الفكر الديني لتكون أداة إضافية في مساوماتها، ولذلك كانت شديدة السلبية تجاه منظمة التحرير وياسر عرفات بينما دعمت حماس والجهاد الإسلامي، وكانت العرّاب الأول لإنشاء الإمارة الحماسية في غزة، كما أنشأت إمارة حزب الله في لبنان، وهي تسعى الآن – في حال فشل سيطرة السلطة الأَسَدِيَّة على كامل الأرض السورية – إلى إنشاء

الإمارة العلوية. ومن يدري، لعلّ ما نسمع به من انقسام في غزة وإنشاء إمارة جديدة على حدود العريش أو رفح عائد إلى اختلاف موقف حماس عن السياسة الإيرانية تجاه الثورة السورية، وقد تعود الأمور إلى مجاريها بعد فَقْد حماس للسند الإخواني المصري.

4) إن السياسة الإيرانية في المنطقة العربية هي سياسة تمزيق وتفرقة لمجتمعاتها ودولها، تمارسها إما بالتبشير المذهبي أو بالدعم المالي أو بالابتزاز والمزاودات أو بالقوة (كما حدث في بيروت أو الآن في سورية)، أو من خلال المساومات السرية (وهي في هذا تتفق مع السياسة الغربية والإسرائيلية الاستراتيجية للمنطقة). ولعل موقفها من الخلاف الفلسطيني أوضح شاهد على ذلك، مع معرفتها التامة بإضعاف هذا الخلاف لأية مفاوضات توصل إلى الدولة الفلسطينية القادمة.

5) إن إيران لن تفك رقبة الشعب السوري وتفرج عنها، حتى لو دُمرت سورية بالكامل على الطريقة العراقية، إلا إذا شاركت في المفاوضات وفرضت مصالحها بالبرنامج النووي والحصة الإقليمية التي تناسبها، بعد أن باتت السيطرة على المنطقة في متناول يدها. وقد سهّل بشار الأسد تلك السيطرة مقابل دعمه للبقاء في السلطة.

6) قد لا يقف ساسة عرب موقفًا أفضل من السياسة الإيرانية تجاه إسرائيل، لكنّ هؤلاء لا يرفعون شعارات المقاومة والممانعة ولا يتبجّحون بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وقد يضطهدون شعوبهم بطرق تختلف عن اللعب بالقضية العربية الكبرى (فلسطين).

7) تحرص إسرائيل على الإمساك بمفتاح علاقات دول المتوسط مع الولايات المتحدة، وأن أية زاوية مهما كانت ضيقة لفتح باب علاقة ما مع الولايات المتحدة يجب أن تقبض ثمنها مسبقًا وبالطريقة التي تراها مناسبة لمصالحها. وإلا فإنها تملك من النفوذ ما يجعلها قادرة على الوقوف بوجه مثل هذه المحاولات بقوة، وهذا ما حدث لإيران عندما حاولت إقامة علاقة منفردة وبعيدة عن اسرائيل.

8) بالطبع، المصالح الإسرائيلية والأمريكية ليستا متطابقتين، وهناك مواقف متعددة - كما مرّ- تختلفان فيها وقد تتناقضان، وأغلب الظن أن سياسيين أمريكيين بدءوا يلمسون ذلك، ولذا فالعمل مع هؤلاء ومحاولة تعميق هذه النظرة هو لا شك في مصلحة التحرر العربي، ويمكن الاتفاق مع الإيرانيين عليه بسبب تقارب المصالح في هذه النقطة.

9) هناك مواقف متعددة كما بدا سابقًا في صالح التحرر العربي، ويُفترض بأصحاب القرار في الدول العربية، ولا سيما ثوار الربيع العربي، ألا تضيع منهم ثانية.

10) وأخيرًا:

» عندما نتحدّث عن السياسة الإيرانية فنحن لا نقصد الذم أو المدح أخلاقيًا، فنحن على يقين أن الدول تتعامل بالمصالح ولا أحد يعمل ضد مصالحه، ولكن لتوضيح ووعي النقاط الإشكالية المتعلقة بنا، والوقوف بوجه من لا يزال يتاجر بمصالحنا خدمة لمصالحه. إن معرفة حقيقة الآخرين هو ما يدلنا على المواقع التي على أقدامنا أن تقف فيها.

» إن المصالح متغيرة بحسب الظروف الداخلية أو الخارجية، ولا شيء ثابت في هذا العالم، وهناك جماعات موجودة في إيران أو غيرها تؤمن بأن مصلحة شعوب المنطقة كلها متقاربة، وأن هذه المصلحة لن تتحقق بالخداع أو الهيمنة، وإنما بالتعاون والتعامل النّدّي القائم على احترام المصالح المتبادلة. تلك الجماعات ليست قليلة ولا شك أن من مصلحتنا المشتركة التعامل معها، وأن نكون فاعلين في هذا التغير لنضمن مصالحنا أيضًا.

» بدون عودة الروح للشعوب العربية واستعادة قدرتها على الفعل في السياسة الإقليمية والدولية، لا يمكن أن نتصدّى للأطماع الإسرائيلية وأطماع الثُّلة الحاكمة في إيران، وذلك بتشكيل قوّة عسكرية وسياسية من خلال الاعتماد على أنفسنا، لأن الاعتماد على الآخرين، مهما كانت المصالح مشتركة، تظل مسألة آنية قابلة للمساومة. كما علينا إتقان المناورات والتحالفات -كغيرنا- لنضمن السير في الاتجاه الصحيح الذي يحقق مصالحنا.

» إن القضية الفلسطينية ومنطقة الخليج هي الأكثر أهمية في تلك المواجهات، ولقد أضعنا فرصًا متعددة كان بإمكاننا بها تحصينهما والبدء بعملية التطور والتنمية لمجتمعاتنا.

» إن الثورة السورية الآن هي مربط الفرس والعَتَلة المركزية الكبرى في تحقيق كل ما يُقال من الأطماع الإيرانية-الإسرائيلية-الشرقية-الغربية، ولذلك تعاني الأمرّين من الكوارث والمآسي، وعلى القيادات السياسية للثورة أن تعي ذلك جيدًا فتركّز بالدرجة

الأولى على إنشاء القوة الداخلية المتماسكة الموحّدة؛ لتستطيع من خلالها إدارة سياسة تستوعب التحديات الخارجية العظمى، ليس لمصيرنا فقط وإنما للمصير العربي كله وبخاصة مصير المشرق.

» على شعوب المنطقة أن تعي جيدًا أنّ عصر الإمبراطوريات قد ولّى وانتهى، وأن التاريخ يبقى ماضيًا يفيدنا ليس باستعادته كما كان فهذا مُحال -لأنه ببساطة يعني إعادة التطور البشري آلاف السنوات- وإنما باستلهام قدرة الأمة على تحقيق ذاتها ومشاركتها في صنع الحضارة الإنسانية، وأن طريق الاستقرار والتنمية يمرّ عبر احترامها لحقوق ومصالح بعضها بعضًا وتعاونها ندّيًا، والعمل على إنشاء أعمدة راسخة لسلام شامل وعادل، فقد آن الأوان لتنهي هذه الشعوب مآسيها وكوارثها وتَهَب بسمة الحياة لمستقبل أطفالها.

****

المراجع

(1) مدافع آيات الله – محمد حسنين هيكل – دار الشروق.

(2) اختراع الشرق الأوسط الحديث . صناع الملوك – كارل إي. مابر . شارلين بلير بريزاك – ترجمة فاطمة نصر – سطور الجديدة.

(3) الهيمنة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية – دكتورة نعمة حسن بكر – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(4) قرن من الحروب ... خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو – أمريكية والنظام الدولي الجديد– وليم إنغداهلد. – محمد زكريا إسماعيل – وزارة الثقافة السورية – دمشق.

(5) إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني من العلوم السياسية، تأليف ونشر : ذيبان الشمري.

(6) تاريخ إيران – شاهين مكاريوس.

(7) إيران بين القومية الفارسية والثورة الإسلامية – للمؤرخ الأردني الدكتور علي محافظة – المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(8) تاريخ الدولة الصفوية في إيران – المؤلف: محمد سهيل طقوش – دار النفائس.

(9) نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية إيران الإسلامية – الدكتورة الشيماء الدمرداش، عن مركز الحضارة لتنمية الفكر الإنساني.

(10) موسوعة تاريخ إيران السياسي:

» الصراع العراقي الفارسي ، نخبة من الباحثين العراقيين. بغداد 1983م .

» العراق والصراع العثماني الفارسي، رجاء حسين خطاب. بغداد 2001م .

» النجف الأشرف : إسهامات في الحضارة الإنسانية .

(11) إيران بين التاج والعمامة – أحمد مهابة – جامعة أم القرى .

الدوريات

جريدة (الشرق الأوسط – الحياة اللندنية – الرياض السعودية – القبس الكويتية – السياسة الكويتية – الأهرام – الجارديان).

المحتوى



إيران ... الوجه الآخر

النزاعات الداخلية وجيرانها

في هذا الجزء من الكتاب نوضح نظام الحكم في إيران بعد موت الخميني ودور المؤسسة الدينية في قيادة البلاد، والتي تلعب دورًا مهمًا وخطيرًا مع دول الجوار، كما نوضح الحياة الاجتماعية في إيران بقدر ما هو متاح من الدراسات والمراجع والكتب، كما نوضح علاقات إيران الخارجية التي تمثل جزءًا كبيرًا من تواجدها. هذا الكتاب محاولة للفهم. لعلّنا نجحنا...

الناشر

هلا للنشر والتوزيع

للتسوق عبر الإنترنت

www.halapublishing.net
hala@halapublishing.net
www.halapublishing.com

halabooknew
halapublishing
www.halapublishing.com
www.horoscopeus.com

9 789773 565077